



GENERAL
LIBRARY

فصل الصادق

في شرح النبوة للإمام المحقق ابن الله العلامي
الجلي

تأليف:

الفقيه المحقق سماحة الحجة آية الله

السيد محمد صادق حسين الروحاني
مد ظله العالی

چاپخانه مهرستوار

الجزء الاول من كتاب :

فقه الصادق

في شرح المنصورة للامام المحقق، آية الله العلامة الحلي قدس

تأليف :

الفقيه المحقق ، سماحة الحجة ، آية الله
السيد محمد صادق الحسيني الروحاني

الطبعة الثانية

مراجعة ومقابلة

طبع على نفقة الناصر الوحيد السيد امير الكاشاني

KBL

. H89
1953

vol. 1

مقدمة الطبعة الثانية

بسمه تعالى

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وآله العلماء
بالله الصادقين .

اما بعد فطالما كنت اتمنى ان اضع كتابا في فقه الامام جعفر بن محمد الصادق
عليه و علي آيائه و ابنائه المعصومين عليهم السلام - تادية لبعض الواجب وخدمة
مواضعة لابناء الوحي و خزان العلم - فارتأيت ان يكون شرحا لكتاب تبصرة المتعلمين
لاية الله العلامة الحلي رضوان الله عليه - فامدني الله تعالى باسلاك هدايته و انوار بصيرته
فبدأت بتأليفه عام ١٣٧٠ هجرى - و تم طبع بعض المجلدات في عام ١٣٧٣ ولقد خول
لنا الجلاء - زهاء عامين ونصف - عن بلدتي مدينة قم - فرصة مناسبة على انهاء
هذا المشروع الضخم و اتمام اجزائه كلها بالاضافة الى تنقيح ما الغنائه في السابق
حتى اضحي موسوعة فقهية كاملة تقع في عشرين مجلداً سوف تنشر بالتدريج بعون الله
تبارك و تعالى .

قم المشرفة شعبان المعظم ١٣٨٩ هجرى
محمد صادق الحسيني الروحاني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على منتهى خليفته واكرم احيائه (محمد)
 وآله المعصومين المكرمين واللعنة الدائمة على اعدائهم اعداء الحق وشرار الخلق اجمعين
 (وبعد) فهذا هو الجزء الاول من كتابنا (فقه الصادق) في شرح التبصرة للامام المحقق
 آية الله - العلامة الحلي - ره .

وارفعه بكلتا يدي لا هديه الى رفيع قدس الامام جعفر بن محمد الصادق صلوات الله
 وسلامه عليه موقن اني لست ممن يقوى على اتعاق بضاعته في مثل هذه السوق الغالية غير اني
 اقول سيدي بما ان هذا الذي بين يدي ما انتهى اليه عرفاني من الجمع بين الاخبار العاتورة
 عنك وعن آبائك الطاهرين وابنائك الطيبين فمن علي يقبول هذه البضاعة المزجاة
 وثبتها في ديوان الحسنات ليكون ذخراً لي يوم لا يتقعر مال ولا يتون الامن اني الله بقلب سليم .

كتاب الطهارة

وهو في اصطلاح الفقهاء يطلق على المسائل المدونة لمعرفة الاحكام الشرعية المتعلقة
بغسل النجاسة بمعناها المعروف عند المشرعة و النظافة المعنوية الموجبة لباحة الصلوة
(وفيه ابواب الباب الاول في المياه، الماء على ضربين مطلق ومضاف والمطلق
ما يستحق اطلاق اسم الماء عليه) من دون امائة (و لا يمكن سلبه عنه) و ببراء
اخرى هو ما يصح اطلاق الماء عليه بلا عناية (و المضاف بخلافه) اى ما لا يطلق
عليه حقيقة الامع الاضافة كماء الرمان فان اطلاق لفظ الماء عليه مجاز وانما يطلق
عليه حقيقة ماء الرمان .

(فالمطلق ظاهر ومطهر) بالاخلاف بل عليه اجماع الامة بل هو من ضروريات
الدين ولم يخالف فيه الاسعدين المسيب وعبدالله بن عمرو .
ويدل على المختار من الكتاب قوله تعالى (وانزلنا (١) من السماء ماء طهورا)
لان احد معاني الطهور على ما يستفاد من موارد استعمال هذا اللفظ في الروايات وغيرها
هو ما يطهر به كالسحور والقطور فيدل بالمطابقة على مطهريته وبالاتزام على طهارته
فى نفسه .

(فما) فى الجواهر من ان المراد منه هنا المطهر لاستعماله فيه فى جملة من
الروايات المعبرة (مخدوش) اذ لم يثبت كونه احد معانيه وما فى الروايات كما يصلح
لان يكون هو المستعمل فيه والمراد منه كل يصلح لان يكون المراد منه ما ذكرناه كما
لا يخفى .

ولكن بما انه يحتمل ان يكون المراد عنه المبالغة فان فعول من صيغ المبالغة

لا يصح الاستدلال به .

وما ذكره سبحانه من جفائه من العجول من أن صفة المانع لا تستعمل إلا ما ذكره في شيء الذي شق لأسم منه وحسن كونه مفعلاً لا يريد فلا بد أن يكون استعمال هذا المصطلح باعداً عن مظهر من الحث والحدث .

مستدفع ، أنه تصور فيه ذلك باعتبار أن الماء مما لا يحسن به الألف له حسه بخلاف غيره مما يكون مفعلاً فيكون مفعلاً له من حيث هو .
ويؤيد ذلك ما رواه (١) عن الحسن بن سعيد لمحتفي في معناه من حقوق الله الماء مظهر لا يحسن شيء الخ

ثم به فداورد على الاستدلال بما ذكره من الأول جملة من الماء المطر أو شيء آخر ماء ذكره في باب الثبات وهي لا تعد العموم

ولكن يرد على الأول أن جمع الماء إنما يربط من شيء ثم يدل عليه لا بد من بروت وعلى شيء الآية لولا وهو لا يمتد من ذلك على العموم

وسئل له بقوله تعالى (٢) (وإن عليكم من لسماء) اعتبركم ثم يدان لأنه هذه الآية على المدعى أن كاسم لسماء عن لاسكان لمقتضى ذلك ، ثم في واقع حقه إلا أن يستدل به على الحكم مع صفة الإحسان على غيره

ما منه فلا يصح من لدالة على ما به ومظهره ففي (٣) صحيح من فرقته عن الصادق (ع) كان هو سرائر إذا أحب أحدهم فصره يدل في حق الخوادم ، ثم في حق وقد سمع الله عليكم ، ومع ما بين السماء والأرض ، حسن لكم الماء ، فهو وفي صحيح (٤) حمل عنه (ع) أن الله جعل الماء حلالاً ، جعل ماء ، صبوراً

١- الوسائل الباب ١- من أبواب الماء المطلق - حديث ٩

٢- سورة الاعمال الآية ١١

٣- الوسائل الباب ١- من أبواب الماء المطلق حديث ٤

٤- الوسائل الباب ٢٤- من أبواب التيمم - الحديث ١

• بهذه الاحصاء المقولة استدلال لمحقق لزمه بي • على صل الحكم بدعوى
 ١٦ موجه للحدس القطعي يكون الحكم معروفاً وعند اصحاب الاثمة معروف في ادعائهم
 ولو لا ريبه في الاصحاح في مثل هذا الفرع مؤثره لاسكتوا حاشيهم بعد
 اسفاده موافقة في شيء من المثل لفرعه من فروع العلماء

• وقد رتب الانفاق بما ان مدرك لغوهم في فتاويهم معلوم • هي بركات
 التي ستعرف عليك لا يكون بنفسه كاشفاً عن ربه (ع)

• وكيف كان فيشهد للحكم المعتبر وهو قوله (ع) ان لا يدعى في صحيح من
 يبيع الا ان لا يبيع بغيره يدل على عدم افعال كونه له •

• ومصحح (١) ان مسلم عن أبي عبد الله (ع) في الثوب الذي فيه ثقب عسك في
 المراكب من نيران عسكرته في ماء حار فصره واحده حسب ربه (ع) حكم بكماله بغير
 مره واحده في يجري الظاهر منه ووجه الثوب فيه لاصح عليه ولو لا عدم بقاء له كان
 يظهر لثوب بذلك لانه بمجرد الوضوع يحس الماء فلا يحصل فيه ثوب •

• مصفاً الى ربه من يعرف من غسل في لحيته غيره • الا كماء من يورده •
 حاشية بسبب عدم بقاءه بالملازمة العرفية فتدبر

• ويمكن الاستدلال به بصحيح (٢) ان من سار حافلاً بعد الله ربح ما يشاء في
 ماء لحمام قل ع من ربه الماء لحيته حدث الشئوا على ما يظهر من سائر الروايات
 انما كان عن الحمامات المبردة في ذلك لرب من يبيع كبره كانه مضمونه به
 فقوله (ع) حمله لحيته على عدم تعطل لحيته الا لم يكن حدثاً •
 ماء الحمام مبرته (وإن لم يمتلئ) الرواية مبررة سواء لاه حوان في السرب انما
 يكون في عدم الانفعال

• وبهذا البيان يدفع ما اشكرك بعض الاعاصم من جعل الحكم امسحوخ
 في التبريل •

• ودعوى ان مقتضى التبريل مساهمة الشئ في الحكم • حيث يعين من الجرح

١- الوسائل الباب ٢ من ابواب الحمامات والواشي والحلوى

٢- الوسائل الباب ٧ من ابواب الماء المطلق الحديث ١

أشياء بلوغ الماء في موضع في جدران أو أفعال عند الجبر على غير الكربة
في سائر الأماكن (مطلوب) ١

بمدفوعة من الماء بل لا يقضى بحكم المبرر عنه وهو الجاري للمبرر
وهو الماء الجرم (الحركة) بل لا يقضى اعتناء الكربة في الجاري
لعدم دفعه ٢

وهو في الماء الجرم (الحركة) بل لا يقضى اعتناء الكربة في الجاري
الأمري ٣ بل لا يقضى اعتناء الكربة في الجاري
بل لا يقضى اعتناء الكربة في الجاري بل لا يقضى اعتناء الكربة في الجاري
وهو في الماء الجرم (الحركة) بل لا يقضى اعتناء الكربة في الجاري
ماتر في عين الماء

عش خمر (١) بل لا يقضى اعتناء الكربة في الجاري بل لا يقضى اعتناء الكربة في الجاري
سواء في الماء الجرم (الحركة) بل لا يقضى اعتناء الكربة في الجاري

فيجري في الماء الجرم (الحركة) بل لا يقضى اعتناء الكربة في الجاري

فيجري في الماء الجرم (الحركة) بل لا يقضى اعتناء الكربة في الجاري

على الفعل ماء، ثقليل

١ (١) بل لا يقضى اعتناء الكربة في الجاري بل لا يقضى اعتناء الكربة في الجاري

من جهة فمضطرب بل لا يقضى اعتناء الكربة في الجاري بل لا يقضى اعتناء الكربة في الجاري

بمدفوعة من الماء الجرم (الحركة) بل لا يقضى اعتناء الكربة في الجاري

بمدفوعة من الماء الجرم (الحركة) بل لا يقضى اعتناء الكربة في الجاري

بمدفوعة من الماء الجرم (الحركة) بل لا يقضى اعتناء الكربة في الجاري

بمدفوعة من الماء الجرم (الحركة) بل لا يقضى اعتناء الكربة في الجاري

بمدفوعة من الماء الجرم (الحركة) بل لا يقضى اعتناء الكربة في الجاري

بمدفوعة من الماء الجرم (الحركة) بل لا يقضى اعتناء الكربة في الجاري

بمدفوعة من الماء الجرم (الحركة) بل لا يقضى اعتناء الكربة في الجاري

خرج الماء عند الحاجة أو نحوه إلى شح ولو لم يصب السح على خارج نحو لرشح
العموم يدل على عدمه فمادة ومثله كذا سح ولو كان قد

(فروع)

الأول باب في أن لا يكون قداماً من سح الماء كذا سح به غير
وحدده بما كان السح من سح كذا سح الحكم أو سح الماء

الأول باب في أن لا يكون قداماً من سح الماء كذا سح به غير
فمع شاك في الماء سح جمع في الماء سح

فقد مضى في عدمه من سح الماء كذا سح به غير
لا تجري في الماء سح من الماء كذا سح به غير

لأنه لا يمكن للمحقق أن يثبت في الماء كذا سح به غير
فمضى في عدمه من سح الماء كذا سح به غير

فقد مضى في عدمه من سح الماء كذا سح به غير
فمضى في عدمه من سح الماء كذا سح به غير

فقد مضى في عدمه من سح الماء كذا سح به غير
فمضى في عدمه من سح الماء كذا سح به غير

فقد مضى في عدمه من سح الماء كذا سح به غير
فمضى في عدمه من سح الماء كذا سح به غير

فقد مضى في عدمه من سح الماء كذا سح به غير
فمضى في عدمه من سح الماء كذا سح به غير

فقد مضى في عدمه من سح الماء كذا سح به غير
فمضى في عدمه من سح الماء كذا سح به غير

فقد مضى في عدمه من سح الماء كذا سح به غير
فمضى في عدمه من سح الماء كذا سح به غير

يمكن ماء له لهده بل كان له ده ولا يشك في ثبوته العود له فستصحب عده
الذي لو كان بمادة من فوق شرح و ساعد في كان ذوقا كبر من عدم
صدق الجارى عليه كما هو واضح وليس من فرق له المرة لانها د كانت منفصلة
عن الماء يكون عده ولا يصدق عليه ان له المادة

الثالث يعتبر في المادة انه مقلو اجتماع ماء المضر او عده نجس لا من شرح
و حرم لا يكون حكمه حكم الجارى اذ من لم يمتد حدا ان يكون له ماء من
ان اجتماع نجس لا من غير عاصم و يضر عاصم بذلك فقد يكون نجس انصاف
من المادة عن مثله و به في الجواهر من شكك في شموله لما هو الاول ثم
بقوله سموه نجس

ربيع الار كذا امصل دل على كالجارى في عدم بقاءه بملاقاة لجانه لانه
يصدق عليه ان له المادة (واما) به حكم نجس من نجسه بغيره نجس على عود
لجارى و لظهر عدم ترمده عليه عدم كونه جارى

اجد من عود الى بيع في من كاسه و نجس في من كاسه
يلحقها حكم الجارى في زمان سعيها

و سبب في السببه لانه نجس في سعيه في سعيه في عدم نجس
عدم اللحو

وقد به نفسه (الاولى) قوله (ان له ماده) من عود بدل عليه لعل كما
صرح به لمحقوقه و لظهر به مرار لسيده من كذا لمستعمل لسمه بوجهه لانه
مصره عن ان يذهب الى مثله و مراده بحسب الظاهر ان عود العود التي تسع
و نصف آه لضعف الاستعداد في سعيها (و عده) و لظهر من عدم اعتصامه حابه لا اعتصام
له دائما

الماء المتغير

(فان تغير) الماء باقسامه بالجدسه في احد اوصافه لثلاثة من الطعم و الرائحة

واللون

بمرابها، وقد دلت قصة قد أسب قال إن كان ليس تحت على الماء (توضاً ولا تشرب
والمراد بالحد الذي غيره من لا يتجس بالمالوه وجوده غير

(مذهب ماورد في البحر والطعم مثل صحيح (١) أن من سجد على الأرض «ع» قال ماء بشر
واسع لا يفسده شيء، لأن تغير روعه أو خضوعه في روعه لا يذهب الرشح، يطلب بعمه
أن له دم «ع» كان ردافي لشر الكرامة بغير روعه «ع» فبعدم رشح «ع» عند سجدته
بالماء (قوله) - أي «ع» بعدم اتصال كونه بشيء في غير المسح من الأرض - عدم رشح
بعدم تغيره

ومذهب ماورد في الريح اللون مثل صحيح (٢) أن من سجد على الأرض «ع» حذفت تسفل
عن الماء أثر كدوس الشتر كما في بعض الأصحاح لكر كره في حذر قالوا ما كان فيه تغير
أو بغيره قلبه في العبر والجمه «ع» ما عبه كره عند كثره الماء وهو سحر
وبحوه غيره

والجمع في الأرض بفضي يحكم بهما أحدهما يعني حد الأوبى
لثلاثة كما لا يخفى

ويؤيد ذلك ماورد في المتن «ع» أن الماء «ع» ٣١ «ع» في الأرض «ع» في
الماء «ع» «ع» المسفور كان ومازجر لذات روعه «ع» يحد «ع» في الأرض «ع» لا يتوضأ
ولا تطهر

ما يعتبر في النجاسة

يعتبر فيه مؤهل أن يكون تغير بماله «ع» «ع» في الأرض «ع» «ع» بالاحتجاره
بلا خلاف فيه لحره خد من مؤهل «ع» «ع» (مذهب) «ع» إلى «ع» بوسم شمول بعض الموصول له
كالسوى منه «ع» بحيث أن الظاهر منه كونه في مقدم «ع» «ع» في سجن الماء لكنه

١- الوسائل، الباب ١٤ من أبواب الماء المصبوح حديث ١

٢- الوسائل، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق حديث ١١

٣- المستدرک، الباب ٣ من أبواب الماء المطلق الحديث ٣

ر بد على ما يقتضيه في محس ساير (أشياء) فملاقاة المحس لمعبرة في ساير الأشياء تعتبر
فما يصاف المحس أو تعبر عنه جماعة واحدة ثلاثاً لا ملاقاة

وإن شئت قلب الظاهر من أحد مثال كل شيء يوحد محس الماء لقلل و
غيره من الأشياء محس له - لكثير في مورد التعريف لاشبهه في أن مجموعة غير
موجبة لمعبرة بل بعدد الملاقاة في تدوير التعريف لكثير أيضاً يكون بملاقاة
الثاني من يكون لتعدد ما في الوحدة دون المحس فلو وقع فيه دس محس
فما أحمر لا محس كما هو المنهج في المحس

و بدليل عند هذه إلى (أ) أنه على محس الماء لكثير لا تعبر عنه
بكون موزع على عدد في أحد ملاقاة جملة عددية بل لو سلم كون بعض المحس
شاهد للمحس كالمسوى كما في (ب) أي محس ما لو يعبر عنه ماء الجسد بغيره
لا نكار يعرّف

و يؤيد مع وجود محس جملة ما في محس ماء - و هو محس محس واحد كما
عن جماعة لا يصح به لأن المستعمل لا له عدد بعضها في بعض، أنه يعبر في
محس الماء الكثير إما أن يلاقاه مع يوحد المحس - لتعريفه صاف المحس و كذا هو
هو حودا في تعرض

و بهذا المنطق يظهر بدو ع - اشكل على الحكم بالوحدة من المعارف في المحس
إن كان صهراً - لحدسه في الماء لو لم تكن ملاقاة لها بالضرورة لاكتفاء بذلك و لو مع
المحاورة و إن كان شرط الملاقاة في التعريف بالمحس العامل لمفات عن محس لا يوحد
النجاسة لعدم الملاقاة .

و يؤيد ما ذكرناه بالعلل في التعريف بالميتة و نحوها سراه التعر عن ما حول
الحدة إلى ساير أحرار الماء بالاملاقاة لها معها كما لا يحق

(التغير التقديرى)

(الثالث) أن يكون لتغير حسب التعريف لا يضر كما هو المشهور بين الأصحاب

كل واحد منهما فالبحكم بالحاسة هي المرص ايضاً

الثالث لو القى الدم في الماء المعبر طين احمر ولم يؤثر فيه بالمعبر حساس
صفي الماء فظهر بون الماء فيه لاسل الى الحكم بظهور هذا الماء كما هو واضح
ولاسل بصاً الى الحكم بالحاسة من حين ظهور التعر لعدم انعكاس الحاسة عن
وقوعها فاليد من الحكم بالحاسة من اول وقوعه ولا يوجد به سوى المعبر التقديرى
وقد ولا اعرض بما لو وقع الحس في الماء * يمكن بعد ساعد معبر احد اوجه قد
الثالث قبل بحكم بالحاسة الماء من حين علاقه الحاسة * من حين المعبر لاسل الى الاول
فلا محض عن لاسل * الثاني فانه يعنى بعد ما من الحكم بالحاسة من حين وهو
لتعبر

١٠ بأرسل * هو ان المدحج يدحج بالاسنة الى الماء الكرلس مطلق لملاقفه
للمساحة باليد * وما سمع * لم ينف * لم يحقق التعبر فالبحكم بالحاسة
بخطاؤه بعد ما صار صافياً .

وما عن جامع المقصد من ان المعبر في هذه الصورة حقيقي مسطور عما
عجب لان الماء اذا كان مبلوب مبلوب مثل لون الحاسة كيف يتلون بلوب مع
اعتداع حتماع العنق وانشئت قلل اللوبس وكيف المستمر والابتعور وخوده مع
عدم رؤيته

واسدل على الحاسة في العصور من بوحين

(الاول) ان التعبر اما لو خط صريفاً اي مقدماً بالحاسة وبعبارة اخرى لو خط صريفاً
الى علقته على الماء لاهو صوغاً لهذه الحكم هذا .

وفيه الظاهر من كل عنوان احده في الدليل دخله بنفسه فلا يكون طريقاً الى
شيء آخر

مضافاً الى ان لزمه انه لو وجد فرد من الحاسة كل كمها قللاً ووصفاً شديداً لا يحكم
بحاسة المعبر بها مع انه لا يلزم به احد

(الثاني) انه لو لم يحكم بكفاية التعبر لتقدير دلل الحكم بعدم الحاسة فيما لو

فى فى الماء من استحالة اصفى من صفته دالم يعرف مع انه لا يمكن الالتزام به
وقد سلكنا ما هو قسما من صفات الماء مع صفات وفى القدر من يحكم بالخاصة للاضافة
للكيفية اشعر المقديرى ثورته يستدل للجدسه بوجوده احر صفته عايق ويظهر صحتها
مع حقيقة فلاححة الى تلوين لكلامه بذلك هو ما من سلبه ولا قوى صفة الماء مطلقا
فى جميع الصور الا ان يعطى له تغير حتى .

فروع

الاول اوصاف الماء بعد ان لا يصف المد كونه كبحر او نهر او سد او سدود او سدود
ثم بحسن ما لم يصف صفات الوحد فى ذات مع ان بعض الراءات باطله وليس على
الخاصة مع كل نوع حذر احده فى بعض الراءات فى ان لا يصف بالخاصة هو بوجه بعد
المطلوب

هذا مضاف الى تعريف التعريف المتأخوذ هو مضافا للجدسه فى صحيح من يربيع
بالصفه التى اورد للمؤلف فكونه لثباته على المطلق . ومن هذا كله فاعلم ان
بعض من المطلقات على علو الحكم فبعض على الماء هو تعريف الماء من اوصافه
دون العريضة كما لا يخفى عليه .

(الثاني) لا يخفى فى تحصيل ان يكون تعريف بوضوح الجسد من بعض
الاصناف المدكوه . سبب الخاصة من غير ان يكون التعريف بوضوح من اوصافه
قبل الملاقاة . و التعريف بوضوح بعد الاقوة الملاءمة بوضوح حتى عن بعضه
لوجه فى ذلك الحاقه لا له

وهو فى صحته شهاب لمتعمقه الا ان يعطى الماء الريح فبعضه و قوله فبعضه فبعضه
قال الصفه . وهو موثق سماعة المتقدم ان كان لثباته على الماء فلا توصف فى صحته
ابن بريع المتعمقه حتى يذهب الريح ويطلب الطعم

لا نوجب تخصيص الحكم بالصورة بل لا لسن وعدم شمول الادلة لثلاثه كما توهمه
بعض لا كبر لان هذه التعريف مما تكون بخط ما من فى موارد الراءات من وقوع
المئة والدم فى الماء كما لا يخفى

ودعوى تبادله العبر بوصف الحس أو سجد من الرويات وكونهما المتيقن
من كونهما قد ظهر من الجواهر من عدم شمول الرويات بل هو من الآخر من
(غير قام)

(ثالثاً) إذا عربر من الجمع من حيث كان ال في عدد الكثر ثم راجع
ذلك البعض من الجمع وولم يجد له ح كذا هو المسبب إلى الأكثر
نسب إلى كثير ممن تقدموا على الشد القول بانه (المتراج) (اقول) سطر لث
تحقق القول في ذلك في بحث كعبه يظهر الماء لك

والمقصود من تعريف هذه المسئلة في الماء هو لأجل ما قبل من أن الماء قد عت
لأمر ح في ذلك مثله لا بد من ذلك صريحاً (١) من ربح من الربح (ع) الماء الشر
مع لا يقصد شيء (لا) يبعده بعد وبعده من ح حتى يذهب إلى يبعده من الطعام وإن به
مادة ومحصن ما قبل أو يمكن أن يقال في ذلك (لا) لا يبعده من

(ال) يذهب إلى ربح و طعام على عار به لا يكون حتى يعلنه أو لا يشبه مع
استطفاً كون مدحوله على عار به في أن يبعده من (ال) ليس إلا (ال) التغيير
داعيد عن الشر إلى أن عار به لعدم العمل أو عموم العمل مع الماء خصوصاً دل
على أن كل ماء يحس بظهوره (ال) ماء وهو يبعده من الماء بغير

دفعه أن يبعده من الحدس أن يكون حتى يبعده (١) أحده على العار به بل
الطاهر من بعد حده (١) ح (ال) حده مع (١) من الماء بعد حده (ال) في الحكم
بظهوره

الثاني أن المعدل إما يكون حكمه المستبعد من المقرة لأنه أعني
حدوث الظهور بعد (ال) الماء بعد مكنون الحدس حده في أن عار به الحكم وحو
المادة بالأجل (المتراج) (ال) يبعده من ذلك (١) المحقق البعد من عدم عوده
المدل بعله تكويناً حده إلى العار (ال) إلى (ال) حده (١) بعهده مستبعدة على حكم
دفعية المادة للحده ورافعت (١) لأنه أقر (١) مع ذلك بعلل الدفع بها لدى
هو بعد يومهم خلاف المقصود (١) بحمله (١) حده (١) أقر (١) مفسر (١) أثبت

فإنه ان تخصصت لعلة ما حدها مع احتياج كل شيء اليها بالامتنان فهو حلال ظاهر
والأشهر جوعها اليها مع

فمن سلب اليمين في هذه من احتمال التعليل لاحتمال جوعه الى مرتد هات
الريح وطيب الطعم على الزح .

مصدق منه امر عرفي واضح ليس ثلث ع تعليل ذلك كما هو واضح
مصدق الى عدم ترتب ذهب لريح على مجرد وجود المادة كما لا يخفى

ويرد على الاستدلال ان مورد لتعليل صورته ليس ح الماء المتغير بل في
المادة على نحو قول غيره بالريح ، فالحكم المعلن انما هو مطهرية زوال التغير
بالريح وهو ما يكون مع الامتنان فلا يستبعد من سلب مطهرية الاتصال مطلقا

دعوى ب خصوصية لريح ليس معتبرة للاختصاص على كفاية الامتنان ولو
يمكن لريح (مدفوعة) ان هذا لا ينافي ماد كره لا بالاعتدال دخول الريح بها هو في ذلك
انما هو لاحتلالها لامتته مع الامر ان دخولها في الحكم دون سريخ ويهدى يظهر دفع
مناقضه اخرى وهي ان الماء على اعتبار الريح بعدا يوجب حمل لتعليل على لعدى
عدم دخول سريخ في اليمين في مركب لعرف فتخصص مدد كره ما عدم دلالة الحديث على
عدم اعتبار الامتنان في ابعاد الحاجة

(الربيع) د وقع التحس في الماء ولم يتغير ثم تغير بعد مدة فان علم استناده الى
ذلك التحس قبل يحس مطلقا فلازم اتصاله بالمالو كان غير التحس في الماء حين
التغير فبحس وليس مالو لم يكن بوجه كما لو بقي المنة في الماء واخرجت ثم بعد
ذلك تغير . علم استناده الى تلك المنة فلا يحكم بالحاجة وجوه

فويها الاجر المستفاد من الأدلة انهما معا يوجبان الحاجة في القرض
بما انه حين لملافة لا يكون متغير ، وحين التغير لا يكون ملافا فلا موجب لها

(الحدس) اد وقع المنة خارج الماء ووقع جزء منها في الماء وتغير فهل
يحس مطلقا كما احتاره بعض او ادالم يستند الى ما هو خارج فقط كما نسب الى
الشيخ الأعظم . . او اد كان مسندا الى ما هو في الماء ولو بتأثير الخارج بواسطة

ما هو داخل وجوه .

اقويها لاحتراد الظاهر من الأدلة ان لموجب للحجة هو تغير الماء بسبب الملاقة للنجاسة .

ومنه يظهر صحت الاستدلال للوجهين الاولين باطلاق الموصوفين وان العاقل في الحجة التي تكون في الماء يبروز بعض وجوه ان لمكانت منه ومن فروع المسئلة في الحكم بعد فتنع الحكم بالحد في الماء

زوال التغير بنفسه

السادس الماء المتغير الزوال بغيره منه ثم يفسد احدث في العسل وعلى المشهور في الكثير لان المسعد من (الذوق) في ذلك الحين ، لمطهرات ان النجاسة اذ عرصد على شيء لا يزال لأشياء حية فلو كان حتى ينسحق لقال بالطهارة في الكثير

واستدل له ، وبذلك (١١) من (الذوق) في (النجاسة) بغيره .
وجوده وعدمه ، ويقول اني الحسن (١٢) في (الحجة) من (النجاسة) حتى يذهب الريح ويطلب الطعم ، على كون حتى يفسد مع خدح بعد ان لا للمادة به .
الريح والطعم على الزح .

والحجر (٣) له ، (الذوق) كـ (النجاسة) حيث

وفي الجميع بعد لمحاكمة اصله (الطاهر) ذلك منه .
وباستصحاب النجاسة

ودعوى عدم حريته ، (الذوق) من (النجاسة) في (النجاسة) لان الشك في النجاسة بسبب عن الشك في فضاء شعر المتأثر .
البقي فيه هو المتغير وموضوع لشعر المتغير

ضعيفة اما كونه من الشك في العنصر لان المستند من الأدلة ان لنجاسة لحوصله

١٠- الوسائل ، الباب ١٤ من ابواب الماء المطلق .

١١- المستدرك ، الباب ٩ من ابواب الماء المطلق الحديث ٦

بأنها لا يراد الأبرار، وفي المقام يحمل قوله ذلك في الرفع (مع) أن مقتضى التحقيق حمله لاستصحاب في مورد الشك في مقتضى
و ما دعوى تدل الموضوع (فمنهجة) من التعريف من حالات الموضوع لأن الموضوع
بحسبها. ذكر في ذهن يعرف من لمسه من الحكم وموضوعه هو ذات ماء والغير: سطره
في نوت الحاجة لأنهم عوارض الماء والغير وإن كان بحسب لسان الدليل هو الماء
بغيره وهو مع. نعم لا تجري الاستصحاب بناء على أن الحبر منه من عدم حرره في
الأحكام.

وأما الروايات فهي لا تدل على تفريع لحيثه، بل هي التعريف حده في موضوعه
أعم من ذلك لاحتمال أن يكون أحده لآخر كونه واسطة في حدث سبحانه لا يكون واسطة
لها ماء.

وأما ما جمع ابن بروج فقد عرفنا سابقاً عدم الدليل على كون لفظه حتى قد وعده
أو كون مدخولها علة غائية فراجع.

وأما الحبر فقد احتج عنه بعض الأعظم من معاده مفاد (الماء) بل قد ذكر
لا محسنة شيء) في أنه يدل على عدم حدث لحيثه في الماء ولا يطر له إلى الماء ومع فرض
حدثها بواسطة التعريف لا يسأل إلى الحكم بظهوره.

وفيه أن الحدث اسم للأثر الحاصل بالملاقاة بمعنى لم يحمل حدثاً أنه في جميع
حواله محكوم بالظهوره ولا يكون محسناً، ولكنه خرج له في حال التعريف فسمي
الماء بعد زوال التعريف العام بناء على ما حققه من أن لم يخرج عنه مقتضى نقد لمستن
من زمان الحرح هو عموم العلم مطلقاً لاستصحاب حكم المتخصص
فالتحقيق في الجواب عن ضعف سد الحديث وأعراض المشهور عنه.

ماء المطر

(وحكم ماء الغيث حال نزوله) حكم الحايه قد اتفقت على نقل الأحكام على ذلك

مرسل الكهلي (١) عن ابي عبد الله (ع) في حديث قل يسل على ماء المطر ادى فيه التعر و اى فيه آثار القدر فتقطر القطر اسفل و يصح على ميعو لست يتوصأ على سطحه فكتب على ثاب قال (ع) ما يداد من كرشىء يا امعاء المطر وقد صهر

١ صححه هـ (٢) لم يسل بوعده الله (ع) عن السطح بل عليه فتسبه الماء فكف
٢ و... الثوب قال (ع) لا يس من ماء من الماء كثر منه والتقييد بالكثرية انه هو
٣ اجل اذ لو لم يكن كثر يصير متعرا هـ ما اقامها يدلان على ان ماء المطر مطلق لا بحسب
٤ ظاهر كل ما به في مورد هـ و ان كان صورة حر من ماء المطر كمالا يحصى الا ان
العلل في الثاني بقوله هـ به الجود كـ قوله (ع) كل شىء يراه الح كبرى كلفة
لقوله هـ يداد من كرشىء لا كلف، فالمسمى و لم يكن حار و نحو هـ غير هـ
و سب الى من حمره شـ ط اعص ماء المطر و كونه كالحدي بحر به بالعلل
و الى الشيخ ان سـ د عـ حره من المراتب و لغيره ان ذكر المراتب في كلامها
من باب المثال و رجع الى الاول

١ عن محقق لا يلى عند الحريرين و لغوه و قد استدل على القول الاول
٢ صححه على (٣) جمعة عن احمد موسى (ع) انه عن الصادق عليه السلام قال على صهره و يغسل
عن الجود هـ به ماء المطر سـ يؤخذ من مائه فتوصأ به للصلوة فقال اذا جرى
٣ و... به

١ حره امره (٤) و... لاسده فبه ما لمع الكس يكون فوق سـ فمصه
المطر فكف و يجب الثاب صلى فـ قبل ان يغسل قال اذا جرى من ماء المطر لا بأس
و حره (٥) الا حـ في كتابه عن احمد موسى (ع) قال لـ لـ عن المطر يجرى في
يمكن في لعدده فصب لثوباً صلى فـ قبل ان يغسل قال اذا جرى من المطر لا بأس
بدعوى ان فـ هـ عـ رـ لـ حره

والاحرماء المطر وحتلط فاصاب ثوب رجل لم يصرفه ، اطلاقه حتى يجري لعاب
من كثرة الماء وعلية الموحدة لعدم تغير لونه ، لاحتمال طمع البول ولا لثبته على المدعى
واسحة ونحوهما غيرهما .

وما اعتد العاظر في الحمله في الاعضاء فالظن به لاختلاف فعله ووضع ماء
في حابة وترك في سب مثالا لم يجر لحكم المدكوك عليه
واما اعتد كونه لتغير عليه ففي الجوهري به صريح الطائفتين في مصابحه بل
ماهره فيها انهم يمسكت ، ومن صاحب لخواهر قدده الى كونه النفاطر من سماء
وان لم يكن عليه وحمله ماهر جمع روايات الباب بدعوى ان ماء المطر كما يصدق
على البارئ حال برؤيه كك يصدق عليه بعد استقراره في لاس بشط ان يكون
متبعا للتقاطر عليه .

قول لظاهر كونه المراد من ماء المطر بدي هو موضوع الموصوف والموصوف
بما هو خارج من السماء ، لا ما كان مله كذا ، لا ترى فلم يوهب هذا التعريف من هذه
الروايات وبين الروايات له على افعال لعنل لى يكون هو هذا لعنل وهو يكون
سلب من مطر نعم لو كان حاراً وكان مسقرا في مكان مع به في المطرات عند هذا
انها يعدن سطر العرف واحد ويطوق عليه المطر ايضاً وبو حمل ماء المطر على ما كان
اصله كذا لاسد من احكم بعد الاموال حتى في سواه انقطع بغيره
وهو كما ترى .

فان قلت ربما يدل على اعتصم ماء المطر ان كان لاسم الموصوف مقروصه لانه
ما المانع من التمسك باطلاق صحيح على بن جعفر وصحيح هشام لمقدمين
قلت انه من جهة ان مورد لسؤال هو ماء المطر ، لحيث فيها لا يكون له ملاق
واما ما يكون محمولاً على الماء ، بدي يصدق هذا القول وهو بما يكون فيما قد
من السماء على الماء لدى صفه الحمر ، او كونه حاراً من لمراب
مع ان حربه من لمراب ملازم علماً مع تقدمه على امله لمعصم به
هذا كله

مصدق اليه من قبل علي بن ابي طالب في سنة ١٠٠٠ هـ
القلبي بندي من سنة ١٠٠٠ هـ

وہ

اللاه ثوب الحسن بن حمد = امة = بقا في حوضه = لا يوجد في
القصاه الم = في حوضه =

[illegible]

مع رافي سهل دمر عند بعد مع عيسى لسانك لسانى في محبة الاوتو
ماد كره الاصحاب من عدم اعتبار العصر او التعداد

(ثم ان الطاهر ان عيسى مرسله الى هلى وصاحبه هشام المقدسي كفايه عنه
لمطر على الوجه به وراه به فالاصح لي التماس عنه بعد لروايل تكفي المطرات
المريده في حصول الطير هـ

الثاني (أما لغيره من كالحية) في هذه الحجة أن قد علمنا أنه لا خلاف في أن الله تعالى قد سجد لله عز وجل
بالإجماع في هذه الحجة

الأول عندق يؤخذ بواقي من سبعة محار. يستعمل عليه لآفة بطن العرف
 شيء واحد فكما يعهم العرف من قول لسريع الماء يحس بالبول يحسف مجموعته كك
 فهم من قول لآفة بطن الماء المصحب. مجموعته عندق لآفة

١- ولا يخفى ان المختار عبد اخبير انه في تعارض الامام من وجهين جميع الى المرجحات
وفي المقام المرجح الاول وهو الشهر فمع المرسل عنه.

يُسمى ان الماء يندل على مائة ملاقاة المطر فيه، الجزء يصير جزء من ماء عاصم صغير مائة فحده هكذا مطر يجمع في زمان واحد لان لآخره كانت متصلة قبل ان يجمع في زمان واحد يكون دائما لاهما

ثالثا في وجهه بعد ان يندل على ماء المطر على ماء، انزل من الماء لمتن في مكان مع تنبيه اسم وان لم يكن غايه ان احكم لجري لا يقطع عن انحدار الماء وفيه غير الماء الجري والاهم ان يجمع في ماء الماء لمتن مع الجمع

رابعي كل ماء في الاول فمعه مدد في اوقته لا يندل الى السطح لمتن في السطح

و ثانيا في وجهه بعد ان يندل على الماء المضاف بذلك مع جزءان هذا الواحد

و ثالثا في وجهه بعد ان يندل على الماء المضاف مع جزءان في وجهه لمتن على ر وقته ماء مطر لمتن يجمع في ماء ولا يندل على ر رؤية ملاقية لشيء ايضا توجب الطهارة

و رابعا في وجهه بعد ان يندل على الماء المضاف مع جزءان في وجهه لمتن على ر وقته ماء مطر لمتن يجمع في ماء ولا يندل على ر رؤية ملاقية لشيء ايضا توجب الطهارة

و خامسا في وجهه بعد ان يندل على الماء المضاف مع جزءان في وجهه لمتن على ر وقته ماء مطر لمتن يجمع في ماء ولا يندل على ر رؤية ملاقية لشيء ايضا توجب الطهارة

و سادسا في وجهه بعد ان يندل على الماء المضاف مع جزءان في وجهه لمتن على ر وقته ماء مطر لمتن يجمع في ماء ولا يندل على ر رؤية ملاقية لشيء ايضا توجب الطهارة

و سادسا في وجهه بعد ان يندل على الماء المضاف مع جزءان في وجهه لمتن على ر وقته ماء مطر لمتن يجمع في ماء ولا يندل على ر رؤية ملاقية لشيء ايضا توجب الطهارة

المطر ويكون الصمير في قول السائل اذ في زاحه الى الماء لالي المطر
والثالث على هذا التصحيح ان كون محذور على ياء امشكلم يسفي فسر من
السيلا عن مع فرض في المطر اعله وعلى جوح الصمير في قول السائل اذ في فيه الى
الماء فوسد (ح) كل شيء يراه ماء المطر الح ولو كان حقا في المطر كان انما
من الجواب بمعظم بل بعد منه هو كما يرى

الثالث اذ تشرح المطر بعد الوقوع على مكان فوصل مكان اخر لا يطهر
اعدم صدق ماء المطر عليه بعد انفصاله فمقتضى عموم فعال ماء القليل نجسه
بالوصول اليه

والعوى استصحاب حكم الدال الثالث لدخل تغيره (مدقعه) بتغير ما يدل
على الفعل لئلا يعلل له اذ في مورد بعض ماء المطر بعد تقاطع تغيره عليه (بعم)
بوحري على وحدان في فوسد الى مكان مسبق و كان يقاسر عليه من السماء صهر
لا خلاف خصوص لدال الواو في المطر الجاري

رابع دا وقع على عين الحس فترشح منها على شيء اخر ولم يكن معه عن
النجاسة من يحس بل لا يوجب عدم نجاسة اذ كان هذا عن نجاسة دم متصلا بماء السماء
يتوالى بتغيره عليه كما هو موافق له انكاهي حم لو كان متغير يحس كما يستفاد
من التعليل في صحيح ابن سالم .

لحس بشرط الحس يظهر من قول المطر عليه اذ وصل الى اعماقه ويدل عليه
مصاد الى عموم مرسته بكاهلي الدالة على مطر منه لكل شيء . المرسل المروى (١)
بطرف عن بي الحس (ع) في حين المطر انه لا بأس به ان يصب الثوب ثلثة ايام الا
ان يعلم انه قد نجسه شيء بعد المطر .

السدس اكل الاناء يحس بولوع لكل فصا به المطر . فهل يظهر ام لا وحيث
بل قولان . قد استدلل على لزوم التحريم وعدم حصول لطفاة بوصول المطر اليه بمرتين
الأول ما يدل على ان ماء العيث كالجاري فكما يفسر في غسل الاناء الحس بولوع
الكل بالجاري التعريف كك في المقام .

لثاني، مدعى بعض الأصحاب، قال إن السعة من قولنا (ح) كل شيء سواه
الح ورس ما يدل على اعتبار التعيير في غسل الأجزاء لم يور و إن كانت عموم من وجه
الأن الثاني يقدم للأصهرية دلالة من المرحلة كعادته صفة المطر في طهارة ما من
شبه التطهير بعمل و بعبارة أخرى تدل على أن أصله المعتبر إنما يكون كالمسح
بماء من أمه (و عليه) فيكم به لا يشمل لحدوثه المسح السبب لا يورول عنه
عن الجحش كك لا يتم ما يعتبر فيه لتغير حتى لا يجب ذلك حيث أنه بمزلة أرسف
العين و مما د أخرى على معنى لم يور (لأنه) لا يدل على مطهره لمطر لما لا يظفره
سائر المياه

و فهم ينظرون (أولاً) أن ما يدل على بقاء غسل كالحي لسبب الإجماع
لمعككه وهي على فرض تحسب، به ما يدل عليه إنما هو اعتماده واما اعتنا كل
ما يعتبر في العمل بالحدوث و قد أصابنا في ذلك كما لا يخفى

و ما الثاني فالأصل على ما حث به في معنى لتغير يكون هو أصله حصصه و
عليه فكما أنه يدل لمصلحة على كونه صفة لمطر عن غسل بالماء كذا تدل هي على كفايته
عن الغسل بالتراب أيضاً بالافرق بينهما

مضاف إلى أن المرسل عدم يدل على أن كل ما يعين التطهير يظهر بأصانه المطر ولا
يحتاج إلى شيء آخر من المعبر و غسل والبعد وحوها والسعة به و بين ما يدل
على لزوم التعيير وإن كانت عموماً من وجه إلا أن المرسل بما دلالة تكون بالعموم
يقدم على ما يدل على لزوم التعيير لكون دلالة بالانحلال، لولا ذلك لما كان وجه
لعدم اعتبار التعدد

هذا كله مضاف إلى أن دعوى عدم قبول ما يدل على لزوم التعيير لمّا اد
ظهر الأبناء بالمطر عن بعدة، لاخصاص دليله بموارد اعتبار الغسل و هي ما لو صهرت
سائر الماء فمدى حتى لا تندر بالاشكال فتحصل أن لا أقوى عدم الحاجة إلى التعيير، و
أن كان الاحوط رعايته

بأنه من الماحودة في الأدلة كعبان ماء مطر من الموضوع هذه كل من ينطبق عليه هذا المعنى بما كان به من المعنى في تلك الآية قد عوى عدم اختصاص الأحكام بهذه المعنى لموجوده في ذلك الزمان فصحة عيته

ولكن هذا لا يوجب عدم شمول الأدلة لما ذكر كان لمجموع أقل من الكثرة الظاهر أنه موضوع بلعذر لمشارك وهو الهيئة الخاصة بالمعروفة والعارف فلا ينظر إليه في الرد في الأثر (فعلى هذا) مقصود ساق لا له عدم اختصاص أحكامه بما إذا كان ما في حيزه وهو مع ما في الحيز بقدر الكثرة يشمل ما لو كان أقل منه

وعلى قوله الماء المذخول وجه حمام لا يكون ماء لموجوده في حيزه في أرضه تعريف استعماله بقدر الكثرة

مرفعة بعدم بقاء ذلك بعد الإحدى لاستعماله في الحمامات الصغار .

وعلى قوله كون هذه الحمام كرا من الأثر على مدعوه من رد الوجوه لا يوجب عدم شمول الأثر . لا يناف

ولكن مع ذلك كله لا بد من اعتناء كونه المادة أو كون ما في الحيز مع ما في الحيز كرا في ما يترتب على ماء الحمام وذلك لو حيز

أول أن الظاهر أن روايات الباب إنما سفل رافع استبعاد مسائل حسب بوهما بعض ماء الحمام لأجل بواي الحيات عليه (رد ع) بقوله ماء الحمام بمنزلة الحيات وكما سفل دفع ما احتلج في ذهبهم من الزينة في خصوص الحمام والاستبعاد منه مدخلية الحمام من حيث هو في هذا الحكم تعمد

ويؤيده قوله (ع) يظهر بعضه بعض حيث به كالصريح في أن عدم الاعتصام إنما هي اتصال بعضه بعض لا مدخلية الحمام في هذا الحكم كما يؤيده قوله (ع) في حيز حبيب بكر (أد كتاب له مادة) حيث أنه ما هو في أن السب في عدم لا يفعل وجود المادة له .

مضاف إلى أن العرف يرون أن خصوصية الحمام كخصوصية الدار . الغدير غير دخيلة

في الحكم كيف ولادم ١ حل لعنوان المذكور قد هو بفعل ماء الحمام دالم يكمله
مادة ولو كان كشر أو عدم افعاله لو احد منه مقداً و جعل مده و ذلك كله خلاف
المزكّر بفعلاني (و لا لحمله) لتدبر في الآية و المعروف المحفوظه من الخارجيه و
بداخله يوحسب القطع بعدم دخول الحمام من حيث هو في هذا الحكم و عليه فالإد من
ملاحظه لقو عد العامة و ستعرف ما يقصده

الثاني انه لو سلم اختلاف و ادب الاستعداد من هي مع ما يدل على افعال الماء انقلب
و السببه بينهما بما لا عموم من وجه و دلالة كل منهما انهما يكونان لاختلاف (١) فبما تظان
فرجع الى عموم ما يدل على بفعل كل شيء دالم لا فده و لا يرجع الى عموم خلق الله
الماء فهو الصواب سده كما عرفت سده هذا ما يستفاد من الاحد

و ما نقاعد له من فلاشبهه في به و كان في الحراره بعد الكر لا بفعل
و في الحاصل المتصله به ولو مع اختلاف السطوح لعدم معرفه اختلفا في تقوى السافل
بالعالي الكرو عن غير واحد دعوى الانقي عليه بل عن بعض دعوى كونه من المسلمين
و يدل عليه احد لجهنم لانه القدر المتضمن من مو رده و حيث عرفت عدم الخصوصية
به فتعدي منه الى غيره

و يدل عليه ايضاً تصريح ابن بربع لاسمائه على ما هو الحق من حووع البطل
الى قوله لا يفسده شيء كما انه لا يفسد في افعال ما في الحاصل بملافة لجاسته اد
كان محموم ع في الحراره و ما في الحاصل اقل من الكرو كان في الحراره بقوده اقل من
الكر و لكنه مع ما في الحاصل بالمدد و مع ما في سطح ما في الحراره و ما في الحاصل
لاشبهه في عدم لأفعال لعموم ما يدل على عدم افعال لالاع قد الك

تقوى السافل بالعالي

و ام مع اختلاف السطح في المسئلة لمعونة في كلام الاصحاب و هذا اختلاف

كلما بهم فيها

١- لا يخفى انه عند مدارس الماميين من وجه يرجع الى اخبار الثريح و هي تقتضي تقديم

مدل على افعال الماء القليل لانه اشهر منه

فمن جماعة من المأخريين تقوى كرمس السافل بالعالي بالآخر
وعن المصنف في القواعد غير هذا اعتبار الكمية في مصادة بحكم ومقتضى عدم
تقوى السافل بالعالي وظاهر كلامه قد دعى لتدكيره فيما لو وجد بين العديرين سافة تقوى
سافل بالعالي دون العكس ومثله ما حكى من كلام غيره

وتحقق القول في المسئلة به لا يسعى لشك في ان السافل في عدم الاتصال هو كرم
لما لو اُخذ لمصل كراه لا يكون شيء آخر: حيا في هذا الحكم كما يدل على ذلك خلاف
ما يدل على اعتصام لكر فمع صاحب لمعالم من الاشكال في عدم اتصال الكرم مع سافلي
سطوح ادالم بكر محتمل مع سافلي الاخرى خلاف الاسفل على عدم اقلو كان به سافلي
كما هو عمنه فمن قصة على هيئة لمسرى طهر به لا سعى به سافلي تقوى كرم من الاعلى
الاسفل بالآخر

ودعوى اختصاص مورد ادلة اعتصام الكرم بالخاص والعدي بالوحد هما مما
يتساوى السطوح

مدفوعة بانه مصادق لى من المورد لا يكون مخصص بعين تلك الادلة لا
مورد له .

ودعوى اعتباره الى خصوص متساوى السطوح واسعة لدفع لانه يدعى من
انفس النهن بذلك .

واما ان كان حاربه فقدره بشكل في شمول الادلة له به مع اختلاف السطوح
يتعدد وجود الماء

وفيه به يوجب على تحليل العدم والاتصال وهو خلاف العزم
واخرى يستشكل فيه بان مدلل على اعتبار الماده في لحكم المصروف انما لاقها
الى لكر يميده المطلقات به على الماء الخصوصية

وفيه ما عرفت آتيا من ان مدرة الوجود لتصل لاجل الانصراف والمفيد للاطلاق
وثالثه يقال كما ذكره بعض اعظم المعاصرين بان المرتكر العرفى عدم
تقوى كل من العالي والسافل بالآخر وهذا لا يركز موجب لانصراف المطلقات و

هو بس من الانصرافات السمية التي لا تعمل على رفع السعر الاخلاق
وفيه ان تقوى بعض احراء الماء بالآخر لا توقف على شيء سوى صدق الماء
لواحد على مجموعهم وهو يصدق على مجموعهم فيكون الانساق واندر على
تقوى السافل بالعالي لكثير مع انه ينبغي عدم وجوده في تقوى على بعض
بل ان الدلة بدل على مجموعهم كما لا يخفى

وليس المحقق كلامي في المقام فاحاصله ان اذا احسن واحد من الاستعدادات
الكريمة على الماء السافل المتصل بالعالي بل ارتباط العالي بالسافل اشد من ارتباط
بعض الماء بواقف بعض وهذا بخلاف العالي فان الماء الزل مذيضه يرتاح به فكانه
يفصل عنه فلا يزداد عليه على الاكثريات (وعلة) فقيم من قوله (م) كان الماء
كذلك لا ينجس شيء من السافل حتى يردى في العالي فلا ينجس منه السافل ولعل
هذا هو مراد القول باستقلال المدح في المثلثة

وفيه ان ذلك لو تم فلازمه عدم تقوى السافل على العالي فيكون قد حصل
الارتباط وصدق الاتصال في الحد في تقوى به

فيكون انه يصدق على مجموعهما انه ماء واحد من بعض بعض يكون

كرا ولازم ذلك هو اكثر من تقوى كل واحد بالآخر فيحصل من مجموعهم
فيكون ان ما ذكره بعض الفقهاء بقوله (م) وان لم يمتص السافل بالحرارة
لا تنجس بالملاقاة ان كان في الحرارة جده اجمع في الحد من بعد الكرم من عدم
فرق بين ما يمتص مع الحرارة به وعدمه هو القول الصحيح عليه لبعض
انهم (م) ان نجس ما يمتص يظهر بالاتصال بالحرارة بخلافه في لجمته في
ماء على صفة المصمم كما يظهر لا بعد كونه حصصا في الحد في رفع حدسه
في الحد المتصل به بل يكفي كونه لمجموعه كما ان الماء على عدم القول به فيعتبر
كون خصوص ما في الحرارة كرا

ويدل على صراحة ما في الحد اذا اتصل به صحيح من ربيع ماء على ما تقدم
من رجوع العلة التي فيه الى العلية فيعلم الحكم كل ما لم يمتص

ولكن حيث عرّف في مسند أحمد بن حنبل أن الحديث لا يدل على كفاية مجرد الاتصال بالأحاديث، فإنه لا بد من معرفة ما يحسن عليه من الحديث.

الماء الرأكد

(الثاني) من أفع الوافق كماء الحماس والواني ان كان مقداره كرا

ثم يحكى بوقوع الحادثة في راجع إلى سنة ١٠٤٥ هـ

ويشهد له حملهم بموسم من السنة ١١١٤ قوليهم (ع) ادفع الله قدرك لا يحمده
شيء انما دعيهم خوفاً عن لؤي عن عدي بن المغيرة كالأب وعمل هذا الحديث
من انوار قد يكون من حديث الدرجة التي مررت بعدة

(وحد الكبر) بحسب له (التوحيدي) طال بالعراقي علمه بمسجد ٩ عن حمزة
عوى الأحماء على (مجلسي) ١ جم ٩ ر.

سلسله ۲) سانس و علم اقتصاد در ایران، که منحصراً
لا یجسد شیء البتة

تصححه (١٣) بعد من سائر ما في نسخة ابن عبد البر في نسخة
علي لعراقي وحمد في التصححه على ما في نسخة ابن عبد البر في نسخة
أبو جعفر

الأول ان كلا منهما في نفسه محمول محتمل لا كل واحد من الارطال
لعر في المكى مدي و اما في مع واحد في شوع العراقي
في مدي من بطر من حد في مدي و اما في استعمال في العراقي شيع
و كك المكى

مصدق الى ان يصحبه كتاب الامانة في سنة ١٢٠٤ الهجرية من في مكة على الشافعي
كما مبين لي احرر في يومه بالبحر في الاحر

وَعَلَّمَ ابْنُ الْعَاقِلِ حَسَنًا يَقُولُ اعْطَى مَسْئَلَتَهُ إِلَى مَدَا ١٠ لَا أَلَمْ يَرْفَعِ الْبَدْعُ ١٠ كَانَ

من منت كاس مقدار و ينفذ فيه لاثنت احد في ان كر واحد منهم يرفع الاحم
عن الآخر

ثاني ان لمسلم من الاصحاب لم يشر لكر لا يرد حسب له جهن الا به و
مع سيرا الاثم نروا لا يفس عن سعة و عشرين شرا و السوءا بر من العر في علي
مستعرف به سبعة عشرين و (عند) ان قلبه بال لمرأ من لرحل في لصحاح هو
العر في بلرم ن يكون بحسب المساحة ثلثم عشرين و نصف شر و ن حملته على
المدني يكون عشرين شر و ربع شر فلا يجد من عن حمدة على المكوي هو ح يكون
قربة على ارادة المراقبي من المرسله .

ثالث به لوم سم ماد كرده وسلم حمل لرواس يقول ن ك م
و يحوي صبح حمل لآخره لث ان الصبح على ان معي حمل لرحل قد بدل على
ن و هائي من العر في يكون كرا داي لمعاني . ينفذ لكر يد على اثنت و
ن لهد الحد و رد عليه كرا لا يفعل هو قربة معسلا و العر في من به سله
و لم من شئ يجمع حمل الرمن قد يدل على ن الاقرب من لمرأ شئ ن في
اس سكره يفعل هو ايضا قربة على راء مكوي من الصبح كما لا يجمع
(و ان سله) ان المرسل يدل على ان اعمه شئ ن بر العر في كرا الصبح
ن على ن الاقل من ليس بكر فكل من الحريرين يثبت لانه حره من المطلوب
عند بر في ذلك فانه دقيق .

مساحة الكر

(او كان كل واحد من طوله و عمقه و عرضه ثلثة اشبار و يمتد بسمر مسوي
الحمله) و يكون بالمساحة ثلثة و اربعين شرا الاثمن شر على المشهور

و عن العنبر و جماعه من المتأخرين كالصعب و في المختلف و الشهيد ثاني
والاردبلي و غيرهم اربعون و عشرين شرا .

و عن المحقق و صاحب المدارك انه ما بلغ لي ستم و ثلث شر . هذه هي عمدة
الاقول في المسئلة و هك اقوال اخر صفتة عايتة يظهر وجه صععبها مما سبه

ان شاء الله تعالى .

وقد أسدل على المسهور برأيه (١) الحسن من حاح اشوري عن اسعد الله (ع) دأكل
الماء في الركي كرا لا يحد شي، قد = كم لكر و ل (ع) ثلثه اشار و نصف عمقها
في ثلثه اشار و نصف عمقها و في هذا البحر عن الاستف مع ردة و ثلثه اشار و
صاحبها

ويعرب الاستدلال به على ما في الاستدلال : مع ما على ما في الكافي ويدعون
الاكتفاء بذلك بعض الأبعاد عن الآخر

قول لا شك في ان الحديث موثق معصوم ولكن المعصوم هو ما في الكافي
لانه وان كان مقتضى القاعدة عند الامور الرتبة منه هو الحكم بانماه
واحتمال السقط فهو من جهة الحديث لا يوجب احدا من الكافي
سقط من السجادة من جهة الحديث لا يوجب احدا من الكافي
احد في ضمن الحديث (و اما ما في الحديث على ما في الكافي يكون
احتمال لسقط من الكافي من جهة الحديث لا يوجب احدا من الكافي
ما في الكافي

[illegible]

مما دفعه ن. مصطفى الى 'الحج' على اعادة اتي سيق عليه لخطوط
من توحده قريش الخطوط في حده من حصة بالاساس. في ذلك حال من في
الادع (ع) مصطفى في اتي اتي على ن. مصطفى حده على اتي (ع) حده
سواء في الخطوط في حده من حده اتي حده في حده في حده في حده
ن. مصطفى حده في حده على حده مصطفى حده في حده مصطفى حده
واحد على المصور.

[illegible][illegible]

فحص ان بعد من الحسن الذي هم في المذبح لا يدلان على ما ذهبوا اليه
ولا على ما احتجوا به المحقق في الامر بدو به من جهة اول الامر فان المراد به ان الكبر
هو سعة وعشرون وخمس هذا المعنى وقد يكون لاحد الاحتياط من جهة ان وسط الشجر
على ان يكون عمقه قل من اخر قد كره لا ينبغي واي بعد عوى ارجحه كذا في معنى كل
حال لا يدلان على ما استدلوا به عليه .

١- الموسمين: المربى ١٠ حتى ثوب الماء العتيق حدث ٦.

[illegible]

في ربيع الثاني سنة ١٢٠٥ هـ الموافق لـ ١٩٨٦ م
التي لا تحصى شيء من ذلك في كل يوم
في هذا اليوم الذي هو يوم الجمعة
حيث السد لا يشكل عبا.

۱۱. باب الحروف الهجائية
 ۱۲. باب الحروف العظيمة
 ۱۳. باب الحروف الصغيرة
 ۱۴. باب الحروف المتوسطة
 ۱۵. باب الحروف العظيمة والصغيرة
 ۱۶. باب الحروف المتوسطة والصغيرة
 ۱۷. باب الحروف العظيمة والمتوسطة
 ۱۸. باب الحروف الصغيرة والمتوسطة
 ۱۹. باب الحروف العظيمة والمتوسطة والصغيرة
 ۲۰. باب الحروف المتوسطة والمتوسطة والصغيرة

- ١- الوسائل- الباب ١- من اجواب العاء المطلوب- حدث ١

- ٢- الوسائل الباب ٤- من اجواب الماء العطار حديث ٧

- ۳ - الوسائل - رقم ۱۰ من تواریخ لیسلی حدیث ۲

وقد اشكل على هذه الحجة بعض الناس لانه قد يرد على صاحب الحجة
انما يعرف كى يتدفق في الالفة بعد الامتحان في موضوعه في مائة الف
فلا تصح ان يشترط ان يكون من الالفة فيقول هذا هو مجموع ما في
موارد حريان الاصل في العدم الاولي

الفرق انما في (الحكمة) في الدنيا وفي الآخرة
وان علي عرف الحق في الدنيا وفي الآخرة
فالحكمة في الدنيا هي التي لا يمكن ان يكون لها الوصف
فالحكمة في الآخرة هي التي لا يمكن ان يكون لها الوصف

ما به اذ على اذ به
 قد به على به
 علو المقدر به على اذ به
 من به التظ به الى اذ به

و قد انقضى في سنة ١٢٠٠ هـ الموافق لـ ١٨٨٥ م في احدى
بغداد في اواخر ايام شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠ هـ على ربه
فلا، مع من يحكم بحقوقه الطاهرة، و حصل له في حصول العلم في
بغداد شهره اذ اكثر في العمل المذهب في مسكوك الكوفة، و على عدم بحسبه
بالافواه وقد تحتوى على ما به من شمس الطهر

مشكوك الكربة مع سبق الغد

الثالث الكر المسود و راعه اعدم عاقبه له حبه ولم يعدم اليق من الملاقاه
والكره حكم بطا به في صود و حاله حتى فتنه رص اصاله عدم الملاقاه
بي زمان الكره لمختصه للطبا مع صاه عدم الكره الي زمان الملاقاه المقصده
لدي حبه فتنه طين و يرحم الي صاه له حبه

وهذا هو المحقق بالنسبة لعدم جواز مصحح عدم الإملاء إلى زمان
الكتابة لعدم كون المطبوع عليه أي شيء من معنى كون الإملاء في حيزه لكم بمقتضى الأصل

المربور لا يشك لك

محدث في الحجة مرسدة على ما لا يرد في حال لينة فكم في الحكم بعدم
الحجة مستحب عدم المرافعة في ربح الكرية

واما ان علمنا بان ربح الكرية في ربح مرسدة فعلى الحق من حروب الاستصحاب
في معلوم بان ربح مرسدة له ليدل على شيء من حروب ربحه من ان له عدم الكرية
التي ربح المرافعة مع المرافعة على ان ربح مرسدة على ربح مرسدة
قد فاق له عدم المرافعة في ربح مرسدة

واما ان علمنا بان ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة
في ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة
على عدم حروب المرافعة في معلوم بان ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة
فصل ثمانية

والكبر حسب ما لا يرد في ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة
له ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة
لا يرد مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة
في ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة

وهذا بحكم ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة
اما بحال فلك هذه المرافعة على ما لا يرد في ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة
الكرية في ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة

ولا يرد مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة
في حال كونه قد لا على عدم المرافعة في ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة
وهذا بحكم ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة
من الفلة لا يرد في ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة
من ان ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة
بناء على مسلك الحق

واما على عدم حروب المرافعة في ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة في ربح مرسدة

يكون لأجل قعودها وإن علم بارتجاع قلبه فهو من أن الحكم قد هو أحد سبلات بقر حر
لحدث المحلول ولكن ماء على ما هو الحق من عدم كونه بالاملافة سلباً لا تصحاح
ولحكم في هذه الصورة أيضاً الطهارة لأصله عدم الكرية التي هي الملافة ولا يصح
أصله عدم الملافة التي ربما أُلغيت كما عرفت في هذا الماء على نحو من حرر لأمس في
محلول التابيح ومارء على عدم حرر منه فلهذا لا يطرد في شخص مزار كرهه أن
الاقوى هو الحكم بالطهارة في جميع الغرض من أسسه

حدوث الكرية والاملافة في آن واحد

الرابع داخداً الكرية والاملافة في آن واحد حكم بطهارة كونه من حرر
وقد استدل له بعض المعاصرين بساقي قول (١١٢) أن كل الماء قد يكون من حرر
يشمل للمقاربة واللاحقة وينبغي أن لا يكون بعد الثاني في الجمع بين
عنهم في ما ينفرد عن أثر المعنى من أن لا يقتضي حرر من حرر
المدكور على الكرية سببه على الملافة من حرر من حرر
والاملافة لللاحقة يسلم بعد العهد به يكون من حرر من حرر
كريب حصة السبب الملافي له عند ذلك يكون من حرر من حرر من حرر
و بمفهوم والمرجع فيها أمم موم من حرر من حرر من حرر

وفي كالأمة مواقع بطهارة الماء ذكر من حرر من حرر من حرر من حرر
المر بوزنه بعد الإحاطة رجوع صحيح لا يجرى إلى كونه من حرر من حرر من حرر
في عند تقدم الكرية على الملافة في الأشعة لا يبدل

ومد كره من مؤيد غير مربوط بالثبوت لثبوت لا يكون مقتضى معلوم
أدله لا يكون للملافة مع الكرية فصلاً للخاصة (مقتضى) إلى أن من أحكام شرعه
و مقتضى بها بما هو من حرر من حرر من حرر من حرر

و أمما كره من حرر من حرر من حرر من حرر من حرر من حرر من حرر من حرر
بها ولأمره حرر من حرر من حرر من حرر من حرر من حرر من حرر من حرر من حرر
بها ولأمره حرر من حرر من حرر من حرر من حرر من حرر من حرر من حرر من حرر

عن الموضوع عند انه - الشرح فمفهوم - قصة المربوذة ان الماء الذي لا يكون كرا قبل الملاقاة يحسنه شيء - فهو - لغزوة المنة به في عيده المصوح (مضاف) الى امه على فرض عدم شمول القصة المربوذة لهذه الصو - مطروق ومعهما لافضل التوبة الى الرجوع الى الماء على لظن - اذا تضمن الرجوع شيء ما يدل على ان الماء بالملاقاة (ان كان حيا هو الك) لا ذلك لم - روي عن بعض عدم شمولها لمورد هناك بالعدم فيحكم بالنجاسة

والله اعلم بحكمه وحجته في هذه المسألة والملاقاة - الله

في حال كان ماء - حدهما - اخر قليل ولم يعلم بهما كرفو فوجت الحجة في حدهما لم يحكم - حاشا لاستصحاب بطلان سوء كالملاقاة لمعنى - مع من عرف في سنن الحنفية - له ان بعد من العلم بكونها فيهما الكرية - روي

انه في نزلة الحبل - فلهذا - من استحباب الكرية او غلبه - عندهما كما هو واضح - بوجود شيء استدلال به بدخوله من فاعده المقصود - لخاصة وعنده وقد عرفت - في المسئلة الثالثة - بعد - عليه في تلك المسئلة من استحباب لعدم لارسي (استدل في العلم بعد - استحباب عدم كرية في الاخر فلا محالة يرجع في استحباب بطلان

وبذلك في حكم لصو من اخرين دعي هو - كون محله لافضل فيهما الكرية استصحاب كرية الملامح مع ادخول من استحباب الكرية في الاخر - في ثوره كون - حاشا - فيهما القلة ان له عدم الكرية في الملاقاة معارض باصالة عدم كرية الاخر فيص - - - - - استحباب بطلان الماء لاستصحاب

السدس اذا كان ماء - حدهما - لمعنى حسن فوقع بحاشا لم يعلم وقوعه في الحسن ان الظاهر لم يحكم - حاشا - لا - لا محال العلم الاحتمالي بحاشا حدهما بالعلم التفصيلي بحاشا المعين كما ذكره بعض الايتم - بل - لو وجد فيه عدم العلم بحدوث الحاشا دلو - وقع في الحسن لم يحدث شيء بواسطته

(ع) اذا بلغ الماء...

في اول فصله ان كان الماء...
في الثاني فصله...
في الثالث فصله...
في الرابع فصله...
في الخامس فصله...
في السادس فصله...

في السابع فصله...
في الثامن فصله...
في التاسع فصله...

في العاشر فصله...
في الحادي عشر فصله...
في الثاني عشر فصله...

في الثالث عشر فصله...
في الرابع عشر فصله...
في الخامس عشر فصله...

في السادس عشر فصله...
في السابع عشر فصله...
في الثامن عشر فصله...

في التاسع عشر فصله...
في العشرون فصله...
في الحادي والعشرون فصله...

في الثاني والعشرون فصله...
في الثالث والعشرون فصله...
في الرابع والعشرون فصله...

في الخامس والعشرون فصله...
في السادس والعشرون فصله...
في السابع والعشرون فصله...

في الثامن والعشرون فصله...
في التاسع والعشرون فصله...
في الثلاثين فصله...

في الحادي والثلاثين فصله...
في الثاني والثلاثين فصله...
في الثالث والثلاثين فصله...

على اتحاد حكم المائس فراجع إلى أصله لظهوره (وما) أشبه حتى دعى الإجماع عليه
من قوله (ع) إذا لمع الماء كرا لم يحمل حث
وفي إسنظر (أما الأول) فإن لسوية من الماء بينه وبين كرا الماء قد استلوع
بعضه وأما قويا فليس مع لفرق

وأما الثاني فإنه لودل لدليل على الظاهر في تلك المسئلة من واقعته كان من
ذكر صحيحا ولكن قد عرفت في تلك المسئلة من الماء يحكم بظن من ماهر القاعدة
الظاهرة على التفصيل المتقدم حيث أن لا يحترق في المقدم فلا حاجة للحكم
بالظهور

وأما ثالثا فإن الخوض إلى الأمر من يكون مع عدم إدراك وقد عرفت ذلك
بدليل على صحته (مع) أن الإجماع على عدم حكامه من الأصل في الظاهر من
غير ثابت ولذا يرى أن المصنف حكما في إسنظر (أما) كرا بضمه بضمه
المتن فقط (بضمه) إلى ما تقدم من حكومة استصحاب إسنظر في المقدم ومع
المقتضى بخاصة المقدم لما في إسنظر على بضمه

وبما رابع ولأنه من أصله لم يشك في عدم إسنظر وهذا يصح عن أئمة
به (وما) ذكره لحنى من جماع لمؤاكلة إسنظر (بضمه) بضمه (بضمه) بضمه
من عدم ذكره عن إسنظر (أما) إسنظر (بضمه) بضمه (بضمه) بضمه
المحذوفون فلم يعملوا به لأن حث (ع) إسنظر (بضمه) بضمه (بضمه) بضمه
عن العلامة من أن المحبر لم يثبت عندنا

مضاف إلى عدم تمامية الأصل على عدم إسنظر (بضمه) بضمه (بضمه) بضمه
حدوث الحثاثة فيه لعدم كونه حثاليا بظن قول الماء بضمه (بضمه) بضمه
لم يحمل لواء من المتقدم منه أن هذا الوصف جامع بين حدث لواء لا أنه يدفع
اللون الموجود في لواء قبله فحج يتحد معنى لواء مع لواء (بضمه) بضمه
المتقدمة (إذا لمع الماء قدر كرا بضمه شيء) (بضمه) بضمه (بضمه) بضمه
على المحكى قوله (ع) إذا كان الماء أكثر من إسنظر لم يحسنه شيء بضمه لم يحمل

جاء

ثم لا يخفى ان مقتضى بعض الوجود المستبعد تنقيح من كونه لمهم فاهرا
 حكمة حكم الله في الاول من الثاني كما ان مقتضى الحديث لو لم يلدل بالعدم
 وهو في نفسه مقتضى حكمه في نفسه عدمه على بحر غير صحيح الا ان مقتضى حكم
 لا بد من ذلك ان مهم من الاحكام فعمل

ثم لا يخفى ان مقتضى بعض الوجود المستبعد تنقيح من كونه لمهم فاهرا
 حكمة حكم الله في الاول من الثاني كما ان مقتضى الحديث لو لم يلدل بالعدم
 وهو في نفسه مقتضى حكمه في نفسه عدمه على بحر غير صحيح الا ان مقتضى حكم

ثم لا يخفى ان مقتضى بعض الوجود المستبعد تنقيح من كونه لمهم فاهرا
 حكمة حكم الله في الاول من الثاني كما ان مقتضى الحديث لو لم يلدل بالعدم
 وهو في نفسه مقتضى حكمه في نفسه عدمه على بحر غير صحيح الا ان مقتضى حكم

ثم لا يخفى ان مقتضى بعض الوجود المستبعد تنقيح من كونه لمهم فاهرا
 حكمة حكم الله في الاول من الثاني كما ان مقتضى الحديث لو لم يلدل بالعدم
 وهو في نفسه مقتضى حكمه في نفسه عدمه على بحر غير صحيح الا ان مقتضى حكم

اعتبار الامتزاز

ثم ان ما ذكرناه في اول البحث من ان كان كرا (ثم يجس نوقوع المجاسة
 فيه انما هو فيما لم يجس احد اوصافه فان تعمر جس ويظهر بالقاء كدفعه
 عليه جس نوقوع المعسر) لا يخلو بالكر او الجري و بل لم يحصل الامتزاز كما
 سب لي جملة من المحدثين بسب الى الاشياء المحقق ولعصبه و لشيد
 عشر اميراج

ومن جملة من لا يصدق عشر اميراج ثلثة عشر الامتزاز الكريفة وعلو يظهر
 والدفعه و كلمه اليوم في جمع مشوثة و تحقيق القول في المقام يقتضي التكلم في
 مقامات

الاول لا يسؤلا خلاف في ان الماء المنحس قابل للتطهير (و يشهد له) مضاف

الى لعموم صاحب من . يع ابي . ان يبي . حياء الله وعدوه في بعود (والقاعدة)
المجتمع علي من له . ان يبي . حياء الله وعدوه في بعود (والقاعدة)
مع الامر ح حياء الله وعدوه في بعود (والقاعدة)
المعنى اني قد سئل علي عدم . ان يبي . حياء الله وعدوه في بعود (والقاعدة)
الاصل : هو ان يبي . حياء الله وعدوه في بعود (والقاعدة)
في مرسل (المعنى : ان يبي . حياء الله وعدوه في بعود (والقاعدة)
والله اعلم . ان يبي . حياء الله وعدوه في بعود (والقاعدة)
الكافي في . ان يبي . حياء الله وعدوه في بعود (والقاعدة)
الحمد لله الذي هدانا لهذا . ان يبي . حياء الله وعدوه في بعود (والقاعدة)

[illegible][illegible]

- ١ - الوسائل الباب ١ - عن أبواب الماء لمطهر - حديث ١
٢ - الوسائل الباب ١ - عن أبواب الماء لمطهر - حديث ٢
٣ - الوسائل الباب ٢ - عن أبواب الماء المصنوع - حديث ٣
٤ - الوسائل الباب ٢ - عن أبواب الماء المطلق - حديث ٤

وفيه ما عرفت أنه من أن الصحيح يدل على عدمه عند الامتراج و اجاز
لحمه محصه بحالة الدفع .

الثالث من دله عدمه عند الامتراج أن لا يتحقق مقتضى دلالة الماء الواحد
بالاجتماع لا يختلف حكمه .

وهذا الواحد هو هو عند الامتراج ثم هو في حد ذاته لا في الوحد .
وهو لا يحصل الامع الامتراج

براج ان يحترق الماء في الماء عند دونه في محضه عند مقتضى دلالة
فهو لا يحترق في الماء عند دونه في الماء عند دونه في الماء عند دونه في
الامتراج و لا يحترق في الماء عند دونه في الماء عند دونه في الماء عند دونه في
قل اصابه الماء العذب

فإذا ما دونه في الماء عند دونه في الماء عند دونه في الماء عند دونه في
لله مقتضى انه في الماء عند دونه في الماء عند دونه في الماء عند دونه في
الشيء على من عند دونه في الماء عند دونه في الماء عند دونه في الماء عند دونه في
هو سطح الماء في الماء عند دونه في الماء عند دونه في الماء عند دونه في
ولا يلزم من ذلك في الماء عند دونه في الماء عند دونه في الماء عند دونه في

فحصل منه كونه عدمه في الماء عند دونه في الماء عند دونه في الماء عند دونه في
الطهارة والاقوى هو اعتبار الامتراج للشك في حصوله في الماء عند دونه في الماء عند دونه في
الحاجة وقد عرفت انه معه لا يشك في الطهارة

المعنى بذلك في الماء عند دونه في الماء عند دونه في الماء عند دونه في الماء عند دونه في
كان الماء الطاهر اصله في الماء عند دونه في الماء عند دونه في الماء عند دونه في الماء عند دونه في
خلاف فيه

وعلى كل حال فعلى القول بعدم الاعتماد على الواحد لا يتحقق مقتضى دلالة الماء عند دونه في الماء عند دونه في
الطهارة ملافاة الطاهر للنجس على وجه لا يتصل بالطهارة كما عرفت عليه في ارباعه
العلو والتساوي في زمان متصل بالاقاوة فمن لزم من عدم اعتباره بعدم دخله في مد كونه

من يريد عشر حدهما حسن الملاقاة فهو متحقق على كل حال كما لا يخفى
واما على كفايته الاتصال وعدم اعتبار الامتداد والشر والحد في عدم الكلام
فيهما فالكبر كما اذا كان الكبر الطاهر اسفل والماء الحسن يحترق عليه من فوق
وعلى بقول باعتبار صدق الاتحاد العرفي على مجموع الحسن والطاهر كما هو ظاهر
برؤية لا يظهر ما في الفوق بهذا الاتصال وعلى القول بكفايته مجرد الملاقاة كما هو ظاهر
بلمعة فظهر كما لا يخفى اللهم الا ان يقال ان حصول الطهارة على هذا القول ايضا
يتوقف على كون الماء سحو لوقر من صوره المجموع كان مضمويا بما في الفوق والا
فحيث لا يدفع اهون من دفع والماء من دفع الماء من لا يدفع المانع بحسنه من العالي
فلا محالة لا دفع بحسنه ما في الفوق نصاً

اعتبار الدفعة

لعدم لزوم سبب الى المشهور اعصار الدفعة والماء دمى
كانه في دل الدفعة بل على الماء العليل دفعه تعالى ان يبلغ لمجموعه كبر
وعنده في صحيح على قوله بعدم بقاء الماء الحسن المسمى كرا
كان لم يبق منه بقوله في قول الكبر لمتصل الواحد دفعه بخلافه يمكن
فيكون احسن من الماء الح المسمى عندهم (وبشهادة) فتدركه من دلائل ح
كما هو حق في الدفعة لسيدها وعلى فلا كلام (كما) يحتمل ان يكون لاحترار عدم
الدفعه بوجوب انضمام الماء الى قصص عال وساق ولا يفتقر احدهما بالآخر والآخر
لدى يلاقى لحسن يحسن ولا يوجب صوره الماء من غير فرق بين كفايته الاتصال
واعتماد الامتداد حيث يعرف في بحثها الجماع صعب المسمى يعرف بعبارة ما في علمه
ومعنى المحقق رحمه من دود الص بها (يرد عليه) ما عن المذاكر اذ لم يفت عليه في
كتب الحديث ولا نقله في كتب الاستدلال (وما في الجواهر) من ان شهادة بمحقق
بوجوده في قوله اربله، وبسبب المحقق رحمه الى تصريح الاصحاب وما في الحدائق من
سنته الى المشهور بس المتأخرين جابر بن لهذا المرسل (يرد عليه) ان دعوى ورويه
نص بس في قوله انما يصح سبباً مضافاً الى ان مطابقة فتوى الاصحاب لمصنفه الحبر

دون اتكالهم عليه غير جارية لضعف السند .

فمحمّد بن ابي عبد الله القمي راجد عن ابي الحسن في الامور وادراكه عليه

(ودعوى) - جدول الطرءة مع مكافئ المرحلة الى امالة المدونة (مدفوعة)

مما لا شك فيه ان هذه الامور كلها على يد يد غير احد هذه الامور كلها مما لا خلاف فيه
صاها

الخامس: فظهرت بعد ذلك u_{n+1} من آخر الأجزاء في المظهر ووضع

ووف، و قد عرف في مجلد ان حسن اسم كبرهده لا يظهر في حم

(فرع) الماء، بمعنى ماء الخبيث الذي لا يشرب، كما هو المشهور ولكن

١٠٢٥٠ المصروف في سنة ١٩٨٤

لاوي ويعبر الكمل لهم بعد ذلك في الثلث في هذه الصور يحكم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ولم كان، واسطه ملاقاته معاً، علی بن محمد

المعروفه لانه ان معر بعض الكبر عتد به في حكا محمد انه الالهيه لتعجب

لمتعبر منه بفوق غيره بما لا يقاوم مع الصداقه الحسنه التي من قلته

بصوة لثلاثة أسابيع في الكر الملقى على حائط اتصال

حشره كه وجدت ان المذبح مملوء من الحبوب والخبز ، مددت ايضاً كؤوس الخمر

موجوده بطور الحکم مقامہ کے لئے جہت کے لئے ہمارے لئے الہیہ کہانی

امام لهم بقاء وفضل الك عثم (عليه السلام) محمد المجدد وادور عساكر الي

فمنهم من لم يكون متعصبين فكان منهم قلة لا يلبثون إلا أياماً ثم يرجعون

الماء الثقيل

(وَأَن كَانَ) الْوَاقِفُ (أَقْلَ عَنْ كَرِّ يَحْسِبُ) يَقُوعُ الْحَاسَهُ قَلِيلًا (وَأَن لَّمْ يَتَعَبَّرْ أَوْ صَافٍ)

بلا خلاف من عن عبد واحد عني لأحمه فعدوه لأبى العمى وعن الكاشاني هو معتق بديل

على المشهور روايات كثيرة وعن الربيع بن خثيم عن بعض الأصحاب ما نفي حديثه في

مہاراجہ شجاع الدولہ لاہوری قبل اس کے کہ تعلیم ختم ہوئی تھی

میںا بطائفہ الدلہ علی ان الماء لیس حدالکر لاسجسدشیء مش

صحیح (۱) اسم عمل بن حنیث ثبت ان عبد الله (ع) عن ابي امامة المدنی انہ نے شیء و ل
کر قلب و لکرا لکرا نحوہ غیرہا تھا معہ و ع بدل علی اسماء نفیس بالمالا و
ومہا ماورد فی مؤثر الکلب والحسیر مثل

[illegible]

وعنها الروايات الواردة في اليد، لقد يقول أو المسمى دائما حلت في الماء بدله على أنه يرق الماء وهي كثيرة كموتو أبي صفاء (2) را حلت في الماء قبل ان تعذب فلا بأس لان يكون اصابع قد بول او حبة فان احلت بذلك في الماء فهو سيء من ذلك فاهرق ذلك الماء لى غير ذلك من روايات الواردة في الابواب المتفرقة .

واستدل لما ذهب اليه العمالي من تبعه بأحاثه الطيبة : « استصحى » وعموماً)
خلق الله الماء ظهور الأيحمه شيء (وما رواه) (٥) في العديد من قعه في الحيمه
حيث انه في جميع تلك الـ ايات حكم ع : « لا بأس به داخل الماء يعم الحيفه

- ١- الوسائل - الباب ٩ - من أبواب الماء المطلق حديث ٧
- ٢- الوسائل - الباب ١٣ - من أبواب التجانس والاداء والجلود حديث ١
- ٣ - الوسائل - الباب ٨ من أبواب الماء المطلق حديث ٢ -
- ٤ - الوسائل - الباب ٨ من أبواب الماء المصدق حديث - ١٤
- ٥ - الوسائل - الباب ٣ - من أبواب الماء المطلق

(وما) يدل (١) على ان اسهو . والصواب ان لا شيء من تدبيرهم لماء الناس شره
و لو سوى منه (وما يدل) ٢. على ان الشيء المتحس . الاقنى مع لماء لا يحس كحجر
بن ميسر الاقنى ونحوه غيره .

وفي لجمع نهر ما الاصل والاصحاب و لعموم فواصح
واما ما : في تقدير فلولم يدع سهو . في الكثير فلا اقن من الاملاق وفيد
بالادلة المتقدمة لداله على . لا يعمل
وما ما : في سؤال اليهود . اذ في قصص في معنى ما يدل على العمل
الماء سؤالهم لا يدل على عدم العمل . لماء ما يدل على سهاره . هن الكتب
وما حبر (٣) محمد بن ميسر عن الرجل يحب يشبى في الماء لعليل في
الطريق ويريد ان يحس منه . ليس معناه . يعرف به ويده . قد تان قل . وعه يصع
منه . يتوضأ . ثم يحس هذا . مع قول الله عز وجل . وجعل عليكم في الدين من حرج
(فلا استدلال) به . عزتم اذه . عزتم في القليل المصطلح . من المحتمل ان يكون
بمعنى ما لا يمكن الارتعاس فيه .

ومذكور . لمحقق الجدي . من به يشبه وان لم يكن صاهرا . قد لا .
م حصة لا . لا . في الحرج . صاهر . قد ادلوك . مو . سؤال . هـ .
ال . لم . كـ . جـ . مع . ا . قد والاعتسار . مع . ل . (٢) الله تعالى . مع . جـ . عليكم
شي . د . من . هـ . د . ا . مع . لماء . ا . بلع . قد . كـ . لا يحس شيء
(مدفع) . هـ . صاهر . (استدلال) لانه لا يشبه . لم . يكون . (قصص) . اعلم . لكم . مرا . هـ
في . لزم . لخرج . من . عدمه . (اصح) . بعد . بخلاف . من . هو . السؤال . به . لا يلزم
من عدم استعمال الماء . حرج . كما لا يحق . والرد . به . لولم . تكن . ظاهرة . في . كـ
فلا . قن . من . الاملاق . فتعد . بالادلة المتقدمة

١ - الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب الاضطرار .

٢ - ٣ - الوسائل - الباب - ٨ من ابواب الماء المطلق حديثه

٤ - سورة الحج الآية ٧٨

حبر (١) رواه عن الدور «ع» قلب له رواية من ماء سقطت فيها فارة او حرد
«صعوة ميتة قل «ع» اذ تمسح فيها فلا يشرب من مائها «لا يوصى» ومنه «ع» كان
غير متمسح «شرب منه» وتوصا وانخرج «لمسته» وكذا «لجسه» «حب الماء» «لجسه» «سأه»
«ذلك» من «وعيه» «لماء» «قال» «هو» «حضر» «كان» الماء أكثر من «يدلم» «يحسد» «س»
«تمسح» فيه «لم» «تمسح» «يدل» على «اعدام» الماء «القليل» «لعدم» «مكان» «حصد» «على» «لكر»
«لعدم» «كوب» «لر» «يه» «كرا» «عال» (مضافاً) «الى» «اسر» «ث» «الحكم» «بى» «احد» «والله»
«ولكن» «ير» «عليه» «مضاف» «لى» «ضعف» «السند» «بل» «هو» «فى» «عنه» «الصعب» «كم» «فى» «تد» «لعدم»
«من» «...» «احد» «لعدم» «عائى» «بالتفصيل» «من» «التمسح» «وعنده» «يحمل» «تمسح» «على» «...»
«دين» «الحبر» .

هذا كله مضاف الى انه لمسلم بهامه هذه الروايات «ب» «والله» «لا» «احد» «الاعم»

«ع» «الى» «اس» «التمسح» «عليه» «اقت» «ب» «بالفعل»

«مع» «...» «على» «قر» «من» «سلم» «لعم» «من» «عدم» «روايات» «الدالة» «على» «الافعال» «لو» «حم»

«لا» «يحمى» «...» «احد» «يحمل» «بموضوع» «الافعال» «على» «لكر» «اه» «لا» «ب» «عن» «الاب» «كما» «...»

«لم» «تد»

فروع

الاول لا فرق فى تنجس القليل بالملاقة بين المحاسن حتى راس ابرة من الدم
الذى لا يدركه الطرف على المشهور .

وعن الاستسار طهره الماء القليل عندما لا يدر كنه الطرف من الدم وعن بعض
نسبه الى حمه «استدل» له .

صحيح (٢) على بن جعفر عن ابيه «ع» عن رجل «عن» «ما» «يحدث» «فما» «ر» «د» «ب»

«دم» «قطعا» «صغرا» «فاصاب» «ان» «هل» «يصلح» «الوصوء» «منه» «فعل» «ع» «...» «لم» «بكر» «شئ» «يستس»

«فى» «لماء» «فلا» «ب» «وان» «كان» «شئ» «بينا» «فلا» «توصا» «منه» «قال» «وسأله» «عن» «رجل» «ر» «ع» «...» «هو»

١ - لوسائله الباب ٣ من ابواب الماء المطلق الحديث ٨

٢ - الوسائل - الباب ٨ - من ابواب الماء المطلق - الحديث ١

ماء البشر

الثامن قسم الماء (ماء البشر) وهو ان (تعتبر بوقوع المجاسة فيه نجس)

احكام ويشهد به مصداق في ذلك

حملة من القنوس (من) صحيح (١) ابن مريم عن كذا (ع) ماء البشر واسع لا يفسد شيء لان يعتبر بوجه اوسع منه فشرح حتى يذهب لرياح ويطيب طعمه لان له مادة ويحويه غيره .

(ويظهر برؤاى الشعر والمرح) (اخلافه يدل على تصحيح المتقدم (والا) اي و ان يعتبر بوقوع (فوقه) (فوقه على اصل الطهارة) كما هو لمشهور من المتأخرين والمسيب الى الامم في ذلك لعرضي محمد بن الحنف

(وجماعة من اصحابنا حكموا بوجاستها بوقوع المجاسة فيها وان لم يغير ما فيها) وهذا قول هو حشدر من العلماء وجميع من المتأخرين (وعن) جماعة من فقائهم اظهره في جواب المرجع بعدا عن آخرين استجده وعن بصري في بعض من كثره في عدم الاعتدال وعن الحنفى اعطاء لدرع في الاعداد الثلاثة في الاعتصام

اقول اما قول الحنفى فدليله غير ظاهر .

واما عن بصري فقد استدلل الذين يخصصون لظنهم على ما دلت كرا عندا جمع . ومن عمومهم دل على ان الماء لئلا يعلبه لكر يفي الشر ويقوله (ع) في صحيح بن مريم واسع ماء على طهونه في كثر

وبموتى (٢) عما في لشرع يقع رسل عدده ياسة اورضه قول (ع) لئلا اذا كان فيها ماء كثر .

ونحو (٣) الحسن بن صالح الثوري المتقدم في بحث الكر . (داكان الماء في

١ الوسائل الباب ١٤ من ابواب الماء المطلق الحديث ٦

٢ الوسائل الباب ١٤ من ابواب الماء المطلق - حديث ١٥

٣ الوسائل الباب ٩ من ابواب الماء المطلق - حديث ٨

الركي كرام ينجه شيء .

ومعنى القصة (١) الرصوى كل بشر عصفها ثلثة اشهر ونصف في مثلث فسيلب
سبيل الحارى .

وفي الجمع بطراد الجمع منصوص صبره المثر واحداً يفعل لماء لعلل
اما يكون بحمل الثمة على غير لثر لاسيريه الاولى عنها لظهورها في خصوصية لماء
لثر بل صحيح من يريخ سريخ في ذلك ماء على ما تقدم في بحث الحارى من رجوع
استعمل انى الحملة الاولى بلو حمل الاولى على غير اللل لزم عدم خصوصية لماء لثر
(امضافاً) الى انه لاسلم عدلة الكرية في ماء المثر وحمل السعة على امكريد ستعرف به
خلاف الظاهر (مع) به لاخذى لهذا القول اذ لم يشك للاشعار اصطلاح في الكثرة
فيكون منهاها الكرية .

ومنه صبر عدم دالة موقى عما لهد القول اذ هو بكثرة فيه هي لكثرة الم فيه
و عندها فيه لم يكون لاجل ان لا يحصل لتغير من وقوع الرسل وعليه فالمراد
مبب هي الكثرة والحصة التي تريد على الكر

واما حر الحسن وان كان لا يرد عليه صعب السد لانه معتبر كما لا يخفى الا انه
يراد عنه انه يقع التعارض بينه وبين ما يدل من الروايات على ان مناط اعتصامها اما
هو كونه دامدة معتبر معبوعها (و بعبارة اخرى) يقع التعارض بين مفهوم كل مبب
بمطوق الآخر فعدم مفهوم كل مبب بمطوق الآخر لانه احص منه وحيث لا يعمل التصرف
في المعبوم نفسه فلا بد من رفع اليد عن مبرومه بمقدار يقع به لتعارض و يكون
ذلك بتبيد المطوق و رفع اليد عن اصلاحه لمعدل للتنفيذ بكلمه او و تمام الكلام
في محله لازم ذلك في المقام هو لا كفاء واحد الامر من الكرية و كونه دامدة
في الحكم بعدم الاتعمال .

و اما القصة الرضوى فلم نشأت لنا كونه كتاب رواية و على فرض تسليمه

فهو صعب

فيحصل مما ذكرناه ان لقولنا معتدلة كبرية في عتصها ضعف مما ذكره
 الشيخ الاحل من انه بولا اعراض الاستصحاب عن هذا القول ممكن المصير اليه غير تام
 واما القول لثالث وهو وجوب لرح بعد الذي نسب الى سيح في التهذيب
 والعلامة في المنهاج (فقد) استدلال له به مما يقتضيه الاحد بظاهر ادليلين في هذه
 الامر هو الوجوب

وفيه انه لا بد في صور الامر بان يح في عدم كالأمر بعمل فلا يلقى لذل مثلاً
 في الارشاد الى الحاجة في نفسه ولكن بما لا بد من دفع له عن هذا الضميمة على غير من
 في دور الامر بين ازالة الوجوب بنفس التعمد منه في وجوب بشرى او
 الاستصحاب (ويدفع) لاحتمال اهل عدم من متعلق الوجوب من به حجب على الالباب
 و لتكليف فامة كدية (ويدفع) لاحتمال الثاني صحيح من دفع الدال على به
 لا يفسد الشر شيء من معنى الاصل هو التجسس حصة لقول به لا يفسد استعمال
 ماء لثري بعد وقوع له حصة قد لم يرد في عدم فده كما لا يخفى

مضافاً الى التصريح في جملة من لا بد من غير المس من الوجوب صريح في
 وجوب اعادته (يعني) الاحتمال الثالث

مضاف الى ذلك نفس الامر حيث انه يحتمل في مثل هذه مضافاً الى ما يمكن الاحد
 بظهوره من الارصاد الى الحاجة على لا بد الى مرتبة معتدلة في ذلك
 الحاجة لانه مما يقتضيه اهم لم في استبر عليه في مثل هذه
 ترى انه لم يحمل احد الامر بالوجوب مثلاً الذي لا يمكن الاحد بظهوره من
 بقرينة مادل على الصحة بدونه على الوجوب المولود بل يحمل على انه حصة
 مستحقة

عدم تنجس ماء البشر

ثم انه يقع لكلام في انه هو تنجس ماء البشر بملاقاة الحاجة ما لم يتغير ام لا
 (قول) الاقوى هو الثاني ويشهد له جملة من المصنف

كصحاح (١) من مع عن ارجح (٢) ماء لئلا واسع لا يسهده شيء الا ان
يغير سعة ام سعة فخرج حتى يذهب لريحه يطيب لطعمه لان له مدة (وهذه
المرحلة مع احتمالها على المؤكد والكثير لئلا يحصى لا يعنى مورد للمناقشة
في دلائلها .

وصحيح (٢) من جمع عن حنيفة بن عوف (ع) عن يرماء وقع في ربيع عدة
سنة أو بسنة أم بل من سور في اصطلاح الوصول من قال لأمان
صحيح (٣) عوف عن الف (ع) لأجل ثوب ولا بعد لعلوه مما وقع
في سنة أن قال بن عوف عن يرماء عوف بن حنيفة
صحيح (٤) لا حنيفة (ع) في أنه عوف في ليل مخصوصاً رخص ويصلي وهو
لأنهم أعياد الصلوة وأجل بونه أن لا يبعد الصلوة ولا يبعد ثوبه ، إلى غير ذلك من
المصنف الدالة على ذلك .

(والمحدث) وبعد من عدمه، وعدمه (في غير محلها) اذ لم
يثبت كونه عارضا، فهو لاحد من يكون ذلك سائما على انه لا يمكن الجمع بين
هذه الاحكام، ومنه بدل بظهوره على احده مع ترجيح الثاني
وقد استدل للقول بالاحكام بظاهره من النصوص (الاولى) لزوم ان الامر
بالريح مضافه الى الحصة لظهوره في كونه مطلب له (الثانية) لروايات مصرحة
بحصول الطهارة بالامساح كصحيح ابن يقطين، وابن بري، والاسود، والحواف عن الجمع
انها لا تصلح للمعاينة مع عدم من يرواها، والمصلحة في عدم الحصة التي هي اقوى
دلالة من هذه الاحكام، حيث ان عدمه لا يوجب في وجوب الريح والحصة فيجمع
بسبب الحمل على الاستصحاب

• يؤيد ذلك اختلاف الكتب له فم في النصوص الأمر بالرح على وجه يتعدد

- ١- الوسائل الباب ٩ من أبواب الماء المطلق - الحديث ٦
- ٢- الوسائل الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق - الحديث ٧
- ٣- الوسائل الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق - الحديث ٩
- ٤- الوسائل الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق - الحديث ٨

الجمع بين الأبالج على مراتب الاستحباب
 ويشهد له أيضا أنه لو اقبل الشئ مع كريقه في الماء وان الأفعال مدار المادة
 و ضرورتها سببا للأفعال فهو مع (مع) ان

صحح (١) ان ينطبق على أبي الحسن (ع) عن شريقه في الحمامة والدجاجة
 والقارة والكبد والبرية فعل (ع) حرث ان سرح منها لا، وان لث يطهر
 ان الله تعالى عذبهم في لجسده اذ حمل الحمله الحرة على لوحين يافى مع
 ناره من التحير من الدلاء في الحجاب لمد كونه احمدا والبرام وحمل الرواية
 لا يمكن كونه (ع) في ماء البان ولا محالة يحمل الحمله الحرة على الاستحباب
 فيكون مخرج مقصدا من لداء مسحا لكل واحد والاقل من مورد من لهذا المعنى
 فيكون مخرج من لطافة الطرفة لا بد من الحجة

بما ذكره من عدم دلالة صحح (٢) محمد بن اسمعيل بن مريع عن المرتبة (ع)
 عن شريقه في الماء للوصف وفطره في قطب من بول او ١٠٠٠ سقط في شئ
 من العدة كالعرة بحوها ما الذي يطهره حتى يحول لوصف في موقع (ع) بحمله
 في كثر من سرح منها دلاء على هذا القول لان املاى الدلاء مع كونه (ع) في مقصدا
 بان الحكم كما هو واضح دليل على كون الحكم سريفا فحوايه (ع) انما يكون دعا
 عن تحيله السائل من نجاسة الشئ بملاقاته للمد كورات في لا غير له كما هو
 من الاستدلال (مضافا) الى ان لواء الردع في امثال المقصدا مما لا يرب على حبل
 السائل مقصدا في العال غير مسلم خصوص مع ان وقوع النجاسة في الشئ يكون مؤثرا
 في حدوث مرة من القذارة بكمه لأجل الاستعمال

واما صححة (٣) من أبي يعقوب عن أبي عبد الله (ع) ان اتم لشرب من حسب ولم
 يحدنلو ولا شئ تغترف منه فسم بالصيد فان ب الماء بالصيد ولا تقع في المثر
 ولا تغد على العوم مائهم فيحمل الاقصد في على القدر العرفية اذ لو كان المراد منه

١- الوسائل - الباب ١٧ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٢

٢- الوسائل - الباب ١٤ - من ابواب الماء المطلق - الحديث ٨

٣- الوسائل - الباب ١٤ - من ابواب الماء المطلق الحديث ٢٢

الجماعة كان المتعين ان يعرف ان لا يبعد الماء (لا يمكن لأعس منه) يحس جميع ابد
(ويؤيده) عدم المعرض فيه لصاحبه المند

٥ هـ (١) ما ذكر في تعدي الشروا لكونه فلا يبي عن الحمل على نحو ٥ لبع
(و بالحمله) ليس في الزمان الظاهر في الوحدة ما يبي عن الحمل على غيره ٥
يكون صالحا لان يكون مستند الزمان الدد عن بقوم الظاهر فتحصل منه ٥ كبر
ان الاقوى ان الشرا لا يحس بالملافة و يستحب المرح عنده

مقدار النرح

ثم انه بعد ما عرفت من عدم جوب المرح ان به مستحب يقع كذا في
مقداره (اقول) ان به ثلث واحدة (او جموا نرح الجميع بوقوع السكر فيها)
ويشهد له

صحيح (٢) معوية بن عبد عن الصادق عليه في الشرا يقول في العسي ووصف
فيها بول وحمز فقال ينرح الماء كله ويحويه غيره

(او) وقوع (المقاع) فيها دليل على مدار على ابي حمزة سبعة ٥ ليس
(او) العسي (الاجماع) لم يحكى عن الشرا العدة بوقوع (دم) الحنص او الاستحاضة
(او) المقاس فيها) ولم يذكر ٥ له مستندا سوى الشبهة ولاحظه (او) يقول (او)
موت بعمر فيها) ويشهد له .

صحيح (٣) ابن سنان عن الصادق عليه فان مات فيها ثورا و نحوه اوصف فيها
الحمز نرح الماء كله .

(وان تعذر) استباحتها (ترواح اربعة رجال عليها عشي يوما)
ويشهد له .

١ - الوسائل الباب ٢٤ - من ابواب الماء المطلق

٢ - الوسائل - الباب ١٥ - من ابواب الماء المطلق الحديث ٤

٣ - الوسائل - الباب ١٥ من ابواب الماء المطلق - ١

موثق (١) عما عن لث (٢) (٤) وهو مذكور في خبره وسئل عن شيء فيه
كذب وهو دوحور وفيرف كذب في سح يعني (تغير الماء) ثم قال ابو عبد الله
(ع) قال عليه السلام قد عرفتم في لث شيء منكم في دوحور وسئل ان
فسر حور يومه الى لثين وقد سهر

واحدوا (نرح كرموت الحمار والفرس وسهينا الجح ٢١) عمر بن سعد
ابن هلال سئل ار حمر (٢) عما يقع في لث من سح سح سح لث
قال فقال (ع) كل ذلك يقول سح لا في سح بل في سح سح سح
وقال (ع) كرم (٢) من لث من سح سح سح سح سح سح سح
ويعتاد منه حكم ان سح سح سح سح سح سح سح سح سح
سح سح

وحكمه مذكور (نرح سبعين ثوب الانسان) عن عمر (٣) السادس سئل
ابو عبد الله (ع) عن رجل دبح حماره وقع بده في لث من سح سح سح
قال ذلك فهو هكذا وهو سح سح سح سح سح سح سح سح
ينرح سح سح لو اذ قد العدم سح سح سح سح سح سح سح
هدين

(و خمسين للعدرة الدائمة) عن ١٤ سح سح سح سح سح سح (ع) عن
العدرة تقع في لث في (ع) سح سح سح سح سح سح سح سح
كون التردد من الراوي

(والدم الكثير غير الدماء الاثنية) انما طهر مسدود سح سح (٥) على من حمر في
رجل دبح شه سح سح وقع في لث من سح سح سح سح سح سح سح سح

١ - الوسائل الباب ٢٣ من ابواب الماء المطلق - حديث ١٠

٢ - الوسائل الباب ١٥ من ابواب الماء المطلق - حديث ٥

٣ - الوسائل الباب ٢١ من ابواب الماء المطلق - حديث ٢

٤ - الوسائل الباب ٣٠ من ابواب الماء المطلق - حديث ١

٥ - الوسائل الباب ٢١ من ابواب الماء المطلق - حديث ١

الثخين الى الاربعين يدل على عدم لزمه

و وجوهه ح (اربعين لموت الكلب و السور و الحمر لير و الثعلب و الارنب).

لحمر قسم (١) عن علي بن ابي طالب عن الحسن بن سعد عن ابي عبد الله (ح) سئل عن اسور فقال نعم لا يذبحه

(و بول الرجل الحية (٢) اعني بول حية من بي حية كنه (٣) في بول رجل قل راع) سرح منها الزعوم دلوا

و حكموا ما يظن (سرح غصنه للعدده المائنه الحمر بي بصر بمقدار الدم القليل له عن لعنه من سرحه الى مائه اسود

سرح (سمع لموت الطير حية (٢) سرحه في بول في لثه و لظفر في بول ركه في لثه سرحه سرحه

(الفاره اذا اشحبت او المتحج) (١) سرحه في النار فتسلحت فابرح منها سبع دلاء

(ولبول الصبي) ح (٥) سرحه في بول صبي في بول سرحه فيه سبع دلاء اذا بال فيها الصبي او وقعت فيها

(ولاغتسال الحمام) ح (١) سرحه في بول حمام في بول حمام سرحه في بول حمام سرحه في بول حمام

سرح دلاء او لحرو ح الكلب مفاحيا ح (١) سرحه في بول كلب في بول كلب سرحه في بول كلب

- ١ - ابواب الكلب ١٧ من بول كلب في بول كلب
- ٢ - ابواب الكلب ١٦ من بول كلب في بول كلب
- ٣ - ابواب الكلب ١٨ من بول كلب في بول كلب
- ٤ - ابواب الكلب ١٩ من بول كلب في بول كلب
- ٥ - ابواب الكلب ٢٠ من بول كلب في بول كلب
- ٦ - ابواب الكلب ٢١ من بول كلب في بول كلب
- ٧ - ابواب الكلب ٢٢ من بول كلب في بول كلب

(ع) يقول اذا مات الكلب في الثرى برح وقال (ع) ١٠ وقع فيها ثم حرج حرج برح منها سبع دلاء .

و ارجو برح (حس دلاء للذوق الدجاج) ولم يصل اليهم

و برح (قلت لموت الفارة) اذا لم تصح لمصحح ١٠ ابن عماد عن الصادق (ع)

سئلته عن لقارة والورعة يقع في الثرى قال (ع) يرحح بها ثلث دلاء

«ولموت الحية» لحر (٢) لعلبي دا مات في الثرى حيوان صغير فارجح دلاء

١ و ارجح «دلو للعصفور وشبهه» لقول الصادق (ع) في حجر عمار المتقدم وقد لعصفور يترحح به دلو واحد

وحيث ان الظاهر كونه في مقدم بان اصناف الجوامات فتقدمه حكم كل

حيوان يشبه العصفور في الحنة

(و بول الرضيع) لحر (٣) علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله (ع) سئل عن بول

مسي لعظم يقع في الثرى قال (ع) دلو واحد (وحيث) انك تعرف في صدره انما هو

سبحه الاحد يظهر هذه المصوص للمصوص المرحمة في عدم يحس الثرى ولم في مصوص

سرح من الاحلاف لكثير على وجه يتعد الجمع بها الا بالحمل على مراتب

الاستحباب فماد كره المستفاد به بقوله .

(وعلى ان ذلك كله مستحب) هو الاقوى ولا حل ذلك اعمصا عن ذكر المصوص

لمعارضه وبان حكم ما ليس فيه والاحكام المترتبة على القول بالجماعة

الاستار

(الرابع) في (استار الحيوان) وهي جمع السور وكلمات للعويس فيه محللة و

الظاهر انه نعم لمطلق الملاقي لحسم الحيوان كما يشهد له

حمر (٤) العيص عن الصادق (ع) عن سؤد الحائض قال (ع) لا تتوضأ منه وتوضأ من

١ - الوسائل الباب ١٩ من ابواب الماء المطلق حديث ٢

٢ - الوسائل الباب ١٥ من ابواب الماء المطلق حديث ٦

٣ - الوسائل الباب ١٧ من ابواب الماء المطلق حديث ١

٤ - الوسائل الباب ٧ من ابواب الاستار حديث ١

سؤد الحب اذا كانت ماعونة • يغسل يديها قبل ان تدخل الاء ويعم الطعام ايضاً كما يشهد له ما في

صحیح (۱۱) در دفعه دهم قاضی که علی (ع) را از این قسم و لایس سؤ و ای
لاستحبی من بی از دفعه بعد از این کلمه و مختص بعلل لایس او الاحرار
بکثیر بعد ملاحظه از اکثر ممالک و فی ایوان الحار

(د کلها ظاهره) الاسور بحسب العي (كالكلب والحمير والكافر) . فیه

مقالات

[illegible][illegible]

للماء الذي سقاه الله تعالى من السماء
والروايات الواردة في عدة من الموارد

وحرر معربة، صحيح في العبد المقتدر يسعد في كل شهيد بذلك
فان طاهرهما و. ن. الحاسة مدار بحاسة دي السور

عن الموطأ والسرائر : أهدب المصنف من التعامل سوءاً فلا يؤكل لحمه

١ - الوسائل الباب ٢ من أبواب الاستدلال حديث ٢

٢ - الوسائل - الباب ١ - من أبواب الاستنار حديث ٤

٣ - الوسائل - الباب ١ من أبواب الاستئثار - حدث ٤

مسئلة

بكره سؤ حرام لحم لم سل لوش هونوسه عه متعصبين هونوسه

٢٠٢٠

هونوسه سؤ حرام لحم لم سل لوش هونوسه عه متعصبين هونوسه

آخر يستحب الترتيبه

هونوسه سؤ حرام لحم لم سل لوش هونوسه عه متعصبين هونوسه

هونوسه سؤ حرام لحم لم سل لوش هونوسه عه متعصبين هونوسه

هونوسه سؤ حرام لحم لم سل لوش هونوسه عه متعصبين هونوسه

هونوسه سؤ حرام لحم لم سل لوش هونوسه عه متعصبين هونوسه

محرم الاكل

هونوسه سؤ حرام لحم لم سل لوش هونوسه عه متعصبين هونوسه

هونوسه سؤ حرام لحم لم سل لوش هونوسه عه متعصبين هونوسه

بائيات الكبرى

هونوسه سؤ حرام لحم لم سل لوش هونوسه عه متعصبين هونوسه

هونوسه سؤ حرام لحم لم سل لوش هونوسه عه متعصبين هونوسه

هونوسه سؤ حرام لحم لم سل لوش هونوسه عه متعصبين هونوسه

كما يظهر لمن راجع موارد استعمال هذه الجملة.

هونوسه سؤ حرام لحم لم سل لوش هونوسه عه متعصبين هونوسه

هونوسه سؤ حرام لحم لم سل لوش هونوسه عه متعصبين هونوسه

هونوسه سؤ حرام لحم لم سل لوش هونوسه عه متعصبين هونوسه

هونوسه سؤ حرام لحم لم سل لوش هونوسه عه متعصبين هونوسه

هونوسه سؤ حرام لحم لم سل لوش هونوسه عه متعصبين هونوسه

هونوسه سؤ حرام لحم لم سل لوش هونوسه عه متعصبين هونوسه

و (أح) بوا. ده في البت بوا. بان الاله لي بدل على ك هه سؤره عطف
 كرواية (١) عسسه عن ابي عبد الله (ع) قال اشرجس سؤ له نص ولا تبوص
 منه (الثانية) ما يدل على كراهته بعيدا. اذ لم تكن مأمونه
 كموثق (٢). من يقطن عن ابي الحسن (ع) في رجل بوص بعض الحائض
 قل (ع) اذا كانت مأمونه فلا بأس ونحوه غيره.

مقصي الجمع سمعته في ابي الحسن (ع) سمعته في الجمع بجمع
 الكره على الكره هه الشديدة. ان لا ي. في سؤ. هه في راده عني
 الناس يقول مطلق (الثالثة) كره. كره في الا.

كصحيحه (٣). بعض. ا. بعد الله (ع) عن سؤ الحائض في (ع) لا يوص
 منه و بوص من سؤ الحب. ا. كانت مأمونه في بعض من الحائض و اجاب
 نعمد الحب به. ا. كان مأمونه و مع. كره في راده عن نعمد
 و ما عن يذوق الاستصحاب من ا. كرهه لا. من يذوق كره و مكرور
 قوله (ع) ا. كانت مأمونه قد دلل. الحائض لا يه. ا. عطف الى به و ا.
 الامر من الرده و انقصه بعض. لا. م. به. ا. عطف الى به و ا. عطف
 من الشرح (سوم) لا. سب. ا. عطف. عني هذا و يمكن الجمع. من هذه الطوائف
 الا بارجاع. بعد الى لكر هه الشديدة و الا لكر. بان حدث الحائض في نفسه و وجب
 بمنزلة لكر هه و كونه عزم مأمونه موجب اخر و ا. عطف. يسد. كرهه (و عطفه)
 فيعم الحكم لمطلق المعنى.

ويؤيده الامر بالايجاب عن سؤ. بحسب. ا. لم يكن مأمونه. م. به. لشرح
 به و سب. من كره هه سؤ الحائض مطلق هو لمعجم

(ثم) انصهر لشي و كان هو له. ا. به. في المقام بحسب على لكر هه
 لان الموجب للشي ان كان هه لحدث فمعتبوم مدق. من يقطن بدل عني حو. لو صوء

١ - الوسائل الباب ٨ - من ابواب الاستاذ حديث ٤

٢ - الوسائل الباب ٨ - من ابواب الاستاذ حديث ٥

٣ - الوسائل الباب ٧ - من ابواب الاستاذ حديث ١

به وإن كان هو كونه غير مأمونة وفتنة فلأنه لو كان مؤداه لهذه الجهة حر ما يكون لأجل بحاسه ومن مره (ع) لا شرب منه في الأحاديث بعد عدم بحاسه (ولعله) لذلك لم يتوقف، فقه في حمل لبي في المقام على الكر هـ
ثم إن مقتضى حر عسبه لم تقدم وغيره عدم كراهة شرب مؤداه فالنعيم بحر الوضوء محل اشكال (نعم) عن الواحد البهائي "الانقضاء" على الوضوء، لم يقل به فقه وهذا الإجماع المصقول و تعلق الحكم على الامانة الذي يستبعد منه النعمان لا بدس بالالتزام به لاسيما بناء على قاعدة التسامح .

حجية البيئنة

الأول في بيان ما يشكك بحجته هو ما لا ل العلم بالوحد في نوبها به واضح لا يحتاج الى بيان
الذي الله في نوبه به هو المشهور من الأصحاب عن بحواهر سعي لقطع هـ

وبدل على عموم دل على حجة بسمة : خصوص حر ابن سلمة - اما الأول فهو لإجماع المصقول ولا سحر ،

وموثقة (١) مسندة بر صدقه كل شيء، هولك خلال حتى يعلم به حر ابن سلمة صدقه من قبل بسند وذلك مثل الثوب يكون عليك قد اشتريته وهو سرقة والممنون عندك ولعله حر صدق عنه هـ حدع فبيع اثر فخر سماع امرئك تحت وهي احتث او رصعتك و لاشء، كلف على هـ حتى يسبين لك غير ذلك و يقوم به لبيته وذكر المسألة عدلا للإسنادة شهد على ان المراد منها لمصطلح لا للعوى وحديث حمل ، في الحديث عامة لحنلة كل شيء و لو كانت فيه مستندة لى لى لا أصحاب فلا محالة يدن الحديث على حجبته بحول مطلق

والعوى به به حمل حجة على الحرمة وهو لا يعصى حجبته على الموضوع فصلا عن عموم الحجة لم لم يكن منه هذا للحل و الحرمة من موضوعات بـ

الاحكام

مادة ١٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية هي التي تنص على ان البينة هي التي تكون المحكوم عليه
حجة على المتهم في الموضوع المثار في الدعوى. واما ما يتعلق به من ادلة على كونه حجة على
المتهم فيكون مقتضى المادة ١٠١ من قانون الإجراءات الجنائية ان البينة هي التي تكون المحكوم عليه
بالبينة (١)

والى هذا ان مقتضى المادة ١٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية ان البينة هي التي تكون المحكوم عليه
بالدليل على حجب حجة في الدعوى. واما ما يتعلق به من ادلة على كونه حجة على
المتهم فيكون مقتضى المادة ١٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية ان البينة هي التي تكون المحكوم عليه
بالدليل على حجب حجة في الدعوى. واما ما يتعلق به من ادلة على كونه حجة على
غير ذلك مع بذلته حدا كما لا يخفى

١٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية هي التي تنص على ان البينة هي التي تكون المحكوم عليه
الصادق (ع) في الحسن كل. واما ما يتعلق به من ادلة على كونه حجة على
والمادة

١٠٥ من قانون الإجراءات الجنائية هي التي تنص على ان البينة هي التي تكون المحكوم عليه
الانه بعدد من حجة في الدعوى. واما ما يتعلق به من ادلة على كونه حجة على

١٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية هي التي تنص على ان البينة هي التي تكون المحكوم عليه
منه عن ابن ابي اسحاق من كتابه في الدعوى. واما ما يتعلق به من ادلة على كونه حجة على

١٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية هي التي تنص على ان البينة هي التي تكون المحكوم عليه
منه عن ابن ابي اسحاق من كتابه في الدعوى. واما ما يتعلق به من ادلة على كونه حجة على

١٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية هي التي تنص على ان البينة هي التي تكون المحكوم عليه
منه عن ابن ابي اسحاق من كتابه في الدعوى. واما ما يتعلق به من ادلة على كونه حجة على

حبر الواحد

١- ثبت حبر العدل الواحد من شبهة كماله في حمله من المحققين وعن المشهور
عدم ثبوت النجاسة به . ويشهد للمحتار .

عموم مفهوم آية البناء (١) واستقرار سيرة العقلاء على الاعتماد على أخبار الثقات
فيما يتعلق بمعاشهم ومعادهم والمتشبهة على ما في ... عن الله ... لم ...
من ... عن ...

٢- كونه بعض الأقسام من الأدلة ... في ... يوم ... في ...
مع ... في ... به ... في ... الدرس ... في ...
... في ... له ...

٣- ... حجة ... أو ... في ...
... إلى ... الاستصحاب ... عدم حجية ...
... في ...
... مع قطع النظر عن هذا ...
... في ...

٤- حمله من الروايات الواحدة في الأبواب المتفرقة مثل ما في

حبر (٢) هشام عن ثبوت عزل الوكالة به .

وحبر (٣) اسحق الدال على ثبوت الوصية بحبر الثقة

بمدل (٤) علي حمار في لامة دال على عدم جواز حبر ...

٥- لاحظ (٥) لديه على ثبوت الوفاء ...

١- الحجرات - الآية ٦

٢- الوسائل - الباب ٢ من كتاب الوكالة - الحديث ١

٣- الوسائل - الباب ٢٤ - من كتاب الوصايا حديث ٣

٤- الوسائل - الباب ١١ - من أبواب بيع الحيوان - الحديث ٢ من كتاب التجارة

٥- الوسائل - الباب ٥٨ - من أبواب الميراث من كتاب الصلاة

مما ورد في الآيات المتفرقة يستفاد منها ان العمل به كمال معرفة في لأذهن مصص في الدين

أخبار ذى اليد

الرابع قول ذى الدكها هو المصوب الى لمسيور : عن الحذائق ان صاهر الاصحاب لا يتفق على (١) سيد لد) اليد المقطعة : ستر ، مؤا ، قول حذر ذى ليد بما هو اعظم من ذلك انه يستفاد منها ان حجة كات هر اعرفه غاعه مسلما عندهم
فعى صحيح (١) معوية بن عماد قلت فرجل من عمر هو لمعرفه ممن لا يعرفه انه يشرب على لثنت ولا مسجله على الحب يحمر ل عنده يحتج على الثلث قد ذهب ثلثه وبقى ثلثه شرب منه قول : فتح نعم : مريجه عدم : لورع و لايمان : حجة ان التمكن بينهما ومن الاسلام بعد فهمه ان لا يعتد

وهو فى بعض (٢) حجة : لحن من سيد اغ) حجة عند شائه حجة عن السؤال ادلو لا قبول حجة : سم يكن حجة للبنى

وحمر (٣) عدي بن بكر سئ لى اغ) عن رجل انه : حلا بن فضلى قد هو لا يصلى فيه قال لاهله ذلك قلب و انعمه ول بعد

و لرويات (٤) الواردة فى عمة بين الحرة من الحارثية (٥) لمدو : مطهر ثوب سيدها وان الحجام (٦) مؤمن فى مطهر : مع صم الحجة

١ - الوسائل - الباب ٧ - من ابواب الاشارة الى حجة - حديث ٤

٢ - الوسائل - الباب ٦٩ - من ابواب الاطعمة والمباحة - حديث ٤

٣ - الوبائل - الباب ٤٧ - من ابواب المحاسن والاولى والجلود من كتاب الطهارة -

حديث ٣

٤ - الوافى باب التطهير من من الحيوانات - والوسائل - الباب ٢٩ - من

ابواب الدائع

٥ - الوسائل الباب ٦٨ من ابواب المحاسن -

٦ - الوسائل - الباب ٥٤ - من ابواب النجاسات -

و بمستقصه (١) لو دله في ان من و بعض في بده لعه و في لده و لس ذلك
 لالحجة قوله لآخر ذات حجة الاقرار لانه يحتج بما دنا كى على نفسه ولا يشبه
 ملكه غيره و لا ينافى السع في لا يرب اتمه قد يوجب القطع بحجة قولدى
 البد فماعن بعض التشكيك فيه في غير محله

مروع لاهل لاشد المحدثه لعل كم هو مسبو و عن دهر سيرة و تبريح
 الحلى الاكتفاء به .

و استدلاله (١) كذا الاحكام السريعة على لطوب (و بعدم) ح و ل
 بر ح ح لم حوج على الر ح ح (١) و (٢) على عمل الثوب الماحود من
 يد الكافر

وفي جمع نظر (ام لاول) فلمعه لان كثر احكامه و دله على بطون
 لجه لاطلاق الطل و ما لثنى و ان احكم لعه و لحة رعه من اهل
 سبب لا يكون بر ح ح الم ح ح (١) و (٢) لث فلمه رعه دى على حور
 الصلوة فيما يكون عمل الكافر .

و سبب لعدم حجه مضاف الى انه قد يعصده الاجل

و ريب (٣) الو دله في ع و الثوب للهودى البصرى و (١) و (٢) في الحد
 و (٥) المتسلحه في الم و عر ذلك من المور لمتفر و

ان لى ا ح ح رده لسه حستوف م لسه على لظ ر قديم الية (لوشه)
 مسنده المصنعه الداله على حجه الية في م د ل (١) و (٢) على القص بالسه في
 م د ل دعوى دى لى الملكيه (مضى) الى قصير لى حجه قوله عن شمول مورد
 اعاز من كم لاجهي نعم لم كى لسه مستنده الى الاصل لعدم قولدى الد

١ - الوسائل باب ٢ - من ابواب كتاب الاقرار .

٢ - الوسائل - الباب ٧٣ من ابواب النجاسات .

٣ - الوسائل الباب ٧٤ - من ابواب النجاسات

٤ - الوسائل - الباب ٦٩ من ابواب الاطعمة المباحة

٥ - الوسائل الباب ٣ - من ابواب الماء المطلق

لتقدمه على الأصل

تعارض البيتين

لثالث ادعاء تعارض السنين به فقد لاقه الأصل في دعوى له من فيه لا يمكن
لتحجير في المسئلة الفرعية كما في المقام .

١١ دل على الرخاء في التحسين يخص دلالة له على لا حجة له لعدم
الحاجية عن الموضوعات الخارجية .

١٢ دل على الترخي في الأصل من لا كنه في دعوى له من
بالمعنى عند التعارض في دعوى له وفيه بعد من دعوى له من لا معنوية قد دأب
مستند كل من العلم

١٣ دل على العلم والآخر لا يجب له كونه في دعوى له من
منهم مكذبة بالحق كما دل على دعوى له من العلم مثلاً كما في
عدم تحقق المدعى في دعوى له في دعوى له من كونه في دعوى له من
لو حجب دية الظن في دعوى له من دعوى له من دعوى له من
بحقهم في دعوى له من دعوى له من دعوى له من دعوى له من
بهم

وبذلك ظهر صحتها في دعوى له من دعوى له من دعوى له من
العلم مطلقاً من لدن دعوى له من دعوى له من دعوى له من
بطلان مستند

لرابع لا عيب يعلم لو سأل في الظن في دعوى له من دعوى له من
من عدم اعتداد علمه بظهوره ليس به لو حصل له العلم ولا يعني به من ليس به
لا يجب تحصيلها بشرط فيه الطهارة .

وبشبه عدم عيبه مع ما في عدم الخلاف فيه جملة من النصوص

١ - لو سأل العايد ١١ من أبواب دعوى الزنى من كتاب الدعوى

٢ - لو سأل العايد ١٢ من أبواب كفيته الحكم وأحكام الدعوى من كتاب الدعوى

تصحیح (۱) در سید کاتب لا بعد لله ج. (ح) (مسائل الوصیاء و بعداً له قلب
هو (ح) مدون فصل له بعد لله (ع) و مدون مدون طبع لسط قلب له کف طبع
اسطون (ح) مدون مدون (ح) سی. هو و مدون لک من علم سبط
و مدون مدون

واعلم ان علمه باحد هذه الالهة في عمل غيره لا يكون حجة لا في اقله حجة
حق الواحد او الالهة من مثل راندراس الى عمل نفسه وممكن ان يستدل
عدم الاعتراف به في جميع المذاهب في الظاهر بهذا التصريح لا يعلم
الاسم به يقولون في الحجة من منكم بعض من لا

[illegible]

ذكر السبب في الشهادة

بعض الناس في ألسنة كرامته كما هو المشهور (و عن المصنف
في المذكور) أي بعض الناس في ألسنة كرامته (و استدلاله بامتناعه من
بعض الناس في ألسنة كرامته
"و عليه بعض المعتمد في حمل الخطأ في المستعمل في جملة عدم
الخطأ"

(ثم) اورد على محمد بن حاتم عدم الخط في الحديث - لا يقول علي بن حاتم
أصله عدم الخط في الحديث - لأنه جمع بين لائت الواقع المحمول و جرى يرجع

- ١- الوسائل للمب ١٠ عن أبو اسحق محمد المبدأت
٢- الوسائل للمب ١٦ عن أبي الحسن الحللي الواقع في الصلاة
٣- الوسائل للمب ١٦ عن أبي الحسن الحللي الواقع في الصلاة حدث ٢

اليه. بعد العلم بأبواب لاثبات ما يعقد المحرر هو الواقع وهي لا تكون حجة في الأول
وأما في الثاني فهي حجة مطلقة.

وفيه ان بناء العقلاء على اتعاش شيء لا بد ان يكون لأحد كاشفته النوعية وعلمه
الترموها بحجة الحر إذا كان لأحد عن حسن أو غيب إذا كان عن حدس فإن الحر
لحسني إذا صدق ممن يوثق بعولده ولم يكن آفة في حاشته يكون كاشفاً بوعده عن بواقع
فيكون بناء العقلاء على اتعاش حده وعدم الاعتناء بحمال خطائده الأولى في حاشته
وإذا كان عن حدس فلا يكون لحرره كاشفه نوعية لتوقفها على تصور حدسه
و بطرله فلا يكون بناء العقلاء على اتعاش حرره وهذا هو العلم من حجية ضلله
عدم الخطأ في الحسن دون الحدس ولا يفرق في ذلك من لموسى المدكورين في
كلامه العلم لشخص بواقع لا يوجب لصدقه حد غيره عن واقع فعدمه في
رفق

والقول في حرره المصنف وهو أنه لو حمل ما يكون مستنداً لموجب
بشخصه ما لا يكون مستنداً ليعمل حرره و يكون حكمه حكم ماله في مستندها و
علم عدم صحته.

لأن ما لم يشهد بالشخصه من موجب كفي إلا أنه في العمل بالحجة
كون مؤهلاً لشرعاً بل كفي كونه ذا شرعية ضمنه بوجه الحجة فلا يشهد
بالشئ لا في عرف الجسم من الحدس ما كان مشهوراً بوجهه من حدس المالك كفي
هذه لشهاده في الحكم في بحاله

سريع إذا شهد بالشخصه وأختلف مستندها كفي في أنه بعد جماعه أقول
تارة يشهدان بواقعة واحدة شخصه و يكون الاختلاف بينهما في بخصوصات و
الغاوين المظنفة على ذلك الوجود الخاص كما أن اتعاش على وقوع قطره
منه في الماء الخاص في الماء العذب و اختلفا في كونه الموزون لدمه و أخرى
يشهدان بواقعتين

أما في الصورة الأولى والصحيح ثبوت لشخصه بشهادتهما في كل من الشاهدتين

يشهد به بشهادة الآخر ولا يعسر في حجة السه عبر ذلك

وما في الصورة لثبته فلا يشك في كل من الشاهدين شهد به غير ما يشهد به الآخر
 (وإن كانا قد شهدا على نفس الواقعة وهو الحجة لا يقدح في تعليل الشهادته بها هذا
 بناء على عدم حجة الآخر الواحد والأقرب الحجة في كلتا الصور من كمالها يجرى .
 من غير فرق في ذلك بين متى كل منهما قول الآخر وعدمه لأنه لو كان ما يشهد به كل
 منهما عن ما يشهد به الآخر وكان لأحدهما في المعاري بمطابقة عليه فيثبت له الحجة
 حتى مع متى كان منهم قول الآخر في المطابقة ما يبرهن مطابقة عليه ولا فلا يشك الحجة
 حتى في صورة عدم الشيء هذا بناء على عدم حجة الآخر الواحد بناء على ما في
 النجاسة في كلتا الصور بين كمالهما .

اختلاف الشاهدين

شأن لو شهد أحدهما بالأحوال والآخر ببعض كما إذا قل أحدهما جدهم
 وحس وقال الآخر هذا معينا بحس في المثلثة وجوه
 الأول وجوب الاحتياط به واستدلاله بان خصوصية لبعض لم يتم عليه السه
 بخلاف ملاقات أحدهما للآخر، فيثبت بحس أحدهما لأعلى التبعي فيجب الاحتياط
 بالأجتناب عنهما .

الثاني وجوب الاحتياط عن المعين استدلاله بان معرفة معنى حجة على حد ذاته
 إذا الشهادة بالمرء وإن كان لا يثبت الاحتياط عنه إلا بالحدود والشهادة بالمعنى لا تقتضيه
 ثالث عدم لزوم الاحتياط عنهما لعدم قدم السه لأعلى المعنى والأعلى المردد
 الرابع ما احتج به بعض المعاصرين وهو التفصيل بين أن يكون الشاهدان
 حاكيتين عن واقعين وبين أن يكونا حاكسين عن واقعة واحدة ويكون أحد
 الشاهدين حاكما لبعض والآخر عالما به واحتار لزوم الاحتياط عنهما في الثاني
 وعدم لزومه عن شيء منهما في الأول ، ولكن هذه الأقوال والوجود كلها ضعيفة
 وتحقيق القول في عدمه يقتضي أن يقال أنه تارة يلتزم بحجية خبر العدل الواحد

وأخرى يلتزم بعدمها أم على الأولى فإن كانت الشهادة قد حكت عن واقع
فإن يكون الواقعة معروضا أو يكون أحد بهما معدومة على الأخرى و على الثاني
فإن كان يكون بوجهه في يحكم من بهما المعنى مقدمه و يكون بالعكس
ففي الصورة الأولى يجب لأحساب عن المعنى دور و قد أدلى الحبر الواحد
لا يريد على العلم فكما أن العلم الاحتمالي لا يوجب تسجود سحر مكلف في حد
د فبه يصح حرر قبل العلم و معه كما حقق في محله فكذلك الحبر الواحد
و أم في الصورة الثالثة فيجب لأحساب عيبا و قد أم لصح على خصوص
أحد طرفين لا يوجب انحلال به خبر السابق عليه الفهم على أحدهم لأبعده و تفصيل
الكلام في ذلك هو قول الراجح إلى محله و أم أن كانت السبب قد حكت عن واقع
و حده فيجب لأحساب عن المعنى فقط مطلقا لا يمتنع و حده
(و أم) على الثاني فهو عدم حده حد الواحد و إن كانت قد حكت عن واقع
عن واقع فلا يوجب لأحساب عن شيء بمبدأ عدمه فأم لوجه على شيء من الواقع
و إن كانت قد حكت عن واقع واحد فيجب لأحساب عيبا لعدم لوجه على حداهما
لا يمتنع ولم يشأ تعجب

التاسع

لو روى حدهم بوجهه في فعلا و أحد و حدهم بوجهه مع حبر واحد
فعلا فوجب لأحساب أن يكون على حد واحد أو على حد واحد كما لا يمتنع
و أم بعد على لأحساب في حد واحد أو على حد واحد كما لا يمتنع
عن و قدش فلا شبهة المحسنة لأن كراهة الفهم لم يتم على حده و أم أن كانت قد حكت
عن واقعه واحد فذلك بواقعه فأنجب لوجه عيبا فبذلك عيبا أن عاه هو لوجه
و حشر في زمان تلك الواقعة يكون من الشاهدين مختلفين فلا شبهة في شيء من
لرمايين بالخصوص وإنما ثبتت النجاسة أمامنا أوقافا (و حشر) أن من قامت عنده
اليهة بحتم ثبوت النجاسة بها و بعد فحري في حقه الاستصحاب و يحكم

بالنجاحة فعلا

(و توهم عدم القس ، لئلا يذبح الحجر الاستحياء (ضعف) لكفارة القس الاحتمالي .

(ودعوى) ان النفس الاحتمالي لا يصح استصحاب بالسهة اى احد الاحتمالات
بعضه لعدم النفس بالاثبات الى ذلك لا يصح ان كان له الاحتمالي مشكوك البقاء على
كل من احتمالاته مدفوعة به لا يمكن له الاحتمالي محسوسه على بعض احتمالاته
ومشكوك البقاء على بعض الاحتمالات يحرق منه الاستصحاب ان ثبت بوجوب الشك في بعض
نفس ما علم به .

(و) كذا و شهادته و اجتهاده لا ينفك عن الاستصحاب لان مقتضى دليل
البينة كادلة بغير الايمان جعلت بصيرة العلم و التبرير و بعد من اعمى جعل
الضحية لما ليس بمجتهد و لا كامن به و به حملت بعمه عند زبدة الطريقة
بإتباعه له، كما حقق في مجتهدين ذات حد يفي بمجتهد و لا يفي به المتطعم الماحون
في الموضوع على وجه لظن بقية في موضوع الاستصحاب في حد يفي موضوعه بكونه
حد بمادة طريق ابي الواعى فهو متعمد بغير الايمان و به في معتقده
وقد سدل الحد من الاستصحاب في احوال اعم من حيث حد من

[illegible]

وفيه عصاره الى ان لا يتركوا حكمه في حق معتق على مذهب
موضوعه ان الالتزام بذلك يجب ان يظهر لبعض
والشك في اللقاء حرمان الاستصحاب

ثانيسما ان مقصدي اذله حجة الأعداء جعل احكاماً شرعية في مواضعها
(وعليه) ولو قامت السمة على الحالة لعدة قرون اي الحالة الظاهرية معلوم

وقد أثبت بعده في إبقاء بحري الاستصحاب ويحكم بقائه

«فمضى الى ما حققناه في محله من ان معادلة الامايات ليس ذلك ان
الترام به لا يصحح الاستصحاب؛ دلالة بعد ما يشك في بقائه قائم عليه والحكم
الظاهرى لثابت به يكون مرتفع لنور ان ثبوت مقدار موضوعه هو احاد الشاهدين
المقدم في لرمز للاحق ولمشكوك فيه انما هو بقاء الواقع والمنقضى غير المشكوك فيه
(وبعد ما جرى) استصحاب الحكم الظاهرى لاصح للنسب بارتقاء عدم قيام البينة في
لرمز الاحق بل هي معصمة للشك سابق واستصحاب الحكم الواقعى ممنوع لعدم
لنفس بالشك فتدبر (فالمصحح) مادكرناه

العشر يقول احدهم به نحن نوال الاحكامه كن تحت «الاحكامه»
بما نحن في وضع واحد وجرى عن واقف، وعلى كالاتقديرين تارة يكون مستند
من بحر بحسبه فعلا استصحاب الحجة وجرى لعلم بها

«مع فرض اتحاد المشهود به وكون مستند لمجرى بالحسبه لعلم به،
على اعتد قول العدل الواحد يعارض الخبر ان اى احاد احدهم بالحسبه العقلية
«لاجرى» «تدبر» «فقط» فراجع الى استصحاب الحسبه السابقة الثابتة باحدا كل
منهما وبناء على الاحتياج الى شهادة العدلين فحار من يجرى بالطهارة لايعنى به
لكونه «حادا» يكون شهادتهما حجة على ثبوت الحجة في احد الرماض فيكون
حكمه حكم لمثله السابقة فيجرى به مادكرناه فيها

«مع فرض اتحاد المشهود بقوكون مستند من بحر بالحسبه الاستصحاب
فساء على عدل قول العدل الواحد يكون احاد من يشهد بالطهارة حجة «مقدما»
على حذر من بحر بالحسبه لحكومته على مسنده و بناء على الاحتياج الى شهادة
العدلين لايشك لظهور عدم قيام البينة عليها ويحكم بالحسبه لان شهادتهما حجة
على ثبوتها

واما مع فرض تعدد الواقعة فساء على الاحتياج الى شهادة العدلين لانتفاء
الحجة لان تحكيم شهادة احدهما غير ما تحكيم شهادة الآخر فساء من الواقفين

لم تقم البينة عليه : ما شاء على عتق قول العدل لو جازى كالماء فيه هو الكلام في سابقه كما لا يخفى .

(لرابع) إذ شهد ثلث واحد الأعراس وسجد بعد الأعراس قبل تساقط لائس بالائس ويبقى الأعراس كما افترض بعض الأصحاب : ما يساقط الطرفين مطلقاً ومع عدم وجود مرجح من الاعتدال : لاكثر من غيرها فحده

قوي . انتهى لأن ذلك حجة الله تعالى على جهة الخبر الواحد بسببه إلى الواحد والمتعدد سنة واحدة ، وكما يدور في حيز واحد على شيء واحد حيران وأكثر تساقط الطرفين ولم يوهم أحدهما من الواحد لو أحدهما الآخر ككثير لمقدم (ومنه) يظهر ضعف القول الأول

واستدل لمقول الأخير : رحمه الله (١) في حديثه عن سبعة من عبد القيس في مقام المراجعة ، وقد قال لعدي عن موافقه : من دونه

الماء المشكوك فيه

لندرس الشيء في الماء المشكوك فيه ونصه (الآلة) : الماء المشكوك فيه سنة مظهر لقاعدة الطهارة المستفادة

من خبر (٢) عما عن أبي عبد الله (ع) في حديث كرسى : طيب حتى يعلم أنه قنذر

و خبر (٣) حماد عن عبد الله (ع) : الماء الذي هو حتى يعلم أنه قد هبط فيه لم يعلم نجاسته ، والأصح في سماعه : ما وجدته عليه في غيره من غير نجاسته

الثانية الماء المشكوك فيه من غير نجاسة : كونه على الأعراس : انتهى ذلك من الأول فإن علم أنه ملوث الأعراس في راحة في راحة يستوجب غيبه في حكم عدم الأجر : إن لم يعلم بذلك : حينئذ يكون من ماء : لا يملك فيمضي فحده

١ - الوسائل - الباب ١٢ من أبواب كسبه لحكم وأحكام الدعوى

٢ - الوسائل - الباب ٣٧ من أبواب ما جازى حديثه

٣ - الوسائل - الباب ١ من أبواب الماء المطلق - الحديث ٥

الحل: مساحة التصرفات .

وقد سئل علي عدم الحو . موخس لأهل قول أبي الحسن (١) ص ١٠
في مكانه (١) المردية عن لو سئل في باب حو . إيصال حصة لأحد من الخمس
بأنه لا يحل مال الأمر (وحداحلة الله) بدعوى أن معصاة صالحة لغيره في أموال لأمر
العلم بوجوده لسبب لمحلل لأحد مع لثت فيه يرجع إلى صالحة لعدم
وقد مضى إلى صحت سند الأ في الطريق محمد بن زيد الطبري وهو مجهول
١ باب الأئمة على يدعي إذا الحكم بالحيلة عسدا إلى في عدد لغير حكم به من حو
حدائقه قد يرد به لا جلوه عن لأشكال

ثاني ما شهر من صالحة الاحباط في الامور الثلاثة لى منها الاموال .
 ٢٠٠٠ هـ . ثم ثبت سحره لكنه لاشمة له . د لم يكن اصله موسوعى مقصص بل حرفة
 و للاحتياط .

(واما الذي قال علم انه كان هناك العروة شك في بطله له مقتضى لاصل
عدمه وانما لا يطالب نفس مالكه وان لم يعلم بوقوع علم انه كان ساقطاً لمحتاج
الأسئلة واحتمل بغيره انه مملوكا لغيره فلا يكون ملكا له حـ بالعبارة يستوجب عدم
ملكية غيره له المقتضى لعلته بالعبارة

(واما) لو لم يعلم بدلت من كل من اهل وجوده امره ذكرنا من كونه ملكا له او ملكا لغيره كالماء المشكوك في انه ماء المتولد من ثمره او لصوائد من بشر غيره او حيوان بدوي من حيوانه ؟ من حيوان غيره ؟ لحكم هو رحمه الله عليه .
اجله الحدية في الاموال ، المكانة عند عرب ما فيها (هـ) والحمل ، ما ثبت في احديه ان علم حالته السافه تستوجب

(فلو) علم انه كان ملكا لعمره و شك في انتم له ليد او اخر صد عنه يستصحب
بذء ملكيته فعلم بعدم حوار انتصرف فيه (و لو) علم انه كان ملكا له و شك في
تفادله عنه يستصحب بقاء ملكيته فعلم بالاداحة (و لو) علم انه كان من المباحات

الأصلية وثبت في نمطك لمراد: يصحح لعدم المقصدي بعدك في راجع
وإن لم يعلم حاله إلا بقية من كان من أمه وحده في ذلك من جهة عمومها
له أو لغيره و قد ثبوت من أمه في الأصلية أو كونه مبدعاً له في حكم
الإنشائية لإعادة محل

(ثالثه) اذا ثبت بحسب المقصود في محضر رجب الاحتمال عن اجمع تعلم الاحتمالي الذي هو في محله من الاصول بغيره في امره وتبطل رجب الاحتمال عن كل طرف لقاعدة وجوب دفع الضرر المحتمل

(أو ما) من الشيء في غير المحصور وقد يقال كذا في جماعته لعدم وجوب الاحتياط
عن شيء من الأضراف (والفكر) المحقق في محله أن غير المحصور يعقوبه لأبوجه
عدم تجزئ العلم لأحده إلى أكثر الأضراف فلو لم يكن من حيث هو لانه لا يكلف في
حجية العلم وما ذكره من أن العلم المحصور واجب لعدم تجزئ العلم لأحده إلى
في الشيء غير المحصوره الشيء (عدم) لو لم يكن كثرة الأضراف هذا لا يمكن
الممكن من المجامع القطعية لا يكون العلم مجرداً لا يجب موقعه القطعية لتعريف
لغيره بمخالفة المقصود التي لأحده في أكثر من عدم الممكن بمخالفة المقصود في محله
عن أن عدم حرج لأحده في أضراف العلم لأحده إلى أن يكون لأحده من حيث
في أمثلة أخرى في جميع الأضراف لا بد من بعض الأضراف يكون حرج
بما حرج في الشيء لا بد من حرج في جميع الأضراف في حرج
في المقصود لعدم يمكن من الجمع في الارتكاب بين محله لا ولا محله غير
جربانها .

فما ذكره بعض الأئمة من داعي شجب الناسي قد مر من أن لعجز عن المجاهدة
القطعية لا يوجب سقوط العلم بالكلام عن المجاهدة جميعاً
الربعة لو أشبه وصف في محصور بخوارزمي لوجب له العمل به -
يحصل له العلم استعمالاً مطلقاً في صفة بالاشكال والاختلاف مع الاستصحاب
وما مع عدمه فحينئذ يقال من قبل على ما ذكره المحقق النجاشي فيه مع أنه قد

من القوماء من نفاذ من الامثال الى دلي مع الامكان على الامثال الاحمد الى به الاجود
في امر من الامور من دوا وبعث له الامور

وفيه ان المصحف في محله صفة لمسي دال على لا يلزم الاضاعة وسب
هي لا تسد في مجموع فصوصه الى المولى و ليس للعقل وراء ذلك
حكم يلزم لا تسد على وقت العدل في عدم كونه محققا عن احد من
سائر بان دلالة في باب جمع الى ما دلالة عليه في جوهر في من انكار
وتمويله ان يعمل في عدم بعينه مع ما دلالة في صفة و لا مع حجة في حجة و لا

لکھنؤ، ۲۱ مئی

والاشبه في غير معلوم. هذا لعدم دل كل طرف على ما ذكره شح مشيحد
لا يري قدم في وائده وحب لعدم جريد العلم الاحصائي في الشبهة عن المخصوصه
وبعد ان من ان كثرة الـ اف مع حجة الـ العقل على عدم الاعتدال باحتمال نظري
المعلوم الاحتمال على ان من لا يعرف عدمه فكـ طرف و ان كان يحتمل
قوة وهو لا انه في هذا المثل لا يكون هذا الاحتمال بحكم عدم ولكن قد جعله
في محله به المسمى به ويدعـ كثرة الـ اف حجة لا يمكن امكانك من مخالفة
الفتحية لا يكون العلم منحـ قد تقدم انه انه على هذا المسمى غاية ما يكون كور
العلم كالأعلم لا الشبهة كالأشبه مقتضى سمحـ بقاء الحدث بعد التوضي ساحتها
لتكر ما يربط على المصـ المعلوم سبب بواحد

الخدمة) ذا يمكن عنه لأحد أن يفتقر إلى العلم المتاحر من
فتوا بلرم الجمع من أتمه الوصف في علم إلى العلم الأحكامي وحواس
أحدهم.

ولكن لا قوى عندنا - خوف من الوصول - بل بسبب خاصه وذلك فيما اذا كانت حاله السفة الاضافة لاستصحاب نفسه - فانه يمكن حاله السفة معلومة للاستصحاب عدم هائنه بجميع الخ حتى لا يلى - ولابعد صفة استصحاب عدم الاضافة لانه لا يشك به عاقله لحجب الوصول - وعدم الاضافة الى موضوعه - ووجوده - وعدم تحلاف عدم المائة - وبه

موضوع لو حوب التعم (مصدق) الى ان مقتضى استصحاب عدم وجود الماء فيما ذا علم بقصد الماء قبل الابتلاء بالمشكوك فيه وحوب السهم خاصة به بحل العلم لاحتمال ان يحترق اصله ، سرقة عن وجوب الوضوء بالامعان

(و دعوى) انه اذا كان قبل الابتلاء بالمشكوك فيه حد الماء يحترق استصحاب وجود الماء وهذا الاصل يكون معدهما على استصحاب لعدم الا الى (مصدق) ، ومن القسم الثالث من استصحاب بكنى : المحذر عدم حرمة

(السادة) ، واعلم احتمال ان هذا الماء اما يحس او مضاف بجوار شربه لان له الطهارة والحلة والوجوب الوضوء به للعلم بفساده او لا فيه او له حصة به ودخوله في محله ان مثل هذا العلم الاحتمالي الذي يكون لم يرتب على حد سريفة شرب يرتب على لاحر وشش ، اذا اولئك بالاحر اثر محتسب في كون الموضوع في حد لا يكون متحررا ، فاسسه الى ان يرتب له العلم به مدعيون لم يريدوا ان يثبتوا علم به يحترق لسرقة عن وجوب اداء الله لهم الثاني

و كذا اذا علم به مضاف ومعتصوب بمعنى في فساد بوضوء وما في حوا اليه فلس كثر على الامايق اذ لكن من مر في العلم الاحتمالي اثر يحصل لانه كان معتصوبا لا يجوز شربه ، لو كان مصداق لا يكون ، فها بلحظ

وعليه ان كانت له السادة على فرض اصابته فعاقبه الامايق في استصحاب ملاقة المصطفى برافعه لحدث يعارض مع اصل المصطفى لحد : سريفة فقط فيقتضى العلم الاجمالي عدم جواز شربه .

و ما لو لم تكن له حالة السابقة هي الامايق فيما ان الاصل الجاري في روعته لحدث هو استصحاب بقاء الحصة فيحل بذلك العلم لاحتمال ان يحترق اصله لظهوره و انحلية بالامعان هذا كله اذا كان لشك في العصية مورد تاعده لحل ولا كما لو علم بن حاله السابقة هي مملو كسبه للغير فلا يجوز الشرب مطلقا

(السابعة) لو اذبح حد المشكوك من حيث الحصة والعصية لا يجوز الموصى بالاحر لعدم جرحه عن صرف العلم بركة الاحر ومقتضى سحر العلم لاحتمال عدم

حريان الأصل فيه .

(و) ذكره بعض الأئمة من علماء علي بن أبي طالب عن حريان الأصل في
أطراف العلم لأجل أن هو المعنى في شك وحول الاحتساب عن باقي لعدم المعارضة
بعد لا رقة وجعل آخر تكلم في الثاني في عشر هذه الأمور : لئلا يكون حول الاحتساب ذليلاً
على ضعف العلم به (ص ١٠٠ - ١٠١) فلهذا في محله في الأصل من أنه حتى على هذا المسلك
لا يحوز الأصل (١٠١ - ١٠٢) وهو لا يحوز له من الاحتساب شيء الثابت قبل
الرافة عن أحد هذه الأمور : لا يكون له من الاحتساب شيء لا يحتاج في حريان
لأنه يجب أن يكون له من الاحتساب شيء لا يحتاج في حريان
المذكور : بحكم العقل بل هو الاحتساب عن باقي من الكلام في محله

ولو اذيق أحد المسببين من جهة العلم قد لا يكفي الوضوء ، لا حيز الاحتساب
الجمع من جهة العلم بل هو من جهة العلم بل هو من جهة العلم بل هو من جهة العلم
أو حول العلم بل هو من جهة العلم بل هو من جهة العلم بل هو من جهة العلم
لأن مقتضى الاحتساب هو الاحتساب بل هو من جهة العلم بل هو من جهة العلم
لوضوء باقي

(١٠٢) بمعنى هذا الاحتساب بل هو من جهة العلم بل هو من جهة العلم بل هو من جهة العلم
منه أو حول الوضوء ، بل هو من جهة العلم بل هو من جهة العلم بل هو من جهة العلم
ينضم إليه التيمم .

(و) دعوى تدفق عدم الوجود في هذا الحال فغنص على التيمم لأن المراد منه
عدم العلم بعدم الاحتساب (ص ١٠٢ - ١٠٣) من عدم الوجود ما يساوي اعتقاد
منه من حيث ما ثبت لم يجز اعتقاد خلافه هو الجمع من الوضوء ، باقي
التيمم

الملاقى لطرف الشبهة

(١) ملاقى سببه المحصورة لا يحكم عليه بالحاجة لإزالة الطهارة أو
حول الاحتساب عن الملاقى ، بل المندم العلم لا يوجب حاجته ملاقفه ولا لزوم

و بذلك يظهر انه قد بحث الاحصاء عن الملاقى بالكسر دون الملاقى كما لو علم حملاً سبحانه احد الانثيين ثم علم ان نجاسة احدهما المعين ان كانت فهي ناشئة عن ملاقاته لاء ثلث و بعض الكلام في كل واحد من هذه الفروض هو قول الى محدثه

انحصار الماء في المشتبهين

لثلاثة اذ يحصر الماء في المشتبهين تعين لنسبهم بالا حلاف و يدل

عليه

موثق (١) سماعه عن ابي عبد الله (ع) في رجل معه ثوب وقع في حدهما فقد ولا يدري ايهما من يغيره على ماء غيرهما قال (ع) يغيرهما ويشمم ومثله حديث (٢) عما لمعمول به عند الاصحاب كما عن لمغير

ثم راجعهم لاحتصاص بالليل والليل لا يلو ستم شموه للكر مع من للمع عنه محال وانكر قوته وقع في احدهما فقد الذي يكون دالا على نجاسته بمجرد الملاقاة صاهر في الاحتصاص بالليل وفي لكر لابد من رجوع الى ما يقتضيه القاعدة

وقد نقل كما عن المحقق لجراني رحمه الله تعالى تقضي الفصل بين لكر والفيل وفي الاول معصية واحدة الوضوء او غسل لو توضأ باحدهما او اغتسل وضعة لصلوة بهما وفي الثاني منصاه اعم من مقتضى القاعدة كالصنع تعين لنسبهم

(ما في الثاني) فلا يتلأ بجحسه البدن صاهر ابحكم الاصحاب للقطع بحصول استحبابه حال ملاقاته امتوا من الاناء الثاني اما بملاقاته او بملاقاة الاولى ولا حل ذلك امر بالتيمم لان استحبابه الحثي ولو ظهر به اهم من الطهارة المائية ولا يه صه اصحاب الطهارة للجهل به ريجها (واعا في) الاول فلا بد من جهة عدم الحاجة في حصول طهارته به الى العند او اتصال العدة لا يعلم تفصيلاً بجحسه شيء من لأعماء و

عليه رحمه الله تعالى - والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله -

١٩٩٠ بعد ١٩٨٩ بعد ظهور بعض (أعضاء) في علم حمالا ، خاصة أحد العضوين
هذا العضو قد يصيب أحد من بين ١٠ أسرى الحاجة لأهل فينتصحب الحاجة معلوم
حرفي بعد ١٩٨٩ في ١٩٩٠ في ١٩٩٠

[illegible][illegible]

• حيث ان النفس محبسة بالقلوب ولا تتعدى عنها الى الكبر (وعوي) عدم انفصال
بما هو على ما ذكر (مقدمة) باحتمال ان تظهر الاعضاء وتظهر ما تشرح علمها الوضوء
الاجتماعي من و جمع الناس في القلوب لعلل بعضها على محالها اكثر

فقد حصل في الحادي عشر من الفصل من مالو كاسا قدس فیتعن لیتیم و بین
منه و ك حتمه و حرمه ك و قله و هو العمل راجعه المد كو .) لاحوط انكرار
بطلان كسب

الشرية ، اذ كان هذا العلم لا يعلم ان لا يريد والعمر هو المعروف من الامماد من
قول بل لا يجوز استعماله لعدم احتياجها الى العلم بالاشياء في كونه اريد
ان يعرفه ، وحيث ينبغي ان لا يكون في الحقيقة فيه ما انه مسروق ، لعدم يستصحب
عدم اذ به هذا الاستصحاب لا يكون حقا ، ياقى الفرد لبعض في الواقع غير المعلوم

عنده ليس من الأصل يجري في الفرع بعدد الدرهم هو محل الأشكال
 (ب) يفتى في أن كل عامه مائة توصاً بأحدهم ثم بعد فراع حصل له العلم
 بأحدهما بحس فهل يصح أو لا؟ نعم لأن أحدهما أقوى منهما الثاني؛ ذلك لو جهل
 الأول عدم خبرين في عدة الفراع في مثل المورد مما لا يكون بمكاتب ملتفت
 حال العمل المعنى من (١) من مكره له إلى حل شك بعد ما يوصى به (ع) هو
 حسن في وجهه كذا في نسخة من نسخة؛ بحمد غيره لأنك إذا الغفلة تسعد ذلك
 وقد ذكر في محلها من بعض الأصول لمصنفه، كونه من أمارات النوع لوقوع
 المشكوك وفيه من قدر المراد لشيء يكون التدبير في خصوصاته أقوى منه بعد
 فراع عنه بكونه لا يكون إلا في ذلك ومع عدم الأهمية كما في الفرص
 المعنى له .

وقد سئل بعض أصحابنا عن رجل من آل محمد علي حريته في مثل الفرص

بوجاهة

القول في الأحكام المطلقة التي هي من هذا القبيل

حسن (حسن ٢) من أبي المصنف في حقه المصنف في الجمع بين قول
 سائر علماء الفروع عن جديدهم أو عبيد قول أحدهم في مكانة قول في البصيرة قدومه
 في نسخة حتى يوصى في البصيرة فلا بد من بعد العلم بالأحكام بحسنه في الموضع
 بحسنه على حكمه لا يملكه وفي كذا له حسن ظاهر الأدلة في كذا بوجاهة
 بمطالعته في نسخة في عدة من نسخة في كذا له حسن ظاهر الأدلة في كذا بوجاهة

وله الثاني في أن الطاعة كمن يؤول في الجواب أن من على الجاهل توسع
 لدى بصل الماء بوجهه ويكون جواز فراع في الأعلى استحب في الجواب والإدراك في الفرص
 كما هو المشبه من الأصحاب عن المعتمد وهو من كتب في كتبهم في مثله لا يوجب
 الشك في أصوله البصيرة فكون الحديث أحسن من لغة من أسس في بصره وفي ذلك
 فلا من من الأحكام (ص ٥) إلى ولو سلم فهو فيهما ادعى كذا دليل على صحة البصيرة

وأما يدل على صحة الصلوة فيدل على أن الاحلال بلطفه سبب في كذا الاحلال وان كان
 لا يوجب الطهارة فيكون مع عدم الحدث (١) لا تعدد هو معدوم أو وجود لا يتحقق في العلم بان
 الصلوة بعد من ناحية لطفه ولا يوجب وجوبه في نفسه. وفي صحة الوضوء كما لا يتحقق
 الواحد الثاني لعدم صحة الوضوء في العمل في سائر معاصيه وعباده الفراع
 لن كونه صحيحا لو سلم حرمانه في نفسه مع أنه لا يوجب له لطفه في لطفه الآخر
 له كان موجودا والأقوى ما لا فائدة في العلم به خاصة أو حرمان الوضوء في سائر معاصيه وهذا الواحد
 لا يتم مع فقدان لطفه الآخر وعدم وجوب المأزول له

الثانية عشر: إذا سمع أحد المسلمين في غيبة فهل يحكم عليه بالضياع أم لا
 ويفصل بين الصور وجوده أو عدمه المسئلة ثلث

(الأولى) ما لو كان المسلم غائبا في بلد أو في عدة بلدان في هذه الحالة كان
 المسلم لا يوجب الضمان إلا في الصور التي يمتنع عن العمل متحقق فيها وهو
 محكوم عليه به.

(الثانية) ما لو لم يكن غائبا في بلد ولم يعلم ببلده في هذه الحالة لا يوجب الضمان
 لعدم العلم الاحتمالي بكونه إذا لم يكن ملكا أم لا يكون أم لا يوجب الضمان في هذه
 الصورة يصححكم عليه بالعلم الاحتمالي به أو بعدمه وجوبه في الآخر
 فلا يجري أصالة الرأية عنه

(الثالثة) ما إذا لم يكن هو نفسه ولكن قيل المسلم غيبا في بلد أو في عدة بلدان
 لعدم العلم في هذه الصورة لا يحكم على المسلم لاحد منهما بالعلم لأن حكمه حكم
 بما لا يقى في عدم لزوم الاحتياط فيه (ودعوى) يقتضي العلم الاحتمالي أم لا يوجب
 أو بحرمة التصرف في الآخر لزوم الاحتياط عنه (مستفاد) بخلافه يعلم الله تعالى عليه
 بعد وهو العلم بعينه احدهما بحرمة التصرف فيه قيل لا يوجب الضمان بذلك من الطرفين
 من هذه الصورة وفي الصورة السابقة

الماء المضاف

(و أما المضاف فهو كالمقتصر على الاجسام او الممتزج بها مرجا يسلبه

١- الوسائل - الباب ٢٩٠ من ابواب الطهارة في الصلاة حديث ٥

الاطلاق كما في التورق ويجوزهما وهو يحسن بكل ما يقع فيه المجاسة سواء كان الماء قسماً أو كسراً (أو كسراً) أحمد بن حنبل في حقه المصنف وهو يسهل لعموم خبره صلى الله عليه وسلم لا يدل على تحسن كل شيء بماله في الحصة والطلاق لا يوجب الوادعة (١) في يد المالك في وجود ماله في الحصة لا يوجب إطلاقاً عدم الفرق بين القليل والكثير .

ويكن الحكم بعدم تحسن المصاف كذا ذكر كثير من أهل هذا الفن كرملة ولا في أحداً من مع الحصة لا يخلو من قود لا ثوب لأحمد في القرض مبرور والحر إنما يدل على تحسنه خصوص موضع المأفاه وقد تسرى إليه الحصة السراية في القرض غير مبرور بل عندهم ثابته عرف

وما زاد (٢) في يد المالك في يد غيره كذا ذكره الكشي بما زل مع الحصة بأحد أفراده

(ولا يجوز رفع الحدث) كذا هو خبره (٣) في يد المالك بعد (٣١) (٤) لم يجد هذا فتضمنه بعد (٤) في حقه من

كثير (٤) في نصه عن الصادق (ع) في الرجل معه ثوبان من ثوبين للصلاة (٥) قال (ع) لا إنما هو الماء والمعدن بعده غيره مصاف في عدم نفسه الأصل كما لا يحمي

عن الصدوق حوازي الوضوء والعن ماء التورق (والمستدل) له خبر (٥) يونس عن أبي الحسن (ع) في رجل معه ثوبان من ثوبين للصلاة (٥) قال (ع) لا بأس بذلك .

(ويكن) يريد عليه أن الخبر لو سلم صححه ليعتمد عليه لا غير من لا يحمي عنه وقد دعي لأحمد على خلافه جملة من الأعظم عده (٦) من المحسن

١ - الوسائل - الباب ٥ من أبواب الماء المصاف

٢ - الوسائل - الباب ٥ من أبواب الماء المصاف

٣ - المائدة الآية ٩

٤ - الوسائل - الباب ١ من أبواب الماء المصاف الحديث ١

٥ - الوسائل - الباب ٣ من أبواب الماء المصاف - الحديث ١

ان يكون لورد بكر الوأى ما يؤيده الدواب وعلة فهو حسي عن المقام
وعن ابن أبي عقيل مطهرية من الحدث في حال الاضطرار ولدى يمكن ان
يستدل به لاهور

الاول قاعده الميسور وفيه مصاف الى ما حققه في محله من عدم خربها في
امثال المقاماتها تكون حجة ادالم بعين الشارع الوضعية عدم لفدة على سائر
المأمور به وفي المقام بحسب نفس الشارع يكون الوضعية عند الماء المسم
(الثاني) الرواية (١) الواردة في الورد سريلا لى على صورة الاضطرار
وهو كما ترى .

ثالث ما في دليل رواية (٢) ان لمعيرة المروية عن بعض اصحاب في اوصى
بالس ان لم يقد على الماء وكان سدوقى سمع خرب يدكر في حديث ابن ابي (س)
قد توصاً بسدولم يقد على الماء وقد اوصا الى ان يصر منه لمعيرة لى حديث ذكره
خرب ربه (ع) لم يكن يراه خرب اوايه (ع) اشد بدلت الى ما هو من عدم (ع) ولى
ما سببني في محله من حجة لسدائه يحتمل ان يكون المراد من السد الماء الذي
سدده بعض الثمرات غير المعيرة لاسمه كما ورد (٣) في الحديث انه بهذا المعنى خلال
ومهور وهو الذي كان رسول الله (ص) يتوصاً منه بما ذكره من سدده عن ابن حنيفة
من حوار الوضوء سد الثمر عند عدم الماء كما صرح سدده عن الورداني من حوار
التوصى بسائر الاثنية.

عدم مطهريته من الخبث

(ولا يحوز ادالة الخبث) به ايضاً (وان كان ظاهراً) اما صباهه ولاصل وام
عدم مطهريته من الخبث فهو المشهور من الاصحاب
وبدل عليه مصاف الى انه مما يقتضيه الاصل النصوص لكثيرة الواردة في الموارد

١ - الوسائل باب ٣ - من ابواب الماء المضاف حديثاً

٢ - الوسائل - الباب ٢ - من ابواب الماء المضاف الحديث ١ -

٣ - الوسائل - الباب ٢ - من ابواب الماء المضاف الحديث ٢ -

الموضع فتعش حرجه لأن التراب لا يكون مطهرا بإعناق ما ومن الحمام (و منها)
إسلاف الأمر بالمعسل من النجاسة في كثير من الأحكام

(وفيد) ولأنه لم يكن العلم له محدوداً في مفهوم العسل والذئب في

[illegible]

وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ الْإِسْلَامُ لَا يَكُونُ بَعْدَهُ مِنْ الْأَحَدِ لَدَالَهُ عَلَى اعْتِدَالِ ذَلِكَ

في حصول الطهارة عند بر

(وعن صاحب المفاتيح: لم يفتصل بين الموارد التي فيها الأمر بالعسل وبين أن

يكون الماء وغيره فكمي رزق العس ولو بالعلل بالما المصاف والذى يظهر من

٢) بعد ان مراد عدم كمال الحصر... معجزة لجميع الاشياء. و اما على فرض النجس

عربی بلوچہ کے نام سے

(ملاحظة: ان كنت تعرف ليد عدد لمصلحة الجمهورية في اذهب المسرع و هي

بالحسن بوجه سخي (فقد) لثمة ولاحقاً في الاحد. حدث ان المشتم في

المفوض الوارد في المودد لحجته كالقول والمشي وغيره لا يشك في ان حاشه

ملا في الحساب كتاب من الامور بمعرفة عبد الله بن علي (ويشهد شيوخه)

موصى الى ذلك

[illegible]

من الـ () : حاصل من = حاصل - و - كـ : في = مساحة و - كـ :

[illegible]

۱۔ یہ بیان کی صورت میں ہے کہ

٤٦ عن محمد بن أبي سفيان عن حماد بن عمار عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في يوم من الأيام يا أيها الناس انظروا إلى ما خلقتكم من هذه العظام فكل واحد منكم يولد من رجلين رجل من نطفة ورجل من عظم

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله (سورة البقرة آية 177)

عليه السلام يا ابا عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

١٠ - الوسائل - الد - ٤ من ايام المداخلة حديث

٢ - الوسائل الباب ٣ - من إجاب الاستأوال الحديث ٦

شيء منه كما لا يخفى

فروع

الاول اذا شك في مابع انصف ومطلق فمعرفة يعلم لحدثة السبعة واخرى لا يعلم وان علم حاله الابعه احد بن كاتب هي لاحاق او لاصفه للاستصحاب من غير فرق بين ان يكون شك بنحو شبه لموضوعه او بنحو شبهة لمفهومية كان شك في حدود المفهوم على بنحو يوجب الشك في صدقه على عدمه سواء على ما هو الحق من حريان الاستصحاب في التثبت المفهومية (وهي) سواء على عدم حريته وبها فحكمه حكمه بم يعلم حاله لابعه

(وهي ذكره) بعض الاعاصم من حريان انصحب لحكم السبق للاستصحاب كونه مطير اذا كان مطلقا . استصحاب بفعاله بملاقاة العلم به كان معصوم (محدوس) عدم حريان استصحاب لحكم في مثلث بلنت في بده لموضوع وان لم يعلم ابعه السبعة لا يحكم عليه بالانق ولا دفع الحدث وبحث الاستصحاب بقائهما بعد استعماله .

وهي بنحو بملاقاة لحدسه كان بعد لكره لاهجبن اوديه اول استصحاب لعدم الارلى اى بدله عدم اتق والمابع الخارجى بالمائة فان يصحح حريان هذا الاصل فببنا عليه بحدسه بملاقاة احسن لو كان بعد لكره (ثم انه) قد استدلل للمختار بوجوه اخرى .

منه ان المستبعد من ادلة اقتضاء لملاقاة لا لافعل وان الكره من الماء مابع عنه فمع شك في المابع يرجع الى صالته عنده

وفيه ان ذلك يتوقف على قاعدة المقتضى والمابع ولا يقول به (معصوم) الى به لو ثبت لقاعدة فاصحى فيما لو كان لشك في وجود المابع لافى ما شك في مادية الموحود كما في المقام .

وهو ما عن المحقق المسمى به من ان تعليق لحكم اثر خيصى سواء كان تكلف

أو وضع على امره حدوداً بالآلة ثم عرفني بذلك على ما صحت به خبر ذلك الأمر ودخالة
الأحرار في الموضوع قد سمعنا من بعض أهل العلم (ع) الماء إذا بلغ قدر كبر
لا يتحسب شيء فكون مشمولاً له بل غني بحس كل شيء بالملاقاة
وقد أتت به من شدة ما أن يكون هناك فعدد عقابته من غير أن تقتضي ذلك نعم قد
تقتضي الأصل ابتداء الأمر بعدد ما لا يجوز بعد من الماء (و) بالحمل (ع) إذا لم
يؤخذ العلم في أصل الدين حاشاً في الموضوع لا يكون الحكم موقوفاً من غير فرق
بين الحكم الترخيصي والالزامي .

وهي ان معنى المصروف نفس كل شيء في الملاقاة الالهية ، لكن مع الشك في المادية شك في المبدأ ، ثم رجح في تشبه المبدأ هو المصروف ، قد ان المحتج في عدمه هو التمسك بعلم في تشبه المصداقة (ثم ان شواك الحجة نفس لا بد على ما يطبق من فتاويه لا بد لعن القول في مقام راجحة شجاعة ودر خط د س د هـ

(الثاني) والحق المصافي في كراهية خروج من الاستبراء الى الامهه، حسن انصار مصافي
فيل الاستبراء لانه يصح مصافي ما لا يصح في حال الحيض منه بعد تحسنه لا بعد
الاستبراء بل يكون من قبل اخراج الحيض بعد تحسنه
... ان حسن انصاره لا يرد عليه على من كانه فلا يحكم بحسنه
... كما لا يخفى في حقه لانه لم يرد عليه عند الامهه في (الثاني) في حال حكمه
... حقه الا ان يخرج عنه ... معقوله ... لاسمائه ...
... مصافي ... لا يكون مع ذلك مصافي لانه
... سبب ... هذا لا ختمه في الفيض
... حقه ... لا يجمع مع معلوميه ... يصدق
لاستبراء

فقد انه يمكن ان يصيبه شيء في الماء بان يخرج به عن العائبة مع ابعده
فمنه كما ساعد له في ذلك الماء فيخرج به عن العائبة مع ابعده

في الماء و يخرج عن لعائنه مع انعدام قصد و سبلاكه (وعليه) ويمكن ان يحاط ذلك السيد انه لا مع نجس ثم يلحق في الماء فيوجب ذلك جهاد الماء مع سبلاكه ، بذلك خبر معقولة نعتبر الماء مصدق بعد الماء المضاف بنجس ثم يستهلك النجس فيه .

واما الحية الثمة والأقوى عدم نجسه الا اذا تغير الماء باحد الأوصاف الثلاثة ام اذا تغير فلها من ان التغير يوجب نجاسة واما اذا لم يتغير فلا تصحبات و عدة الطهارة وذلك لأنه بعد ان ايقف الماء اما نكون ماحرة عن الملافة فهي طرف الملافة لا نكون بماء مصدق حتى يتنجس وحينما يصير مصدق بما ان نجس مستهلك في ذلك الزمان والمضاف (يلحق مع النجس) (وبعد احدى) حتى للملافة لا يكون مصدق و حتى الانصاف لا يكون ملاف مع النجس فلا وجه للحكم بحدته و مما ذكره من حكم ما وبه مستهلكا من مصدق من الحكم بطلان الماء في هذا الفصل واضح

الثالث : ان النجس الماء في مصدق مخلوط بالذم في سق الووب يشتمل على خلاف بخلاف ما ذكره في سق الووب و لا نجس عليه لا يصير حتى يصغر ثم يوصف

الاما ذكره بعض الاساتذة من صدق لوحدان مع السعة دون الصبق بل لصدق عدم الوحدان مع الصبق دون السعة (قد مرّح ذلك) ان الصلوة المأمورة بها هي التكملي لطعمي على نحو صرف لوجوده و بعدة اخرى ان المأمورة به هو صغى لصلاة في مجموع الووب و لا راء انه جعل الطهارة لعائنه شرط لهذا المأمور به مع امكانه ومع عدمه جعل لسم بدلاله (وعليه) والمستفاد من الأدلة ان الشرط هو بطلان لعائنه مع الوحدان وله في حرء من الووب (ومع) عدم الوحدان في مجموع الووب يستلزم سكك الى التيمم

الماء المستعمل

«مسائل الاولى الماء المستعمل في رفع الحدث ظاهر ومظهر» اما المستعمل

في الوضوء فلا يلزم (١٢) عموم (١٣) مـ (١٤) على أن الماء جاهر ومطهر (١٥) خصوص (١٦) خبر من سائر الأنبياء (١٧) عن النبي (١٨) لم يحد منه شيء (١٩) لعل يوجد فيه من مورد الحكم حرمة (٢٠) كراهة هو المسعمل في رفع الحدث (٢١) ذكر (٢٢) حدث (٢٣) الحدث لا كراهة في غير الجارية على قول بر رفع مجموع العن (٢٤) له وضوء فتح يشمل ما لا في بعض النصوص وضوء حدث المحدث فثبت في غيره بقاء العن (٢٥) هذا الوجه (٢٦) أن لم يكن تمام الآية لأجل ما جعله مد كمالا لاحتجاب

ومنه ظهر حكم المسعمل في الاعتدال لم يحد منه شيء (٢٧) جاهر المتبعة لاحتجاب التمهيد عنه (٢٨) وعن جيل المثني الاستدلال له

بما (٢٩) في لكافي عن محمد بن علي بن حمزة عن له (٣٠) (٣١) في من اعين من الماء الذي قد اعين فيه فأنه لا يحد منه فلا يلزم من لا يحد منه شيء (٣٢) أن احتلوه يشمل الواجب (٣٣) المذهب (٣٤) لكن دليل الجارية في هذا لا (٣٥) (٣٦) أن نظر المذهب (٣٧) إلى ما لا في (٣٨) في حديث (٣٩) أن النبي (٤٠) أنه قد يحد منه شيء (٤١) غير ما في حديثه المجرور (٤٢)

ما (٤٣) المسعمل في رفع الحدث لا كراهة (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

وأما فيه للحدث فيه شبهة (٦١) عن جاهر المتبعة (٦٢) وسببه وهو صريح من نفسه (٦٣) والتبدل بعده (٦٤) أو يحد منه شيء (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

وأما جوار استعماله في رفع الحدث فهو المأثور من لما حرس على ما نسب إليه (١٠١) وعن المصنف (١٠٢) والسند (١٠٣) وعنه (١٠٤) (١٠٥) (١٠٦) (١٠٧) (١٠٨) (١٠٩) (١١٠) (١١١) (١١٢) (١١٣) (١١٤) (١١٥) (١١٦) (١١٧) (١١٨) (١١٩) (١٢٠) (١٢١) (١٢٢) (١٢٣) (١٢٤) (١٢٥) (١٢٦) (١٢٧) (١٢٨) (١٢٩) (١٣٠) (١٣١) (١٣٢) (١٣٣) (١٣٤) (١٣٥) (١٣٦) (١٣٧) (١٣٨) (١٣٩) (١٤٠) (١٤١) (١٤٢) (١٤٣) (١٤٤) (١٤٥) (١٤٦) (١٤٧) (١٤٨) (١٤٩) (١٥٠) (١٥١) (١٥٢) (١٥٣) (١٥٤) (١٥٥) (١٥٦) (١٥٧) (١٥٨) (١٥٩) (١٦٠) (١٦١) (١٦٢) (١٦٣) (١٦٤) (١٦٥) (١٦٦) (١٦٧) (١٦٨) (١٦٩) (١٧٠) (١٧١) (١٧٢) (١٧٣) (١٧٤) (١٧٥) (١٧٦) (١٧٧) (١٧٨) (١٧٩) (١٨٠) (١٨١) (١٨٢) (١٨٣) (١٨٤) (١٨٥) (١٨٦) (١٨٧) (١٨٨) (١٨٩) (١٩٠) (١٩١) (١٩٢) (١٩٣) (١٩٤) (١٩٥) (١٩٦) (١٩٧) (١٩٨) (١٩٩) (٢٠٠)

في أرجل غسل الماء في فيه أو مسفع يغسل منه للنجاسة : تنوضاً عنه المصلوة
قال (ح) في يده وإن كان في مكان واحد وهو قليل لا يكفي له أو أنه لا يجزئ غسله
يرجع الماء فيه فإزدلك يجزئ

والأله هذه إرادة على الجوار في صوته عدم حدث عن دو صفة و إظهار
اللب على نحواً حتى في صوته أو غيره لا بد بعد هذا من ويرجع
إلى له فيه لا يكفي في تحصل معنى إجماع الحديث له من عدم لكنه
عده لا إجماع له على نحو الحديث على الأعضاء على له هو الذي يدل على جوار
لاعتبار له حتى بعد رجوع الماء في الساقه أو المستنقع و به يرفع الدرع
تدبر ما استدلل به على المصع على تقدير ظهوره فيه فحصل على صوته نجاسة بدل
الحبس أو يحمل على الكراهة فالأقوى جوار استعماله في رفع الحدث

المستعمل في الاستنجاء

(الماء المسفع في إزالة النجاسة بحسب سواء بغير الماء أو لم

بغير عدى ماء الاستنجاء) وبه من الأول في ماء الاستنجاء : يظهر أن هو
الكلام هو ما يشمل الاستنجاء من البول ولا يخص بالاستنجاء من العذبة كما صرح
به جماعة

(وإشبهاله) بعمم الفقهاء الحكم له وهو يشهد بعموم معناه وبأنه يعرف في
زمانه (مضافاً) إلى قصد العادة منه أنه إذا لم ينطعن البول وعدم انفكاك ماء الاستنجاء
من الماء عن ماء الاستنجاء من البول إلا فيكون لئلا لم يطلق الوار في معناه
بأن الحكم به في ضم تبعاً فينبغي عدم الاستنجاء من البول : حده بعدم بعض
اللفظي و كيف كان فهو مع لشرط الاستنجاء به كما صرح به حده : عن بعض حر به
لا يحسن الثوب وعن ثلث به معصومه وعن رابع أنه لا بأس به و يدل الإجماع على كل
واحد من التصيرات الأثلاث

والأقوى أنه لا يستبعد من المصوم أن يرد من صفة ملاقه : عدم نجاسة به لاحظ

[illegible]

صحيح(٣)عبدالکريم بن عبد الله بن حميد بن عبد الله بن محمد بن علي
الهاء الذي اسند حبي به . بحسب المتن فقل (ع) لا ، واما ،

[illegible]

و بعض المعاصرين بعد اعترافهم بالانحياز على سبيلهم ، سلم
عليها ما بها تستقيم ، لما زعموا انه من سبيلهم (في السي) و سبيلهم كالملازمه من
حجاسه الملاقى و حواسه و هو يحتمل ان يكون ' شعاع ' الخ
* قد ن هذه له عدة موقوفه في الجهد مطوع (ان الامر يدور بين كقولهم
حجاسه و ملازمه و هو كقول القدر) و سبيلهم كالملازمه من
حجاسه الملاقى و حواسه و هو يحتمل ان يكون ' شعاع ' الخ

و م ذكره المحقق الهندي م م لاير م بحضرة الماء مستر م بصرف

- ١- الوسائل الباب ١٣ - من أبواب الماء لمصاف حديث ١
- ٢- الوسائل الباب ١٣ - من أبواب الماء لمصاف حديث ٤
- ٣- الوسائل الباب ١٣ - من أبواب الماء لمصاف حديث ٥
- ٤- الوسائل الباب ١٣ - من أبواب الماء لمصاف حديث ٦

في جميع الآلهة على عدد واحد استعماله أحسن شيء كونه مقرونا
بالأشياء الصالحة في الدنيا والآخرة لا يضره إلا ما يضر
في عموم الأعمال الماء القليل لا يضر شيء هو

عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: من كان على شيء من هذه الأمور لم يزل الله يبعث الرسل في أمته حتى يبين له ما كان على من قبله من هذه الأمور.

و ما كرم من حبوب عذو . وفيه ذكر دة رنة بلعلم لاحواله في سفوفه
فانعم بحسنة عاقبه . من حبس للعلم بحسب . و ر س د لي وذاقي الماء بناء على
بحسنة . و انسه لم يقبل الماء المذاقي للحس . و علي د ب د لا هو د للاسدلا .
عده . و ب سبب اتع . لم . لقا . و . حرم . لي . ل د لقم . و

في قوله تعالى: "وَمَا يَكْفُرُ لَكُمْ وَيَكْفُرْ لَكُمْ" أي ما يَكْفُرُ لَكُمْ وَيَكْفُرْ لَكُمْ. وفي قوله تعالى: "وَمَا يَكْفُرُ لَكُمْ وَيَكْفُرْ لَكُمْ" أي ما يَكْفُرُ لَكُمْ وَيَكْفُرْ لَكُمْ.

١٠٠٠ (١٠٠٠) على ص ١٠٠ (١٠٠٠) مقتضى انه عدة حواد لجميع لاس
 (١٠٠٠) على ص ١٠٠ (١٠٠٠) حواد (١٠٠٠) مقتضى كما عرفه حواد
 (١٠٠٠) على ص ١٠٠ (١٠٠٠) حواد (١٠٠٠) مقتضى كما عرفه حواد
 (١٠٠٠) على ص ١٠٠ (١٠٠٠) حواد (١٠٠٠) مقتضى كما عرفه حواد

المستعمل في رفع الخبث

بهاء ثانی فی المسعمل فی رقع الجیش عدد استیلاء و فی صوره
بحاسته خلاف بهو نما کون عد الماء علی المتعار لواء العمل و بناء علی عدم

المفعول والمفعول عن لقول بالطبارة و بذلك ظهر ان نسبة كاشف الناس لقول
 بالطبارة الى شيوخ المذهب كالسيد و الشيخ ابي الحسن و حمزة و سابي عقد في عدم
 محله في العاصي لا بقول يفعل القليل وعن سيد و ابن ابي عمير عدم انفعاله ان كان
 واردا مطلقا و اما نسخ قدم بعد اختلاف كلماته المحكية في كنهه فمن مسوغة القول
 بالحاجة و كتب كل فني لمثله قوال متكررة باعتبار صهر كلمات العلماء والمهم
 تحقيق المطلب .

(اقول لا فني به بحسب ما يحسنه العسيلة المربطة به مشهور من محدثين
 (ويقال) عليه عموم و ان عني افعال الماء القليل بالملاقاة من دون فروق و ورد الماء
 على بحسب او لعكس المتقدم

(والمؤشاة) في مثل قوله (ع) ان كان الماء قد كثر لم يحسنه شيء اندي هو
 مما يدل على افعال القليل بعدم لعموم لمفهوما بدعوى ان نقص السائلة الكلية
 الموحدة الحادثة من المفعول منه في الارض (في عدم محله) انه قد بدعوى و ان كانت
 به كما عرف لا بامتناع في الاشارة الى ان الماء لا يحسن لحدته في اعمام ليس
 عموم لعدم اندي به عموم يحكم لجمع افعال الملاقاة من و ود الماء على بحسب و
 لعكس و ان ورد المفعول في الارض و غيره فان ما حد لحدته التي يعرف الحسم
 بفعل القليل بالملاقاة و المفهوم يدل على بحاسه ذلك الماء بالملاقاة مع ما
 كيفية كثر بالعرف لا يفهم من مثل هذا دليل الا ان الملاقاة من عرف و في
 انحاء سبب لحدته ولذا لا يشك حذم المشرعة في انه لا يعرف في حصوله بين
 يكون لملاقاة من فوقه او بحسب الواحد بحسب و كذا لا يشك في عدم تفرق
 قد من انواع و الاعراض في الملاقاة بان يكون العرض من افعال الحاسة او غيرها
 (والمحملة) بعد التمهيد لا يفي مورد التردد في العموم المذكور .

وبما كثر به طهر به لاحاجة الى التثبت بعموم لفظ الماء بعد تسليم عدم
 عموم الشيء في المفهوم كما وقع من بعض الاكابر و به و ان كان هذا تما لو كان
 اختلاف اتلاقي موحدا لعدد افراد الماء الا انه ليس كذلك كما لا يحتمل (و بذلك)

تظهر صحة الاستدلال للحكم في المصنف بجميع ما دل على معار الفيلس كما لا يخفى

(ومما يدل) على صحة رواية (١) من القسم لمروية في الجواهر عنه عن رجل أصابه قطرة من مشقه وضوء فقال (ع) ان كان من بول * فقد غسل ما صابه وان كان من وضوء، الصلوة فلا بأس

و الطهر في السد من جهة اب مرسله و ١٠٠٠٠ في كتب النعماء عن العصف من دون ذكر الطريق ولا يكون مذكورة في كتاب الحديث

في عمر معمله لالطهر من روايه الشيخ عن ابي الحسن * في كرده * طريق الشيخ اليه حسن معتبر

وان قل * هذا ليس على نحو محال * و قد في لاجل ان يكون اشجع و هو من عند كذا (قد) انما لا يخفى في عدم الاستدلال به * فهد كاشف عن صحة سندها لديه وهد للمعتمد كافي في حوال الخبر في موضوع الحجة كما لا يخفى

كما ان طهر في الدلالة بحملها على الطيب الذي يكون * و عن البول * الفريد منه الاطلاق

و قد استدلل اب برويه ابن سنان المتقدمة في بحث الماء المستعمل في رفع الاكبر الدالة على عدم حوار استعمال العساق في الوضوء والغسل (١٠٠) في ذلك عم من الحاشية و لذا التزم به المائل بالطهارة (و مثله) في الاشكال لاستدلال اب .

مؤثق (٢) عن الورد في الكوز والاماء يكون قد اكف * غسل * كم مره * يغسل قبل (ح) يغسل ثلاث مرات يصب فيه الماء فيحركه ثم يعرج ثم يصب بح * و يردعه

بعد الانتفاع قتلك الاحبار لانتهمه

ون قد قد لا في ان كان نحن محسن ولا يكون مطهر (فلب) هذه
الطهارة محصورة في مقام فطرية لا بعد من فعل القلب او فعله بعد محسنة
للمحسن والالزام الاول ليس به اي من عكس بل لا ياتي الا من تأثر من شيء
يشعق تأثره وقد تمثل ان امره بل يحسب لا عند تأثره به حاله به من شيء لي
بفعله (مصدق) بل ان له له بعد ان له به فطرية له المحسن وليتخصص
بحالته وعنده بفعل القلب به به في محسن به به في به في عموم
عند التحسين

و اما حدیثی برین وجه است معنی این صحاح السدیوم و وحی له
 (گویند معنی محمد صلی الله علیه و آله و سلم است که گویند که مشایخ
 احادیث روایاته مؤلفات است .

لأنه لا يدل على هذا القول في حصوله في كتاب مورد القول صوره لثبات في
مدية نظيره مجموع الا ان فيه احوال لاحد من العلم والذكاء فيؤيد فيه ظهوره في
بحاسه من حصوله من الحاله من هذه الا ان به لم يثبت الا انه يدل على عدم بحاسه
نظيره مما لا يقدح مع الحاصل عند المفسر في هذه وهي عدم ما يحسن فيه

وامرؤسه لذيول في عني . عن المعص . و به ابي هريه . هي عذره
ضعة الطريق .

١٠ مع لعليل بمسند في الشجر، وقد عرف في محله انه لا يمكن لتعدى
عن مودعه فراجع .

و اما صحيح (أحول فمضى الى به اخص من لمضى ظهره الاستعلاء
من البول والمعدة في حال الحكة ان يظهر ان لائل نحل دخل في اختلاف
حكم الاستعلاء .

١٥١ - آية العساة قلو حمت على اء اب من عدم حلو اءء لءتمع عن وحو

المستعمل في إزالة الأحداث فيه تدلت على سببها مع ملاقاته بحسب لعين من لعل
في كثير من الاحاد لانه دعوى صحت الكفا حذر في عدم الاعتكاف او كون
بغالب ذلك وهو مما لا يلزم منه التمدل لار الكلام في العموم بعد عرج عن افعال
الماء لقليل فلا يخصص عن الحمل لما على التمسك لى وقع الخلاف في حكمها وهي
ما لم يعلم بحضرة ؟ على لمياه المجمعة المستقلة بالمادة ؟ لو وجد من الماء اليها
من الحيض الصغير كما يؤيده سائفة من الاحاديث : دعوى العسر و لخرج من الحكم
مستحبها كما ترون

وقد استدلت على سببها خصوص المسئلة لمطهره (ب) الماء الذي بعد الاتصال
بماء بلا كلام فلو كان ماهر من الاتصال ما يخصص لزم حلال حكم الماء الو حده
لا لزم بلية الماء بدون مطهر (و) الماء في نفسه لمطهره من النجاسة وعلى
عليها فلا يكون مفلوتا

فهم بطر (ا) الاول) في قوله لا من له العموم في القعدة معروفة
ساقطة عن الحجة اما للتخصص او للتخصيص (و اما) قاعدة افعال بطلت فثبت في
تخصيصها فراجع فيه الى اصل العموم و عدم التخصيص
و دعوى شعبة تخصص القاعدة المذكورة

كما ترى اذ هو لم يأتى للممكن يعرف في هذا الموضع لا يحمي (ب) (ب) (ب)
ان الذي يخرج عن الحرث لا يعد له سبع المعصاة في الحكم ثم من عليه الاخصاص
بمساعدة الماء والاعتراف (ب) بعض الاعراض من السوء لئلا من لمطهرات
صعيف .

(ب) (ب) (ب) فيرد عليه معصية التي لا يرد على لوجه الاول ان الماء
في نفسه مطهر لا يحمل اعداءة عن المحل وبسبب ان نفسه فهو صريح في المحل
ظاهر ؟ هذا هو الموقوف للممكن تعرفي ؟ تدل عليه الآية فظهر مما ذكره من القول
بالنجاسة في جميع مسائل اقوى بحسب الادلة والله سبحانه علم
ثم ان هذا لا يبرهن احدا من احدهم ان على القول بطلبها هل هي على

و سئل النعمان بمعنى القبر . فهو لظهوره انه يكون مع غيره من لحداث الحيات
و يكون رافعة للحادث . ومن حديث نحوه و اقوال

اقويبه الاول ابدن على عدم اقصي للحدث مصدق الى الاحماع خبر بن سنان
مقدم في ماء الاستحاء و على عدم اقصي بلحدث مصدق الى ما قبل من ان القول
يرفع الحث بها دون الحدث خبر في الاحماع ك ان موثق عن عبد الوارد في كيفية
تفسير الانباء مذكور المتقدم في صفة الله في (الحث) احكاما وصفا احث
وه يبدن على انه لا يريد بحدث ولا لا يمكن عند الانباء بل هو صفة و حد

۱۰ سہ ماہی : انہ علیٰ تعدد الخول و تعدد مہل ہی کالمجن قبل العمل و یجب تعدد
ویم و جب وہ دلت و لو کاتب من الاحیاء او ہی کالمجن بعد ثلث العملہ و تعدد کما
یفسد او یکفی فی مطلق العمل و جود و قوال

[illegible]

مستوفى (كأنه في سنة ١٠٠٠) لهذا من هذه الحجة: ما هو في هذا المقصود من
الاستدلال المذكور، المستعمل في الاستدلال

فروع

[illegible]

کصحیحہ (۱) الفصل عن وعد الله ابي في حل الحب بعسل فصيح من

الماء في لاء هذا، مع لاء من جعل عليكم في الذين من ح . ح و نحوها ع . ه
 و عوى (ن عدى ما يدل عند هذه (بعض) نظير (ممدوعة) من الطهر من السؤال
 الاعتدال معني لاء (مصدق) إلى ان لغا في الداء كونه في ا من العشرة ع . ه
 السد على عدم حوار الاعل به يدل على لجور (مصدق) لي ان مقتضى ملاقى
 الباس هي الطهارة والمطهرة .

و ما ما حمله الشيخ الأعظم هذه من حوار مع تساوى المنعم وغيره يدعوى
 فهو دليل في بعض العمل به (مصدق) لان طهر من لاء (بعض) عن سعة له
 في الفعل فمثل صورة ضمة غيره معه .

شرائط طهارة ماء الاستنجاء

لرفع الثاني بشرط في ماء الاستنجاء هو

الاول عدم تيمره في حد الاثني ف لثلاثة من غير واحد سوى الاجماع عليه
 من على تحسنه المعية لسة سد و من يدل على هو ماء الاستنجاء و ان
 كان مجموع من حد (لا بد) فعدم (١) لظهوره ان على ل . ه في ه من حدث
 الملاقاة أمطه مع به علم لاقه حمله على (لا بد) مع ملاحقة تحسنه
 الكر والحدس و امتد (س) من حمل به يدل على (بعض) عن غيره (مصدق) إلى
 ان التعليل في خبر (احوال المصنوع) لالتص في (الخصص) بغير الصغير (لمر) من اكثره
 الماء من لغا (سبلا) كه له وعدم ظهور اثره فيه

هذا كله بناء على القول بحسنه عدم محسنة لملاقية و حيث ان ما يدل
 على تحسنه ملاقى الماء لمعروفه ما يدل بمجموعة على تحسنه عاقي كل محسن فالتسعة
 سعة من يدل على عدم الباس بماء الاستنجاء عموم وطلاق لكن مع ذلك اشترط
 اشترط (لمر) فوى للتعليل لظهور خصوص المصنوع في عدم محسنه من حيث الملاقاة
 لا مطلقا

الثاني عدم وصول نجاسة اليه من اجزاء اعضاءه يعرض يدها من يدها لجهة في ج
 في عمومها من جهة اخرى . ج . او عمومها ان على فعله . ان النجس على اختلاف
 المسكن . في يطهر . وجاءه . ان . ان لا يكون له اجزاء في اعضاءه . ان النجس . ان
 لا يخرج منه نجاسة اخرى مثل الدم . ان لا يكون قد اجزاء من العائط بحيث تنمى
 المخرج الثالث ان يخرج منه النجاسة . ان يخرج منه من اعضاءه . ان النجس . ان
 اشجع لا يطهر . ان يخرج منه من اجزاء . ان النجس . ان يخرج منه من اجزاء . ان
 و يستدل بها . ان يخرج منه من اجزاء . ان النجس . ان يخرج منه من اجزاء . ان
 الى عده حدوثها و ترك التفصل في . موصوف و يشاوي

وفيه مع بطلان في الامور الصالحة وعدم بطلان . مستعمل عليها . ان يخرج منه من اجزاء . ان
 عدم كونها يطهرهم من نجاستها . ان يخرج منه من اجزاء . ان يخرج منه من اجزاء . ان
 على النجاسة لا يغني عنه . ان يخرج منه من اجزاء . ان يخرج منه من اجزاء . ان
 ماء الاستنجاء .

ان يخرج منه من اجزاء . ان يخرج منه من اجزاء . ان يخرج منه من اجزاء . ان
 في الامور مع نجاستها . ان يخرج منه من اجزاء . ان يخرج منه من اجزاء . ان
 لهذه الأدلة و عدم المسألة على حكاية في الامور . ان يخرج منه من اجزاء . ان
 مع احدثها فالأقوى عدم . ان يخرج منه من اجزاء . ان يخرج منه من اجزاء . ان
 على ماء الاستنجاء

ان يخرج منه من اجزاء . ان يخرج منه من اجزاء . ان يخرج منه من اجزاء . ان
 ان يطهر بماء . ان يخرج منه من اجزاء . ان يخرج منه من اجزاء . ان
 فكالمطهر في حين عدمه فحكمة حكاية . ان يخرج منه من اجزاء . ان يخرج منه من اجزاء . ان

(فوب . ان يخرج منه من اجزاء . ان يخرج منه من اجزاء . ان يخرج منه من اجزاء . ان
 الجود لا يصدق هذا القول مع كون حكاية حكاية . ان يخرج منه من اجزاء . ان يخرج منه من اجزاء . ان
 ان يخرج منه من اجزاء . ان يخرج منه من اجزاء . ان يخرج منه من اجزاء . ان
 ان يخرج منه من اجزاء . ان يخرج منه من اجزاء . ان يخرج منه من اجزاء . ان

نزع الدم من دأش في ماء، أو عباله الاستجاء، أو عباله في الجذب فعديتوهم أنه
يحكم عليه بظن الاستصحاب، ولكن الأقوى الروم الاختصاص لجمع بين مدلل على
فعل القليل مطلق، وبين مدلل على بقاء الاستجاء، أو عدم صحته يقتضي أن يكون
موضوع حكم العام، قليل المال في الحسن لدى ليس بماء الاستجاء (أو حيث) من حرء
من الموضوع وهو الملاقاة، وحدث في الآخر وهو عدم كونه، أو الاستجاء مورد الاستصحاب
ومع صم الوحدان بالأصل بحر موضوع الفعل فيحكم به

ويجب أيضا لاحتساب على بعض المبادئ كالتساء على أن اناطه لحكم انتر حصي
على امر وجودي يقتضي حرءه ومع الشك فيه سعى على عدمه، وكسء على لمثبت بالعام
في شبهة المصدفة وبما فيه فعدته المقصية، لما به أو كثر أعرف عدم تمامه شيء
من هذه المبادئ فلا يعد

نزع السادس أو اعسر في كبر كجر به العبداء أو سعي قد لا يصدق عليه
عبارة الحدث الأكبر، أو عباله الاستجاء، أو عدم صدق لآله على فهم لا ريب فيه و
في الحوهر العاهر أن نزع محصوص في المسمول إذا كان قلنا لا، أو ما يو كان
كثير فلا

ويستدل استصحاب الأعظم، أو لحد من حرء من سبب الذي هو مستند للمنع
بما يقتل به وهو القليل لآله

وفيه مدلل على هذا لاند من التفصيل بين ما لو كان لأعمال نصب على محل و
لو كان كثر أو بين ما لو كان بالارتباك، ولو كان فلا فصيح في لآل دون الثاني
وهو ما لا يمكن إلا لزم به بل الظاهر شمول الروية لهما، ولما تكون للإنساعة
(أو كثر) على فرض تمامه، لآلة حرء من سبب على المنع لاند من الحروء عدي
الكثير.

صحيح (١) صقوان سالب رعداته أع عن نجس لبي بين مكلف بمدية
مردده لساع و تلح في الكلاب، تشرب من الحمر و يغسل فيها الحب

توضاً منه .

عسالة الحمام

[illegible]

في احدى ارجاء في

[illegible]

المطهرية

"سند رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث (أما من يبيع نفسه فليس له نصيب من الجنة) والله أعلم بالصواب وهو لا يظهر إلى سعة ، وفيها علة التامع وهوشها

١٢) الحد الأدنى ≥ 1 من نفس من عدد له الخصائص نفسها من مجموع عدد له

البروق : انصراحي و لهجه جي . محمد ل ه م س ش ه ر هم

في حذر (٣) من احد عشر في الحسن الاول (ع) لا يغسل من لئلا التي يجتمع
في ماء الحمام ، وانه يغسل فيها ما يغسل به الحب ، وانه يربطه بالصبا هل السب و
هو شرهم ، وحوه ، عر هـ

وقوله يا ايها الذين آمنوا اذكروا الله في كل صلوة هذا مما حطه الله على عباده لغفرانهم

- ۱- الوسائل - الباب ۱۶ - من ابواب الماء المذی للحديث ۴
۲- الوسائل - الباب ۱۶ - من ابواب الماء المذی للحديث ۵
۳- الوسائل - الباب ۱۶ - من ابواب الماء المذی للحديث ۶

[illegible][illegible]

بالمادة (فهو) كما ترى

هذا كله هو الذي هو في الحقيقة

بسم الله الرحمن الرحيم

1902. 1903. 1904. 1905. 1906. 1907. 1908. 1909. 1910. 1911. 1912. 1913. 1914. 1915. 1916. 1917. 1918. 1919. 1920. 1921. 1922. 1923. 1924. 1925. 1926. 1927. 1928. 1929. 1930. 1931. 1932. 1933. 1934. 1935. 1936. 1937. 1938. 1939. 1940. 1941. 1942. 1943. 1944. 1945. 1946. 1947. 1948. 1949. 1950. 1951. 1952. 1953. 1954. 1955. 1956. 1957. 1958. 1959. 1960. 1961. 1962. 1963. 1964. 1965. 1966. 1967. 1968. 1969. 1970. 1971. 1972. 1973. 1974. 1975. 1976. 1977. 1978. 1979. 1980. 1981. 1982. 1983. 1984. 1985. 1986. 1987. 1988. 1989. 1990. 1991. 1992. 1993. 1994. 1995. 1996. 1997. 1998. 1999. 2000. 2001. 2002. 2003. 2004. 2005. 2006. 2007. 2008. 2009. 2010. 2011. 2012. 2013. 2014. 2015. 2016. 2017. 2018. 2019. 2020. 2021. 2022. 2023. 2024. 2025. 2026. 2027. 2028. 2029. 2030. 2031. 2032. 2033. 2034. 2035. 2036. 2037. 2038. 2039. 2040. 2041. 2042. 2043. 2044. 2045. 2046. 2047. 2048. 2049. 2050. 2051. 2052. 2053. 2054. 2055. 2056. 2057. 2058. 2059. 2060. 2061. 2062. 2063. 2064. 2065. 2066. 2067. 2068. 2069. 2070. 2071. 2072. 2073. 2074. 2075. 2076. 2077. 2078. 2079. 2080. 2081. 2082. 2083. 2084. 2085. 2086. 2087. 2088. 2089. 2090. 2091. 2092. 2093. 2094. 2095. 2096. 2097. 2098. 2099. 2100. 2101. 2102. 2103. 2104. 2105. 2106. 2107. 2108. 2109. 2110. 2111. 2112. 2113. 2114. 2115. 2116. 2117. 2118. 2119. 2120. 2121. 2122. 2123. 2124. 2125. 2126. 2127. 2128. 2129. 2130. 2131. 2132. 2133. 2134. 2135. 2136. 2137. 2138. 2139. 2140. 2141. 2142. 2143. 2144. 2145. 2146. 2147. 2148. 2149. 2150. 2151. 2152. 2153. 2154. 2155. 2156. 2157. 2158. 2159. 2160. 2161. 2162. 2163. 2164. 2165. 2166. 2167. 2168. 2169. 2170. 2171. 2172. 2173. 2174. 2175. 2176. 2177. 2178. 2179. 2180. 2181. 2182. 2183. 2184. 2185. 2186. 2187. 2188. 2189. 2190. 2191. 2192. 2193. 2194. 2195. 2196. 2197. 2198. 2199. 2200. 2201. 2202. 2203. 2204. 2205. 2206. 2207. 2208. 2209. 2210. 2211. 2212. 2213. 2214. 2215. 2216. 2217. 2218. 2219. 2220. 2221. 2222. 2223. 2224. 2225. 2226. 2227. 2228. 2229. 2230. 2231. 2232. 2233. 2234. 2235. 2236. 2237. 2238. 2239. 2240. 2241. 2242. 2243. 2244. 2245. 2246. 2247. 2248. 2249. 2250. 2251. 2252. 2253. 2254. 2255. 2256. 2257. 2258. 2259. 2260. 2261. 2262. 2263. 2264. 2265. 2266. 2267. 2268. 2269. 2270. 2271. 2272. 2273. 2274. 2275. 2276. 2277. 2278. 2279. 2280. 2281. 2282. 2283. 2284. 2285. 2286. 2287. 2288. 2289. 2290. 2291. 2292. 2293. 2294. 2295. 2296. 2297. 2298. 2299. 2300. 2301. 2302. 2303. 2304. 2305. 2306. 2307. 2308. 2309. 2310. 2311. 2312. 2313. 2314. 2315. 2316. 2317. 2318. 2319. 2320. 2321. 2322. 2323. 2324. 2325. 2326. 2327. 2328. 2329. 2330. 2331. 2332. 2333. 2334. 2335. 2336. 2337. 2338. 2339. 2340. 2341. 2342. 2343. 2344. 2345. 2346. 2347. 2348. 2349. 2350. 2351. 2352. 2353. 2354. 2355. 2356. 2357. 2358. 2359. 2360. 2361. 2362. 2363. 2364. 2365. 2366. 2367. 2368. 2369. 2370. 2371. 2372. 2373. 2374. 2375. 2376. 2377. 2378. 2379. 2380. 2381. 2382. 2383. 2384. 2385. 2386. 2387. 2388. 2389. 2390. 2391. 2392. 2393. 2394. 2395. 2396. 2397. 2398. 2399. 2400. 2401. 2402. 2403. 2404. 2405. 2406. 2407. 2408. 2409. 2410. 2411. 2412. 2413. 2414. 2415. 2416. 2417. 2418. 2419. 2420. 2421. 2422. 2423. 2424. 2425. 2426. 2427. 2428. 2429. 2430. 2431. 2432. 2433. 2434. 2435. 2436. 2437. 2438. 2439. 2440. 2441. 2442. 2443. 2444. 2445. 2446. 2447. 2448. 2449. 2450. 2451. 2452. 2453. 2454. 2455. 2456. 2457. 2458. 2459. 2460. 2461. 2462. 2463. 2464. 2465. 2466. 2467. 2468. 2469. 2470. 2471. 2472. 2473. 2474. 2475. 2476. 2477. 2478. 2479. 2480. 2481. 2482. 2483. 2484. 2485. 2486. 2487. 2488. 2489. 2490. 2491. 2492. 2493. 2494. 2495. 2496. 2497. 2498. 2499. 2500. 2501. 2502. 2503. 2504. 2505. 2506. 2507. 2508. 2509. 2510. 2511. 2512. 2513. 2514. 2515. 2516. 2517. 2518. 2519. 2520. 2521. 2522. 2523. 2524. 2525. 2526. 2527. 2528. 2529. 2530. 2531. 2532. 2533. 2534. 2535. 2536. 2537. 2538. 2539. 2540. 2541. 2542. 2543. 2544. 2545. 2546. 2547. 2548. 2549. 2550. 2551. 2552. 2553. 2554. 2555. 2556. 2557. 2558. 2559. 2560. 2561. 2562. 2563. 2564. 2565. 2566. 2567. 2568. 2569. 2570. 2571. 2572. 2573. 2574. 2575. 2576. 2577. 2578. 2579. 2580. 2581. 2582. 2583. 25

$\frac{d}{dt} \left(\frac{1}{r^2} \right) = -\frac{2}{r^3} \frac{dr}{dt}$

١٥٠٠ ١٤٠٠ ١٣٠٠ ١٢٠٠ ١١٠٠ ١٠٠٠ ٩٠٠ ٨٠٠ ٧٠٠ ٦٠٠ ٥٠٠ ٤٠٠ ٣٠٠ ٢٠٠ ١٠٠ ٠

ثم قد حب قلوب حليمي يوم عسكركم له يوم من ايام

المؤيد (١٣) - د. حبيب، (١٤) - د. محمد، (١٥) - د. محمد، (١٦) - د. محمد

محمد حمدي بصلي، ١٩٤٠ = انتم من الصيعة عند الشئ الذي يتصور فيها هـ

محمد بن أبي بكر بن محمد بن علي بن أحمد بن الحسين بن علي بن أبي طالب

$\frac{d}{dt} \left(\frac{\partial L}{\partial \dot{x}} \right) = \frac{\partial L}{\partial x}$

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

ملك الابرار

فمن قلبه لمن عدم غسل رجله (ع) کی لاجن حصول الطہارہ عن المشی علی

- ١- لو لم يكن الماء من أبواب السماء لم يجدوا
- ٢- الوسائل - الباب ٢ - من أبواب الماء المضاف حديث ٣
- ٣- الوسائل الباب ٢ - من أبواب الماء المطلق حديث ٣

الأص (قلب) يعني ذلك قوله (حتى يصحح) أي غسله (لأنه لم ينجس بعد ذلك) .
والأقوى هو الظاهر . فعدم صحته لا يعتد به .

الماء النجس

(الأربعة الماء النجس لا يجوز استعماله في الطهارة ولا في إزالة النجاسة) (أحمد .
وإشهد به) . من على اعتبار الطهارة حتى لم يطهر من الحدث . بحيث (ولا الشرب) . حمداً .
بعد (فيقوى) (الأمع الضرورة) . (وإختلف في جواز شربه) .
من على (في ١١) . فاحذر . المذهب له يعني له .
«وإنه لا يلزم» . يجوز استعماله في الشرب .
من سئل به عنى حمداً . (والمعروف أن الماء لا ينجس حتى ينجس) .
لأنه لا ينجس إلا (بحر) . (النجاسة) . على وجهه . في الماء
فمعضى النجاسة هو الماء . (النجاسة) . (النجاسة) . (النجاسة) .
تعالى .

في الخبر (٢١) . الماء . (النجاسة) . (النجاسة) . (النجاسة) .
من على (في ١١) . (النجاسة) .
«وإنه لا يلزم» . (النجاسة) . (النجاسة) . (النجاسة) .
من الماء . من له (النجاسة) . (النجاسة) . (النجاسة) .
منه (النجاسة) . (النجاسة) . (النجاسة) .
لشيطان أي من مستدعاته أو المايعة المنجسة . (النجاسة) .
(وما) . (النجاسة) . (النجاسة) . (النجاسة) .
(١٠) . (النجاسة) . (النجاسة) . (النجاسة) .
كأن . (النجاسة) . (النجاسة) . (النجاسة) .

١ . قوله قل . (النجاسة) . (النجاسة) . (النجاسة) .

٢ . المائدة - الآية ٩٢

٣ . سورة النثر - الآية ٦

و'صعب' مبهما الاستدلال

ريه ١١١) بحريم حيث لا يجوز كون كل مسح حراما المحرم بمطابق يد
عني عموم الاستحسان دافعه ان طهره حريمه لا كانه لا يحل هو اما لروا
فصيح

والجواب ١٢) انما هو ان مسح يمين من مسح يمينه حراما
والجواب ١٣) انما هو ان مسح يمينه حراما
والجواب ١٤) انما هو ان مسح يمينه حراما
والجواب ١٥) انما هو ان مسح يمينه حراما
والجواب ١٦) انما هو ان مسح يمينه حراما
والجواب ١٧) انما هو ان مسح يمينه حراما
والجواب ١٨) انما هو ان مسح يمينه حراما
والجواب ١٩) انما هو ان مسح يمينه حراما
والجواب ٢٠) انما هو ان مسح يمينه حراما

والجواب ٢١) انما هو ان مسح يمينه حراما
والجواب ٢٢) انما هو ان مسح يمينه حراما
والجواب ٢٣) انما هو ان مسح يمينه حراما
والجواب ٢٤) انما هو ان مسح يمينه حراما
والجواب ٢٥) انما هو ان مسح يمينه حراما
والجواب ٢٦) انما هو ان مسح يمينه حراما
والجواب ٢٧) انما هو ان مسح يمينه حراما
والجواب ٢٨) انما هو ان مسح يمينه حراما
والجواب ٢٩) انما هو ان مسح يمينه حراما
والجواب ٣٠) انما هو ان مسح يمينه حراما

والجواب ٣١) انما هو ان مسح يمينه حراما
والجواب ٣٢) انما هو ان مسح يمينه حراما
والجواب ٣٣) انما هو ان مسح يمينه حراما
والجواب ٣٤) انما هو ان مسح يمينه حراما
والجواب ٣٥) انما هو ان مسح يمينه حراما
والجواب ٣٦) انما هو ان مسح يمينه حراما
والجواب ٣٧) انما هو ان مسح يمينه حراما
والجواب ٣٨) انما هو ان مسح يمينه حراما
والجواب ٣٩) انما هو ان مسح يمينه حراما
والجواب ٤٠) انما هو ان مسح يمينه حراما

والجواب ٤١) انما هو ان مسح يمينه حراما
والجواب ٤٢) انما هو ان مسح يمينه حراما
والجواب ٤٣) انما هو ان مسح يمينه حراما
والجواب ٤٤) انما هو ان مسح يمينه حراما
والجواب ٤٥) انما هو ان مسح يمينه حراما
والجواب ٤٦) انما هو ان مسح يمينه حراما
والجواب ٤٧) انما هو ان مسح يمينه حراما
والجواب ٤٨) انما هو ان مسح يمينه حراما
والجواب ٤٩) انما هو ان مسح يمينه حراما
والجواب ٥٠) انما هو ان مسح يمينه حراما

١- سورة الاعراف الآية ١٥٧

٢- الوسائل الباب ٢ من ابواب ما يكتسبه - لحديث ١

٣- الوسائل الباب ٨ من ابواب الماء المطلق

٤- الوسائل الباب ١٠ - من ابواب الاشارة المحرمة

٥- الوسائل الباب ١٠ - من ابواب الاشارة المحرمة

حدث، وهذه الظره الخمر على كفه مؤيداً لوجوبه على الأقران من غير
لمس جس الكلب فتخصى الأخرى حول بقعة الخمر

نخرج لشيء أقوى من بقعة الخمر لعموم الأصل (استدل) على عدم
بطلان البيع من أجله عن سبب الكلب منهم (أصل) على عدم شرب الماء
النجس من نصيبه عدم وجود التمسك به حديث (٢) رفع القسم دفع للألزام
و لا يبعد في الأصل كون بقعة الخمر على شيء من الأواني

فإن كان رطباً لم يفسد رطوبته حتى يمتلئ به الماء فيكون
سنة حكمه بقاءه على الأصل حيث أرفع به بدل على بيعه بكتلة
فيكون من جنس العموم وبقعة الكلب عن وجود التمسك به لم يزل دليل على
حرمة إيقاع الصبي في مثل هذه البقعة

بيع الماء المتنجس

نخرج بثبوت أقوى جداً بعد الأدلة كان له مقتضى محله بدل على صحته
دفع عموم رطله صحة البيع وما يدل على وجوب الوعد واستصحاب الحكم
قبل التنجس

وقوله دفع في ما به يجب لعقول المستقدمة كذا سيء يكون لهم فيه صلاح
من جهة من أوجب فداؤه كذا في ما به سيء حسنة في ما به خير في ما به
فقداء في ما به لا بد من سيء في ما به خير لا بد من سيء في ما به خير في ما به
وهو مقتضى عدم الإلزام في ما به يجب الاعتناء بشيء من وجود نجس
على هذا القول لعلمه ببحرمة الانتفاع

وهو السوي (٣) إذا حرم التمسك به فلهذا فخره بغيره حسنة المتعلق

١- لوسائل - أبواب ١٠ من أبواب الأثرية المحرمة

٢- لوسائل الباب ٤ من أبواب مقدمة البيع ذات الحديث ١٠

٣- هذا السوي لأصله في كتب العامة والخاصة لم يوجد في كتب العامة أن الله حرم

على قوم أكل شيء حرم عليهم تمت

بحرمه المؤدية إلى سلب المصلحة لأصناف

ثم بهل يجب الإعلام بالأحرام في سبيل نسيج الأخطم لأصناف قد يوجب
الإعلام بأن تركه يسبب إلى فعل الحرام كمن قام أي غيره مما حرّم وهو فاعل
لحرام وفعل بحرام وهذا لأن سبب الفعل إلى السبب قوي ولذا يستقر تضمن
على السبب دون الماشر الجاهل

وقد لم يدرك ذلك على حرمه السبب كمن فعل لا يستدعي السبب
حقيقته مع ورع حقه بمجرّد الإتيان به شرب الماء المجس وهو المصنوع له
واستمر المصنوع على سبب لا حل شمول من يلبس به مما يكون لأجل
قاعدة القرور .

والأولى لاستدراك حرم الأكل في المفسد من سبب إلى حرمه منعد
في حرمه من سبب إلى حرمه من سبب إلى حرمه من سبب إلى حرمه من سبب
عنده عن الدخول في الأكل من سبب إلى حرمه من سبب إلى حرمه من سبب
و للمار به يستكشف لحرمه

يقول الله في ٥٤ في صحيح معناه الآية في الرب بمجنس حرمه
من أشركه استباح ربه الآية مع الآية مع الآية مع الآية مع الآية مع
الاستباحة مع عدم وجوده فيمكن أن يكون حرمه من سبب إلى حرمه من سبب
يكن لأعلامه حرمه لثرب ما يكون من الأكل مع الآية مع الآية مع الآية مع
فهمه عما كان كذا مع الآية مع الآية مع الآية مع الآية مع الآية مع
بما هي براء لكل فكل العلة في حرم الأكل عدم وقوع المشتري في المحرم
لواقعي جهلا بسلبه له في بيع أبوه في حرمه الدليل تشبيه على
أمر عرفي معني عن مؤداه إلى عدمه وعلى هذا في بوجوبه بغير ذكرهم
بوجوب الأعلام بوجوبه ما يكون مؤداه لا ريب في أن شر سبب للبيع بل على الوجه
بغير ذكره لعلامه الأكبر وقد يكون كذا كما لا يخفى فترك الأعلام معوض لا بوجوب

الباب الخامس في الحاسيات

واحكامهم ، وفيه لخصوص في الاول من حلفه بالحجوه اقول لا اقول في ثلثه
(الاول) كونه من الامم انما هي كسب عمه لك (لذي) كونه مستوعه من
الحكم لكسب عمه كسب عمه هو كسب (لذي) كونه احكاما
وبعضا من (في) لخصوص لخصوص لخصوص

ثم اقول لا اله الا الله فريضة اب من عقوله الكتب فيكون الحديث كيف فاقم
بالجسم فهدمه لا يمكن الا بالامر به فانما جسدي بعد - وانما جسدي لم يزل هو
الامر من من امره ان يعرض عليه ان يكون مبداء في جملة الخلق - ثم انما
والله ان كانا فيه مثل ما في غيره من الابدان من دون خصه به من
من لاوت في لعمريه مع - في الله - لم يوهبه ان في نفس الكافر شدة موجته حتى
يعلم ان الله السبب في ابدية حياته - في من يهدى به على حد سواء
فما ذلك ان الله لما لم يحسمه في - ان الكفر انتهى لانما يقوم من القوى

هـ القول الثاني في وقوع زعم بغيره في عدم العلم والاحتياط في الاستدلال
على الناس بالاحتياط في اجتناب معصية الله ولو كانت اسراعة لما كان يمكن
الالتفات اليه بمصوغ الاحتياط في الحكم المكتفي (واما الثاني) فلا لاحكام اكتفاه
انما دلت في الادلة على النجاسة فكيف يمكن ان تكون هي مسرعة عبي

شخص بالاقوى هو رجل شلت

(وهي على في المنع غير من حمل من الكسب عشرة) نواع، الاول: الثاني،
(القول والعاطف عما لا يؤكل لجمعه من ذي المتسائل) احصى كما عن غير واحد
حكايه ولعل يستفيد من الامس: بعض انواع الحيوات كلاب يكون صريره
(ويشهد له) في النور مصوص مستقصه

کصحیح، ۱) میں سے ہے، 'یو عبد اللہ عبد السلام بحسب ثبوت میں قبول

علاؤك رحمه

في خبره ١. أحد عن حدث من بول ك. علاؤك رحمه. نحوه
ع. هما وفي العائظ سم بالاحمد ع على عبد العائظ معه في لاجماع منه بخصوص

والى سموس (٢) مسجبه داله على تحبته لعد. د. على شمولها لعائظ غير لاسان
ودعوى عدم دلالة الامر بالعمل على التحبته ليعنى سم لقيه د. في ك. وبه شد
اليها .

(ثم ن) المشهور من الاسحاب د. لافري في ذلك سم بوع. علاؤك رحمه
هو الذي عصبه اطلاق سموس

وعن الاسكافي القول بطم. د. بول يعني لذلك. ول اكن اللحم اه لظهوره
استدل له .

بحر المكنوني (٣) عن اسعد الله (٢) ع. د. من العلامة ليعبر منه الثوب و
لابوله قبل ان يطعم.

وبما (٤) رواد في البح. عن ال. د. د. عن د. سمى د. عن ادته في
في على د. د. ال. الحسن والحسن على بول. بول لله د. د. قد ن. يطعمه فلم يعمل
بولهم من ثوبه

ورثته) يور. عليهم بصفتهم د. د. د. ل. حسن لسكنوني لاسكن. معيف
(واخرى) بان اسعد الفيل لايفتنى بقاء الصاكي بدل على طبقة (وفيه) س. سكر
طهورهما في الطهارة مكابرة واصحة

والاخرى في الخواب ن. بدل معه في ل. سمع سيد الثاني ومعا. ضمه في موده

١- الوسائل - الباب ٨- من ابواب المجاسات الحديث ٢

٢- الوسائل الباب ٢٠- من ابواب الماء المطلق .

٣- الوسائل - الباب ٣- من ابواب المجاسات حديث ٤.

٤- السندرة الماء ٢- من ابواب المجاسات الحديث ٤

بحر (١) ، ومن الاستدلال أنه في "أبي داود" على موضع في حبره فقال
عنده فقال "لازم من ذلك عدم وجوده في البحر" (٢) ، وعلى ذلك القول به حجة
هو بحسب من الجواب

(١) (٢) (٣) (٤) كصحيح الحديث "وحيثما لم يرد في دعوى عن بول
الطيء قال يجب عليه الماء وإن كان وراء كل شيء من البحر" (٥) ، وحيثما لم يرد في
أما بقي العسر من ذلك في ذلك على لفظ "وحيثما لم يرد في دعوى عن بول في البحر"
بذلك الروايات كما لا يخفى

بول الطير

بعم في لفظ مجموعة لأفوز عدم لحيته كم سب إلى العذوق والعصبي
والتحقيق في لفظ بول الطير "جمعه من الماء" (١) ، ومن ذلك
في حجة (٢) ، في تفسير عن الصادق (ع) أن سبي الماء في بول الطير
هو من سبي الماء عن محمد بن يحيى عن محمد بن علي بن محمد

عن المصنف في المصنف أن مجموعة من الماء في بول الطير هي من سبي
في العدة هو عدم كونه من الماء ، وليس وراءه عن الصادق (ع) يرد عليه أنه
باصط (٣) ، من وراءه بتقديم يدل بمجموعة على بول الطير "الأيض" كل لحمه
لتقوية ما يدل على بول الطير (٤) ، وقد عرفت أنه في عدم إمكان
لجمع الماء في سبي وسبقه في ذلك

في ذلك ، وهو في لفظ "بول الطير" (٥) ، في ما يؤكل لحمه من الطيور لرواية
في نصه من أن حد لم يعمد ، وهذا صواب في دعوى عن عمل حرم من
المتأخرين والمفتين من أن عدم عملهم به يحصل في كل حال ترك جمع غير
عليها لعدم الاعتماد

١ - لو قيل الماء ، عن أبواب النجاسات حديث ٤

٢ - أبو داود ، باب ٣ ، من أبواب النجاسات حديث ٢

٣ - الوسائل ، باب ١ ، عن أبواب النجاسات الحديث ١

بذلك يظهر ضعف ما عمن ان لا يعول عليها ان ذرق الطائر
هو كالما قول منكم دعاء الله في دعائه في حاله واعتماد الصدوق و
الشيخ عن معتمد عراض ما هو عليه معتمد في العمل
ودعوى ان النسبة بينهما من جهة الامم ليس لضعفه عموم من جهة قبحه
ويرجع الى عموم ما يدل على تحريمه ليس له

مقدمة بان الرجوع الى حجة حتى عند لقاء من يدين من جهة مع بد
في نفسه غير تام مطلق لان المحقق من محبة الله كماله لان وجوده فيها لا يعوم
بمعنى الرجوع الى امر حجب السند به هي تعصي مقدم بموتقة لا ثقة بحالها
الام نسب اعلم بالاصحاب في الحكم بالتحريم الى الحصة حتى يزل سر حجب الكوفا
مشهور بان يظهر بان الوثقة من الامة مشهورة بان انما سمعوا يوم يمكن
الجمع العرفي بينهما لا يكون احدهم قوي الاية من الاخر في مو سدرس و
في ما نحن فيه يمكن ان لا يثبت احد منكم بان يكون له الحكم في الدعوى
بالظن بان من دون مدخله له في حيز مخصوص وكما لم يرد على حجة ان اللحم
محرمه وهو مسيطر عرف هذا بخلاف تجد من احدهما كما لا يخفى ولو سلم
عدم الاستصحاب لكن لا شبه في اوائله دالة لموتقة لبدء الحجة بمصفا الى بد
بأن لطيف الكواك للحم من عن المحقق المعدى العلم بعدم قبول لعبر الحقائق
وعنه لموتقة من في بول نظر غيره كوال اللحم الحصة مهيبة فيه وعدم
لاوي لا كلام

ودعوى الشيخ الاعظم لانه ر. ه ان العمل على المشهور الموثقة ١٠ عام حرم
لخطاب الاباس بهوه مما يؤكل لحمه حسب علم الطب في ذكر اللحم لا بطريق
ممنوعه (ولا دعوى الشيخ ه واسبب دست ط لفظ الحرء (وثيب) انه يحتمل
ان يكون الطار ان ه دعوى لاجسه و التعليل به انه يصح مع وجود المفتضى لهوه
حرمه ان كان اللحم اذصح عنه المتعين ه الاولى التعليل به لا بوجود المذبح والموثقة

جفعه لا يكون له نفس في نفسه في احد من بني
سأله له

م. بنامه و فرموده امیر کبیر که این کلمه را در کتابت کتب و
 مخطوطات ایشان به رسم گذشته در کتابت مخطوطات که
 الاقوی ادب شد بحرفه اول

صحیح (۱) عن الصادق ع ان من لم یحکم فی الدنیا ولم یحکم فی الآخرة لم یسمع عند ربہ ان من مؤمن لم یحکم فی الدنیا ولم یحکم فی الآخرة لم یسمع عند ربہ
لحمها ولعمره الثالث

[illegible]

الحل: $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$ $\frac{1}{4} \times \frac{1}{4} = \frac{1}{16}$ $\frac{1}{16} \times \frac{1}{16} = \frac{1}{256}$ $\frac{1}{256} \times \frac{1}{256} = \frac{1}{65536}$

[illegible]

- ١ - الوسائل - الباب ٢٧ - من أبواب الأضغطة المحرقة حديث ١
٢ - الوسائل - الباب ٣٠ - من أبواب دفعه المحرقة حديث ٣
٣ - الوسائل - الباب ٢٥ - من أبواب الأضغطة المحرقة حديث ٣
٤ - المجموع عنه لا جمع إلى ، الذي جمع في رد من العسر من جهة عقله .
يقدم دليل النجاسة للإشهرية عنه

کابل الابی : بحوالہ مکرہ

و حسب علم موجود الاول انه مع هذه العدد اثنان مع بدل على حسب
بول كل ما يؤكل حمد ان على بلغة ب ثنت بحسن هذه بقوس على استحب
عسل و سنج (و قد اذلا هذه ا ب ج هـ من ثلث الاختار و لا يسقى هذه
ب هو المقص على سهر عظمى ب جاءه من حمرة هذه في بول لدواب
حسب ثوب فكر هذه من ب ح د هـ و لا في ب د هـ ب م ح حله الله لا كل
يكون هذه للحمه ب تنس ب المرعى ب يؤكل لحمه من موهبة في ثلث لاختار
هو مخلق لا كل الا شمن الله ب لعمدة للبقية لا كوب

[illegible]

(الثاني) دلائل حميدة من الكتب العلمية

کوا ۱۲ می بحر السجده عبد الله بن یحیی بن یوسف

١ - لو مثل الى ب ٢ عن ا ب ١ من اخصم الجهد

٢ - الوسائل العامة - عن أبواب التجاسف ٢.

جاء بالليل وقد نالوا شوقاً فحضر خديجة بنت خويلد فصبحت على ثيابي (أبو ثوبان) فصبحت فاني ثوبه فنهضت فقال: «لست عليك شيء».

رواه (١) لمعالي بن حسن: بن أبي يعقوب. كافي حذاه وقد أمم حذاه فحاشا ليريج سودة حتى صكب حوضها وثابتاً فدخل على أبي عبد الله (ع) فاحمر به فقال لست عليكم بأس ولا حل هذه الروايات يحمل أحداً الحاشية على استحباب لتحب.

وقد جاء عن هذا صاحب المدارك ضعف سند روايته لأن الأولى من روايتها أبو الأغر وهو مجهول ومن حملة. حال الثانية الحكم بن مسكين وهو مجهول والصدق بن عمار قال الشيخ به فطحي (أثير: عليه) بن الأولى: «يبطيقن خديجة» واه الصدوق بإسناده عن أبي الأغر: «هذا السند معتبر لضعفه في مشيخته كلها كان فيه عن أبي الأغر الحسن وقد وثقه عن محمد بن يحيى القطر عن أبي هاشم بن هاشم عن صفوان بن يحيى عن محمد بن أبي عمير عن أبي الأغر: «رواية الرجلين عنه مصدقاً إلى» «بوعنهما» «به ثقة بن محمد بن الأغر» به بحكم الصدوق للإجماع على تصحيح ما يصح عنهم وما شابهه) وفي حاشية لأن الظاهر أن الحكم حسن لأن ظهور كلامه لشعخ والحدوث أنه إمامي وإذا انضم إليه «ثقة بن أبي عمير» الحسن بن محبوب عن أصحاب الإجماع «عنه» «أحله عنه» «كأنه» «كثير» «الرواية» «كأنه» «كثير» «معدود» «مدراج الحديث» «في الحسن» «السند» «به» «كأنه» «كثير» «الرواية» «ألم» «به» «فنهضت» «فاني» «عليه» «به».

فتحصن بن لا فدى كونه الرايين يعتمد عليها و بهما يرفع سند عن ظهور احضار الحاشية فيها ويؤيد الحكم بالطهارة.

صحيح (٢) لمعالي عن الصدوق (ع) لآناس بن روث الحميري وأغل أبو الهيثم و قريب منه: «به» (٣) أبي مريم و رواه (٤) عبد الأعلى في الحميري و ليعال فاني بصمة

١. الوسائل - الباب ٩ - من أبواب المجامع الحديث ١٤

٢. الوسائل الباب ٩ - من أبواب المجامع الحديث ١

٣. الوسائل الباب ٩ - من أبواب المجامع الحديث ٨

٤. الوسائل الباب ٩ - من أبواب المجامع الحديث ١٣

الإجماع على عدم الفرق بين البول والبرص تدل على بطلان ما ذهب إليه المتخصص
سواء فيها محمول على اختلاف مراتب التكرار

ثم إن المشهور بين الأصحاب بل عن غير واحد دعوى بطلان الخلاف فيه سواء ببول
أو لعاط من حرمة اللحم الذي ليس له دم مثل كالبسمك المحرم

فول (أ) حرمة البول بطريق الأصل فصول بل يحسنه من غير أنه بول
وهو الإجماع عن الشمول له كذا بول ما اللحم له وبه لا يمد عموم الحرمة كما
لا يحصى (ب) بول له لحم فيه وحيوان من مهور كالماء حتى عدم الخلاف
في بطلانه من عموم حسنة ابن سنان ودعوى بطلان كماله كماله كماله كماله
والأبس له سائلة كما يرى الاحتياط في بطلان لو كان لا

فروع

الأول ملافة الغائط في البول بعد غسله بالماء من فوهة واحدة
إن ملافة الحية في بول على الماء يكون الماء من واحد
كملافة البول مع الدم الخارج من سوراخ حرية كغيره من بول حر
الملاقى من الخارج كالماء لندسه بضمخص به مع عدم الخلاف من سواها
في لم (أو شئ) يكون لا حرج من الحية كالماء بضمخص به (أو شئ) يكون
الملاقى من الخارج كالماء بضمخص به (أو شئ) يكون
الماء الجس

أما في لصوره الأولى ولا أشكال عددا في الطبقة بعد الرول فلا حرج
إلى التطهير (أو يدل عليها) أنه لم يدا دليل على شتر الاحتياط لم يخرج بل
لأدليل على استحسانه بل على تأثيره من الصلاحية إنما يدل على ذلك حرج
كما لا يحصى (ويؤيدها)

الأحد (١) الواردة في الاستحشاء وفي ذم الرعاف التي وقع لتصريح فيها

ايضا وعين لظفر في يد من حبات حمار ثم في اليد الاخرى الطيرة
 على فريش خمسة مائة درهم الا ان الحمار
 كذا الاسكندر في الحمار في اليد + في اليد الاخرى عرفت عن عبد الله
 على يد الحمار في اليد + في اليد الاخرى عرفت عن عبد الله
 حمار في اليد الاخرى في اليد الاخرى عرفت عن عبد الله
 عرفت عن عبد الله في اليد الاخرى عرفت عن عبد الله
 الا ان الحمار في اليد الاخرى عرفت عن عبد الله
 في اليد الاخرى عرفت عن عبد الله

(١٠) يؤيد لفظ "أرى" (١١) "أرى" في "أرى" وفي "أرى"

[illegible][illegible]

هـ ما لم يجره بغيره في ذلك الموضع - في جوار - أي به فيها لأصناف الأدلة

کمالی و واضح

٦- المسائل - الباب ٢٢ ، من جواب شرح سب

٢- الوسائل - الباب ٥٥- من أبواب الحساب

٢. لعل في كل ٣٢. ٣. لعل في كل ٣٢. ٤. لعل في كل ٣٢.

أ. ش. هـ

عم جند أ... ..

(ويشهد له) مصافا إلى الأصل

... ..

أو

... ..

... ..

الغابر له .

الشك في التذكية

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

١ - الوسائل . ٣٩ - من : أبواب الأطعمة المحرمة

٢ - يشهد به الخبر الرابع من ٢٣٤ - من : أبواب الأطعمة المحرمة

بحكم دلالة النص لا يصح أن يتحقق لعنوان لدى حرج عن اعموم
بدخله في اعموم حكم بدلة الدكة فلا يجري استصحاب عدم بدكة
في لو بكر واحد لا من كون كبد الدكة عنه عن لا فعل الحصة
والا من شيء حرمه فلا يبقى شيء في الدكة في حليته و حرمه يرجع لى
وعده الحرج

وان كان عدله عن لا فعل حرمه عن حصة في لمحد نحو الشريعة او
بطارقه (فما) على حرج من استصحاب عدم لا يجرى استصحاب عدم الحصة
وحكم بعدم تحقق الدكة والحرج (ا) على عدم حرج من استصحاب عدم
الادنى فلا يجرى استصحاب عدم الدكة بحكم دلالة النص

(و) استصحاب عدم تحقق المجموع لا يجرى عدم كونه امرا حرمه ولا حرج
المجموع هو (الحرج) وحل شيء حرمه وان كان اثارا
مستبعدا عن النسخ (ا) انما هو كالمستبعد عنه حكمه والحرجه

في كذا النص في وقوع الدكة على حدان بعدا اقبوا له في مرجع
هو بدله على جميعه حكمه

ثم انه في لمود في حكمه في بدله مستندا الى وعده الحل وقد يقال
لعدمه مستندا الى استصحاب حرمه اكله بدله قبل اهدى بروج

وفيه (اولا) ان حرمة اكله حيا غير مسلمة

في انما بدله على النقص من بدله حرمه في هذا العنوان
متمم باجوده المنك فيه هو حرمه حرمه في مستند وليس مستندا
للاستصحاب

في انما كبد الدكة حرمه في كبد من عده حرمه فلا اشكال
في انما حرج اكله حرمه استصحاب الحرمه قد عرف ما هو (و) ان كان من حرمه
لحرجه بدله للدكة كما في الجوارح المستند من حواش كبد في الكبد
ولا يشبه حرمه وان كان عمده يدل على قبول كل حواش للدكة لا حرج فيتمسك

مدد و بحکم، احکامه یضد لا من کامه اند که هر سست و اصل عدمها و ایام جمع
امالة الحل

عد : الم يمكن التنازل فيه حتى لا يصحح عدمه كما وثق
في ان شرط ليس لتحريرة عسر : واحد : مع عن لعله ام لا لم يرد على
في عسر : ان كان : في ان لا يصح له مع عسر لعله : مع ان يمكن من التنازل
في يوحى : في ذلك ام لا : لم يرد له انه يحتج بذلك

[illegible]

في المقام عاشره واللامعي لاستصحاب عدده

نجاسة المني

لثت (المسي من ذي المعنى النائل مطلقاً) في كلامه يشع في موارد منه

أكل لحمة فلان من يدي حرج منه و قوله (ع) في موقوف (١) ابن بكير وإن كان مما يؤكل لحمة لصلوه في غيره موقوفه بشعره وروثه والبدن وكل شيء يصعد حائرة يدلان على طهارته من ما كوله اللحم.

و بكر برده على دعوى الأصناف (أولاً) أن مددة الاستلاء تسمى غير لسان عمر ثمانية بن كثره لا بد من دأسه إلى بعض كمي المم والحمار ولديك وشاهها محققه خصوصاً للمكان ومثله (وثالثاً) ما مر من إرضاء أن بدنه المم يورده الاستلاء فلا يوجب لأصناف المانع من المسك بالاطلاق وإنما هو بالنسبة إلى ما إذا كان صدق لظهي على وجهه وإعداد كان صدقه عليه كصدقه على غيره كما في لفافه فلا وحده دعوى الأصناف والروايات لا مانع من لمسك بدنه (وما) قوله (ع) في موقوف عمرو كالمكان بحمله لا يشمل المني لأن يعرف بعضهم من لفافه يجرح خصوصاً ببول والعائذ وندارى أن لفافه الدين هم هل اللسان ذكره الرواية في خصوص باب لبول والعائذ وسدلو في ذلك سبب حجة وماء موقوف ابن بكير وهو إنما يكون في ماء من ماء ماء كمال اللحم؟ يدل على أن إخراج ما كوله اللحم ليس كإخراجه من كونه من ماء من الماء وكما أنه لا ينافي مع ما ينعى لدم لاجل نجاسته كذا في مع مائه لم يخلو من جملة الماء نظر إلى الجهات الأخرى وما يدل على أن إخراج ما كوله اللحم يعقب لسبب من الموانع فتحصل مما ذكره أنه تم فيه لأنه لم تطلق على نجاسته وعدم لغرضها وإما المذهب الثالث والمشهور من الأصحاب على ما نسب إليهم من أنه لا يدل عليها احتلاق

رواية (٢) حصص لأبعد الماء لأمر كونه له نفس سائلة فانه كما عرفت سابقاً يدل على عدم نجس الماء بواسطة ما ليس له دم سائل فلو كان منه نجسا كان يفسد الماء هو «و لا حرج» الموقوف «وعدم» نجاسة بوله وروثه وجهه بصيغة عدم لفعل سبها بين منه فندرس كل واحد من هذه الوجوه لا يخلو عن الإشكال صريح

١- الوسائل - الباب ٢ - من أبواب الماء المطلق الحديث ٩-

٢- الوسائل الباب ٣- من أبواب النجاسة الحديث ٢-

الاحتياط لا يحتاج الى البيان.

وعا المدي لودى والوادی فظهره بالاحوال فحرفه (ع) عن ابن جعفر بن محمد بن
 هذا القول بحجابه المدي الحارج عن الشبهة ثم يصح له مسنده
 وحسن (١) الحسين بن يحيى العلاء سالك اباعبد الله (ع) عن المدي بن شوبق (ع)
 ان عرفه مكانه فاعلمه ان حقي على مكانه فاعلمه كل يوم من مديعه فاصح لي عدم
 احتضانه بالشبهة واعراض الاصحاب عديده حمله من النصوص
 كصحيح (٢) زرارة عن الصادق (ع) سئل عن رجل كركشي من مدي وودى و ساقى
 صلوة ولا تمسكه ولا يقطع له الصلوة لا يخص له الوضوء وربع صلبه فانه ذلك ثم رلذا الحجة
 ويحويه غيره فلهذا الاما من حمل ما ظهره له من الاحصاف فاعلمه لا سيجب ويدل
 على مله لودى الاصل والاحصاف ما ورد (٣) في ليل ان مشه
 وكذا رسومات الفرج والدير بالاحلاف ويدل على سببه لاولى
 صحيح (٤) ابراهيم بن ابي محمود سالك ابنا الحسن بن علي (ع) عن اسرته عليه
 قميصها اذا رها فبصيصه من بلل الفرج وهي حب اتعلي فقول (ع) دا غنسله حب فقول على
 طهارة الناسة

صحيح زرارة المتقدم فيه قوله (ع) وكل شيء حرج مث بعد الوضوء فانه من
 الحائل او من الواسير (لا تمسك من ثوبك لا ان يمدد

نجاسة الهيئة

الربع (الهيئة) من كل ما له ٢٠ سائل والى هذا العموم نظر المصنف ه حيث قال
 (وكذا الهيئة) وعن جماعة كثيرة دعوى الاحصاف على نجاستها وشبهها
 الآية الشريفة (٥) (الا ان تكون مئة او مائة مسمو حاء ولحم حريير فانه حسن)

١- الوسائل الباب ١٧ من ابواب النجاسات حديث ٢

٢- الوسائل الباب ١٢ من ابواب بواقص الوضوء حديث ٢

٣- الوسائل الباب ١٣ من ابواب بواقص الوضوء

٤- الوسائل الباب ٥٥ من ابواب النجاسات حديث ٩

٥- الاسم ١٤٦

[illegible]

وهذه الآلهة تلك الأصوص على جسد واحد من جنس واحد
في اندروم ويوفر من نفس حمل الأمر في على الأسجود لم يبق أب لاله على وجوده حتى
يدين من جسد الأندروم جسد الآلهة الآخر

فيحصل عماد ك. ه. صفت في الهند انه من الاستكمال في الهند عدم داين
عليها يصايقه به .

[illegible]

(واما ميتته) فمن غير واحد يعنون (الجماع على حسبها) وعن صهر محكي
المعتيخ عدم الحسنة والقول الاول قوي ويشهد له

- ١- الوسائل - الباب ٤ - من ابواب الماء المطلق
٢- الوسائل - الباب ١٥-١٧ ١٨-١٩ من ابواب الماء المطلق
٣- الوسائل الباب ٢٤ - من ابواب المحاسن

كصحح (١١) حرير قل بعقدته (٢) لرايه محمد للنس واللبا والبسة
و شعر والصوف لضر و لاجده كل سي. يعتل من التو يد ففود كي
وان اخذته بعد ما يموت قاعله وصلفه .

وَمُحَمَّدٌ الْحَلَبِيُّ وَحَبِيبُ الثَّمَرِيِّ الْمُتَقَبِّلُ وَبُحْبُوحُ عَدَنٍ وَهَدْيُ مَعَالَا

شکال ۱۱۰

هذا الكلام يقع في حجاب الأولي - لصود - انه في السفر هو يعيد في الصلاة في العمل إلا انه - مثال الأول - يصحح حريز المسند (وهو) في الأمر - يعمل معذرة للعدالة - ماهر في كونه لأجل الحصة (مغلقة) فظاهره بحسب موقع الاتصال بالمسند أو الحصة المتحمس - وفي حريز - بعد - أن - الأ الحصة - والملازمة - عليه - فتحتن - بما - أحد - لا - آخر - (والاقامة - عدم - اعتد - لعباد - في - العمل - لموقع - المنزل - بالمسنة

الثابت هل يحسن به المذهب أحمد راجد كمال

شعور في الحب به . بهم هي يؤخذ فداء . حب .

قد استدلل للاول (س) على المأخوذ؛ فلهذا جعل له يكون معه حرء من لحم
لمتة (وبان) اصولها من حرء المتة. ثم روي (مع) بان لبس داخله بعد حشد
لنناوين المستشبهات

و بحمد (۲) المصحبين، بدو احد من بني كلاب كرمي سعد بن مسعود بن عمرو بن عبد

والویر • لایحه و نقران • لایحه ای ع •

[illegible]

طهارة الأنفحة

ويفتح دمه كواكب مؤبده (ال) لاتحد لا خلاف في حرمه وعن
عروة حد دعوى الإجماع عليه (ويفيد ل) حمله من العصوص كجرح في حمرة
مبتدأ

اصحح ١١. اذ عن احدى دعوى المدعى لا تفتحة بخرج من احدى المس
والدع لا يسد فب المس يكون في صريح الشاة وقد عت قول دع لا يسد
ويجوزها غيرهما

ثم بعد ذلك كتبت كلمات العقيدة والقرآن في بعض الأفعلة (فمن)، جماعة منهم
المصنف هـ في شيء من غير مستعمل في خوف استعماله (وغيره) أسرائيل هـ غير هـ هـ
كأنه من الجدي هـ لم هـ كز (واحد) بعض المحققين هـ هـ سم بطرف
هـ لم هـ

على جميع من لا يرب في معرفة المظروف ما على الآخر فواضح !
 على أن هذا لا يثبت على من لا يثبت لظهوره في نظره لتعلمه فالواضح
 أن ما يثبت به لا يثبت مع ما يثبت على الناس فبما أن على من لا يثبت له
 التي لا يثبت به

١٠ ما عرفت فثبت ثم ثبت كون لا تفرقه سم لا فلا مخرج له عن عموم ما دل
 على بطلانه \therefore لمة فعين الحكم بعد سد (وقل) به بعد ما ثبت سم \therefore
 ما دل على تحقق علم احتمالي به \therefore التخصيص به على عموم ما دل أن التحس
 بحس \therefore بحكم بعد \therefore نظري \therefore على عموم ما دل على بطلانه اجراء لمة \therefore لا رمد
 هو المصنف \therefore له العمود في شيء منهما \therefore المخرج عند لشك في \therefore الطرف هو
 بعده نظم \therefore ولا أن هذا العلم احتمالي يكون معززا للعلم \therefore بالعموم \therefore التحس

بحس لا يكون شاملا للعظام اما لعدم نجاسة حرقه او لعدم نجاسته فتعني اصاله
العموم في ما دل على نجاسة حرقه لانه لا يخصص الاقوى ان المطر في
محكوم بالطهارة والظرف في نجاسة

ثم ان ظاهر النصوص اختصاص الطب به لما كوله بعضهم وان في خصوص الجدي
في حملها منها لتفسيره على وجه كذا في بعض النسخ لا يخصص به كونه
اللحم (ومرسل) فيكون في كل مطلق كذا لا بد لا يعمد عليه (في قوله) والا فويل هو الحكم
بنجاسة الظرف في المطر في (ما) يدرى فلكه من حرقه التي التي يحلها الحيوة
(واما) المطر في قوله لا يدرى في الظرف النجس

(الثاني) اللس في الصرع واللس بما لا يصرح كما هو المشهور بل من الجاهل
يعتبر لاجمعه عليه وسبب له حمله من النصوص كمنحج . . . لمقدم في الاصل
(وهو منجس) . . . ير المتقدم في (لا) . . . الم في نجاسته . . .
عن جماعة منهم لم ينفى القول بنجاسته (عن) اللس في المشهور
واستدل له

بحر (١١) هـ من حيث (ع) عن سة ان علي (ع) سئل عن سة مات فحلب معها من
فقال (ع) ذلك الحرام محض (وايده) الشيخ الاعظم (ع) بن ابي ربه وان كان صفة
السنة بمن قبل في حقه انه اكذب الزينة . . . موافقة لمذهب العامة . . . الا انها منجبرة
بقاعدة المجتمع عليها وهي في هذه نجاسة ملا في لسن . . . من الطهارة وان كان
الا بها مخالفة للمقدمة في هذه السنة من يعمل سبب . . .

وهو ان الحبر اصعب لا . . . في نجاسته . . . في عمل . . . في هذه
فلا ي . . . في نجاسته . . . (مع) به له . . . ذلك في ذلك . . . في تحت ذلك
الحبر على النصوص الصحيحة كونه منجس . . . في هذه من الفوعة
مغلبة غير انه لم يخصص حتى يطرأ (الحل) النصوص المعتبرة والا فويل هي لظهور
في ان بعض نصوصه مطلق غير مقيد . . . في (الشر) لسن الحكم لسن له كونه

كثير (١٠) عند الله من سلم عن أبي عبد الله (ع) عن جندب الجدي = مضع عند
شيء أو مات فهو متة

من بعد قطع منبر او حلاله و ده روز در آن مسجد بماند

[illegible][illegible]

مستة. ويحوي على الحاسة، ومنها

المدة من سنة ولما به من الحظ بمصايب

(١) عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله "الاحياء يموتون"

- ١- الوسائل الباب ٣٣ - من ابواب الصيد حديث ٢
- ٢- الوسائل - الباب ٢٤ - من ابواب الصيد حديث ١
- ٣- الوسائل - الباب ٣٠ - من ابواب الذبائح حديث ٢
- ٤- الوسائل الباب ٦٨ - من ابواب المحاسن حديث ٧

صحيح ١١ على من جمع عن (ج) والسنه عن ابن حنبل مكنون هذا القول
وخرج من صحيح ابن بطاعه الاول عهد في سنه ١٠٠٠ هـ عن احمد بن حنبل
ويطرحه في (ج) ان لم يحذف من قبل الدم والار ٣ هـ يحذف من قبل الدم فلا
تعمل

١٢ هـ عن ابن حنبل في سنه ١٠٠٠ هـ عن احمد بن حنبل في سنه ١٠٠٠ هـ
عن احمد بن حنبل في سنه ١٠٠٠ هـ عن احمد بن حنبل في سنه ١٠٠٠ هـ
هو

(فتح) لاجل عدم الاتصال في سنة ١٠٠٠ هـ عن احمد بن حنبل في سنه ١٠٠٠ هـ
كوبه في سنه ١٠٠٠ هـ عن احمد بن حنبل في سنه ١٠٠٠ هـ عن احمد بن حنبل في سنه ١٠٠٠ هـ
هو الثاني بدل الخبر على عدم لجمه في هذا الكتاب يدفع جميع ما او دعى
الاستدلال به

قارة المسك

شأنه في ذلك - سنة ١٠٠٠ هـ عن احمد بن حنبل في سنه ١٠٠٠ هـ
خرج يقع في مقدم (الاول) في المسك (ثاني) في حله
اما الاول فمن الحق ان المسك نفسه اربعة الاول مسك لثي وهو دم
يقذفه الطيب بطريق لخص - الواسع في محمد علي الاحمد الثاني اهندي وهو دم
دبح، لطبي المعجون مع زوئه كينه .

١٣ هـ عن احمد بن حنبل في سنه ١٠٠٠ هـ عن احمد بن حنبل في سنه ١٠٠٠ هـ
١٤ هـ عن احمد بن حنبل في سنه ١٠٠٠ هـ عن احمد بن حنبل في سنه ١٠٠٠ هـ
سم الدم عليه بعد صيروه به عند في المسك فمنصلي العدة مبرهما (وفيه) ان
لاحتلاط والاحمد لا يوحس لا مستحله (والعن) مالا في مسك عليهما الاخرين فيهما من
اجزاء مسكة موحه لكونه فيهما ثمة مسك هـ عن احمد بن حنبل في سنه ١٠٠٠ هـ
بل ومنصلي عموم هذا على تحسبه الدم به سنة

وحدث دفعه مدد علی مسیح الاعظم و در "احمد بن قاسم علی" و در مسند
و (۱۴۰۰) حکایت شد که "احمد بن قاسم" در مدینه که پدر قیس "احمد بن
علی" بمعدنه الموحد للمسنه بمعدنه "ولکن" "احمد بن قاسم" مدد علی محمود
در "که" لا یصح للمسنه و در "که" "احمد بن قاسم" و در مسند "احمد بن قاسم" و در مسند
لدم.

وبذلك كله صهر حكم القسم الثالث من المادة الأولى في مادة التي هي مادة
صحة بعض من سبق موضع "المادة الأولى" في كل من مجموع في مادة صحة
أو في حد سيج في مادة مجموع في مادة التي هي مادة صحة في مادة
أما المبدأ في المادة الأولى في المادة الأولى في المادة الأولى في المادة الأولى

الذي يفي فيها مع تلك الأسباب، فالأقوى نجاسته أيضا.

المدم

۱. اے اللہ! یہ نبی محمد صلی اللہ علیہ وسلم کے لئے ہے جو اس دنیا میں رہا ہے اور جو اس دنیا میں رہا ہے
 ۲. اور جس کی زندگی میں ہے اور جس کی زندگی میں ہے اور جس کی زندگی میں ہے اور جس کی زندگی میں ہے
 ۳. جس کی زندگی میں ہے اور جس کی زندگی میں ہے اور جس کی زندگی میں ہے اور جس کی زندگی میں ہے

وما عره في منجور به لأصحابه من ربه يصح أن يكون اللطم الجسد
وطرف (وعن) المسيحي الطاهر إذ يعمل من ربي في الجسد را الفصل من
المسب

وقد استدل المشهور «لاحه ع» بالص على أنه لم يثبت له لأن على ص ٥
المدة بالالزام (٥٥٥) السب حرة للطبي (٥٥٥) كود عما نجد حجة
«ولاحه ع» بمعنى على ص ٢٦

وصحيح (١) علي بن جعفر عن ابيه (ع) شقيقه علي بن الميثاق عن ابيه (ع) عن

مجلسی و علمی محمد = دار الفکر = دارالحدیث

[illegible][illegible]

١- الوسائل - الباب ٤١ - من أبواب لباس المحلى الحديث ١

٢ الوسائل الباب ٤١ - من أبواب لباس المصلي الحديث ٢

میتة مالا نفس له

أجمع عليه علماء هذه الأمة من غير استثناء واحد دعوى الأصحاب
على الطهارة ويشهد له

[illegible]

موقوف ٣٠ سماعة بن مارد بن عبد بنه (دع) عن حماد وحديث فيها حفيضا وقد مات
والد دع القم وتوصياهم ومن كان عقرب ورق الماء وتوصيا من ماء عمره (وفيه) انه
سعى حمل الاء والا انه على اهل لينة الاحتياط عليه لخير (٤) ابن جعفر عن حماد
سنة عن العباد والعباد واشهد موقوف في ليرة اهل اللد يتوصيا منه للصلاه
قال دع لا ياب

الشك في التذكية

الجمعة (السنكس) في ١٤٤٠ هـ، كونه بحكم المنة احمد عاصم
بل لا بعد دعوى ان المراد من المنة ذلك ويشهد له

- ١- الوسائل - الباب ٣٥ من أبواب النجاسات حديث ٢.
- ٢- الوسائل- الباب ٣٥ من أبواب النجاسات حديث ١.
- ٣- الوسائل الباب ٣٥ من أبواب النجاسات حديث ٤.
- ٤- الوسائل الباب ٣٥ من أبواب النجاسات حديث ٦.

ففي حديث ١١ من حرمه ان حائضاً تسجد بعد الله عز وجل بعد غسلها من الحيض
فصل في قدره في سجده بعد قول الرجل ان قد اكتملت لي ولواكبت
قد حلوت وانه بعد ما يكون كذا بعد ما يكون عند قولها علمت به ميتة فلا
تصل فيه حيث ان الله عز وجل احب ما يعني من يد لمسلم قد مر (مع) انه لو
سجد له ما صلى ما دعى به حرمه ما يعني ان كبره جميعاً من بين ما دل على تركه
منه (مع) اعلم ان بعد كل سجدة على نحو التسليم في الواحدة
في الحمد سجدة واحدة في سجدة واحدة على ما دل عليه عدمه كذا حرمه كل سجدة وعدم
حوار الصلاة عند ان سجدة واحدة سجدة واحدة على ما دل عليه

ولا يربط قلب الحجة لأب مبررة على عنوان بصفته والموت و... لم يكن
محجوف بمقتضى حشر بعد أن تم منه من كل ما حقق روحه بعد روحه شرعي الأ
لله في الآخرة المحمدين و... فورده في الروح المسند إلى سبب غير شرعي
الأول ثم يستدل لي... راعي كما تشرح يدعي محكي مجمع البحرين (١) عليه
فلا يشك سمعاً عند ذلك فوموع بجذبه لآباء علي حجة الأمل المشب

١٢ دعوى يدعى مكانه ١٢ اصد على (ع) في اعمل عمه السوفيس جلود
لحمرة صفة فصب ثبتي اعملى فيها فكسب (ع) الى اتحدثو بل لائلانك فكنت
الى ابي جعفر ثباني في كسب في امك وكذا وكذا فصب على ذلك فصرص عملها
من جلود نعم. بوحشه اندكسة فكسب (ع) الى كراعمل الرب لصربر حرك الله و
كان ما عما ايجسه بمنتمى معبوم الشرع على كره الم
بدك فترتب على اصدلة عدم التدكسة

عن بعض من السائل من في سؤاله أنه كان يعمل أهلاً من خلود الحمر الميتة
ثم بعده كان يعمل من خلود الحمر الوحشية الذكوة فحواه (ع) باظر الذي دلثو به لباس
ثم استعمله من خلود الحمر الوحشية الذكوة فمعبومه ح ثوب لباس في خصوص
القسم الأول لا كل ما به يدركه شاهد عليه عصي التي به لظاهره تفيد الحمر

- ١- الوسائل الباب ٥٠ - من أبواب المجاسات الحديث ٤
٢- الوسائل - الباب ٤٩ - من أبواب المجاسات حديث ١

«الوحشية» مع أن كونه وحشة لأجل أنه في الطهارة (فحص) «أس لأقوى هي نظيفة»
في صورة الشئ «وكان لا يجوز الصلاة فيه»

الجلد في سوق المسلمين

«البر» «ما يؤخذ» «يد المسلم من اللحم» «سحتم» «الجلد محكوم» «لا» «
«من لم يعلم بذلك» «كذلك» «يؤخذ في سوق المسلمين» «أو يوجد مطروحا في أسبهم»
يشهد للأول مضاف إليه عدم الجواز فيه «أصبح الأمر في السوق» «التي على كونه» «وهو»
يستكشف» «كون» «لبيع» «سلعه»

حذر (١) سمع من أبي - أبا الحسن - أن رجلين أتيا رجلين من أهل مكة
في سوق من أسواق مكة فقالوا: «ما كان» «تبع» «سنة» «في» «سوق» «
عليكم» «من» «أن» «تسئلوا» «عن» «أحد» «من» «أهل» «البيت» «أن» «يتم» «يصلون» «فيه»
«فلا تسئلوا عنه» «والذي»

صحيح (٢) الحديث «أما» «عند الله» «رجل» «من» «سنة» «في» «سوق»
وقال (٣) «أشتر رجل» «في» «حيث» «يعلم» «أنه» «سنة» «بعده»

«صحيح (٤) محمد بن محمد بن أبي - رثيلة بن الحسن بن أبي - أسد»
«قضى» «محمد بن» «أبي - كنه» «في» «سنة» «كأن» «سنة» «في» «سوق» «مع» «سنة»
«عليكم» «المسئلة» «أن» «تسئلوا» «عن» «أحد» «من» «أهل» «البيت» «أن» «يتم» «يصلون» «فيه»
«الدين» «أوسع» «من» «ذلك»

«حذر (٥) الحسن بن الحسن بن أبي - الحسن (٦) «عن» «سوق» «قضى»

١- الوسائل الباب ٥٠ من أبواب النجاسات الحديث ٧

٢- الوسائل الباب ٥٠ من أبواب النجاسات حديث ٢

٣- الوسائل الباب ٥٠ من أبواب النجاسات حديث ٣

٤- الوسائل الباب ٥٠ من أبواب النجاسات حديث ٤

حرف لا، و دکی هه'ام (آه) صا هه'ید و مل قال اع مش دلت قلب می
صق هن هسدا قال اع ع ع ل اند حسر یتهند و بحوب درم
و لثث

مسحوق ١١ سحق برعمه عن احمد بن محمد بن الحسن بن علي بن ابي طالب (عليه السلام) في القبر الشريف
وقد صنع في رص الارض قد كان فيه عود اسلامي او كان لعلي عليه
السلام

[illegible]

د لاسي و انځورال لېك كورپ لاندې لاسي مې " پندېمې " پندېمې .

باعتدال بدو المسلمين " سوى المسلمين " من الاسلام في حمله على لا يسيى
الوقت فيه

وانما يكالام في عورس (الام) - اعتد السوق او الا من هل يكون لكونهم ما
 ما يسميهم من الام - لعدن كفة مع اثنت و - يكونون له من علم حتى مع العلم
 بكفر من يؤخذ من يده . كما قبل

اولاً حل کو تمہارا، پس یسکتہ بہم کوں لایع مسلمہ تمہا حریقاں، لی الحجتہ
خودش فی کوں لایع فی سوا المسلمین اور صہم مسلمہ یعمل بعد معاملہ المسلم
و حجتہ ہو تمہا لایع

١- الوسائل - الباب ٥٠ - من أبواب النجاسات حديث ٥٠

٢- الوسائل - الباب ٥٠ - من أبواب النجاسات حديث ١١

ويشهد له حراسحق المتقدم اذ قوله (ع) اذا كان مع الح مع فرس كون ما يؤخذ مع فرس في ارض الاسلام . ع . في الاسلام من حيث هي لا تكون ماء بلندكة

و حبر سميل المتقدم اذ قوله (ع) عندكم من مشو الح مع فرس كمن السوق سوق لمسلم اذا حل كان من راء الاسلام من السؤل صريح فما دعيه (و لا قوي) عدم الماء على يد كره في سوق مسلم كان من يؤخذ منه كافرا . وما اذا كان مجهول الحال فسي علب

(و اما) ما ذكره بعض الاحله من ان المصروف من لفظ السوق في النصوص من فيه من لمسلمين والمراد من اسوق فيه الاشارة الى تعريف لمسلم (و غلبه) ويشكل لبقاء على يد كره في سوق المسلمين ان كان من يؤخذ منه مجهول الحال فعلاعه اذا كان كافرا

غير شديد ادب امر النصوص بعد في حكم على سوق المسلمين . رحيم . حملها عني ما ذكره صاحب الى قرية معقوده (مع) ان قوله (ع) في حبر سحوق اذا كان العلب عليها المسلمين فلا بأس . صريح في حبر به انه كان لمسلم عني يد مسلم لا سوق المسلمين لما كان لاعمار اعلمه وجه كما لا يخفى على مندر

حكم ما في يده المستحل للميتة

الثاني هل يختص بالحكم له . نعم في يد ع . مستحل للميتة كما عن يد كره و لم ينسب اليه في يد كره . في يد المسحر . ا . احد . بلندكة كما عن يد كره و الماء . ونعمه مطلق كما لعلم الميتة . خ .

قد استدلل الاول بعدم حصول الطهر يد كره في يد المستحل للميتة . و حبر ابي بصير (١) سأل ابا عبد الله (ع) عن الميتة في لواء فقال «ع» كان على من لحسن رجلا صردي لا يدقه فراء بعض لان . ع . يعرط فكان معثا الى

العراق فيؤتي مذهبكم بالبره عيسى و حصر ب دلالة عدمه في نفوس لدى
محد و كان يستل عن ذات عميل ن عن العراق يستعملون ليس بحدود الميه و
يرعمون ان دباغه د كوته

و حذر (١) ان الحجاج فلب لا ي عبد الله «ع» ابي اخل لسوي عي هذا الحلق
الدين بدعوى الاسلام و بشرى مهم القراء للتجده و قول له حجب ليس هي
د كيه فيقول بلي قول بصلح بي ب و عا على ابي د كيه فعل «ع» لا ولكن لادس
ان نسما و يقول قد ش ل بي الذي شريه عا ابي د كيه فب ما قد دك قول
استحلال اهل اوراق للمسيه

في الجمع بقر (ما الاول) فلعدم عا لعل لعلى في حجه لامرات مع
ورس شعول المظلم لا حجاج ابي حمله ل و مع عدمه لا بعد شعول لعل
او ما الثاني فبالا المسئول عن حكم العدا في القراء فيحو بد حكيه فعل لا م «ع»
كما يمكن ان يكون بعد ايمه لمع يمكن ان يكون لكر ه و الاحد ه الاستحبابي
(او ما الثالث) فالال الظاهر منه المع عن الشهاده الامع العدم و لا سيب

و استدل بقول الثاني بجر (٢) محمد بن الحسن الاشعري كتب بعض
صحة بي بي حمر الثاني ما يقول في لعره بشرى من السوق فقال «ع» ذا كان
مضمون فلا س (وهه) بد لاله من حمله على الاستصحاب او على عدم كون لبايع
مسلمه لو حرس لاول عدم حنصه بالمستعمل (الثاني) دلالة صحيح حمدين محمد بن
ابي سر المصنف ، و هه ايس عليكم المسئلة) على عدم لوجوب فتحصل ان الاقوى
هو القول الاخير لاطلاق الموص .

لـ من حدد لمته لا يظن بالذبح كما هو المشهور «و عن» ابن احمد صباه
به ، و مال اليها الكاشاني و استدل لها .

بم سئل (١) الصدقة عن المدعى دفعه شأه حثوا: امنة تجعل فيها النسل
واسمها عامر بن عبد الله بن أبي الحسب الميموني عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير
عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير

عن أبي بصير (٢) الحسن بن زرارة عن جده عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير
عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير
عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير

عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير
عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير
عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير
عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير

عن أبي بصير (٣) الدعاء ثم عن المدعى دفعه عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير
عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير
عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير
عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير

حكم السقط

(١) الوسائل - الباب ٣٤ - من أبواب النجاسات حديث ٥
لا خلاف فيه وعنه واحد غيره (٢) الوسائل - الباب ٣٤ - من أبواب النجاسات حديث ٥
عنه لأن يكون هو من قبل الحيض أو بعد من قبل الحيض أو بعد من قبل الحيض
شأنه ذلك بعد، يصدق على الحيض والدم في الحيض (٣) الوسائل - الباب ٣٤ - من أبواب النجاسات حديث ٥

١- الوسائل - الباب ٣٤ - من أبواب النجاسات حديث ٥

٢- الوسائل - الباب ٣٤ - من أبواب النجاسات حديث ٥

٣- المستدرک باب ٣٧ - من أبواب النجاسات - حديث ٥

مقابل لملكة القدسة العظيمة بل يكفي لقائلة النوعه مثلاً الاعمي يطلق على الاسان
عبر البصر باعتبار قائله نوع الاسان لكنه عدم ان كان بالنسبة الى هذا
الشخص ثم جازر لقائلة لعله (١٠ دعوى) عدم لافاق لادله بحسبه لانه
كم ترى

ومدد كره حمده من المجهول وصمم صاحب الجواهر به انه عني هذا لانه
من الانترام بوجوب فعل عني من من السقط (١٢) عدم (١٣) واستفاد فعله لوح
بروح قد لا عظم به فلا يجب العمل على من منه لحدث مع ان لا يراى له الامر عليه
محدود

(ولكن) مع ذلك كره دعوى عدم سبق المنة عنه لان لم يثبت بعينه في
صدوق سبق الجواهر غير معتدة (١٤) عدم (١٥) فلهذا لا يخلو عن شكل الدليل
عليها ح

ما قوله (١٦) : كره لحيه كونه من يدسود به يدل على ان مطلق الحسن
ولو قيل ولو لوح لروح قد يحتاج الى تدقيق كونه من يدسود به كونه قد لم
بذلك يكون محكوماً بحكمها من لحيه (١٧) لانه قيل : لوح بروح قد يحسن
فيه حيوة اعم وهو كره في ما في احث ثب قلو الفصل عني يصدق عليه المنة فيحكم
عليه بحكمها (١٨) لانه من حراء (١٩) فلهذا عموم مدلل على بحسبه الاجراء
المتفصلة من الحي

في في الجموع نظر (٢٠) اما الاول فانه من في مذهب من قبل لانه حتى
بموجب اختلافه (٢١) ان اربما يحتاج الى التدقيق من بحسب يكون به كره
مدكوة اعم (٢٢) ما نشي (٢٣) دعوى حمل (٢٤) مدعيه (٢٥) (٢٦) الثاني
فلان ذلك يدل على محض واحد (٢٧) لا يشترط لانه من اجزاء حيوان كالحص
(٢٨) دعوى (٢٩) الاحصاء على المحسبه مع عدم تعرض الاكثر بهذا الحكم (٣٠) احتمال استد
المائلين بها الى بعض ما تقدم لانه في (٣١) الحكم المدكو

له مدلل الباب ١٨ من بواب الدوايح - حديث ١٤٢ - بمضمونه حصار - في
ذلك الباب

الذي لم يوافق عليه إلا بعد عدة محاولات عديدة كما هو المشهور.

و قد علمت هذه المصيبة الملهمة الشهادان بحسن الملاقي حتى مع ليرة

١٠٠ سؤال في حق الموضوع كالنوع (١٠) الذي يحل في حقه مسائل لعمره

مروى عن (أبي سعيد) : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قال : اللهم ابد

سین علی مدقم قیوم بنامی دهم و حسن جلوه و حدیث علیہ حدیثہ کہتے ہیں من خلعہ ولی

يُؤْخِرُ وَ يُعَذِّبُ ۚ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَ اتَّخَذَ لَهُمُ يَوْمَئِذٍ آلِئِهِمْ ۖ ذَٰلِكُمْ جَزَا الْفَٰسِقِ

١. يتوقف (٢) ليس على من يحدد الأعداد (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠) (١٠١) (١٠٢) (١٠٣) (١٠٤) (١٠٥) (١٠٦) (١٠٧) (١٠٨) (١٠٩) (١١٠) (١١١) (١١٢) (١١٣) (١١٤) (١١٥) (١١٦) (١١٧) (١١٨) (١١٩) (١٢٠) (١٢١) (١٢٢) (١٢٣) (١٢٤) (١٢٥) (١٢٦) (١٢٧) (١٢٨) (١٢٩) (١٣٠) (١٣١) (١٣٢) (١٣٣) (١٣٤) (١٣٥) (١٣٦) (١٣٧) (١٣٨) (١٣٩) (١٤٠) (١٤١) (١٤٢) (١٤٣) (١٤٤) (١٤٥) (١٤٦) (١٤٧) (١٤٨) (١٤٩) (١٥٠) (١٥١) (١٥٢) (١٥٣) (١٥٤) (١٥٥) (١٥٦) (١٥٧) (١٥٨) (١٥٩) (١٦٠) (١٦١) (١٦٢) (١٦٣) (١٦٤) (١٦٥) (١٦٦) (١٦٧) (١٦٨) (١٦٩) (١٧٠) (١٧١) (١٧٢) (١٧٣) (١٧٤) (١٧٥) (١٧٦) (١٧٧) (١٧٨) (١٧٩) (١٨٠) (١٨١) (١٨٢) (١٨٣) (١٨٤) (١٨٥) (١٨٦) (١٨٧) (١٨٨) (١٨٩) (١٩٠) (١٩١) (١٩٢) (١٩٣) (١٩٤) (١٩٥) (١٩٦) (١٩٧) (١٩٨) (١٩٩) (٢٠٠) (٢٠١) (٢٠٢) (٢٠٣) (٢٠٤) (٢٠٥) (٢٠٦) (٢٠٧) (٢٠٨) (٢٠٩) (٢١٠) (٢١١) (٢١٢) (٢١٣) (٢١٤) (٢١٥) (٢١٦) (٢١٧) (٢١٨) (٢١٩) (٢٢٠) (٢٢١) (٢٢٢) (٢٢٣) (٢٢٤) (٢٢٥) (٢٢٦) (٢٢٧) (٢٢٨) (٢٢٩) (٢٣٠) (٢٣١) (٢٣٢) (٢٣٣) (٢٣٤) (٢٣٥) (٢٣٦) (٢٣٧) (٢٣٨) (٢٣٩) (٢٤٠) (٢٤١) (٢٤٢) (٢٤٣) (٢٤٤) (٢٤٥) (٢٤٦) (٢٤٧) (٢٤٨) (٢٤٩) (٢٥٠) (٢٥١) (٢٥٢) (٢٥٣) (٢٥٤) (٢٥٥) (٢٥٦) (٢٥٧) (٢٥٨) (٢٥٩) (٢٦٠) (٢٦١) (٢٦٢) (٢٦٣) (٢٦٤) (٢٦٥) (٢٦٦) (٢٦٧) (٢٦٨) (٢٦٩) (٢٧٠) (٢٧١) (٢٧٢) (٢٧٣) (٢٧٤) (٢٧٥) (٢٧٦) (٢٧٧) (٢٧٨) (٢٧٩) (٢٨٠) (٢٨١) (٢٨٢) (٢٨٣) (٢٨٤) (٢٨٥) (٢٨٦) (٢٨٧) (٢٨٨) (٢٨٩) (٢٩٠) (٢٩١) (٢٩٢) (٢٩٣) (٢٩٤) (٢٩٥) (٢٩٦) (٢٩٧) (٢٩٨) (٢٩٩) (٣٠٠) (٣٠١) (٣٠٢) (٣٠٣) (٣٠٤) (٣٠٥) (٣٠٦) (٣٠٧) (٣٠٨) (٣٠٩) (٣١٠) (٣١١) (٣١٢) (٣١٣) (٣١٤) (٣١٥) (٣١٦) (٣١٧) (٣١٨) (٣١٩) (٣٢٠) (٣٢١) (٣٢٢) (٣٢٣) (٣٢٤) (٣٢٥) (٣٢٦) (٣٢٧) (٣٢٨) (٣٢٩) (٣٣٠) (٣٣١) (٣٣٢) (٣٣٣) (٣٣٤) (٣٣٥) (٣٣٦) (٣٣٧) (٣٣٨) (٣٣٩) (٣٤٠) (٣٤١) (٣٤٢) (٣٤٣) (٣٤٤) (٣٤٥) (٣٤٦) (٣٤٧) (٣٤٨) (٣٤٩) (٣٥٠) (٣٥١) (٣٥٢) (٣٥٣) (٣٥٤) (٣٥٥) (٣٥٦) (٣٥٧) (٣٥٨) (٣٥٩) (٣٦٠) (٣٦١) (٣٦٢) (٣٦٣) (٣٦٤) (٣٦٥) (٣٦٦) (٣٦٧) (٣٦٨) (٣٦٩) (٣٧٠) (٣٧١) (٣٧٢) (٣٧٣) (٣٧٤) (٣٧٥) (٣٧٦) (٣٧٧) (٣٧٨) (٣٧٩) (٣٨٠) (٣٨١) (٣٨٢) (٣٨٣) (٣٨٤) (٣٨٥) (٣٨٦) (٣٨٧) (٣٨٨) (٣٨٩) (٣٩٠) (٣٩١) (٣٩٢) (٣٩٣) (٣٩٤) (٣٩٥) (٣٩٦) (٣٩٧) (٣٩٨) (٣٩٩) (٤٠٠) (٤٠١) (٤٠٢) (٤٠٣) (٤٠٤) (٤٠٥) (٤٠٦) (٤٠٧) (٤٠٨) (٤٠٩) (٤١٠) (٤١١) (٤١٢) (٤١٣) (٤١٤) (٤١٥) (٤١٦) (٤١٧) (٤١٨) (٤١٩) (٤٢٠) (٤٢١) (٤٢٢) (٤٢٣) (٤٢٤) (٤٢٥) (٤٢٦) (٤٢٧) (٤٢٨) (٤٢٩) (٤٣٠) (٤٣١) (٤٣٢) (٤٣٣) (٤٣٤) (٤٣٥) (٤٣٦) (٤٣٧) (٤٣٨) (٤٣٩) (٤٤٠) (٤٤١) (٤٤٢) (٤٤٣) (٤٤٤) (٤٤٥) (٤٤٦) (٤٤٧) (٤٤٨) (٤٤٩) (٤٥٠) (٤٥١) (٤٥٢) (٤٥٣) (٤٥٤) (٤٥٥) (٤٥٦) (٤٥٧) (٤٥٨) (٤٥٩) (٤٦٠) (٤٦١) (٤٦٢) (٤٦٣) (٤٦٤) (٤٦٥) (٤٦٦) (٤٦٧) (٤٦٨) (٤٦٩) (٤٧٠) (٤٧١) (٤٧٢) (٤٧٣) (٤٧٤) (٤٧٥) (٤٧٦) (٤٧٧) (٤٧٨) (٤٧٩) (٤٨٠) (٤٨١) (٤٨٢) (٤٨٣) (٤٨٤) (٤٨٥) (٤٨٦) (٤٨٧) (٤٨٨) (٤٨٩) (٤٩٠) (٤٩١) (٤٩٢) (٤٩٣) (٤٩٤) (٤٩٥) (٤٩٦) (٤٩٧) (٤٩٨) (٤٩٩) (٥٠٠) (٥٠١) (٥٠٢) (٥٠٣) (٥٠٤) (٥٠٥) (٥٠٦) (٥٠٧) (٥٠٨) (٥٠٩) (٥١٠) (٥١١) (٥١٢) (٥١٣) (٥١٤) (٥١٥) (٥١٦) (٥١٧) (٥١٨) (٥١٩) (٥٢٠) (٥٢١) (٥٢٢) (٥٢٣) (٥٢٤) (٥٢٥) (٥٢٦) (٥٢٧) (٥٢٨) (٥٢٩) (٥٣٠) (٥٣١) (٥٣٢) (٥٣٣) (٥٣٤) (٥٣٥) (٥٣٦) (٥٣

الاعتبار بر مبنیہ اہم یکوں لاحقہ کو نہ من لہر سکر۔ لہی صلح لای سکوں ص ۴۹

عن الاطلاقات .

۱۰۵۔ ان فولاد و برقی موئیوں سے مکے کی کڑیاں بنائی گئیں جن کو حکم علیٰ مشل ۱۰۵

الإسلامي حولا من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٠ هـ الموافق ١٩٦١ م

المفرد عموم من وجه المحت في مثل هذا مع من تقدم ما لا بد لعموم علي مراد لا بد

فهمه لغوی و لافیه های حذر المشیر

بسم الله

٢. الفاء، الميم، النون، الجيم، الحاء، الخاء، الدال، الذال، الراء، الزا، السين، الشين، الصاد، الضاد، الطاء، الظاء، القاف، الكاف، الغاف، القاف، المع، الميم، النون، الهمزة.

بسم الله الرحمن الرحيم

عن أبي حمزة (١٣) السكوني عن ابي عبد الله (ع) في حديث في لوحة

بھی حب (۱۲) حب بن عمرؓ سے بن محمد بن ابی بن جعفر بن محمد بن ابی

«میں نے اپنی اس جگہ پر علی (ع) کے علی سے لکھ کر تمہارے لئے بھیج دیا ہے۔ یہ صلیب اور یوید کے لئے ہے»

- ١- الوسائل - الباب ٣- من اجواب عمل المس الحديث ٤-
- ٢- الوسائل - الباب ٣- من اجواب عمل المس الحديث ٥-
- ٣- الوسائل - الباب ٥- من اجواب مكتب به - حديث ٥-
- ٤- الوسائل - الباب ٥- من اجواب ما يكتب به حديث ٩-

الامة مسحت ،

وعن (١١) جامع سريبطي عن ب. ح. «ع» عن العزم يقطع ال. هـ وهي احياء
 اصلاح له ب. سفيح بم. قطع عن ب. ح. «ع» عن ب. ح. «ع» عن ب. ح. «ع» عن ب. ح. «ع»
 ابن (٢) جعفر عن اخيه «ع» .

وعن مجلسي حواشي - سئل له بحج (١٣) اجاب مولده كتبوا الى الرجب
 حبيب الله فذاك ان قوم يعمل لسوق ليدلوا مشه ولا تجده عرهم وحن مصطرون
 اليها واما علاوق حدود لمتة و لعل و لحنر لاهله لا يحور في عمل عرهم فعمل
 له عمل و شرائي و معي و مسي بيديت : سب و حن صلى في ثياب و حن
 محتاحون الي حورث في عده لمتة : سب لصد : رت فكذب «ع» احموا ثوب
 الصلاة .

[illegible][illegible]

۱۔ البوسائل، القاب ۶ - عن ابواب تریک - ۲۰ حدیث ۶

٢- الوسائل - الباب ٤ - من أبواب ما يكتب به - حديث ٤

۲۔ لو-مائل الماس ۳۔ تیس نواب محمد کتبہ - خدمت ۴

نجاسة الدم

[illegible]

"هو من كـ سيء في الظن يومئذ - ع - ا
عبد م. هاشم ، و في معمره ما قاله سنا ولا يلبس منه " ح - ا .
لوقوف الدم فيها .

١٠

[illegible]

قول: (اله مـ) كـ على مدته يدم في الحمد (سـ مـ) (هـ) لا بدعي
بحسب الدم مطلق (و) في النفس أسبغ كـ في (مـ) (هـ) (و) (حـ)

- ١ - الامم - ١٤٦
٢ - الوسائل - ١٠ - من ابواب الاستدلال حديثاً
٣ - الوسائل الباب ١٤ - من ابواب الماء المطلق حديث
٤ - الوسائل الباب ٣٨ - من ابواب النجاسات حديثاً

فإن يعصم ذلك . معقد لأحد في بعضهم ذكر أنه الدم المسفوح و
هو دم المذوق (أي أنه يقع في الكون مراد عن لرحس فيه هو نجاسة
غير معلوم) في الرغاف وغره تستدل على نجاسة الدم
الخاص به من عدمه (أي أنه لا يدل على نجاسة الدم
من استدل به) الدم من جهة أخرى من جهة الدم
فهو من روح (أي أنه لا يدل على نجاسة الدم من جهة الروح)
(وما) (أي أنه لا يدل على نجاسة الدم من جهة الروح)
ولاية في مقام من حاله (أي أنه لا يدل على نجاسة الدم من جهة الروح)
حكم بعدم بصره في بقية الذي فيه نجس كثير وعرف كثير وفي ديله حكم بتأثيره
في نجس فتعذر (أي أنه لا يدل على نجاسة الدم من جهة الروح)
مظنه ففي (أي أنه لا يدل على نجاسة الدم من جهة الروح)
وسواءهما يرجع إلى قاعدة الطهارة

م (أي أنه لا يدل على نجاسة الدم من جهة الروح)
نظروا وقد فهم الكلام (أي أنه لا يدل على نجاسة الدم من جهة الروح)
(واستدل به)

بحر (١) المشي من عدم السلام من المذوق (أي أنه لا يدل على نجاسة الدم من جهة الروح)
دا اجتماع ود (أي أنه لا يدل على نجاسة الدم من جهة الروح)
طرحه أو تأويله وحمله على إرادة العفو

دم ما لا يقس له

م (أي أنه لا يدل على نجاسة الدم من جهة الروح)
م (أي أنه لا يدل على نجاسة الدم من جهة الروح)
عدم الدليل على نجاسة كل دم .

الحشاشيف ونحوه صحیح ابن ابی عمور (۲)

[illegible]

هـ كذا لم يستعمل في نسخة هذا من نسخة هـ في العربية هـ
في المحرم في غير هذه من نسخة هـ في نسخة هـ في نسخة هـ
هـ في نسخة هـ في نسخة هـ في نسخة هـ في نسخة هـ
في نسخة هـ في نسخة هـ في نسخة هـ في نسخة هـ
في نسخة هـ في نسخة هـ في نسخة هـ في نسخة هـ
في نسخة هـ في نسخة هـ في نسخة هـ في نسخة هـ
في نسخة هـ في نسخة هـ في نسخة هـ في نسخة هـ
في نسخة هـ في نسخة هـ في نسخة هـ في نسخة هـ

[illegible]

وشهد له صحيح (٢) لسانه ان قطع الحلقوم وحج له في رس الطاهر
منه اعتد. حروجه على النحو المعروف في صورة عدم الخرج (واما) بخرج
ورجع الاسبغ في الثالث في حوضه لئلا يله المتعنه في حوضه الدم
(مروغ) الاول بعلقه المستحيله من لمسي حوضه من غير حالي يعرف لاجن

١. أبو نؤي - الباب ٢٣ - عن أبواب المعامير الحديث ٥ -

٢- الوسائط البواب ٢٣ معرب، بواب البواب - لحدوث ١

٣- الوسائل الباب ٣٥: من أبواب النجاسات بالحديث ٢.

٣- التوسل الباب ٢ - من أبواب البدائع حديث ٣

فما احب اليه من هذه الامور ثم بعد ذلك انزل في مفارقة الدنيا فلا تسب
ولا تنوحاً وورد في الخبر ان من سب كوكب نفسه ما ليس له نفس ما بع عطفه
وحرار لم ينص في ذلك في خبره ان يعيسى علي بن ابي طالب لم ينص في ذلك

في قد فيه لحم كثير دمة كثر قال «ع» به في لمرق أو يطعمه من الدمة و
لكلب والحمم علة كنه عليه في طريقه لدم قال «ع» الدم ككله لدم
الله فان قوله في قطار لا يشمل لدم كثر واما في له عراض الاصح ساعده به صعب لان
من لم يصبه من الحال فمن

الكلب والخنزير

١٠٣٠١ - مع الكلب والخنزير، يردن جماعة محض الا ومنهم من لا يردن جماعة
كثيره (و قد روي في بعض مسنده وهو قوله

فعلى رواية (١) ابن شريح عن الصادق «ع» الوادة في سؤ الكلب لا والله به

بحس

وفي به (٢) «ع» في حديث عن الحسن بن علي بن فضال عن أبي عبد الله «ع»

«ع» بحس بنحوه

«ع» في حديث (٣) عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار

«ع»

وفي حديث (٤) لاسكوف في شعر الخنزير يخرجه لكن يغسل بدهاد ار دان

يغسل ونحوها غيرها

«ع» صحيح (٥) من مسند عن أبي عبد الله «ع» قال سألته عن نوصء بها ولع فيه

بكل «ع» سؤر من ماء حم او به او غير ذلك ايوصاً وغسل قال «ع» نعم

(فيحمل) على الماء البالغ مقدار الك «ع» يشده عافى حم ابي بصير ولا تشرب سؤر

الكلب الا ان يكون حوصاً كبيراً يستقي منه

١ - الوسائل - الباب ١٢ عن ابواب النجاسات حديث ٦

٢ - الوسائل الباب ١٢ عن ابواب النجاسات حديث ٢

٣ - الوسائل الباب ١٣ عن ابواب النجاسات حديث ١

٤ - الوسائل الباب ١٣ من ابواب النجاسات حديث ٣

٥ - الوسائل الباب ٢ من ابواب الاسرار حديث ٦

واما (١) خبر وزارة عن الصادق عليه السلام عن رجل سئل عن شعر بحير
سقط في ماء من الشرع تنوعاً من ذلك الماء قال لا بأس به بل هو من
الوجه في عدم الدس الثالث في ملاقة دعي الدلو مع لحمل (محمد) على ازالة دعي
الدس عن الماء الذي يكون على لشر بعده ائمة محمد علي واد كس ما في دلو
كرا

وام حصره الاجزاء ٢ - لسان عبد بنده عن جد الخير محمد بن يوسف بن محمد بن
الاساقفة قال: قد بقي من ستمائة من حديد لمة بن حنيفة

وام (٣) حرس من ربه عن الحاق ارج قلب له شعر الحمار بحجر حلال
وسمى به من الشئ يسمى سحره وسوره امة في السبع (ان في صهره من شئ
اليس عن الله) كما لا يخفى مع به اوسمه سحره بعضه في سحره
له من توبه ايم حده به شبه الاجماع الاله داه في سحره بحكم من كده
المستور

وعن الصادق عليه السلام عن حماد بن عيسى عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال
 (القول لم يعلم مسنده غيره) في قوله (عليه السلام) لا أعلم
 حسن (في) من علم عن الصادق عليه السلام عن الحسن بن محبوب عن علي بن فضال عن حماد بن عيسى
 وعبد الله بن بكير .

و اما آنچه در مذهب ظاهر است که هر چه در حق حق تعالی است
(و استدلال به حدیثی که در او قیاس است) که در حق تعالی است
مهرها که در حق تعالی است

مع ان صحيح (١٥) ان الصحيح ان سبب رجب لله اعلى من ان يكون معه

- ١ - الوسائل الباب ١٣ - من أبواب الماء المطلق حديث ٢
- ٢ - الوسائل الباب ١٤ - من أبواب الماء المطلق حديث ١٤
- ٣ - الوسائل الباب ١٥ - من أبواب الماء المطلق حديث ٣
- ٤ - الوسائل الباب ١٦ - من أبواب المحاسبات حديث ٩
- ٥ - الوسائل الباب ١٧ - من أبواب لباس المطلق حديث ١

حيوان طاهر فشكل الحكيم بالعبادة

وسدّل للاول (بالفتح) عدم حيد حيد عن احداهما ^١ ، بما عوره (وعله
ولا يضر عدم صدق الاسم لان الاعتدال ^٢ لا ينافي الكثرة عن حقيقة المسمى
لادخله في الحكم من حيث هو ، ويستخرج مما تقدم ان المسألة لا تقبل من المود
من كل من اوجزيرين ^٣ ومن لمولد ^٤ من كل واحد

وفيها نظر (أما الأول) فالأحكام وإن كانت تندرج تحتها من حيث هي
 بن تدور مدراها من حيث الكثرة عن المسميات ولكن لا يختص في نظر لعمل في
 نظر، يعرف وعلى ذلك فإن لم يصدق عليه اسم جدهم عرف فلا يوجد له حكم بحدسه
 (و أما الثاني) فالأحكام بحدسه الكمال لا يحد به لم يحد له حتى يسمى بحدسه في
 لمتولد منهما مطلقا .

و استدل بقاضی بن معنصی استصحاب بحسب انه قد حرر لکونه حیاتاً فی
 نفس انه قبل ولوح الروح قد لکونه من حرراً انه بحسب روح الروح قد
 تفصله عن انه من ولوح الروح قد بحسب انه لا بحسب هذا الموضع و لیکن
 بصدق علیه اسم حیوان و هو بمعنصی ملاق دلل بحسب به المقدم علی الاستصحاب
 مطهرته و اما اذا لم یصدق علیه ذلك فمعنصی ذلك بحسب

وفيه ما تقدم في العلقه ، من منع صق الحرسه عدد لكونه متكو
في لا حرجا معي فحصل عدم كذا ان افرد به ، ثم يعمى عدد اسم
حدهم

• منه بطريق لا فوق ولا دونه في الدارين "الاحد" انه كما عرفت
مشهور و سئل هل يحسنه في الحديث "الثاني" نعم بل يحسنه بل قد ينطقه "ثالثة"
وفيه) انه لتدخل لموضوع "الاحد" كما في الحديث "الثالثة"
استصحاب بحاسه حالكم به حسنا و غفر لي في هذا الاستصحاب

و من هذا كراهة ظهور ان القول بحسنه المبولصيه المربيه في علمه سمحوا ان يحرر
ستلزم لقول، لحسنه اد كاس لا محقة و المتخصص في الصيغ لا وجه له

نجاسة الكافر

• شامس (الكافر على وجهه) شبه عظيمة من حمى اذ لم يدخل الخلاف، لأن
 الشيخ حيث قال يكره ثلاث ان يدعه احد من الكفار الى معامه فاكل معه
 فان دعه فله به نفس به (والعمامي) حيث حكم بظن سورة الدعوى والاسكافي
 (ما مشح) وقد ذكر في هذا الكلام على المحكي باسطر لا يجوز مؤاكلة
 الكافر على اختلاف ملهم ولا استعمال اوانيهم لا بعد غسلها، وكل عدم بولاه
 بعض الكافر بدنيهم وشره بقتولهم لم يجر كلة لانهم يحسنون لطعم
 بعد ما يراه فلامحس عن حمل كرامة الا ان على حملته المحقق عليه وهو الحمل
 على المؤكل كلة في الامور الشرعية حذو كلة لا يمسوه والامر على
 يد ثور لا يستعد بمسبى في بعض من علاقه الحيات والكونه من ادب
 لا كذا في الاسلام

(واما العمامي) فيمكن ان يكون حكمه بظن سورة لاخر مداه من عدم
 فحسن الماء طهره (سك في قدر كرفي برخصه به لا يفسى بخلافه لقوله بالقياس
 ومطهره فيونه لفته في ادمه وعلى ذب ودعوى الاحماع على لينة كما عن جماعة
 كثيرة كالسند والشيخ والحنفي له اجتماع واشهد بعينهم في محله
 • سئل ان يلا به ثوبه (١) ما لم يتركه من فانيقربوا المسجد
 الحرام)

• اورى على استدلال به (الاول) ان لحسن مصدر ولا يصح حمله
 على الاعيان الخارجة الا بعد (٢) • يكفي في الاصابة المحركة بها يدى الملاسة
 ولو من جهة النجاسة العرسه الحاصلة من الحسنة فلا تدل على النجاسة الدائنة
 (وهو) ان لا يامع من حمل بمصدر على لعي لخارجة نحو زيد عدل مع ان
 مقصودى الخلقه لينة حتى هي صه عدم لملاقاة مع الاعيان المحسة وهو لا يتم الا

مع الخدمة الدتية فعلى فرض تسليم النقود انما يدل على انصوب
 (هـ) احب عداهاً من محسن نفسه فقد عداكم بالكلية كما من حرم نفسه من
 للعويين انصر بجهنم (و) لا تملوا من الايمان بالله في الايمان لكم بالوصف او قد
 في الايمان يمكن ان يكون بلطف بهم بوجهين

الثاني ما عن المفسر الأديني : فيعدد ما يجب له من العمل من حيث
التحريم : هو انه لعدم ثوب يحصله بمرعة في ' حسن يمكن ان يكون المراد
به احسن العرفي ويمكن ان يكون حسنة الشريعة كالحديث : وقد مضى الى ان
الحسنة الشرعية ليست الا القدره لثمة الاشياء في نظر الشارع ان مرادها الحسنة
الشرعية لا عرفية بقرينة لعداها عرفية لاسباب الحكم المعبر عنها مع انها
غير معتدلة للواقع في كثير من جهات : او الحسنة الشرعية هي ' اذ اهم
لا يشار اليها بالقرينة (ما عداها)

الأمة بحجة البعد (في دسمة) به لم يطرحه في الأسطر الثلاثة
ثبت أنها أحسن من المعاني الأربعة ، مثلك ، حب الله ، من المعاني
يطلق على كذا كافر من الوثني ، شوقي ، سيوطي ، بدر بن ، لمجوسي وعوهم
كما صرح به سيوطي على ما عرفت من حكاية
(ويشهد له) دسمة الأسر إلى اليهود الصافي في الآية الأخيرة ، فثبت لسيوطي
إلى قوله تعالى تعالى الله عما يشركون

[illegible]

لكن بدل علي رحمتهم فاصف اليهم (احمد) بن محمد بن احمد بن محمد بن علي

[illegible]

(۳) ای تمام کن! و سائے منہ فوجہ - دس روپے قابل (۲)
من و ا التماسات حاجت رسد کیں در ہمدردی ہے وہ

و قد عرفت ما بعد

١- المستخرج (2) مستخرج من مستخرج - مستخرج، ان يترك على النار حتى يغلي
فمنه ماء لا تاكل في المستخرج - امسح به على الوجه واليدين حتى ينشف.
فيها الحمر

[illegible]

٥٥٥ (١١١) المسمى بمكة في سنة ١٢٠٤

- ١- الوسائل - الباب ١٤ - من أبواب المحاسن حديث ٣
- ٢- الوسائل - الباب ١٤ - من أبواب النجاسات حديث ١
- ٣- الوسائل - الباب ١٤ - من أبواب النجاسات حديث ٢
- ٤- الوسائل - الباب ١٤ - من أبواب المحاسن حديث ١

بديل ثمة فقد إما يكون نجس الظاهر لسان حكم آخر عما يستفاد من
القدر فقدره سبق لسان نجاستهم لذاته وريته لسان نجاسته الجمر فلا حظ
تدبر .

(و د س) ان الصبح عن الاكل من معصمهم الذي يطحنون بها به مطلق شامل
لها ثم يمرح بعد ذكر واطمح في الالة المستحبة به فالاحالة يستفاد منه ان الصبح بها
يكون لاحل مباشرهم مرضويه مسر به فاستفاد منه نجاستهم . بذلك يظهر دلالة ما ير
الاحل . لاهية عن اكل طعامهم كاحماره وروبن حارحة وسماعه ومحمد بن مسلم وغيرها
على هذا القول .

وسحيح (١) على بن جعفر عن حماد بن عيسى عن الصادق عليه السلام قال غسل مع المسموم
في الخماء فقال اد علم انه نصر بنى غسل بغيره . لاجل الان يغسل وحده على
الخمس فغسله ثم يغسل

وسئل عن اليهودي نصر بنى يدخل يده في الماء ينشأ منه بلعلاء قال (ح)
الا ان نصر بنى (و او د عله) ان مقدمه حور الوضوء بالماء الذي ادخل
اليهودي او نصر بنى يده فيه لاني الصلوة وهو يدعى نجاسته صدره لاحصل وجه
لمس عن لاغسل به غسل به النصر بنى لا يستفاد منه نجاسته نصر بنى من حيث
هو (وهه) ولا ان الظاهر كذا المراد من الاضطراب لانه لا يصح لنصر بنى غسل
وحده غير بالاحجار . لى الوضوء منه فبدر (و او د عله) فلا وجه بلصم عنه يعون
مضيقو الامر بغسل الخوص الذي اغسل فيه ثم لاغسل منه كذا روى نجاسته لذاته
(و حمر (٢) ر) عن الصادق (ع) في آية الخوص قل (ع) واضطر . تم ليها غسلوها
بالماء ونحوها عهه

وسئلوا على الطهارة بعموم قوله تعالى (٣) (وصعاهم الذين اوتوا الكتاب حل
لهم) او (وهه) به فسر في جملة من لم يوس المعنونة بالحبوبه اشدهي (و يطوائف) من

الصوم (لا اله الا الله) على وجه الصدقة في الثوب الذي يعمل به اهل الكتاب والمجوس او يشتري بهم

مصحح ١٠ معونه سات و عددته ٥٢٤ عن كتاب له فيه بعض المحاور
وهم احداث شرقون حمر و ت ثب على قباله الـ (١) عسل و صلي و قال ٥٢٤

عمر ٥٣

وحيد ١٢١ بن علي المرز بن محمد
اهل الكتاب اصلي وقد قيل ان يعقل في الناس

۴۳۰ امی حمله عن ای سید لله ۴۴۰ بد - عن ثوب مجوسی السید و
اسلمی فیه قال نعم قلنا سید ثوب الحمد والثناء بحسن شدی لثبات الیه قلبه لا
یغسله و یجوشه بحر

میر علی الاستیلا بنده الاحد ان اضره من حکمہ و قد علمت بحکمہ
لینوب کہ سیدہ علی خیر ام حیدرہ من الاحد ان اضره من حکمہ و
شکال

وَصَحَّاحُ (٢) اس سأل عن الصادق في الثوب الذي يجمع بين العلم والدين والحر
والجسم الحرير صل فيه ولا تمسكه من حل بيت وبيت عبد الله هو شهر ولم يسمع
انه يحسنه فلاناس ان تصلي فيه حتى تمسكه بعد جمع انه في الصحيح فربما الدليل كونه
حديثا وقدره (٤) علم ذلك .

(الثانية) مادل على حواز مؤا كلتهم

[illegible]

- ١ - الوسائل الباب ٧٣ - من أبواب التجاسات حديث ١ -
- ٢ - الوسائل الباب ٧٣ - من أبواب التجاسات حديث ٥ -
- ٣ - الوسائل الباب ٧٣ من أبواب التجاسات - الحديث ٧ -
- ٤ - الوسائل - الباب ٧٤ - من أبواب التجاسات - الحديث ١ -
- ٥ - الوسائل - الباب ٥٣ من أبواب لطمعة المراجعة حديث ٤ -

وهو أن المؤاكلة لا تلازم ملازمة لطعم الذي ما كلة المسموع عند الكفر كي
يبدل مدل على حواءه على غير ذلك الأمر، لو صدق يمكن أن يكون لأحد كونه من ذاب
الأكبر فسد دمه لصاحبه مؤاكلة من لكتبه في دفع الدعي صهر مدل على
مع عن مؤكلتهم من حيث هي لدى تحمل أن يكون وحب كونه من المواد
التي بمعنى الله وأبائه

والثالثة ما دل على حواء لاكل من صاعهم

كتاب صحيح ١١ سمع من حذير قال لأبي عبد الله «ع» ما يقول في طعام أهل
كتاب فقال لا تأكله ثم سكب هشة ثم قال لا تأكله ثم سكب هشة ثم قال لا تأكله
ثم قال لا تأكله «لات» كنه يقول أنه حرام ولكن قلت كنهه عند في سبهم بكم
ويجزم الخبر

«خبر ١٢» كنه من أمرهم دخل على أبي عبد الله «ع» فقلت بي حل من
أهل الكتاب وأبي سلمة «ع» هل يكلهم على أسرارهم أو معهم في بيت
أو حذرهم أو فهم بعد فاكل من صاعهم فقال «ع» لي تأكلون الخبر فقلت لا
وسكنهم بشرى بكم فقلت «ع» لي كل معهم واشرب

«فداه» الصحيح فها من كنه ر النبي «ص» لا تأكل من كونه من
أهلهم مع بعدله من في منهم لحم «الخبر» يدين هم من لا كلام ولا بد من
حمله على لعمدة كنه «الفتن» في خبر من كونهم كنه لحم خبره «ش» من الحجر
ما يشهد لعدم صدور الحكم لأن الحكم لواقعي مصدق لي أنهم على فرض
نماصة دلالتهم بها من مع لصاحبه الدالة على عدم حواء الأكل صاعهم غير الحيوان
«شاهد» وهي بعدم كونه أحسن (بذلك) يظهر صحت ما ذكره بعض المحققين
«من» صحيح يصحح «ر» به مدلوله للعطى على من ف الاحتار الظاهرة في النجاسة
عن صاهره

برابعة عادل علي حوار لاكل في ستم كصحح (١١) من مسلم لا كل في
سهم اذ كانوا ياكلون في المنة والدم والحم الحبوب

وفيه انه لا مضموم له كى يدل على حوار الاكل في غير هذه الموا

(الخامسة) عادل علي حوار لوصوء عن مؤرهم

كموثي (١٢) عمار عن ابي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن
داس سبعة على انه يهوى في كل يوم يعم قلبه من لثا له يدي في مده ول
نعم وقد حمده الشيخ رد على صوره عدم العلم بكونه مده مده كما يرى في
مكان ان يكون المراد به عدم نجاسة لثا الفم بما في جوفه ولا يدل على عدم
نجاستهم

لما في (١٣) صحيح مسلم من حديث ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي
حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
(١٤) ان يكون عن نصه لم يثبت في حديثه في الحديث في حديثه في حديثه
حرف من حال هذا لا يجد في حديثه من حيث كان حديثه في حديثه
يحدث وكان محبور على ذلك وله فقه محتمل (يمكن الاستدلال به)
والله اعلم عادل علي حوار حسن النصير في الجمل

كموثي عمار عن ابي عبد الله في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه
معه حل مسلم ولا امره مسلمة من حديثه في حديثه في حديثه في حديثه
فيه وسنن فر به في سنن ابي بصير ثم يعطونه الج وحوه خبر (٥) من حال
وقد عمل الأصحاب بهما

١- الوسائل الباب ٥٣ من ابواب الأصحمة المحرمة حديث ٣

٢- الوسائل الباب ٣ من ابواب الاستنثار حديث ٣

٣- الوسائل الباب ١٤ من ابواب النجاسات ١١

٤- الوسائل الباب ١٩ من ابواب غسل الميت حديث ١

٥- الوسائل الباب ١٩ من ابواب غسل الميت حديث ٢

وكان مردی علی امداد میجران خدمتہم لہ فی صحیحہ اعلیٰ و دیکھیں کہ
ہو کہ لہ حد فی الصحیحہ اعلیٰ و دیکھیں کہ لہ حد فی الصحیحہ اعلیٰ و دیکھیں کہ
لا بد من المستحسن مباشرتہ و تمام الكلام فی محله

[illegible]

و قد مر في كتاب الحج الخطير من احوالهم و من عيوس طبائره على نفسه
و قد علم من هذه الامور ان الله له في كل شيء حكمة لا يدركها العقل
على الاثر و قد علم ان كل شيء في هذه الدنيا له حكمة لا يدركها العقل
و قد علم ان كل شيء في هذه الدنيا له حكمة لا يدركها العقل

ثم به لأقوى في حجة أخرى أنه من ماحل الحيوة وغيره كما هو المشهور
(وعن) السيد وحده صاحب المعالم عدم ثبوت حجة أخرى التي لا يخلها الحيوة
وهو لأقوى في غير ما ذكرناه من أدلة معنوية لأنه الشريعة بمحتصة بالمشروطة
التي هي الحكم على أسمائه عدم الحكم بجميع حوائدها هل يكتب قسم
اليمين على من جازى من الأحرار من غير أن يكون له شيء من حصة
أما من ربه أو حصة غيره من غير أن يملك من العبد من ذلك
على ثبوت في تلك الأجزاء وبذلك يدفع عن صاحب الحقائق على صاحب
المعالم من الأحرار التي تدل على حصة اليهود الصداق فدعوا لحكم بها على
عول اليهودية ثم في آخره عن مجموع الأحرار المخصص لمسوق لهم والشخص
غيره عن مجموع الأحرار فقدر (يعني) أن ثبت لأحرار على حصة تلك الأحرار ولم يحصل
سند المجمعين إلى ما ذكره فهو حجة في أنه لا يمكن من إثبات ذلك

منكر الضرورى

مسائل لاولى منكر ضرورى كقوله بالاحلاف فيه فى الجملة من عن جماعة
 دعوى لاحد ع عليه ا وسيد له لصوص (١) الدابة على ان لا يام هو اشمه
 والواحد . . . المصدق بجمع ما جاء به نبي ورسول حب له شئ الاحد ع على
 حده كقوله الدابة اسأل على بدها لكك وسعدن الى كل من لا يؤمن
 لشيء من من بعض من كبر بعض ولازل على حده منك لك . . .
 . . . المرسوب فى جملة من لا يام به حدها ان كان محتملا يكون من مهم
 صدق لا قهر عليه ولا حوط هو احبب

ثم قد على من ثوبه حده هو يكون بك لك . . . من سمسعلا للمجده
 كنه عن معراج لا امة بسنه الى نهر اصحابا ويوجد له بدل جوع امك . . .
 الى انكار النبوه كما عن لار دلمى . . . حب كشت لشم . . . جوب . . .
 قد استدلل بادل (عطف) منكر لضرورى فى كالهيم على لجر ح من الارام
 وماهر العطف المعيره . . . لو كسب لجر جوعه الى انكار لوسيه لم يكن حده
 لك منهم . . . لضرورى من كك لمعنى تعلق الحكم على انك . . . معتم به من
 ادس (و بحمله) من استعوض الداله على ثوب لكفر بخر . . .

كما سة ٢١ عداا حتم المصير لصحيفة وفهول دغ لا يجر حده نبي انكر
 الا لوجوده لاسلحال بان يقول للمحالل حد حرام والمجرام هذا حلال
 وصحيح (٣) اس سمن عن الصادق دغ فال دغ من ارتكب كسر من الكثر فهو عم
 ان حلال اخر حده دغ عن الاسلام ونحوهم غيرهم (انته لهم) على كفر الواجب

١- اصول الكافي ج ٢ ص ٢٥ - ٢٦ من طبعه طهران.

٢ - اصول الكافي ج ٢ ص ٢٧ من طبعه طهران.

٣ - لمواثيل الباب ٢ من ابواب عقوبة العبادات - حديث ١٠

و جوارح مفسدان الدنيا هم يفترون في الله ما لا اله الا الله
عليهم السلام

وهي اجمع بغير اسم (الذي في الله تعالى) ما هو لعن الله من
بعض من مؤمنين بعضه في الدنيا على الله

والله اعلم بما في القلوب والصدور والنفوس والاعمال والاموال
والنفس والبدن والارواح والنفوس والاعمال والاموال
والنفس والبدن والارواح والنفوس والاعمال والاموال

والله اعلم بما في القلوب والصدور والنفوس والاعمال والاموال
والنفس والبدن والارواح والنفوس والاعمال والاموال
والنفس والبدن والارواح والنفوس والاعمال والاموال

الاول اولى من الثاني

والله اعلم بما في القلوب والصدور والنفوس والاعمال والاموال
والنفس والبدن والارواح والنفوس والاعمال والاموال
والنفس والبدن والارواح والنفوس والاعمال والاموال

ولد الكافر

والله اعلم بما في القلوب والصدور والنفوس والاعمال والاموال
والنفس والبدن والارواح والنفوس والاعمال والاموال
والنفس والبدن والارواح والنفوس والاعمال والاموال

ويعود عنه

ويحبر (١) حصص سائب ما عبدالله «ع» عن الرجل من اهل الحرب اذا اسلم في
 دار حرب فظهر عنه المسلمون بعد ذلك فقل «ع» اسلامه اسلام لبيته ولولده الصغار
 وهم احرار وولده وماله «ع» لبيته الوالد الكافر في المسلمين الا ان يكونوا
 اسماوا قبل ذلك (٢) السيرة) العطفه على معاملتهم معاملة بائنيهم

وفي تجميع نظره في الاول فلهذا عرفت ان كونه من اهل الحرب حرء بالام (واما الثاني)
 فلا ينعى عدم معرفته المصاط كيت يدعى ثبوته في الولد (والثالث) فلا ينعى
 تنفذ النصوص بحكمهم في لاحره حكم انهم يهدد مع انه مخالف لاصول لعديه عن
 مربوط بحجته (واما الرابع) فلا ينعى على ن اسلام لاب اسلام للولد «ع» ما
 كون كفره كفر به فهو سوي على نوب المصنوع للوفاة لا يقول به هدد مع به
 لو سلم دلالة عنه لكن لا لعل على حجة كل كافر حتى من هدد بكفر الدين لا شعور
 له ويكون كفرا تعدد (واما الخامس) فلا ينعى لبيته في هذه الامره انه يكون لاجل
 فقه في علمه وفي عصر الجمهور لم يشك هذا الامره هو لاجماع ان به يحتسب كون
 هددك المحمدين بعض ما ذكر.

ثم انه لا فرق في ذلك بين كونه من الحلال ومن لرب كما هو مقتضى اصلاحي
 معاهد الاحكام اللهم الا ان يعلل بعدم شئ ما يكون من لربا ، بل يدعى لاجل
 ما ذكره في محله من بغي «لبيته ولد لربا (١٤٤٠ عوى) هذا ليس على بغي وبغيه مطلقا
 وما ثبت انه هو في موا «ع» خاصة (مستدعيه) بان هدد لا يوجب القطع ولا يوجب فينوجد
 بالمتن ولكن دعوى القطع بعدم سويته حال ولد الحلال عن ولد لرب به جدا
 هذا الاحوط الاحتياط عنه مطلقا.

ولو كان احد الابوين مسلما ولولد بايع له كما هو المشهور ويشهد لبيته الاب
 حر حصص المصدق لازم عدم الدليل على نجسته اذ كما ع «ع» لا دليل على نجسه
 ولد لكافر سوى الاجماع ولا اجماع على نجسته في البتر من لولم يكن لاجماع

طهارة ولد الزنا

الثالثة الأقوى رد له ما عرّف كنه هو المهور منبر وعظيمة (وعن) ، صدوق
والحلي والسيد القول ينحاسته كفره
قد سدل للجنة بالمعصية الدالة على لزوم لأحسان عن سورة وعلى لمع
من لأعتدل من الشر لمي يجمع فيه ما الحمام معللا به يعتدل فيه ولد الزنا
كمرسل (١) ، الوث عن لصديق دعاء كره سورة ولد الزنا و اليهودي والصراي
والمشرك وكل من خالف الاسلام.

وحس (٢) ان أبي ميمون عن أبي عبد الله عليه السلام لا يعتدل من الشر لمي يجمع فيه
عده له لعمري من فاسد له ما لا يوجب له ما لا يوجب له غيره (و هو (٣)
تضمن انه رخص وانه لأجبر فيه ان ان الله به العبد به وأجوبة أحب من
من يرسه

وهي الجمع بطرأ ما من الوث فلا ان ذكره أهم من لمع فلا يدل على
الجنة وعطف الأحسان على ولد الزنا لا يكون قربة على رادة المبع منها ما
مدل على لمع عن الاعتدل فلا يكون ما هرا في كونه ملحاظ بحاسة ولد الزنا
لاشبه له على انه لا يطهر لمي سعة له مع ابدال لمع في عدم يمدى له سعة منه على
فرض نقول ما لا يوجب له ما لا يوجب له غيره في لجنه البعد به
فلا يدل على ما سعة قد عرفت ان الرخص له يشبه رادة لحاسة منه وأحبه من
الكافره من ليس الرية يمكن ان يكون مدحائه التعدية لألجنة وفي الخير فيه
لا يدل على الحاجة (فمحصل) ان الأقوى بمقتضى حلال ما دل على ان الاسلام هو الشبهة
بالوحدانية ولرب له ما لا يوجب له الطهارة هو ما لا يوجب له الرب

١. الوسائل الباب ٣ من أبواب الاستحسان ٢

٢. الوسائل الباب ١١ من أبواب الماء المصا ٤

٣. البحار ج ٥ ص ٢٨٥ المصباح ص ١٣٧٦

العلاة والنخوارج والواصب

الرابعة لمهمل من الاصحاب بحسن العلاقة و الحوارح و المواصب بالزخارف
في شيء من ذلك في الحملة

أما الأولى فإن يد منهم من يعتمد رواية عبد المؤمن في دعواه أو أحد الأئمة
فدراة يعتمدان شخص لمعجب أحد حتى الحدوث فهو بحسب ألبكاره يصروى وهو
كونه يعنى قدما

[illegible]

وهذا هو (١) في اس حرم العلى عن ملى الحسن روح الله فى قوله وفى قوله
وهذا الى عدم ثبوت كفة هذه بحسب ان يكون المصحح منه يدعى لاس لاس
فكون احب الى المصنف

• اما الطائفة الثانية فلم يذهب منهم من يعتقد اعتقده الطائفة التي حارب في
عقبي على «ع» و«تتخذ كفر» «ع» الدليل على بحاسة هذه الطائفة هو ان يبدل على
بحاسة النواصب لانهم من اطهر افرادهم

٥) يؤيده مدع الفصل (١٢) دخل على استعمر د. ح. حل محصور عظم البطن
فجلس معه على سريره فحببه به ورحب به فلما قام قال (٤) هذا من الجو رح كما

١. تنبيه المقال السابق - في ترجمته ورسني خادم رواه عن الشيخ

٢ - سفينة البحار ج ١ - ص ٣٨٣.

هو قال قلت لمبرك عماد الدين عليه السلام في قوله لا ملائكة الاثرين
 واما في قوله ثلثة فمع غير واحد منوى لأصحاب علي بن الحسين و
 يشهد لها

حجرا (١) ابن أبي عمير ان الله تعالى لم يخله خلقا من الكف و من لاصب
 لما اهل البيت اجس منه

و ورد عليه (ثاني) من الجماعة الدنية بل قد ورد في نسخة هي لمعوية و الا
 ولحجسة الظهيرية لثلاثة جميعا سوى الاعتدال لاهل البيت و لمعوية و اخرى
 من صنفه من لصوص بن علي بن غير لاصب و غيره من و في مسلم من ر ل لائمة
 عن مراتبهم هم النواصب .

كثير (٢) محمد بن عيسى بن عيسى كتب لى الى بنى (ج) اسئل
 عن الناس هل حجاج في اعتدال لم يكت من مقدمة الحب و لدعوى و عتق
 بهما فتم فرجع الدعوى من كل على هذا فهو ناصب و يعود غيره و حدث لا يمكن
 الا لثلاث بمحسنتهم و جعل لغير على ما لا يافى الاسلام الطاهري المبرك عليه لظهوره
 كسائر الاحياء الدالة على كفرهم و ثلثة و احتياط اصحاب الائمة في رولة بنى امية
 مع الناصبي مع عدم معروفيه تحسب عنهم بل الطاهريهم كانوا يعاملون معهم معاملة
 المسلمين

وفي الجمع بطر (١) اول (١) فلا لبحجسة الظهيرية بغير ثلثة فابله بالثلاثة
 و يصعب ولذا ترى اشهر ان بحجسة الول شد من بحجسة الدم

(٢) ما لا يافى) فلا موضوع الحكم بالبحجسة في لغير هو الناصب لاهل لى
 لا يطلق الناصب وكون لمخالف ناصبا لا يلزم الاحتياط عند لا يافى بحجسة الناصب
 بالمعنى الاخص

و اما الثالث فلا استاء كثر الاحكام اما يكون من زمان الصادق
 عليه السلام فليكن هذا الحكم مبرا (مكتسب) ان الاقوى دلالة لغير على لبحجسة و

١- الوسائل الباب ١١ - من ابواب الماء المصاف - الحديث ٤

٢- الوسائل الباب ٢ - من ابواب ما يجب فيه الخمس حديث ١٤

يؤيده وحبر (١) الفصل عن القدر (٤) عن الميراث لما فقاره بها الناصب قال (ع)
لا لأن الناصب كاف، الحديث

«وهذا المحسنة» فعن الشيخ في السبب وجماعة ممن راجع عنهم القول بمحاسنهم
وعن لسان و أمثال وغيرهم لتفصيل بين المحسنة بالمحسنة المحسنة باسمه
و سبيل للمحسنة باللاحقة «ومما يفسد في بعض النسخ أن يستلزم تكاثر الصوري
وهو المقدم» وبخصوص السبب

كبحر (٢) داود بن ابراهيم عن الصادق (ع) من شبه الله بخلقه فهو مسركو من وضعه
بالمكان فهو كافر ومن سب الله ما سبى عنه فهو كاذب في نحوه غيره يدعو إلى التحميم
نوع من التشبيه .

و بحر (٣) البرقي عنه «ع» من وضعه «لأنه يوجه كاليوحه» فقد كفر فيه
بإطلاق التزييل يدل على العجاسة

«لكن» لاجتماع مجموع لذهب جمعه من الأدلة على أن الله كذا عن المسبب
«لأنه» «التي» «وغيره» «وعدم التحميم» «من» «نفسه» «بأنها» «حمله» «من»
النصوص والآيات به .

و استلزامه لا تكاثر الصوري لا يوجب المحسنة مع عدم الالتفات إلى اللازم وأنه
من الدين . و نصوص التشبيه بعبارة الفصل بسبب بين الموصف بالمكان يكون
المراد منها التشبيه المطلق لا مطلق التشبيه وهذا على أن من وضعه تعالى بالمكان
أنه يوجه من الوجوه فقد كفر لا يدل على العجاسة لما عرفت مما أم من عدم كون الكفر
من حيث هو موضوعا للعجاسة

وما ذكره بعض الأعظم من أن الظاهر من لسريل في هذه النصوص بعبارة
التفصيل كونه بلعده احكامه الخاصة لا المشتركة لم يعلم وجهه هذا مع أنه لو سلم
دلالة بعض ما تقدم على المحسنة لا يدل على الإي المحسنة حقيقة

و أمما من يقول أنه تعالى حسبه لا كالأحباء كما سب أي هشام بن الحكم الذي

هو من احلته صحابا ومتكلمينهم فلا يدل شيء على عيب على حدسه «فجعل» - الاقوى طهارة المحسنة لاسيما المجسمة بالسمة .

«مما ذكرناه» - حال المحسنة ادل من على حدسهم «لان» - النصوص بدله على ان الفائل كافر قدسرت عدم دلالتها على الحدسه واستلزامه لانكار لضرورة «هو» ثواب و لعقاب وقد تقدم انه لا يدل على الحاجة من حيث هو

طهارة المخالفين

الجماعة غير الاثنى عشرية من فرق لشعبة بل من فرق المسلمين ماهرين كما هو المشهور شهره بحمله (و عن) الحد القول بحسبهم «تبعه» صاحب الحقائق

و استدلل للحده «لاحق ع» الذي ادعى التحلى على ان المحتال للحق كافر او حمله من النصوص بدله على كفرهم

كحضر (١) ابي حمزة سمع ابا حمزة (ع) يقول ان عليا ع «فتح الله تعالى من دخله كان مؤمنا ومن خرج عنه كان كافرا» وبعوه غيره (و بانهم) منكرون للضرورة و هو الولاية .

و بالنصوص (٢) الدالة على انهم من الواصف بصفته ما دل (٣) على حاجة الواصف و بعونه (٤) تعالى كدلت يجعل الله الرحمن على الدين لا يؤمنون ؟ في الجمع نظر (اما الاحتماع) فلا بد ادعى على كفرهم لا على حدسهم (و النصوص) الدالة على كفرهم لا تدل على اد الاسلام يطلق على معان ثلاث . احدها صهار الشهادتين و شهادته

١- الوسائل الباب ١٠ - من ابواب حد المرد الحديث ٤٩

٢- الوسائل الباب ٢- من ابواب ما يجب فيه الحسن

٣- الوسائل الباب ١١- من ابواب الماء المضاف .

٤- سورة الامام الآية ١٢٥

مؤثق (١) سمعة قلب لاسعد الله (ع) احد بني عن الاسلام و الايمان اهم
محامد فعل (ع) ان الايمان من الاسلام و الاسلام من الايمان فعبارة
في فعل (ع) ان لا يشهد ان لا اله الا الله و لا شريك له و لا يصدق برسال الله (ص) به حققت الدماء
وعند حرب المصالح و المواثيق على يد عمر و حمزة ع و لا يصدق ليدنى و ما شئت
في العلوك من سمعة الاسلام و ما شئت من العمل به

في (٢) صحيح حماد بن عيسى عن ابن جعفر (ع) و الاسلام و صواب من قول او فعل
هو الذي عليه جماعة الناس من الفرق كلها و نحوهما معهما و ثبوت الايمان
بشهادتين احدى يطلق على من اعقده المؤمن (ذلك) المقابل بالاولاه
و يعبر عن الاسلام لكونه في الدنيا و هو صواب ليدخله هذا الحديث المعنى للاسلام
بالمعنى الاول .

او اما المقابل له في الآخرين فلا يطلق على كونه ممنوع و صواب (كقوله)
مسكين للصروف ممنوع لعدم كونه لانه من غير و صواب ليدخله من علم و صواب
من الدين و اكرها يكون نجسا فتدبر

(و ما يدل) على اهم من الواجب ليدخل على نجاسة لم يوجب من ان النجاسة
بموجب مطلق لا يكون نجسا بل النجاسة لاهل كسب نجس

و اما الآية) الشريعة مضافا الى ان احسن لم يشك كونه بمعنى نجاسة ان
المؤمن يطلق على معين لاهل المعركة لآية ثانياً بمعنى لغيره كما شهد لآية (٣)
شريفه قال (اعراب اهل الجبال) على نجاسة غير المعركة و آية

فتحصل به لادليل على نجاستهم فراجع الى ما تضمنه مقاله نظراً و خصوص
الشريعة للاسلام فحكم بطلبهم و يدل على عصبه الى ذلك لخصوص الآية
بأنه في صواب مما يؤخذ من ايديهم مما يعلم مباشرهم لكالعصر الذي ذهب ثلثاه و غيره
السادة من شئت في اسلامه و كونه لاهل الجبال عليه حكم بطلبهم لان مقتضى

١ - اصول الكافي ج ٢ ص ٢٥ من صفة غيره

٢ - اصول الكافي ج ٢ ص ٢٤ من طمعه غير ان

٣ - سورة الحجر آية ١٤

استصحاب عدم الاسلام الثالث له لكون الاسلام امراً وجودياً مسيوقاً بالعدم كونه
كافراً

(و دعوی) ن دلیل عدم مس کھ بگویند من قبل عدم اسلکۃ (عدم عمل)

(مقدمة من هذا الايهود : اننا 'المشكوك فيه' لبعض نرحم شيء واحد عايق الامر
العدم حال كونه مسموماً لم يكن يطق عليه النكر وفي حال كونه مشكوكا فيه يطق عليه
ذلك وهذا الايهود بعد المومنين لكي لا يكون بعده سبحة .

(وقد استدل الأصل بالإسلام بحديث (١) الطبري و (٢) عمر السبيعي،
الإسلام يعلموا لأبصاره يدعو إلى الملة محمدية في كل ملة، حصل الإسلام والكفر
بمقدم الإسلام

ففيها نظرا (الحديث) فليست مدونة ولا في عهد حيا أو عهد رافعي
كتاب ينطق من أعز من الأصوات فليست مدونة ولا في عهد حيا أو عهد رافعي
ان كل مولود يولد فريضا غير مدون ولا في عهد حيا أو عهد رافعي
معدوا الى اذنه غير مدون ولا في عهد حيا أو عهد رافعي
امره على الاسلام كما في المصنفين وسوفهم السوء في محله كونهما في
من فيها مسلما .

عجاسة الخمر

في السابع اجماع كنهه امير - عصفه - عن السيد الشح و
المحقق روى الاجماع عنه عن السيد الشح و العصفى و العمادى و الا زبلى و
غيرهم العدم

ويشهد السجادة حملة من المحرمين كمؤلف (٣) عما عن الصادق (ع) والاتص

١. اصول الكافي ج ٢ ص ١٣ من صيحه طهر ان

٢- الوسائل الباب ١ من أبواب النجاسات مواب ١ أرتحدث ١

٢- الوسائل - الماد ٣٨- من اجواب التماسات- حديث ٧

في ثوب فذا نسد حمره مسكر حتى يغسل

وحديث ١١ في بصر عن أبي عبد الله «ع» في السد ما يدل المراد بحسن حد من ماء يقولها ثلاثا .

وحديث (٢) ر كريب بن ادم سأل ابا الحسن «ع» عن قطرة حمر في سد مسكر فطرت في قدر فيه لحم كثير ومرق كثير قال «ع» يهرق المرق او يطعمه اهل الذمة او الكلب واللحم اعمله واكله

وموثق (٣) الصدوسي عن الصادق «ع» في لاسريق وغيره يكون فيه حمر يصلح ان يكون فيه ماء قال «ع» ان غسل فلا بأس وقل في قدح او ماء مشرب فيه حمر قل يغسله ثلاث مرات وسئل ايجز به ان يصب فيه الماء قل «ع» لا يجز به حتى يدلكه سده ويغسل ثلاث مرات نحو غيره ها (وقيل) معجمو غيبه من عشرين حديثا ودر ثوبا حمله من بصرى طهره في الطهارة قال شح الأعظم في طهارةها تبلغ اثني عشر

كصحيح (٤) على بن اسمعيل انا عبد الله «ع» عن احمد والسد المسكر يغسل بماء يغسله بماء يغسله بماء قال «ع» من فيه الا ان تغسله فتغسل عنه موضع الاثر ان الله تعالى اصاحه مسر به

ومصحيح (٥) بر امي س.ه قلت لاسعد الله «ع» ان س.ه يبي شيء من الحمر اغسله بماء يغسله بماء يغسله بماء قال «ع» لا يغسله الا بالماء لثوبه لا مسكر وحديث (٦) حماد بن اعور قلت لاسعد الله «ع» لئن يكون فيه الحمر ثم يجذب ويجعل فيه الخل قل «ع» نعم ويجوزها غيرها

١ - الوسائل - الباب ٣٨ من ابواب النجاسات حديث ٦

٢ - الوسائل - الباب ٣٨ من ابواب النجاسات حديث ٦

٣ - الوسائل - الباب ٥١ من ابواب النجاسات حديث ٩

٤ - الوسائل - الباب ٣٨ من ابواب النجاسات حديث ١٤

٥ - الوسائل - الباب ٣٨ من ابواب النجاسات حديث ١٠

٦ - الوسائل - الباب ٥١ من ابواب النجاسات حديث ٦

ودكروا في مقام الملاح وجوها:

(الاول) ان الجمع العربي يقتضي حمل الاولي على الاستحباب ، (وقد) بهذا ليس جمع عرفاد يعوض له نجاسة كما هي رخصة في نجاسة لا يمكن حملها على الاستحباب لاحتياطى زكريا وابي بصير المتقدمين .

(الثاني) تقديم نصوص لحد للمذهب مع "الكاتب" وهذه له تعالى (انما يحمر ولمسره) الاصل لا (لا) حس من عمل الشيطان (وحسنه) (١) وقد ذكر العلامة في المختلف وحسن لدلالته على نجاسة الحمر . قوله تعالى (حس) وقوله فاحتسوه

(وقد) ان الم حس لم يشك ثبوته بمعنى الحس . كما مر غير مره من كتب به اسد الى شرب حمر كما يشبه به عطف بمس . عطف به قوله تعالى من آمن اشيطان فلا محاله بدعيه الحمره لا النجاسة كما لا يخفى فالابن الشريف لا تدل على النجاسة

(الثالث) تقديم نصوص النجاسة لمذهب عمل مرء ، ذلك الوجه . ولمذهب سعه . برأى احدى هوهن من مذهب مالك . كان في زمان الصادق (ع) (وقد) بمخالفة امامه التي هي من لمز حجرات هي مخالفة فتاوى علمائهم لا عمل سلاطنتهم ، ومخرج الموافقة لمذهب الرضا عليه السلام مخالفة لمذهب غيره ليس من المرح حجرات ، بل دلالتهم بمذهب ما قبل من تقديم مذهبهم . انظر . انما لمذهب لمذهب انما هو شامل (الحماض) انه لا شبهة بتوضيح النجاسة في مذهب غيره على مذهب الطائفة . (وقد) انما لمذهب لمز حجرات . فمذهب

التحقيق انه لو لم يكن في المذهب ما يكون لازما على تقديم نصوص النجاسة كان المذهب ان يقال انه بما ان نصوص نطقه على ما تضمن (الاولي) ما دل على زيادة الحمر لا ينحس الماء وغيره ، كتحريم بعض المتقدم

الثانية) ما دل على صحة الخلاف مع الثبوت لدى اصداء الحمر والجمع بينهما

عليه الماء حتى يذهب غايته فهل لا والله ولا قطره قطب في حب لا هو يقي به
بحسب

والأقوى نوب بحسبه كل (مسكر) كما هو المشهور من اختلاف فيه بمد كره
مهر - بمعنى الآية عدم الفرق بين المسكر المبيع بالآلة - أي مد كاسح - (أو
لموثق و لصحح

و كرس) بعد من إجماع وم على عدم بحسبه الثاني بقوله 'فلا في خبر
بعد هو يوجه في الحكم بعدم بحسبه (الآ) مد كره بعض النسخ من محققين عن
عدم الدليل على بحسبه كل مسلم 'أما سؤهم' وقد • س كره في قوله "ع في خبر عبي
ير يقطن وم كان عاقبة دونه لخدمه وم • 'أما في خبر عبي كرس مسلم
حمد • إجماع من الأول • 'أما في خبر حدث لخدمه صح "ع • في ٩٥
مصدق سبال لخدمه • في • 'أما في خبر • 'أما في خبر • 'أما في خبر
"د • في • 'أما في خبر • 'أما في خبر • 'أما في خبر • 'أما في خبر
يكني شوب بحسبه كل مسلم إجماع من س • 'أما في خبر • 'أما في خبر • 'أما في خبر
إجماع

العصير الغني

لحق المشهور بالجموع لعصير العسي 'د على • 'أما في خبر • 'أما في خبر • 'أما في خبر
في بحاسته، (الثاني) في حرمة.

ما الأول فمن محكي المختلف ذهب أكثر العلماء إلى الحسنة مطلقا (وعن)
المحقق الثاني في جامع المقاصد عن المختلف مستند إلى المشهور (وعن) جماعة
عب (وعن) أبي حمزة • 'أما في خبر • 'أما في خبر • 'أما في خبر • 'أما في خبر
(وعن) ابن إدريس والمحقق • 'أما في خبر • 'أما في خبر • 'أما في خبر • 'أما في خبر
كلامهم إجماع الاشتدا لاختلاف عبي ولا كره

ولكن الصحيح من العصر إذا كان مسكر يكون نجسا والأقوال • 'أما في خبر • 'أما في خبر

ذهب صاحب المعجم به الى ان ذكر هذا العدد غفلة منه ، وما المقصود الا من عصمه الله .
 لكننى ترى ان صفة عشر هذا الفيد مع هذه الخصائص غريبة لا تحصل فى
 حتم

و شيخ الاعظم قد استدلل به لانه لا دليل على صحة العصر سوى وثيق (١) عونه
 المصنوع لحدوده اع بعد سؤال عن العصر الذى يشرب صاحبه عنبى بصب منه
 حمر لاسريه وهو مختص بها نحن كما لا يخفى فمصر فى احكامه بحدوده على ما
 منه بدليل ، هو الحصة مع لشدة و القوم

والمراد بحدوده عنبى هذا الحد من الحدايه غير ان اول من يثبتها
 بحدوث الامر لانه روى وقوله لم يبدى احد به (٢) بمقتضى انهم فى عهد
 لحد الامر بوز ابي دلب (٣) فجمع بين كلمتيه بعبارة قال به . وهم
 لا يثبتون الاسكندر عليه قسم ما فى كتب العرب من دعوى الاجماع على صحته
 العصر مع ادعاءه بانه لا خلاف بعد روى صحته احمر . مسكر كما
 ارد بكون حدهم هذا العهد معتمد على دليل واحد الواضح بحدوده
 البيان .

و كتب كان فقد استدلل بحجته بحدوده (الاول) لانه بمحكمة عن حده
 بل عن كثير العرفان دعوى الاجماع عليها .

وقوله اما حجاج كثير العرب فقد عرفت ما فيه . به انه يدعى الاجماع على
 صحته مع الاسكندر لا مطلقا وحده لا كلام فيه . لاحلاف

(واما) الشهرة فمقصودى عدم حجتها قد عرفت ان صلها مدكره المتحقق لثبوت
 من حكاية سبه القول بالحصة الى المشهور عن المجتنب مع انه ذهب الى اكثر العلماء
 (مع) ان ظاهر كلامه وان كان يستدل الى اكثر العلماء لا بد بواسطة قرين لاهل من
 عن صرفه عن ظاهره (حاشا) قال ، الحمر . كل مسكر و لقع والعصر ، دا على
 قبل ذهاب ثلثه ، لباراه بعبارة حسن ذهب اليه اكثر علماء كالشيخ بمعد و الشيخ

ابن جعفر : لم يسمي به في نسخة لا في نسخة أخرى من أبيه ولا في ما أخرجه
 (البل) إلا حماد بن علي بن زياد قال : لم يسمي في (أخلاف بن المسلمين في
 بحاسة الجمر وفي نسخ لحم بحاسة (أخلاف) وكان مسكراً عند حكمه حكم
 لحم و الجمر بحدها بذلك النسخ ، وفي السند المرفوع في النسخ حجة في ذلك
 في ما قبله في نسخة أخرى ، وما جاء في نسخة أخرى من أبيه قال : إذا كان له ما يفتل
 في نسخة أخرى من أبيه في نسخة أخرى ، وفي نسخة أخرى من أبيه في نسخة أخرى
 ثم كذا (أخلاف بن علي بن جعفر) وفي نسخة أخرى من أبيه في نسخة أخرى من أبيه
 البدر في هذا الكلام ، وفي نسخة أخرى من أبيه في نسخة أخرى من أبيه
 هم معاً قال في نسخة الجمر ، وفي نسخة أخرى من أبيه في نسخة أخرى من أبيه
 ثم نسخة أخرى أكثر ، (أخلاف) وابن الجمره لذين في نسخة أخرى من أبيه في نسخة أخرى من أبيه
 ونسخة العبد ، (أخلاف) من أبيه في نسخة أخرى من أبيه في نسخة أخرى من أبيه
 في كلمة قدمه ، قال قال بن جعفر : في نسخة الجمر ، وفي نسخة
 أنساب ، (أخلاف) قال بن جعفر : (أخلاف) في نسخة أخرى من أبيه في نسخة أخرى من أبيه
 مصدق إلى بن الجمره عن نسخة أخرى من أبيه في نسخة أخرى من أبيه

شأنه خلاف الجمر عليه في كلمات فقهاء العامة والخاصة بل عن مذهب الصريح
 أن اسم الجمر حقيقة في عصير لعب جماد (ويشهد له) بعض النصوص
 كصحيح (١٢) عند ابن جعفر بن الجراح عن الصادق عليه السلام قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من خمسة العبد من الكرم والجود ، وفي نسخة أخرى من أبيه في نسخة أخرى من أبيه
 في نسخة أخرى من أبيه في نسخة أخرى من أبيه في نسخة أخرى من أبيه

وفيما من الكلمات لشبهه بها هي (أخلاف) من أبيه في نسخة أخرى من أبيه في نسخة أخرى من أبيه
 بخلاف حجة من بن جعفر هل هي سم الجمر من مسكراً ، وهو العصير الذي صار

عسكرا! كما عساه في ذل كما في الأحكام التي أشد على من العصير
 بدني أسك حصه عني في الأجر ولا يزال هذه الكلمات والأحكام على أن يصير
 بدني لا يسافر بحس مع دعه حد الذي في مضمون بحمر (وفا الصوم) وفيها
 بدل على من لبحر يؤخذ من الماء (أو كل عصير حمر
 أشد ولا عساه على الماء أو غيره من الماء في البحر

في صحيح المصنف في عدة نسخ عن رجل من أهل
 المعرفة بالحق يسمى بالفتح: بدل قد صح على ثلثه أو أنه يشر على
 النصف أو ثلثه بقوله وهو يشر به على صاحب فقال «ع» حمر لا تشر به الحديث هكذا
 في عن المتقدمين ومقتضى إطلاق التبريد أبواب الأحكام التي هي من أحكام الحمر
 للفتح الذي هو عصير مطبوخ

وهو ولا يدرسه من جمع سح به في بعض نسخ المصنف
 عن لفظ (حمر) كقول الكوفي: سح به من السح محبب
 كثره حمر من الماء أو غيره على الماء عدم البراءة الممنوعة على إزالته
 عدم المنع عند المصنف من سح به كما لا يخفى (باب) أن يشر من السريل بقرينه
 سؤالين وهو بين المذكورين في حمر الماء السريل من حيث حرمة خاصة
 (وثالثاً) أنه إنما يكون في مقام جعل الحكم الظاهري حيث أن ما هو من حرمة
 العصير قبل دهر الثلاثين وحلته بعده كمن مضمون عنده ودسول إنما كان عن
 سوء السك فليس في مقام الحكم لوقوعه حتى يمسك بماله في وجه المشبه
 إنما في المقام المطبوع من دهر ثلثه على سح به سح به وسكر فيكون
 حمر وهو بدني يسمى له في باب الماء من سح به حمر فبدن حمر

الأحكام خصوصاً أنه على أنه لا حمر في عصير كمرس (٢) محمد بن يونس
 عن رجل عن أبي عبد الله «ع» قال سأله عن عصير يطبخ بالمر حتى يعلى عن ساعته

١ - الوسائل - الباب ٧ - من أبواب الأشرية المحرمة - الحديث ٧

٢ - الوسائل - الباب ٢ - من أبواب الأشرية المحرمة حديث ٧

١- صححه ١، الآخر عنه (ع) كل عصر بعد الصلاة فهو حرام حتى يذهب ثلثاه

يمتلى ثلثه

٢- صححه (٢) حماد عن أبي عبد الله (ع) لا يحرم العصر حتى يعلى

٣- حرمه (٣) الآخر مثله غير صحيح العصر قال (ع) بشرط ما لم يعل واد على

فلا تشر به قلت أي شيء العليان قال (ع) القلب

٤- دونها (٤) صح عن أبي عبد الله (ع) من العصر وعلي حرمة بعد ما عظم

ثم الكلام يقع في حديثه أنه لا يكون ذهب النثر موحدا للمجلس

مختلف كان العليان معناه ما لا يكون العصر الذي على نفسه حرما إلى أن

يعود حاله الذي على ما كان له من ذهب ثلثه حسب الأول أي لشهور

والثاني إلى أبي حمزة .

٥- يمكن القول بأن لا يحرمه من السج في سعيه . يعني في السر

٦- قوله في معنى العصر أي ما لم يعل . من له راح في الميهد

السر في الدرس . من يؤمنه الدال الصدوق في ذلك ذهبوا إلى هذا أنه قبل

٧- هو الأقوى . من أن الصور المعصية للتحريم كذب وإرادة في تحديد حرمة

المعنى . من لا يعل . من في حديث المعنى نفسه . مطلق المعنى . صوص

الدالة على تحريم العصر بالعل . الظاهر ما عذر سائر لعنان إلى العصر من

دون ذكر السب في حدوثه فيه نفسه غير معناه بذهب ثلثين . هل السريعة أن

العصر إذا على نفسه أو الشمس فيمسك . لأنها إذا سكن كذب خارج بدلت

حينه من ثمة لغيره . بعده . أنه على من على أن السج دامني عليه

أنه في الصب . من . هذا بخلاف . إذا على . من لا يحرمه الأسا

لعنان ولا بعد ما كان إذا ذهب ثلثه (٨) عليه . فلو على نفسه أو الشمس بعد ذهب

ثلثه يكون مسك . فلا وجه لجله . من . إذا . من لا يحرمه الأسا . من الصور

١ الوسائل الباب ٢ من أبواب الأشربة المحرمة حديث ١

٢ الوسائل - الباب ٣ - من أبواب الأشربة المحرمة - حديث ١

٣ الوسائل - الباب ٣ من أبواب الأشربة المحرمة حديث ٢٣

على ان الحمر : يسكر ذا صار حلا يعود : حلالا و يضر الى : كره

ح ١٠ ع ١١. وسمي لي 'عبدالله' (ع) المملوح كيف يطبخ حتى يصير حلالا
فمن ما حذرنا من ربيب ثم نصب عليه نسي عشر حلال من ماء ثم تقعد له و قد كان
ايام لصف و حشيت ان يش و جعله في سور مبحوح قللا حتى لا يش الى ان قال
ثم بعلية باله فلاته - تعلمه حتى يذهب الثلث - سبي الثلث و قد لولم يكن اعصر
الذي على نفسه و يش لا يحدده ذهب ثلثيه لم يكن (ع) به علمه (ع) يجعله في سور
انقل من مفسد كما لا يحق

[illegible][illegible]

قلت (اهلا) بربنا ان علما و ثقاته و عند اصله الا ان الكرم في ان

١ - الوسائل الباب ٥ - من أبواب الأشرطة الصحية حديث ٣

٢. المستدرك الباب ٢ . من أبواب الأشرطة المحرمة حديثاً

(وفيه) ان لشش الحاصل بعد من علامت أسكار وحرمة في هذه الصورة
 (خلافه) و هذا الكلام هو شش هو على ان لم يكن هناك ظهر عدم
 صحة الاستدلال له بحبره من ان شش لمقدمه ان لا يرس على حرمه بعد
 شش

بأ حراً (١) حرمه عن (المعدلة) (٢) بانه من شرب بعد (٣) (ع) شرب
 من يرس و راعلي ولا شربه فب ان شش العبد (٤) (ع) العبد و نحوه غيره بدل
 على عدم الحرمة .

ثم ان المشهور من المأخوذ من بد (٥) من العبد و من لعب فاد على من
 اللعب من غير ان يعصر كان حراماً .

اقول ان بعد من قدمه صاحب هذه المسئلة و هو ان حرمة اللعب
 غير صحيح .

(٦) عن (٧) من الا دسلي . العلامة المحسني الانكالي في الحرمة لعدم صدق
 تدبيره على مفهومي العموم و حصر المحرمات حله

و استدلل للحرمة (٨) ما احد في ان ادله بان ك هو له الا انه لو موح
 كون موضوع الحكم هو ماء اللعب بالاحد من الامور و لدا لم يتوقف احد
 في انه دا حرج ماء اللعب من غير لعب و على حرمه او على فلم على الماء و هو
 فيه يحرم ايضاً .

او فيه ان موضوع الحكم هو اللعب فهو ماء اللعب الذي حرج بالعبه الذي
 لا بد من الفائه هو القدالة بي اذ لا حرج ان لعبه من الدالة على حرمه المحتج بالطلاء
 حيث لم يؤخذ في مفهوميهما عنوان العصر

(٩) ان العبد الاول وهو حرج ماء اللعب و لا حرج لآلته و لمدى عنه الى ما
 في اللعب مع العرف بينهما الماء الحرج دا على بعد اواز على ان لم يذهب ثناء
 و سكن يسكر و في العبد الثاني لا يجر من له لا ك و يوجد لآلته الاقرب مع العارف

(فتحصّل) ان لا يؤكل من لعنه د عليه الا بصريح حرام

عصير التمر

وما عاصر التمر في السكر والاشكال في حديثه مدد الله له من الاجماع على طهارته .

(واما) حرمه فلم يجد له دليل يثبت من المتقدمين وقد ذكر صاحب الجذائق انه حديث عول به له في الاصل بعد حرمه
وكيف كان فقد استدلل له معطوئهم انهم اصابوا في احوال العامة على ان كل
عصير اذا اُغلي فهو حرام

كصحيح (١) ان سائر اصناف الاعمال من عصير من سائر ما هو حرام حتى يذهب
لكونه ويبقى ثلثه ويحوى غيره ولم يمتنع من التمر بعد سده في الماء عصير فحرم
بالعلم اذ لا يترك في ماله من استخرج الماء لارضى الاصلى استاءا كان
الاستخراج ام مسبوقا بعمل كالنقد .

وقد ان لعنه من كان بمغضى وصفا عاما شاملا لكل ما استخرج عن شيء
والعصر وما دعه) صاحب الجذائق . من خصائص عصير به عرقه شرعا وما
اعتصر من العنب (عنه) والعصر كغيره ايشه وضعه وكل له رنده اما المجموع
المر كس فلم يشك وصفا لخصوص لمعنى خاص (كما) ان ذكره صاحب المسند .
من ان لعنه بخصيصه لا يصدق على ماء العنب غيره وليس بعصر ولا معمور بل يسمى
دلتا عصير وعصه . قل صاحب الذائق الغاموس (عنه) وسعمله في ماء العنب وغيره لا يكون
الامحارنا (وحدث) يحتمل استعماله في خصوص ماء العنب فلا يعلم بالعموم (غير صحيح)
اذ صالاق الفعل بمعنى المعقول لا يخص بالعمول المطلق بل نعم المعقول مع التقييد بحرف

كفى ومن : بدا ترى استعمال اسم في الدعاء لم يسجد فيه التبر (و عليه) قالوا :
المستخرج من سجد بالعض : لا يعصى في عبادة معصوم إلا أنه يعصى عليه لمعصوم
فيه ولهذا لم يرد سجد الله في عبادة معصوم : بعد الاستسقاء

ولكن لهذه ان العصور في مرفع اسعد له في هذه العصور مع هذا يد منه
 خصوص له مني عذواني كان في ان العصور حله في بعد له ثم فهم الانه
 من العصور بها كمد بعدة العصر د على بعدة كل عصر حتى عصر اسعرج
 و التخرج وعمرهم من الثم و الاذوية بل و هذا المعص من لثوب و نحوه وهو اني
 كانوا يستلون عن بعدة من بحمد و عن حوار يد و عده في العصور و كثير
 له تميز في العصور من عصر و في العصور من عصر و في العصور من عصر
 و ان حمله من تبعه و ستم هذا الطريق في العصور و هذا في ان امر
 من و ان العصور في العصور

ما لم يعلم خروجه .

كما وثقنا انما عن ارجح رأي في الامر - يقول هذا متزوج عنى الثالث فقال ان
كان مسلما ورعا فامونا بالادب ان ينزل و نحوه صحيح (٢) على بن جعفر اوفيه) عاصى الى
لروم مخصص الاكثر و بهذا المعنى مع الخصوص الكثيره لانه على حوار الاحد
من سوى المسلمين و المسلمين الصريح عمده - و هو ان احكم الخلفاء
في صفى سابع في من اعلم محمد كذا - و هو - عتب - و هو جندل عم
جندل

و منها ما يخص العلم كقوله ٣١ ثبت عن عبد الله بن مسعود عن النبي
عن الصواع لمعق كيف تصعب به حتى يعجز عنه ٣٢ عن حماد بن أسامة عن عبد الله بن مسعود
عن النبي ما لا ينفعه

٢٠٠ المسائل - الباب - من باب التمسك بالحدود في الحديث ٢٠٠

٣ - الوسائل الباب ٣٢ - من - في الاستبراء له لمحة في الحديث - ٢

وموثقة (١) الآخر عنه «ع» سأل عن الصوحر قل «ع» يصح التمر حتى يذهب
شبهه وبمضى ثلثه ثم سئلت «ع» عن الطهر في السؤال فيه لم يكن عن الأكل
وعنه يوجب الحلة والحرقه في الصبح - يعني - كما في بعض الأقوال - مع
يجمع التمر في الحلة والفرق بين ما تخرج من البطن من مادة في فائز في
قد مخصوص من لم يذهب منه شيء من لحمه - يعني - يحمر وهو كان شديدا
من سوء العروس (وعليه) والمفروض في السؤال صرح به مكر أو كان السؤال
عن به كتب يدوي هذا الداء وهو صرح به مكر - يعني - بعد الصلوة مع
لثقيب به فوله «ع» حدها التمر الخ من علاج بذلك فيه بعد ذهب لثقيب
لا يعرفه لاسك «ع» الحصة والصوحر ليس من المشروبات - يعني - هو شئ يتعيب به
ومعلوم أن ما يحرم به يجوز لطب به وعنه والعرض من السؤال ما يخص
به عمله في الطب بعينه - يعني - لما عده أحد الأطباء من ما يخص
بحسب مسئلة «ع» عما يخرج به راب «ع» - يعني - ما يخرج من حرقه بعرض
لتمرى إذا لم يسكن في لسان غير «ع» من حمة من ستموس من على
جلته

كحبر (٢) محمد بن جعفر البصري عن الكوفي عي وقد من لي عن قديمي اعل
الشي (ص) وسئلوه عن السيد بعد وضعه له قال (ص) هـ قد اكثر على
فيسكر قال نعم قد اكلت اكله كرهت ان اكله عني الحمد لله عدم الاسكا
ساهرة

ح ۱۳ قصص نوح - من بي جمع - مع سند - عن أحمد بن حنبل
 الله تبارك وتعالى - من أبي - مع سند - عن أحمد بن حنبل
 أحمد بن حنبل - مع سند - عن أحمد بن حنبل - مع سند - عن أحمد بن حنبل
 أحمد بن حنبل - مع سند - عن أحمد بن حنبل - مع سند - عن أحمد بن حنبل

١. الوسائل، الماد ٣٧ من بواب لا شرع المحرمه حدث ١

٢ - الموسئل الباب ٢٤ - من أبواب الأجر والجرعة حديث ٥

٤. لمسائل الباب ١٥ من الباب (١) لائحة المراجعة حديث ٤

المصوص لداله على حليته ، لخصوص (فتحصل) ان الاقوى حليه العصير لتعري
اذا غلي ما لم يسكر .

العصير الزبيبي

واما عصير الرطب ولمشهور من الاصحاب حليته (واما) بحسته فلم يعرف
بخلافه ، واما حديث القول بتحريمه في الاعصار لمناخره وذهب اليه حماد عمن
علمائنا الاحرار (واما) ذكره العلامة الطباطبائي واتبع نفسه لركبة في ثبته من ان
يقول بتحريمه مشهور بين المتحريين لا يمكن المساعده عليه اذ ما ذكره من الوجوه
عزيمه وكيف كان فقد سدل لتحريمه بوجوه

لادل الاصحاب لانه حين ما كان عند كان يحرم له علي فهو علي ما كان
وفيه مضاف الي ما حقه في شرب الكلام في حاشية علي الكفايه من عدم
حجته لاستصحاب القلعي : استصحاب ملازمه العليان للحرمه لا يحري (انه) لو سلم
حر بان لاستصحاب علي حد الحو من لا يحري في عدم لتدل الموضوع لالمقابل
من ان الرطب ليس له ليعطو عن (ان) الان موضوع الحكم في حر
العصير ليس هو عصير الرطب ، نعم كما عرفت في بحث لعصير لعسي : لرب لا اله
به واما شق في ماء ويكسب من الرطب الطعم : لخاله وهو ينوعم بعد الماء
لحري حتى مع ماء نعم حتى يصح سحبه حكمه لاثباته له ، ودعوى ان يحرمه
لاحتصاص ماء نعم بل تكون ثبته للماء الخارج الممزوج به فيه لوعلي الجميع
لانك في حرمه (صدق) بان الحكم بالتحريم في العرض اما يكون لاجل عليان
ماء نعم في ضمن الجميع فتحقق موضوع الحرمة

ثاني ما دل بمجموعه علي ان لعصير اذا غلي يحرم فيه كما يشمل العصير
لعسي كك يشمل الرئيسي وقد عرفت في بحث عصير التمر الجواب عن ذلك ان
المراد منه خصوص الاول .

ثالث ما دل علي حرمه كل شراب اذا غلي لم يذهب ثلثاه وتعدم الحوائج عن

دلت أيضاً في دلت المسحوق وراجع

ارابع حبر (١) يريد ليرسى سئل ابو عبد الله (ع) عن ابي ربيد يلقى في
نقد ثم يصب عليه ماء فيؤخذ بجمعة فقال (ع) لا كله حتى يذهب الثلثان ويبقى
ثلثان من الماء قد اصابه غلب فالرب كما هو يلقى في نقد ويصب عليه الماء ثم
يطبخ ويبقى منه الماء فقال (ع) كثر هو له اذا بال الحلاوة الى الماء فصار حلو اصر له
العصير ثم ش من غير ان تصبه الى نقد حرام كذا اذا ما به الى وعلاه فقد هدم
(وفيه) ما عرفت في بحث العصير العبي من (١) يريد ان كان ثمة واصله معقرا الا ان
كوز السخنة العسقة التي خدع بها هذا الحديث هي بحسب لكتاب المروور محل
ذهل واشكال هذا مع فالى ان من لا يصح عنه

(الخامس) الروايات (٢) لمصنفه سراج ليس مع (ع) في حديثه ما يسلام الدالة
على ان عليه تحريم الشئ * تحريم الجمع * بل في حديثه من الكرم عند كل م
سالا ليس

وفيه ان ثلث العوص و راء في بيان حكمه حرمة العصير اذ على ولم يذهب ثلثاه
و يحرم فلا يمكن التمسك باطلاق ما سب عنها لعدم سنده له ولا عموم العلة لكونها
حكمة لاعله

(السادس) ما ورد في ليرسى بخصوصه (كحوتفي) (٣) عماد لواردين في
بيان كنهه لطيف حتى قد خلا المذكور في المسائل في بيان حكم ماء
الرب

حبر (٤) اس جوف عن احمد (ع) سئل عن الرب هل يصح ان يطبخ حتى
يخرج سمعه ثم يؤخذ من الماء فيطبخ حتى يذهب ثلثه ويبقى الثلث ثم يرفع ويشرب
عنه السنة قال (ع) لا بأس.

١ - المستدرك الباب ٢ من ابواب الاشارة المحرمة حديث ١

٢ - الوسائل الباب ٢ من ابواب الاشارة المحرمة

٣ - الوسائل الباب ٨ من ابواب الاشارة المحرمة حديث ٢

٤ - الوسائل الباب ٨ من ابواب الاشارة المحرمة حديث ٢

وقه ان الظاهر بقرينة الخصوصيات المذكورة في الاولين والمصدر المذكور
 فيهم «قوله «ع» في حدهم وقد استدل بطول مكثه عند وقوعه وقوله في الاح
 وشرب عند لسه في السؤال به يكون عن الحلة المعصية لحرمة بها به بل مطروح
 لذي به يذهب ثلثه في مئة من حبه سر الاسكار عليه

ويشهد له ما في دليل خبر (١) سمعت من الفضل الهاشمي من قوله «ع» وهو
 شرب لا يعصر داسي (فحصل) انه لا يدل على حرمة العصر لرسي اد على ما لم
 يسكر فالاقوى حليته بغيره ويؤيد القول بالحلة الموصوفة الدالة على حرمة
 به الاسكار به على شموله لما سنده ارساؤه اذ دل على حلة الطم لرسيه
 كله فما اد لم يسكر ولا لاشبه في حليته وحرمة

(فرغ) المشهور بين الاصحاب عدم الفرق في حرمة المصوح ما لم يذهب ثلثه
 من سره بحدس «عنه وع» اللوامع والجمع وبوسله الاكتفاء بالنسبة في
 حلية العصر

«استدل له (ساري) ما دل على ان لسه خلال (١) دليل مختص به كان
 عصر او اذا انتقل عنه وصار دسا يرتفع حكمه .

«مصحح (٢) غير من يريد ان كان مختص (١) به به

«في الجمع بظ (١) (٢) لا يدل على حلية حتى مع اطلاق عنوان محرم
 حر عليه كما لا يخفى (٣) (٤) فالان شوا الاموال الاستحابة بشحن لشيء به
 لا يحتمل (واما ثالث) فالان الظاهر به بقرينة صدره في مقام بيان حال شرب و
 جعد ما به يذهب ثلث من عن الشهد في لسه ان العصر لا يصير دسا حتى
 يذهب به احماسه فحصل ان الاقوى عدم الاكتفاء في تنافح الحرمة بمحرد
 صيرورته دسا

١- الوسائل الباب ٥ من ابواب الاشارة المحرمة حديث ٤-

٢- الوسائل الباب ٧ من ابواب الاشارة المحرمة حديث ٢-

الفقاع

(و) العشر الفقاع إذا خالف في حقه لحم لا من لحم غنميه الحديث

• صحيح • علامة الاستدلال على أن الفقاع لحم لا من لحم غنميه

كما هو في ١١١ عما مثل - عند الله دية من الفقاع فيل هو حرم

• حرم (٢١) عند من لحكم الاستدلال عند الله دية فيل لا من لحم غنميه

وإذا أصاب ثوبك فاعفله

• واحد ٣ - إذا من لحم غنميه دية من لحم غنميه

عنهم هذه الحميرة يعني الفقاع

• وحرم ٢ - لو من لحم غنميه دية من لحم غنميه

بحرم غنميه دية من لحم غنميه

• أمه (كلام) يقع في قوله (الأول) في شخص هو يوقعه لحم غنميه

في الأصناف وأبوه ثم لو سطر لطرس في مجمع من لحم غنميه بشراب محرم

ماء لشعر فمقد (وعن) حماسة حرم من لحم غنميه بشراب محرم

• الزرة بل عن بعضهم به يصنع من كذا لحبوب كالشعر والزر والسكر

غيرها

(و) ما أن يوضع سببه لحم غنميه دية من لحم غنميه

من الأحاد لا لميقن وهو خصوص ما يتقدم السير

• الثاني هل يخص الحكم بما إذا على سببه بشراب السكر أو لحم غنميه

• وجهان قد استدل للثاني باطلاق الأدلة

١ - الوسائل - الباب ٢٧ - من أبواب الأشرية المحرمة حديث ٤

٢ - الوسائل - الباب ٢٧ - من أبواب الأشرية المحرمة حديث ٨

٣ - الوسائل - الباب ٢٧ - من أبواب الأشرية المحرمة حديث ٩

٤ - الوسائل - الباب ٢٨ - من أبواب الأشرية المحرمة حديث ١

«ولكن» ثم إن الظاهر من الدعوى أنه في مقام بيان أنه من الآفة لا الحقيقية
للمحرم لأن الناس لا يحرموا إذا استكروا ما يمنع حداسكر لحصن من شره سائر
في الحمر ولذا يعر عنه بالأساء بوجه واحد كونه حمر ٤٤ ولو لم يعد معاملة غير
الحمر وهذه البراءة وإن كان ذلك من موضوع الحكم كل ما سكر سواء كان
استكرا بمعد حد من عقله ٤٥ من الأسباب في مقام بيان السبيل للمعد والآثار ٤٦
بظهر لمن يدبر في قوله «وع» في حمره ٤٧ حمر مجهول في حمر النوش حمره ٤٨
٤٩ من غير «وع» عنه في حمره ٥٠ من الحمره ٥١ من له سبع أحد الأسكار في
مفهوم الحمر «والأقوى» اختصاص الحكم بما دلت عليه مسكرا «ويشهد به» معصية إلى
ذلك

صحيح (١) من أبي عمير عن مراد كان يعمل لأبي الحسن «وع» انقاع في مراد
في أبي عمير ٥٢ ومن يعمل فادع بعلی
«فولده» ٥٣ في مكانه والى أبي بن جعفر «شأنه» ح «لأنه» القناع الأما لم يعد
أو كان حديداً .

«صحيح (٢) على من عطف من الكاسم» ح «سئل» عن شرب القناع متى يعمل في
سوق وباع وكتب ومنه عمل بعد شرب «وع» لأخيه فإنه يشعر بكرة
المجهول ويدل على أن القناع فسمي حراماً وحراماً (محصل) أن الأقوى اختصاص
الحكم بما سكر

عرق الجنب من الحرام

مسبوكون من الجنب من عسره وهي لغة المصنعة وعرق الجسم من
الحرام وعرق لأن انحلاله بل مطلق انحلال ما عرق حجب وعن أبي بصير نسخة

١- الوسائل- الباب ٣٩- من أبواب الأثرية المحرمة حديث ١

٢- الوسائل- الباب ٣٩- من أبواب الأثرية المحرمة حديث ٢

٣- الوسائل- الباب ٣٩- من أبواب الأثرية المحرمة حديث ٣

لقول بحسنه الى الأشهر من المنع من تارة وإلى الشهرة العظمى بسبب حرى من
عن الخلاف دعوى الاجماع عيب

وعن لحنى و بفصل و عزم لقول بسبب من عن يحيى دعوى
الاجماع عليها .

وقد استدلل الاول بمسوط حيث قال فيه و ان كان الحنة
من حرام و حنة عند عارى فيه على و و بعض اصحابنا و انما عن سبب على
لذكرى

من (١) محمد بن همام و سنده الى ' بن من يد الكعبي به كان يقول
بالوقوف و دخل سر من فى عهد ابي الحسن (ع) و ان ر سنده عن ثوب
بن عرق و عن الحب الى و ل فعل و ع و ان كان من حلال فدل عليه و ان كان
من حرام فلا تصل فيه

(١) عن محمد بن (٢) بن سهر ثوب بنان كان لمحمد بن الحسن بن علي
بن مهران و فيه قال (ع) ان عرق الحنة في ثوب حرام لا يجوز
الصلاة فيه و ان كان حرامه و حلاله و ان كان به و نحوه و ان كان
يعتقد كونه من مؤلف و فيه و سنده عن عارى بن محمد الطريفي عن عرى
عبدالله لميموني عن محمد بن علي بن معمر عن علي بن مريير عنه (٤)

و (٣) عن نفعه لرصوى ان عرق في ثوبه كان حراما و ان كان
من حلال فبحر الصلاة فيه و ان كان حراما فلا يجوز الصلاة فيه حتى
يعسل

و اورد على الاستدلال بغيره (الاول) حتماء هذا الحكم الى زمان ابي ابي و ع
(الثاني) ان مر حطب الى روايتين صادر من عنه و ع في مقام الاعجاز الذي يحسن

لتفصيله في تروى من لحد من عند محمد بن علي الكوفي عن عوف بن حكيم
 علي وعبد الطاهر (الثالث) حقا لا في عدم من حكمه في الحديث
 عنه، (الرابع) صعب السد

وفي الجمع بين ما لا يوافق من حكمه في هذه لم ينع (المكون) لا
 عدم بوجه واحد من هذه في حديثه في عدم من لا ينع على عدم
 .

و ما شئ فالاحتمال ليس على أحد هذه بوجه من غير ما في هذه
 الاعتبار لا يكون قرينة عليه

(و ما الثالث) فلا لمطهر تنع حمله على محمد مطلق (و اما الرابع)
 فالإدعاء من غير ما لا ينع في عدم من على الجمع عن الصلاة
 لا النجاسة .

و عدم عدم من لا ينع من عوف بن حكيم في حديثه
 "عدم من لا ينع من عدم من لا ينع في كتابه في عدم من عدم
 احترس منهم حكموا عدم حوار الصلاة .

وهو قلنا ان ما ينع بخصوص المص من الصلاة في التوب لدى عدمه يعرف
 وان ذهب عنه لازم ذلك لمص من الصلاة في عدم غسل و حدث لا يمكن
 الاثر به في عدم من حمل على عدم من حوار الصلاة و من حمل
 على عدم من عدم من لا ينع من عدم من لا ينع من سؤال عن عدمه
 والطاهر كما يظهر من الاحاد الواردة في عدم من عدم

(قلنا) ان خصوص في تنبيه هذه في عدم من عدم من عدم يعرف
 ادعاء حد كنعان في عدم من حكمه حله في عدم من حكمه عدم وجوده
 و عدمه و حدث من عدم من عدم عرف عدم من عدم من عدم من عدم
 وجوده فلا ينع من التوب من عدم من عدم من عدم من عدم من الصلاة

و ما يرتفع لحياته تمام العمل

الثالث اذا احب من خلال ثم من حرام و لظاهر عدم ثبوت حكم عرق الحب من الحرم بعرقه اذ لظاهر من الأدلة ان الحية و به بمقتضى ما على حد من حرام لأعلى لسبب المحرم و حدث من محبت لا يجب ثبوتاً لأن لظاهر من الأدلة ان الحية شيء و حدد تحصل منه بحقق احد اسباب محصور في لوجود ولا يتحقق لحد من حرام لسبب الحكم له (دعوى) ان معنى اطلاق هذا اللفظ مع الاختلاف في الاكراهية المقام ثبوته له (مدفوعة) ان موضوع هذا الحكم لحد من لحيطة من سبب حرام ومع عدم حصوله من لادله للحكم ثبوته نعم اذا احب من حرام ثم من خلال لا معنى ان يوجب في ثبوت الحكم له

الرابع لمحب من حرام دالم يمكن من فعل وسم و منع حكم عرقه باسمه متى على كونه السم اذ في حد عند معصية اطلاق دليل ابدية ذات و اعلم ان على كونه سم و في ذات دليل حتى من منع حرام عرقه

الخامس ليس عرق له مع ذلك من حرام لأسباب على عرقه حكم عرق الحب من حرام لأن دهر احد كلاً عاماً في موضوع الحكم دون الحكم مداره (وحدث) ان لعلم من وقوع عن الصبي بجمته وان كان عن احد لأسباب المحرمه لان يكون حراماً فلا يكون حرامه عن حرام حتى يثبت عليها حكمها (و دعوى) ان حاشيته عن حرام دائم و موضوع الحكم هو المحرمه في حد ذاتها (غير سديدة) لأن المحرمه من الأحكام الشرعية ليست فصحاً دالة و عريضة قدر و رد المحرمه مع وجود شرائط الكيف من لحرمة الداية لاتعداد لظهور من الدليل ان الموضوع هو المحرمه فاعلم لا لشأيه فلاحظ

عرق الابل الجلالة

و ما عرق الابل الجلالة في حقه مسوغة الى جماعه من لعداء و المناحرين

مهم المبدء والشيخ والشيخ : لم يبق في مشي و لم يبق في مشي و صاحب
لم يبق في مشي و صاحب

يسعد له (١) حسن حصص الجلالة عن بعد الله : لا يبق في مشي و صاحب
الجلالة وان اصابته شي من عرق فاعسله

صحيح (٢) هشام عن (٣) لا يبق في مشي و صاحب
فاعسله

عرق (٣) القصة هي عن : لا يبق في مشي و صاحب
فاعسله

(واو د) على الاستدلال به : لا يبق في مشي و صاحب
غير الاثال عداها عن شذوذاً به قدور الامر في الصحيح و يرسل
الامر فيها على الاستصحاب و ليس حصص الاثال ليس في مشي و صاحب
الامر في مشي و صاحب : لا يبق في مشي و صاحب
لاستصحاب

لا يبق في مشي و صاحب : لا يبق في مشي و صاحب
المرسل به و خصص : لا يبق في مشي و صاحب

(ودعوى) ان الاصحاب هو احسن الاحصاء به يعرف بالجلالة الا ان هذا
قرينة على حمل الامر فيهما على الاستصحاب .

(مددعه) به لو سلم انك لا يصر قرينة له ذكر لما حققه في محله من ان
الوجوب : لا يبق في مشي و صاحب : لا يبق في مشي و صاحب
لا يصر من له حصص في تركه له هو : لا يبق في مشي و صاحب
في تركه : لا يبق في مشي و صاحب : لا يبق في مشي و صاحب
سيعمل اللفظ في المعنى : لا يبق في مشي و صاحب

١- الوسائل كتاب ١٥ من نوافل الجملات حديث ٢

٢- الوسائل - الباب ١٥ من ابواب النجاسات حديث ١

٣- الوسائل الباب ٢٧ من ابواب الاصلية المحترمة الحديث ٦

ففيما نحن فيه قوله (ع) غسله مره لا احتساب عن كرمه صاده عرفي الحلاله و
 حص الشارح في ترك الاحتساب في غير الأول فمحمّد لا عرفه علي الاستحباب ولم يرد حص
 في تركه في الأول فمحمّد لا عرفه علي طه هره من ابو حنوب

وثالثا) لو سرك عبد ذكره عنه لم يرد ذكر حمل الامر في الصحيح و
امرسل علي حاصص من الاستحباب و لو حوت عليه فيها ليس فيه حمل لامر
في الحسن الظاهر في استحباب الحمل و مما ذكره من الاقوى
بحاصة عروق الامن الحلاله و الاحوط لاحباب عن عروق سائر الحيوانات
الحالات

المسوخات

وفي هذه النسخة لا رسم الا بـ العتب والفتحة من مطلق لمسوح و لا رسم المسح في الا بـ عتب في معنى شعب الا بـ لـ في الا بـ عتب المقدي في معنى خمسة شعب و لا رسم و عن موضع حرف عتب في هذه النسخة و لا رسم و عن الوصلة في الا بـ عتب و عن ابي صالح و بن زهره خمسة الشعب و الاربع و عن الخلاف في رسمه لمسوح كذا (بـ) الى المسح و لطيف في الجمع بل في الحواشي يبره كتاب كبر اجماع بل لغة الظاهر من محكي عن الناصيات .

و قد استدل بالحجۃ فی (۱) بعد و لمقر ب (ع) بحجۃ من لصحة
کمرس (۱۱) یوس عن بعض اصحابنا عن محمد بن (ع) قال هل یحل ان
یمس الثعلب و لا یمس و شئت من السبع حی او مم قال (ع) لا یعمره و لكن
یغسل بده

(وصحيح) (٢) ابن جهم عن احمد (٤) في اشارة بفتح الهمزة تمشي على لسانه قال (ع)

۱۔ الوسائل - الباب ۳۴ - من ابواب النجاسۃ - حدیث ۳ - و الباب ۵ من ابواب غسل المرن .

٢- لوسائل الباب ٣٣ من ايام النجاسه حديث ٢

اغسل ما رايت من اثرها

(١) ميثاق ١١ سمعه لو . في اجزاء . يقع في الماء . قال «ع» ان كان ع .
فارق الماء و توصاً من ماء غيره

(و حصر) ٢ هرون بن حمزة لعوي لو . في ثور ع . العصب و اشدهما
يضع في الماء و فيه قل (ع) غير يوضع فيه لا يستعمل بماء يبيع فيه
و لم يجد مديبل على محله . المسوحات غير ما ذكر

(ولكن) الاظهر منه . الجمع اذا لم يوصى الو . في غير الارض و الثعلب
ينبغي غسله على الاستحباب شبهه . مذهب من يريح في الظاهر

(اصحح) ٣ لميثاق سأل ابا عبد الله «ع» عن فصل لهره و شبهه و الدمرة
و لاس و الحمر و لحد و لعل و الوحش و لسدع فعم ترك شئ لا سئلته فقال
«ع» لاس حتى ينبت . في يكتب فقال «ع» حتى يجف

(و صحح) ٤ علي بن جعفر عن حماد بن عمار عن ابي عبد الله «ع» قال لو
يضع في ماء فلا يموت فيه توصاً منه ليعلاه فقال «ع» لاس منه و سألته عن وده
و فعب في حب . من قد حب قبل ان يموت يسعه من مسلم قال «ع» نعم و
يتذهن منه .

(و صحح) ٥ سعد لا عرج في لاه و يقع في السمن . المريب ثم تحرر منه
حيثما فقال «ع» لا بأس باكله .

(و حصر) ٦ هرون بن حمزة عن ابي عبد الله «ع» مثلت ابا عبد الله «ع» عن الفارة

١ . الوسائل الباب ٩ . من ابواب الاسنار حديث ٦

٢ . الوسائل الباب ٩ من ابواب الاسنار حديث ٤

٣ . الوسائل الباب ٩ . من ابواب الاسنار حديث ٤

٤ . الوسائل الباب ٣٣ من ابواب النجاسات حديث ١

٥ . الوسائل الباب ٤٥ من ابواب اطعمة المجردة حديث ١

٦ . الوسائل . الباب ٩ . من ابواب الاسنار حديث ٤

والعرب و اشاء ذلك يقع في الماء فخرج حده من شرب من ذلك الماء و يتوصلاً
قال «ع» يسكب منه ثلث مرات و قليله و كثيره مرة واحدة ثم يشرب منه و يتوصلاً
منه و يحوها غيرها .

واما لاسم الثعلب فلم رقيب نص يدعى حبه به فلا وحده بصرف

لمرسل عن طاهره بالنسبة اليهما

و دعوى انه لاشئ من المرسل على السماع و بهما جعلاه مضافين معهما
في الحكم بصل الد و قد دل صحيح النفا على صوره السماع فتعين ان يكون
الامر بصل يد بالنسبة اليهما و ما يث كفي في هذا الحكم سبحانه لا و حوب
المرسله الى حده

(مستدفعه) بان لا يراد بسحب العل بالنسبة الى سماع دليل اخر لا يلزم
حول الامر بالنسبة اليهما بشاركم الذي لم يدل دليل على صوره على الاستصحاب
كما عرفت في عرق الابل الحلالة

(ولكن) المرسل لعمدة في نفسه لا مجهولة بوسه وهو عند الملاين ير دمه
بن عبدالرحمن الثقة على ما هو لحي بن الاسلم و مجهولة حال لو اسطه لا يعتمد
عليه اللهم الا ان يقال فناء الشجر و المذوق و الحليين بالنسبة مع عدم مدرك
سواء يوجب جبرضخ السند .

و يؤيد الطهارة المتوصولة في الحلالة في حدودهم مع « خوار »
لداله على قبولها للتدكية « نحن » نحن لا يقبل التدكية « فتحصل » ان القول
بجاسة الامه المدكوه صعب « اصعب » اصعب منه القول بجاسة المسححات و صعب
منه القول بجاسة الذود و عن المحقق تردد في جاسة الذود المتولد من العذرة . و
استدل لها باستصحاب الجاسة (وهذه) انه لا يعتمد عليه لسند المصنوع

مسائل

لا يبي في كيفية نجس المسححات بشرط في نجس الملاقي للنجس
او المتنجس ان يكون فيهما « في احدهما » مع ثبوتيه فان كانا نجسين لم ينجس

الثاني ان الاسباب الشرعية كما يمكن ان تكون معقوبات يمكن ان تكون معروفة بحكم اختصاصها بها فبما كان كون المسح واحد لتعلق التكليف به في الوجوب يمنع ان يكون محكوما بحكمين فيعين جهة الاستدلال على المعروف

(ويقال) ان ظاهر الدليل وحده لا يثبت في بيان الدليل في انفسه لا كونه معرافيا في آخر وليس في هذا دليل على جهة المسح او ينعقد من ظهور الدليل في استقلال كل فرد من الملافة، في ترتب النجاسة او وجوب العمل على الملافة سواء سبقه فردا واحدا لا لا معالاة في الدليل ظاهر في عدم انفسه بعدد سنة

اشارة هذا لا بد من احد من هذه وهو ان دليل في نجاسة بواقعه على الدليل وكثير من وجوه المتعبد فلهذا لا بد من الملافة اذ هو وجوب النجاسة وحيث ان الدم مذهب يندفعه على قتل والكثير من الملافة يندفع عنه ملاقاته بدم من لافى ذلك الشيء مع بدمه في نجاسة من لافى ذلك الشيء مع بدمه في نجاسة وهكذا كلما ورد في محل نجس قول الدم نجس

(ويقال) مضاف الى حجب هذا لوحد بمسح الحنفية ان لا سم في بعض الافعال الشرعية والحقبة يحل الحكم فيها بحال موقوفه وشرها الى احكام عديدة كما حقق في محله عليه فكلما تحقق في من علامه بدم يحقق فردا واحدا من حكم المسح عليه في ان كان ملاقاته مع غيره في نجاسة يكون حكمه بدمه في هذا في تمامه اتحاد الموضوع والشرط حجب

في معنى تمامه في المعرفه في تعدد اما تكون من ظهور كل من القصتين في كل من المسح مسبق في ترتيب المسح عند مقتضى

لا بد من الملافة من بعد المسح بعد وجوب لا يوجب له المسح ويبدو هو لا يقتضي بعد متعلقه اذ قد يجمع لا يوجب المسح في فعله حادثة (واحد) عند الشرح الأعظم في ضربه بان المسح ليس هو الوجوب والطلب لخصه له قبل وجود المسح نفس الكلام ان دل على المسح او قد ان في وجوبه ان كان قبل وجوب المسح الا ان

الوجوب في الوجوب الفعلي لا محالة بوجد بعد وجوده ليس
(والصحيح) ان يتبين من ان ليس هو الوجوب من حيث هو بل وجوب خاص
ومن المعلوم ان بعد ذلك مستلزم لتعدد الوجوب

الحاصل ان الفعل لو حد بمكان لا يكون كذا في حق كل عين وان علم
بعدمهما كما في الاعمال (وهو) بذلك يحتاج الى دليل لكونه خلاف الاصل فادع
العنده في عدم تجس المتجس الاتفاق عليه ومعده الداحل في لائس المشترك
لا سيما يتاربه بعض الحساب على بعض فلو لا في لتوعدم ثم لافاء النول يجب عليه علمه مرتين

لو علم تجس شيء بالاشد او الاضعف

« تراعى لو علم تجس الشيء في قول الله او امر بولوج او نهي عنه
يجب حرج حكم لاشد او الاضعف وحيث وسدل بالاول يستصحب به لاحتاجه
بداخرا حكم الاضعف حتى يعلم ان دفع الحجة به حكم الاش

والكن المحقق عدم حرج هذا الاستصحاب (لا لعدم حرج الاستصحاب في القسم
الثاني من افهم استصحاب الكل في المحل حريته ولا لم يبرهن في الاثر في المقام
بفرد ادعاء محال في نفسه لم يبرهن من احدهما مقتضى لا دفعه لآخر
مقتضى البقاء مشكوك كما جزم في الاصول ان الاستصحاب في الكل لا يجري
فيما اذا تعرض لال لحد في كمال التبريد مع الاستصحاب في الاثر في الاثر
مستصحب موضوعه ما اذا كان المستصحب حكمه لم يكن الاصل حرج في العلم

بمقتضى لا دفعه في حرجه عدم حدوث الفرد وترتب عليه عدم بقاء الكل مثالا لو علم
بطلان الجمع بين الاستصحاب له حرج في علم تاريخ الاستصحاب على تقدير تحققه
ولم يكن هو مورد الاصل فحرج استصحاب عدم تحقق الوجوب واما ان تحقق الطلب
بما يمكن بتحقيق الوجوب حقيقة غير ان على استصحاب عدم تحققه مع العلم بارتفاع
الاستصحاب على تقدير حقيقة عدم بقاء الطلب عدم الكلام في بيان ذلك ومن الفرق بين
كون المستصحب حكما من هاهنا كان موضوعا حيث به ترتب على استصحاب

عدم حدوث الفرد ارتفاع لكل في لأول : لانت تب عليه في الثاني موكول، لي معله
و في المقام بما ان متصحب من احكام لوصفه و هو الحاجة ولايجري الاصل
في الاصعب لعدم تارة لاثر عليه فحري متصحب عدم حدوث الحاجة اشديده
ويبرتب عليه ارتفاع الحاجة بعد اخر احكام الاصعب فتحصل من لا قوى لروم اخر ،
حكم الاصعب وان كان الاحوط احكام الاشد

المتنجنس منجنس

الحكمة هل المنجنس ينجنس مطلقا ولا ينجنس او بعض من اقسامه وحوه (القول)
الاول هو المشهور بين الاصحاب بل في لعمري و'مجمع' : ينجنس البدني وصاحب
بحوهر و'شيخ الاعظم' وغيرهم 'عزى' الاجماع عليه (وعزى) 'يخلى' والكاشي والسيد
صدر الدين في حاشيته على المحلى 'دم' منجنس منجنس (وعزى) لمحقو الحو ساري
الناهل فيها ، وقد استدلل للمنجسية بوحوه

لاول اجماع ، لفرقة الحقة عليهم من جماع المسلمين بل الضرورة من ندين (وهو)
مضافا الي عدم تعرض قديماء اصحابه ، انه لمعلومية مستند المجتمع لا يعتمد عليه

لثاني معروف في لدى المشرعة ومعروبيت في اذهابهم على وجه يرغمونها من
ضرورات المذهب (وهو) 'هذه' 'الجماعة' من باب لم لفتية عليها في برهة
من الزمن و لم ثبت كواب سره معصية ديمر المعصوم لتكون كشعة عن امضاء (ع) له
'ثالث' ستعارب مماثل عبيد به حاجة الحركات الى علاقتها فيه و ضرورة
في خصوص الاعمال الخاصة بالية لم لا حظها هو له فكر في اذهاب لعمري ليس به
من حكم مطلق للحاجة بل عبيد لراية في عذر بها (وهو) ان لعمري عن مورد
الادلة ان كان لاجل فيس الحجاب ، لتدوات العرفه ويكون هذا هو المراد من
المركب في دهن العرفه ان تغدا ان اعرفه لسبب عبيد سق واحد في بعضها
وان كان يرى العرفه سرايب عبيد الى علاقتها الان في بعض لست كك فلعلة
تكون الحجابات الشرعة من عبيد الا في الاول : ان كان لاجل شيء اخر فعبدة

ثم تعني مدعة أو الحمله لبعض من جنسه، لخاصه لئلا يحدق له الدليل
 لأربع حملة من الصوص هي على أقدم من بدل عليها، مما هو
 يكون صهرا في، مما هو بدل على عديم (أما الأول) فهو نفس (أول) ما ورد
 في الآية (لتصحيح) (١) بعد ذلك بعد الله (ع) عن فضل يهره ولسه والقرة (الأول
 والجمر) ولحل والغال ولوحش و السبع فلم أنراه شئ الأساليب عنه فقل لادن
 به حتى يهبط إلى الكلب فقل حسن حتى لا تنوص بفعله فصب ذلك الماء وعمله
 بالتراب أول مرة ثم بالماء

(حسن) (٢) معونه بن سريح بن عذوان بعد الله (ع) عن عهده عن سؤ
 السوء والقره لقره وسعر والجمر والقره والسبع من ماله تنوص به
 فقل (ع) نعم أشهد بعد بوضاهة فقل الكلب والقره لادن هو سب و لا والله به حتى
 لا والله به حتى (و سرت) الأسد لادن بها بدخل لحكم بعدم حرم السبع لوصوء يكون
 الماء مالا فبدخل فذل بمعوم لعله على أن كل ما حكم به حرمته يؤخذ بحسنه (أول)
 بعدم حرمه شرب والوصوء (ش) إلى لحسنه (وقد) (أول) فمضرب
 في أن لرحس الداء (أول) هذه الكلمة في لدرسي بعد الأسد في مطلق
 حكم بحسنه من جنس بحسنه بحسنه بدله لم يعد لدرسي (أول) عن الماء يكون
 (أول) للحسنه بد حكم (أول) بحكم من جنس بحسنه لكان (أول) لدرسي (أول)
 عن عذوان (ع) (أول) (أول) (ع) لا والله به حتى لدرسي (أول) فمضرب
 في مضمون عذوان عن لكان وسائر السبع فلا يستقام مدان بمضمون الموضوع
 بهذا الحكم هو لحسنه الأثرى به لوقيل لمن أحسن حد (أول) لم احترب هذا
 (أول) لأنه كثر من يستقدمه أن تمام الموضوع هو الأكره كلاً (مع) (أول)
 لحسنه لاستعمل في المتنجن (أول) بمضمون (أول) إلى القره

أشبهه (أول) على سجدت عمل لادن قبل لوصوء بمعللاً بأنه لا بد من
 أنه لما قام حيث يأتي يداؤه (أول) بدل على أن استحباب العمل إنما يكون لأجل

١ لورثي الباب ١ من أبواب الأشر الحديث ٤

٢ لورثي الباب ١ من أبواب الأشر الحديث ٤

احتمال ملاقاته لید مع امسحس مستعد معه ان هالوقه بوجب سجسه لوشه
ب اشعاره بذلك لاسكه لا اتي لاله ربه و يحده اعلم اني هم
سوف

[illegible][illegible]

و هذه الصيغة من العهد من قوله في محله (أ) في محله
بالمحيط المارة

(الكسفة) لا حذر له به (٢) عليه وجوب عدم الأراء المحب في شمس و مسدود
بحولها فم بدل على سرأه المجدسة من لى والافيه . لا لم يكن فندة فى التكلم
تظيرها

وورد علی الاستدلال به لمحقق 'البدائی' رد و آنرا میستفاد من الامر بعمل
الادائی و بوجود امره ای حرمة استعماله - لکنون مسجد فی الم کول و لمشرک
المطلوب فیها بدعة و الطیبة و در تأیید آن می بایست که فی علی وجهی بحاسه

١- الوسائل - الباب ٤ - من أبواب العاقل المطلق حديث ١

٢- الأسئلة - السادس ١-٢ ٣-٤ وعبرها من ابواب الميجسات

بعد نقله الى مكان آخر فلا (واما) عدا على لزم معن القرش والسطوفلا يدل على لروم
او يذمن ازالة العين معن انه لا يستعاد منه لروم سبط كفى في حسن تشبعه
استجاب الدرة عن استعمال

قول لوجوه المتعبد في لزم بعض هذه الاشياء

(الاول) له جواب ينسب

والذي حرمه استعمال في كونه كونه من متعبد بصر حرمه
سعمال في لزم و لزمه و كونه من متعبد بصر كونه ولو يدل الى مكان
اخر لا مانع من اكله .

(الثاني) استجاب الشراء عن استعمال

(الرابع) كونه شاة الى محاسب فقد لا يحسنه ملازم

المدحس كونه شاة الى محاسب لم يرب بعض بوجوب محاسبه ملازم

المدحس كونه شاة الى محاسب لم يرب بعض بوجوب محاسبه ملازم
الاحتمال لزم بامس عند الملازم مع المحس من محس بصرى ولم يحتمل
احتماله كل الم كمال لدى في لزم المتعبد على من عده محاسبه في الامر
ظاهر في الوجوب و اداة الاستجاب تبع الى القرينة . المحاسب من الاحكام الوضعية
و حمله بلا ترتب اثر عقلي عليه لكونه فكون الامر ارشاد الى محاسب مع عدم ترتب
اثر عقلي محاسبه لزم والقرش على هذا لوجه يكون لزم وهذا بخلاف القول بمحاسبة
المتعبد في الامر بل هو العمل بمعنى لزم له لزم خلاف بصر الامر به
المتعبد بوجه ان من يقدم بخصوص يصح تكون هذه في محاسبة المتنحس

(الثالث) اصوح (١) اداة في محاسبه و لم يحدث لذاته على لزم لدى

صاحب المحس لا تدح في لزم في بعض علق حور لا تدح على كونه بصفة قاب
صاهرة في محاسبه ما في لزم لا تدح الى لزم بظهوره و طبعه في الاناء و بهذا

التعريف يدفعه عقل من اختصاص تلك الموضوع بماذا كان سبحانه الدائم هو هو .
والله .

[illegible][illegible]

(و) يثبت به على القول بالتمسك بدعوى المستفيد منه صحة موصوء و
بحسنه موضع من اليد كما لا يخفى (وعليه) فمدعى يقول ان التمسك بحسنه و
اليد توجب بحسنه الذهب وها لا فاء عن وجهه و. راسد منه صاع الوصية غير موضع بمسح
تظهر بالعمل اذا المعاري العن من نبيء الحامد صاع المسح فلا يثبت من فرض عدم مسحه بالذهب
بل بمسوح به منه راسد وعليه فذلك الموضع محكوم بالبحسنه وبعيد بصلافة في لو لم

محمدة ثم احتل يده في عصبه فوال يغلب عن محرمه من عيش من ديث لعدة
 قال رحمه الله ان وجد ماء غيره في اليد ان يغسل بها لم يجد غيره حرامه (بغوي)
 ان يحمله (اولي) غيره في الحسرة في حمله لانه يحمل على المص
 فيه انه لا يمكن حمل الحرام على راس حكمه بواقعي (يحمل على نفسه
 في الماء) يمكن ان يحمله (اولي) راسه عذره الا انه يعرف عن
 غيره في حمله الا انه لا يحرم في عدم

[illegible][illegible]

وقد ن لمعنى الاثر بعد عهده لاسم مع كون اسم هو انفس والمعنى
ثاني خلاف الظاهر الاول خلاف للاحراق من اصحابه ان في بعده بانه
ورس مسح المول يلى على الذكر حين ما عرق فلما جعله يلى ال سورة النبوه
لنى على الحشفه فتلاى مع عرفه تنحس العرب وهو يلاى مع المحد فيحس هو
بص و قد ن على سحس الكبر في لم يعط (هـ) زيد فهو بدل على انعم
في الجرمه في الاسمي سبه و ما كبره و كبره في كلامه من الاعمال

حدث في أن مد الصحة صهر في زيجتي "المستحسن" دليل صهر في عدم
و مد في من صدر و لم ير من أحد دليل و قد عرفت عدم التوفي

١٠ ذكره مبدؤه في الوسائل - في باب ٢٦ من أبواب المحاسن و دبطه في باب ٦٠ من

بسيما

و من موقوف (١١) خبر من مدر سمعت رجلا يسأل ابا عبد الله «ع» فقال ابي
 ربما يلب فلا اقدر على الهم و يشتد لك على فقال «ع» اذ يلب؟ مسح و مسح
 ذكر لك بيقين و حدثت شيئا قبل هذا من ذلك يدعو الى الطاهر منه كون الوجه
 في الاشتداد به اذا خرج شيء من تحت يداك منه لم يخرج البول فلو لم يكن من تحت
 مسح لما كان وجه لتحيه

و فيه ان يمر من تحت «ع» مسح ذكر لك به ان كان مسح موضع البول
 بالريق فهو يدل على عدم التحس به ان كان مسح موضع خرقته فهو لا يبعد للعلاج
 لا شدت (مع) ان لم يصبه الخ حقه فلان الاستبراء محكمة بالحدة سواء كان
 موضع لبول من تحت مكن و الاخص لا يستبرأ من عدم وجود ماء
 و انظر من لم يمسح موضع البول بالريق فلا يحصل له علم يخرج الهم
 اذا خرج بكونه بعد لبو خاصة (١٢) او عن المحدث لا يحد العلم
 يخرج و كذا في كذا من ان كان في موضع مسح و كان يحصل له علم
 و فتنه عدمه مسح بالعدم مسح بالريق و هو يوجب يدل على عدم
 محسنة من تحت

(فمحصل) ما ذكره من بعض النصوص لى سأل به عنى نقول ان محسنة
 يدل عليها ، ولكن حمله منها تدل على عدم .

و يشبه له مصنفه ، بائنه اخرى من خصوص مسح (١٣) حكم من حكيم
 قلب لا يبعد الله «ع» البول فلا يصب له ، و قد اصاب يدى شيئا من البول فامسحه
 بالحنظ و بالتراب ثم تعرق يدى فامسح و حثي بعض حسدى او بعض ثوبى فقال «ع»
 لا بأس به ، و احتمال كون المسح بالموضع الذى لم يصبه البول خلاف الطاهر
 و دعوى حمل ارادة مجرد الجوار الكلفى من يدى ليس كما ترى

١ - الوسائل الباب ١٣ من ابواب مواضع الوضوء حديث ٧

٢ - الوسائل - الباب ٦ - من ابواب التيممات حديث ١

۱۰۵) حضرت علیؓ و (۱۱) حصہ عن احمد «ع» س م عن کتب یستفیدہ ام :

۱۰۶) صحیح علی الثبوت ح الدیال (۴) : ۱ کن ح و ق ۱۰۷

و. يتأذى، إما بـ محتمل أن يكون له من الماء المسموم في الاستحمام ويحذر
من الماء والطهيرة مع أن الاستدلاء به لا يوجب عليه تعديل في فعل الماء الوارد على
النجاسة غير المستقر معه

[illegible]

ومسما (٢) حمر حمض لأعو. قلب لامي عند ٥٠° بعد يكون عند الحمر ثم
يحدث فحمض عند رجل وال ٥٠° ثم في الظاهر عند ٤٠° لآخر، جعل لـ ٥٠
بعد تفريغ الحمر بلا واسطة الفصل

١٥٠٠ الف من خمسة على نصف بعد الف من الف (مذوق) ١٥٠٠
١٥٠٠ الف من خمسة على نصف بعد الف من الف (مذوق) ١٥٠٠

(و منها) (۳) حسرت من الحزن، سئلته عن الرجل الحزين يسبى إلى ماء القليل في الطريق ويريد أن يغتسل وليس معه ماء يعترف فيه ويداه قد رطبت والوعاء يضع يده ثم يتوضأ (أي ينظر) ثم يغتسل هذا ما قاله الله تعالى (ما حزن عليكم في دِين من أخرج) والليل في الموضع وإن لم يكن ماء به خصوص ما هو اصطلاح وهو ما يقال بكره لكن معصية الله لا تستعمل هو شمول الحزن له بل الحزن لاستدلال بالآية بشرية يوحى منه الحزن في حصد القليل كما لا يخفى

(و دعوى بذكره على صحة الحزن (معدوم) من فساد الحزن لا حرج

١- الوسائل - الباب ٦٠ - من أبواب المجامع - حديث ٢

٢- الوسائل الباب ٥١ من أبواب الفجاسات حديث ٢.

٣- الوسائل المتبعة من أيوان الماء المثلج حديثي .

فيه دعوى فرض الماء يسفل الفرض الى التمسك بهى هو اسهل من غسل
(وبذلك يظهر) وجه دلالة .

حضر (١) عثمان بن زيد (لهذا القول) (هو) فلان لا يبي عند الله (ع) اكون في سمر
فاتي لماء السبع : يدى قداده وعمسها في الماء قال (ع) لا بأس

ومسها به (٢) سماعة قلت لا يبي الحس موسى (ع) ابي انول وتمسح بالاحجر
فمسحاه بهى ليل ما بعد مس ويبنى قال (ع) لا بأس به

(ومقتضى) فلا يبي لمس في الحجرة لا خصوص عدم انتعاش بوضوء به
بل طهره ذلك يعرفه لسؤال ذلك كان محط سؤال : الحبوب بفساد الوضوء و
عدمه ثم يكره لفعله اتمسح بالاحجر : يحسن في ذلك عند

(ودعوى) ان طهره بالاحجر : في الاستسقاء من اسول من دون ترواره
فلا بد ان يحمل على سعة (مبدقة) من سؤال ما كان من اكل الخرج لا عن
سمره لمحسن فحسن اجبه على : حقه : ثم به راسخ بالاحجر : حازق
لظاهر .

(م) حقه : (م) حازه : من من دون : روى حقه : ادرك الحس : يحمل
غير عقلائي

(نعم) لا بد من حمل الحس على ما بعد الاستسقاء : ثم بعد تلاوة : لا يبي
نجاسة البلب الخارج قبل الاستبراء .

(و لعل) امتنع في لصوص لورده في الاوب المنه فيه يعثر على عر
هذا كرهه من لرويه : لظاهره في عدم سج من المتنجس (الجمع) بس هذه : لصوص
ومن لصوص الطهره في تنجيس يقتضى ان يه ل ان : لا يبي التمسك في المسححات
لما يه لاصرف عن صبه به مؤخره : وهذا : لا يبي التمسك في المتنجس
ولعل فيه على الاستسقاء : شريعة هذه لصوص : لا يبي التمسك

١- الوسائل الباب ٩ - من ابواب الماء المطلق حديث ١٦

٢- الوسائل الباب ١٣ - من ابواب ابواب الوضوء حديث ٢

وما ذكره بعض الأعظم من اختصاص الماء على الماء الصحيح حكمه
والخروج عن طاهر تلك النصوص الكثيرة بعد ذلك في باب ما في أبواب
المتقدمة بعد

غيره أدير عليه وهو أن النصوص الواردة على التحسين في الجواهر ليست
قرينة من نوازل أن يدل على الماء أكثر من محتمل صحيح حكمه (مع) أن الصحيح
لواحد يصلح أن يكون قرينة على غيره ككتاب فضل عن سنة أو من مجموع
ماد كراهه يظهر ضعف ما عن المحقق الخراساني من الالتزام بعدم تنجس الماء
القليل بالمتنجس مستندا إلى خبري ابن مسرة عنه أن من زلزال المتنجس (مدعوى)
تقيد إطلاقه على نجس المسحوق به من نصوص الواردة على الماء لا يحسن
بها فلا وجه لتخصيص الحكم بالماء به

فتحصل من الجمع بين هذه النصوص لبطلان عدم نجس المسحوق في
المتنجسات الجاهدة ولكن عدم نجس المسحوق بالاحتياط المدعى في المقدم بل
والضرورة وكثرة عشرات من اشتد برأيه ولم يأت محل لغة القوم توجب التوقف في
الافتاء والله أعلم.

ثم إنه على نقول بالنجس هل يخص الحكم بالملاقى بالواسطة أو
يعم ما لا يلقى مع ملاقاه ومع ملاقاه وهكذا وإن كان لوباط كثيره
(وحيث أن أقوىها الثاني إذ بعد استبعاد من لا دلالة أن المتنجس يحسن لا يرقى بين
المتنجسات وإن شئت قل أن حمله من النصوص الواردة على أن الماء المتعددة توجب
تنجس الماء (وهذه) لنصوص بإطلاقه يدل على النجس في غير الواسطة الأولى
فالتمييز من الواسطة الأولى وعنده في غير محدد

الطهارة في الصلاة

محل (و يجب أدائها) أي لجسمه (عن الثوب) بترك أكل أو غير مائر (والسند)
حتى يطفئ الشعر (للصلاة) مع ردا حنما مقبولا وتحصلا (ويشهد له) النصوص

المتحدرة حد لتوزن لو في الأرب امتعة

منها مخصوص (١) لأشعة على رصاصة تكون في حالة كائن في سبب ممضي
او يديه بول اومى او حمر من ممة او عدد لاسه الوى الكى فى هذه
الضوء وان ورت في ممة حمر لاسه فى ممة الكى فى الكلة من
محموع وان المسم هو الحمر

ومنها المصوص ٢، لينة على حوار الصلاة فيما لاسم فيه الصلاة حيث انه
علق فيها الحوار على كونه كثر فيستمد من عدم الحوار ان اسم تكن من ماتم
الصلاة فيه

هم صبح علی را مبرور شد و بی چشمه سه شنبه اوله وعده من
ول را رحل را که به روح له عد الفاعله کاشی دور الی عمر دلشمن
سعیوس ابواره فی الأنبوب مبتدعه

والمغتصبي إذا قبض على الفرق من الصلاة لم يجد له ما يرد ثم اغتصبي الصلاة
أشترط الطهارة في كل جزء من حيث ثبوت صحة فعله في صلاته لأجل عدم قصد التشهد
والسجدة المسموعة الأولى في صحيح ما ثبت في إجماع المعتصبي لا بد من ما يؤتي به بعد الصلاة
من اجراء الصلاة بطل مكنه إذ لم يمسك له ما يرد السجدة المسموعة والتشهد المسموع
بعد الصلاة تبطل الصلاة .

وما في حديثي ليهو ولأدب علي طه (وعن) السرائر ولنهاية
والألفة وغيره اعتد به فمهما (سند) له راجع له معتد فيه لطهارة ولا يصراف
وبغيرهما من الوجوه التي تضعفها ظاهر

(وَأَمَّا) الْإِنْسَانُ وَالْأَقَمَهُ فَمَعْصِي خَلْقِهِ . وَهُوَ لَهُ لِرَأْيِهِ عَدَمُ عَدَلِهِ
وَقَدْ (وَقِيلَ) دَعَاهُ فِي الْأَوَّلَةِ لِخَلْقِهِ سِرِّهِ فِي حَذِّ (١٣) يَوْمِهِ . قَالَ بُو
عَبْدَ اللَّهِ دَعَاهُ بِرَأْيِهِ وَنَزَّاهُ عَنْ خَلْقِهِ فَلَا يَسْكُنُهُ (وَأَحْسَبُ أَنَّ) مَعَهُ حَقَّهُ

١ الموسئد اليب ٤ مي: باب اليب

١٠٢. الوسائل الباب ٣١ من أجواب النجاسات وغيره.

۳۔ الوسائل الباب ۱۰۔ من ابواب الاذان والاقامه حديث ۱۲

مع النصوص الواردة على أن دليل الكسر المقيمة عليه (ووجهه) أنه لا ينافي بسببه
يمكن أن يقال إن ثلث النصوص الواردة في معناه خاصته الصلاة وهذا يحري يدل
على أن إقامة من بعد في غير ذلك من غير أن يفسر في الصلاة

والمصحح أن يدل أن الحد لم يمتد في مواده مع استصحاب الدابة على حوار
استكلم يتعين حملة على الكراهة فلا بد من حمل قوله «ع» لأقاربه من الصلاة على
إرادة ما كان كونه من حرث الكمال أي الصلاة مع أفضل وعنده فلا يشمل ما دل
على اعتبار الطهارة في الصلاة كما لا يخفى

ازالة النجاسة عن المسجد

ويجب إزالة النجاسة عن المسجد عند يسقطه ويطهر كما هو المشهور
في عظمته من غير أن يمتد إلى غيره من غير أن يمتد إلى غيره من غير أن يمتد إلى غيره
وقد سئل حرمة المسجد عند ربه بوجوه ثلاثة الأولى إجماع
(وجهه) ما تقدم من عدم جرمه ومعلومه في المحرمين

لشيء الآية الشريفة (١) أنها لمنزلة كونه من غير أن يمتد إلى غيره من غير أن يمتد إلى غيره
بصيغة عدم لفصل بين المسجد لحرمة غيره (وجهه) معناه إلى ما يعرف في مسئلة
أدخل المسجد لثمة بها محتصة بالفساد كس ولا تهم سائر الأحداث (أما)
لو سلم شمولها بمقتضى ما يرفع الحكم على جسامهم لسيور الأحداث لكنها لا تشمل
تحت المسجد بالمتنحس (معناه) إدخال النجاسة فيه غير نجاسة ولدى يدل على
الآية هو الأول ومحل الكلام هو الثاني.

الثالث قوله تعالى (٢) وصبرا نسي للظنفس لأن الأمر صاهر في الوجوب
وانتظر صاهر في إزالة النجاسة وبصيغة عدم انشغال بفصل بين المسجد لحرمة غيره
بشأن الحكم في سائر المسجد (وجهه) أن الظاهر منه بواسطة عدم الأمر بالطهر من حيث
هو بل أمر بالظنفس هو إرادة استطيع من الفدا أن الصورة

فروع

الأول - إلى جماعة منهم العباس بن الوليد بن مسعود . حرمة . حاشا للحجارة
في المسجد وإن لم تكن محسنة بل عن يعلى الأحمع على عموم الحكم للمسح (وعن
الشهيدين والمحققين) غيرهم بل عن الأكثر العدم (وسئل) للأول بالسؤال المتقدم
حسب ما حدكم بحجة ، وقد ما تقدم من صحب سند واحتمل منه وبإياه لشرعية
(ما لمشركون محسنا لا يعرفوا المسجد للحرام) (١) بصحة عدم الفصل من
المسجد الحر ، وغيره من المسجد إذ يظهر من بيان المصنف عنه دخولهم للمسجد وما
بهم محسنا لا آخر ما ثبت على دخولهم من بلوشيم المسجد (وقد سألنا الشريعة
محسنة بالمشرية ولا نعلم - بل الحجة - فصلها عن المسجد - إذ يظهر من كونه موضوع
لحكم هو محسنا بالمسح لا المحسنا بالكسر وحاشا لغيره) لا يصح حملها على العرف فتعبر
حملة على ما يسهل ، يكون محسنا كما في ريدخل فكون الموضوع محسنا على وجه
المسألة لا كمن محسنا عنه (٢) لا حد لدعوى ثوب - لحكم لكن محسنا فتدبر (فتحصن)
من الأقوى عدم حرمة دخول الحجارة في المسجد - إذ لم يكن متعدية

ثاني - جواب لا يفيق (٣) فالأجوبة الأخيرة بمقتضى ما سبق لقوله ما عرفه كما هو
بمقتضى ما عن أحمد ، إذ سئل عن الحجارة بسبيلها ما دل على حرمة المسح بها يظهر
منصوص بتعدد الكتب مسجداً غير محسنا عن دعوى - الحجارة في المسجد في كل
زمان من الأمانة عليه فالأجوبة السابقة إلى الأمانة لا يلزم وجود الحجارة في زمان
من الأمانة ، هو حرمة

لثالث - جواب لا الحجارة عن المساجد كدعوى ولا اختصاص له بمن محسنا
كما هو محسنا . سبيل عظمه يظهر لخطاب والجمع مع كون الفعل واحداً ، غير قابل
للتكرار هو ذلك

وعن المذكور لا اختصاص بمن محسنا ، وسبيل بعض الأعظم ، بعضه وسئل به بالبناء

لجاسه بقاء لعمله الذي كان محرمًا عليه حتى شؤبه في جحدته أو عدمه (١٠٥) أن يقاء
لجاسه الميسر الذي يكون حرمه لكونه في علي رتبة الجاسه عيب وهذا
مشارك فيه بينه وبين غيره إذ عذر الجاسه في سعي الجاسه في سعيها (١٠٦) ولا فرق
بينهما فتدبر

لرابع أدرى بجاسه في المسجد وقد حرم في صلاة فالمشهور على أنه يجب
المصادرة إلى الإزالة مقدمه على الصلاة لدلله في قوله لا ربه كما هو الثالث في حصر
موارد برحم الموسع مع انصاف

وعن المسند العدم (سعى إلى الغوريه مسنده إلى الإجماع ولم ينس على الوجوب
الغوري حتى حول واحد موسع (١٠٧) مقدم من سائر الغوريه بل على وجوب
الإزالة وحرمة التجسس للإجماع فراجع

ثم إنه على المشهور لو ترك الإزالة مع السعة اشعر في صلاة فهو سطل صلاته
لا وجهان بل قولان

قد استدلل بالأول (١٠٨) الأمر بالشيء يقتضي النهي عن صده فالأمر بالإزالة ينهي عن
الصلاة والنهي في بعده موجب لفسادها (١٠٩) أما حقه في محله من عدم اقتضاء الأمر
بالشيء للنهي عن صده مع أن النهي المانع عن لغز الصلاة إنما هو بالنهي النفسي
لأن الغيري لعدم كونه ناشئاً عن المفسدة

وبناءً على الأمر بالصدين مع عدم ممكن لكونه تكليفًا بالمحال فالأمر بالإزالة يكون
مبنيًا على الأمر بالصلاة فيكون حرمه أدات حقه في محله من صحة
بعلق الأمر بالصدين على حقه لئلا يتكلم في صلاته الملاك في صحة العبادة
بتمام الكلام في كل واحد من هذه الأمور مع كونه إلى محله

وعن الحدائق الاستدلال على الصحة بالصلاة البرائة بدعوى أن لث في أصحه
ناش من الشك في مابعية وجوب الإزالة عن الصلاة وتقيد الأمر بها على عدم وجوبها و
حاشاه تجري إزالة البرائة عن المصلحة فثبت بالصحة (١١٠) والبر (١١١) المخرج لمضي
في الشريعة من عدم لصحة الاعتقال أو إذا المكلف في أوقات الصلاة محتاطون بواجب

آخر لاقول من الخطب ما جاء لدى (وعليه) فلم يأت صلاة الجميع ولا ترم
بذلك كما ترى

وفيهما نظر (ما لا أول) فلا نرى بعد لا يقول به لاحق جديدهم و حوب
لا له قد شرع بصلوة من يقول به لاحق براحم الامر بالار له مع الامر بالصلاة
وحث ان الامر بهما محال لكونه طلب للمحال فلنصق الارالة تكون هي لهما
به دون الصلاة (وعليه) فتكون الصلاة فسدته انتهى عيب و لعدم الامر به مع عيب
فصد الامر في صحة بعده فارجوع الى اصالة الرأيه في غير محله (و اما الثاني)
والان الخطب الآخر الذي فرض توجهه الى من يجب عليه الصلاة ان كان بواجب موضع
ولا يكون به بعد عن الامر بالصلاة لعدم الترخيم سبب وان كان متعلق بمصق فمع
ما ذكر من سلاء عيب المكلف به غير به ان لم يكن قد اعلی مثله فلا يكون
مبدا عن الامر بالصلاة وان كان قد عيبه فهو يكون من صعوبات هذه المسئلة
والا لزام بعد الصلاة ما لم تنصق وقتها في ذلك لغير من لا يترتب عليه حرج ولا غيره
در محله

و حوب قطع الصلاة للارالة

لقد من ذلك علم واحدة ثم عيب وصلى ثم العيب له في بدء صلاة
وعلم به في سبب فبر يجب انصاف ثم الارالة او ابطاله والمارة الى الارالة
بعض من الصور من وجوب انصاف في الاول و لا ابطال في الثانية او يجر سببها في
صور من وجوب افعال (ولا يحمي) امور هذه الوجوه هو ان كان المص في
بصلاة صاف مع مصادقة الى الارالة والاكما لو مكنت الار له من دون ان يطلها
لم يبق الانصاف لقورية العزيمة ولا وجه لقطع الصلاة و بطلها كما لا يحمي
بعد اسدال الاول بان ليس القورية هو الاحماح و لم تنص منه غير المقام ودليل
حاجة لا ابطال بالامراحم (وهو ما عرفت من عدم اختصاصه به بل دليله دليل و حوب
الارالة فراجع

واستدل للثالث بقوله من المحققين منهم بمحقق النجاشي . فإنه في الصورة الثانية يستحب وجوب الأتماء بوجوبه لقطع عدم وجوب الأتماء الثانية قبل العلم وإنما في الصورة الأولى فلا يلزم بوجوب الأتماء لغير الصلاة لا عدم بوجوب الأتماء في زمان من الأتماء حتى يستحب (وفيه) أنه كما لا يكون وجوب الأتماء الثانية من حيث حصول نجاسة حتى لا يكون معلوماً بعد عن الأمر فإنه وجوب الأتماء في صورة التحريم كونه وجوباً له الذي لا يكون محرراً من الأتماء كما لا يكون من غير وجوب الأتماء لأنه مكسب وجوباً في العلم بالأتماء في صورة من يتعصم في غير محله مع وجوب الأتماء في نفسه مع أن ذلك قد جرى يستحب الأتماء للكلام في نفسه على وجوب الأتماء لعدم الأتماء لا بد من العلم بالأتماء لا جبراً على الدال على بوجوبه كما يقع له من الحكم يدفع به وجوب الأتماء لاستصحابه من قبل أنه يستحب وجوب الأتماء بعد ثبوت وجوبه فلا بد من بعده كان يحكم العقل لأجل عدم الأمر حم والكلام أنه يكون في نفسه مع وجوبه له حكمه والاستصحاب الأخير في ذلك من قدر

وسبب الإجماع في وجوب الأتماء لم يجر أهمه شيء من وجوب الأتماء ووجوب الأتماء بالأتماء بتجديد نفسها (وفيه) أن ذلك فرع لثبوت الأتماء على شمول من كل واحد منهما أمثل لفرص في نفسه (وحيث) أن الحرمة لقطع هو الإجماع . لم يفسر منه غير معنى فالأمر بوجوب الأتماء إلى الأتماء (محصل) مما ذكره أن الأقوى وجوب الأتماء والمصدرية في الأتماء

لسادس إذا كان موضع من المسجد محظوظاً فهو يجوز بنجاسة ثبوت ذلك مسلم تخييس ما يتجاوز أم لا أو يفصل بين ما لو كانت له ثمة أشد وغلظ فلا يجوز ومن ما لو لم تكن كثرة فجور وجوه وأقوال

وإذا استدل الأول (بأن) المستحب يستحب ثبوت عدمه لأمر يكفي العسل الواحد للجمع (وعليه) فالتجسس الثاني أيضاً محكوم بالحرمة بمعنى اصطلاح الدليل (بأن) يستحب ثبوت ملازمه لأجل التجسس في المسجد وهو حرام (وبأن) التجسس مباحة

له وهي حرام

وفي الجمع نظر اه الأول (فلم يعد من عدم نجس لم نجس) و ما لثبي (فلم
عرف من عدم حرمة الجرح نجسه في لمسح من حيث هو) مع انه لا يشمل نجسه ثابت
بالمسح لا (نجس) (و ما الثالث) فالان كون نجسه السرة موحية بحصول المبدأ به
محل دل عليه مع ان حرمة مبداه مجمع، سواء كان في الاشكال

بمسدود الاجز من نجس المحرم ملحوظ نحو بضعه اليه في امر به
بغيره الا تذكر عرفي (وفيه) به لو قسم سواء امر به للنجسه لا سلم كون لتنجيس
ملحوظ نحو بضعه اليه في امر به لثبي مع نزول الاما في لذين حرمة التجسس
لم يوقف على كونه في مقام بيان من هذه النجسه (و حيث) به ليس في مقام بيان
من هذه النجسه كما لا يخفى فلا يمكن المك لا اطلاق

بما لفصل من قالو وحب التوثيق في حرمة من لم يوجب ولا يجره في حق وجبه
بالاذا لم يلو يسمع حصول اليك في حرمة الذات و فيه مع و صح (فتحصل) هذا ذكر
بلا فوي عدم حرمة نجس من ان لم يسد نجس ما يجره لم يسلم حصول
اليك

سابع لو توقف نظير المسجد على بحر سبي عنه و على بحر به جمع فهو
يجب نظير او يجره لبحر من الموصوفين من الموصوفين في البحر في البحر سبي
مطلعا نحوه و قول

قد استدل الاول بان عدل على حرمة تجزئه لا يشمل بمورد
لاختصاصه بما اذا لم يكن لمصلحة المسجد و نظير المسجد من هذا القبيل (وعليه) فلا
مراحم بوجوب لانه (وفيه) بان الموحى لبحر تجزئه هو القبح لعائد الى
المرتدين وليست الطهارة منه

بمسدود للاخير بان وجوب نظير برام حرمة التجزئه و حيث لم يجر
لاهميه فمقتضى له عدمه هو لتجيز

وفيه به قد حتم في محله به و توقف فعل و حس على فعل محرمة لم يجر

اهمته تعين الساء على بناء الحرمه لعدم جوار انكابه مثلاً لو تم قتل عدد لعريق على قتل نفس محرمه لا يجوز نفس الامتناع مما يحسن فيه مع عدم النفس ولا يحرم استحياب (فتحصل اتمام كرهه من الاقوى هو القول الثاني

لأن من د بوفه التطهير على بدل على غير محرم ولا وجوب من قولنا وبتصح القول بسحب في ج د س

الاول فيه ان بوفه التطهير على بدل على ما جاء في مسنون التطهير في مسنده الثاني فيه لو كان من قبل الاحرام على التطهير (ما الاول فلو كان تطهير ما لم يولدو حال البدل من الاشكال في جوده (ما الثاني من ان الله تعالى يوجب في هذه المواضع من غير شيء غير امتنع بعدم وجوب البدل

في ما لم يولد في عدم وجوب بدله في الصحيح وهو الذي ذهبوا عنه على نحو ولو وجوبه ان البدل لو جاز عليه فعل لا خير بدله في كونه عملاً مستملاً فيله انه مع ما روي في كتابه من ان يكون ربه مستملاً ويستحب بدله لا يصح هذه الدعوى وان اريد ان يوجب عليه في له من الاستيفاء فهو يصح ثبوته به من بدل اخر على ان يوجب له مع ذلك فيه رجوع الى الاصل هو يقتضي لعدم فحص ان لا يوجب عدم وجوب البدل وبدل ان ظهر حكم فرع هو انه من بدل اعلام لغو لم يمكن من الا التام لانه ان الا طهر العدم

ثم انه في عدمه لو بدل الاصل من صلبه للنجس اذا لم يكن يكون صلبه من اسبب سلبه عرقه لا الى ما شره لم يكن له ذراعيه بالاحتمال في مثل المقام ولا دلل على اتمام وتتمام الكلام هو كقولنا الى محله

تنجيس المسجد الخراب و تطهيره

الثامن دا عصب المسجد وحمل داره طريقه او صار خراباً بعد لا يمكن تطهيره

• لكن يصحح عدم حرمان أصحابه أو شك في بقاء الحرمة مسبب عن
شك في جعل محل تكون دونه بعد حرمان

• حيث إن حرمة استحسان لم يكن في أول شريعة مجعولة قطعاً فينت في
جعل مستبعد عدم الجعل وشك في عدم الحرمة بناء على ما حققناه في محله من أن
صاحب عدم الجعل بحري ويشك في عدم المجعول

• (وعلى من جعل الحرمة بسحب المسجد معلوم ما لي لا بد منه لم يصر
• دونه وصاحب عدم جعله إلى الأبد بعد أن يصحح عدم جعله في خصوص
ما دام يمكن حرمانه فقل فرجع إلى الأصل محكوماً وهو صاحب بقاء الحرمة
المدفوعة بعدم حرمان صاحب عدم جعله لم يصر حرماناً حرمة في ذلك الزمان
معلومة

وجوب التيمم لمكث الخشب في المسجد للزالة

• السمع الذي يحرم حرمة في مسجد • ثم مكثه لا اله بدون مكث •
• أن صاحب • ما بعد لعين مدون بلفظة (من) • حرمان • التي • بعد
العقل أم يحرم المكث حين • يسمع • سمي • يحرم • بها وجوده أقوال
فوق • لذلك • المكث • • • له • • • • •
السمع له • (وعلى من) • جمع • • • • •
• حول المسجد • • • • •

• (ولا أحد الأعزى • • • • •)
• • • • •
• • • • •
• • • • •
• • • • •
• • • • •

• • • • •

حور المكث لا يمس بمكث فلا يكون الابد بها غير بل يكون عقله من باب لروم
 لجمع بين عرصى الشرايع فوجوب المكث لا يقع في شريع لعل ؟ نعم لعدم
 كونه معتقداً له بل هو من مقتضات حواء وهو ليس من فعل مكث
 قلبه مطلقاً وحده المكث وان لم يوقف على فعل والتعميم الا ان وجود
 المكث ابدى لا يفسد فيه ولا معوضه يكون متوقفاً عليها فكيف يقال في فرائد الغرائب
 من وجوبه الكامل يوقف على الوضوء فتكون هي احدى عبادته ككثير في المقام فتدبر
 (فيحصل) ما ذكرناه ان لا قد تعين ليمم والا اله وعدم حواء تاجر لا اله الا
 ما بعد الفسل

ولولم يمكن نظر الابد لمكث حده ولا سهر عدم حواء المكث لا اهمه حرمه
 بمكث اذ لم يجر ذلك بل لم يذكره من بعد لو يوقف فعله حب على محرم
 ولم يجر اياه بوجوب مقتضى القاعدة عدم حواء بكاب لحرمان مقامه لا مثلاً
 ابو حب (نعم) اذ سلم لم يجر لي ما بعد لعل حيث حرمه وجوب التطهر لاهمه
 وجوب الاية كما لا يخفى

تنجيس المشاهد

المشرع سبب في جماعه من المصالح كالتشديد في المحقق لذمى وعبرهم بحرق
 المصالح وبترويح بمعنسه والمشاهد بمرافقه البرقة بحسنه بمتحدث من اعد
 لاختلاف فيه طاهراً .

واستدل له (س) المعلوم من لشد يجر ردة حذر هذه الامور على المحدث و
 عليه فمادل على حرمه تنجيس المصاحف باللعنوى على حرمه تنجيس (و بل و) (و
 تعظيمها و حرمانها واستحسن هدف للبعظم بجمع افراده (و بمب دل على حرمه
 المباشرة لها بدعوى ان التنجيس مهانة فحرم.

وفي الجمع نظر ديم يعلم كون حكمه حرمه تنجيس المصاحف الاخرى وبعظم
 لمسح حروف للبعظم ولو بعض افرادها لم يبدل عليه دل (نعم) لم يبدلها حر م فكل

مورد استلزام التجسس مهانة يحرم

و اما (ا) لم يستلزم تلك فلا وحده لحرمة لا ثابت اجماع يعتدى عليه

فتدبر

و في صيغة الشيخ لا عظم هذا في غير خط لمصحف و اما فيه (فلا اشكال في وجوب الازالة لمحتوى حرمة من المحدث له (وفيه) مصدق في ما ورد عنه لمحقق الهمداني به من انه سمع القحوي لوفيه بوجوب حنط القرائن عن ابن ابي عمير المتطهر . ان لم يكن مكلفا بان يجب عليه ان يطهر من من سطه و لا فلا تتم القحوي لا . و بسببه الى حرمة التجسس لا وجوب الادانة كما لا يخفى انه لعدم معلومية صفا الحكم لاسر ابي دعوى الا لونه و اما لموارد المسند

ما يعفى عنه في الصلاة

في مورد الاول « ما نقص عن سعة الدرهم » و قد نصهم « بالمعنى » و اخره « و في » عنهم سي . و قد كف سمر عذت « من الدم غير الدماء الثلاثة » لحيض و لاسه به « الفرس (و دم نفس العبي) و لسته » لا يؤكل لحمه فهوها مسائل

(الاولى) لاخلاف و لا اشكال في لعنوا عن لده الاقل من درهم دا كان في ثوب من نفسه كما لاسه في عدم العفو عند دهن الدرهم انما لكلام يقع في مواضع

(الاول) المشهور بين اصحاب عدم لعنوا عن ثوبى الدرهم و عن اخلاف دعوى اجماع عليه و عن كثرة الحق بسببه الى الامامة (وعن) السد في لانبصار و سائر ثبوت العفو عنه

(١) عن (المصنف في التذكرة و المحقق في النفع التوقف فيه و الاقوى هو الاول

لصحيح (١) من ابي يعقوب قلب لمصدق « ح » ما تقول في « الراعيث قال لبس

ان ابي يعقوب مرسر حجة محمد علي بن ابي الدرداء في حقه في ١٠ عني
فرض لثمنه و سلمه بعرصه في حرج معهما في ١٢

الذي هل يحتسب لحكمه في الدرس في حقه في حرج في حقه في حرج
في حرج في حرج في حرج

ولكن الاقوى مذهب الدرس في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه
و كشف الدرس وعنه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه
في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه
من اعلمه

حج ١١ للمني بن عبد الله بن ابي حنيفة في حقه في حقه في حقه في حقه
في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه
في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه
مقدار الدرهم يثبت الحكم باطلاقه

كان لا يخصص لحكمه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه
عنه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه
الاستر في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه

و استدل به برفوع ١٢٠ لير في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه
او كان في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه
فاعلمه

وقد انه لا يدل على حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه
العرف في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه
دلالته على استدلاله لغيره في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه

في المستثنيات

مسئلة الثانية ماد كره ما هو في الدم (عرا الدماء الثلاثة)

وما هي مستثناة وما ذكر من غير خلاف يعرف في بعض من عن عرو واحد
دعوى الاجماع عليه

واستدل به (١) بخبر يبيح عن بي يصر عن الدر دع و يصادو دع
لا بعد الصلاة من ٢٠ لم يصبه الا دم الحنص في فيه كثره في ثوب ان راه و
بم يره سوء بدعوى ظهور العمل وما من يذهم بملاحظة ظهوره في خصوصه
بدم الحنص .

وهو ان ظهور الحنص في خصوصه لدم الحنص وان كان لا يسكر ولكن مدهره
خصوصيه له في ان الصلوة فيه سله حتى مع الحنص . و عنه (٢) هو مطلق فيكون
كسبر الموص لذل على ما به ٢٠ حص

ودعوى ظهور لفيل في اراده مادون الدرهم كما يرى
كما ان دعوى ان لسه سه و من اسلاف المعو عما دون لدهم عموم من وجه
و بعد التعارض و الناقض يرجع الى عموم ما دل على ما به لحاسة (مدفوعة) بان
بصوص المعو ح كنهه عنه كما باب ح كنهه على بصوص العف عرها وما و
في بعض انواع الدم كما لا يخفى

بذلك يظهر الجواب عن الاستدلال له بصلاتي ما دل على وجوب غسل دم الحنص
(بدعوى) ان السه سه و من حنص - المعو عموم من وجه و بعد التعارض يرجع الى
عموم المصع من الدم .

وبطرحهما في الصعف الاستدلال له بصراف بصوص المعو عن دم الحنص ان
لقدرة ابتلاء الرجل لدى هو الموضوع في تلك الاحكام ولا غلطة بحسه ٢٠

الحص (اد) بدمه الوجوه لا توجب الانصر و كما حقق في محله و غلظه بحصة
 م. الحص غير أنه مع قطع النظر عن ملاحظته هذا الحكم لأن إحداه العين اعم
 من ذلك مع انبصاله لا يوجب الانصر و قد اعتمد في هذا الحكم الاجماع لدى
 حكاة غير واحد

و ما سفس فقد استدله (م و ١٠١) من ان العين (١) حيض محض (و من)
 اصل لعين حيض (و انصر فـ) بصوص العروة لا عطية تحدث من غيره من الدماء
 وفي لجمع نظراً ما لا اله الا الله لم يرد في مقام من قصة شرعية تريله بل
 هو في مقام من قصة حادثة كما سجد به بوسع و لا حش لا لا ير بلخص
 لمحض فندر (و ما لا اله الا الله كور من العين) لا يوجب انبصاله مع حكمه
 عليه بعد كونه عرواً مستقلاً في مقابلة (و ما لا اله الا الله) فـ و فـ

وبذلك كله صرح في الاستدلال لاستثناء الاستحاضة و حدث ان الاجماع
 فيها غير ثابت اذا المحكي عن المحقق في المعبر و يدفع ان دل من الحفم
 بدمه لحيض الشح قد و يحكم فيها ليس من لصلوات فلا دليل على استثنائها
 ولكن الاحتياط فيها لا يترك لافاء لاعظم من المحققين الذين يعتمد على فتاويهم
 بعدم العرو عنها .

دم نجس العين

والحق بعض فقهاء فدم الحص ١٠ الكلب و تحرير بل مطلق (نجس لعين)
 (اشتهر) حكاية هذا القول عن لقطب الراوندي و ابن حمزة (و عن العلم في السرائر
 ان القول بدمه لعرو فيه خطأ عظيم و دلل فاحش لأن هذا هدم و فرق لاجماع
 اصحابنا

الاول اقوى و ذلك لأن دليل لعرو اما دل على العرو عن لحاضه و نحوية

(١) يحس لأجزاء الثلاثة لدم حيث كونه جزء من يحس العين (دعوى) عدم تحس
يحس و لم يحس يدعوه. و قسم في هذا بغير التحس

(٢) ذكره بعض الأعلام من المحققين في عدم حسم أنه لا شبهة في أن يصوص
بعمومه و ليس أن يحكم في عدم المصلحة في العرج لا في مقام حكم الطبيعة من حيث
هي من غير هذا و كونه دم كلب أو حريير ككونه دم حن أو مريئة إنما هو من
مشخصات الفرد عن خارج من جهة وجود الكلب بطريقه نعم دم الكلب و الكافر
يضاً عن دم) دلالة شبهة في أن يصوص به في عدمه من غير الدم لا الطبيعة
من حيث هي ولكن في عدمه من حيث يطلقه عنوانه عليه لأن من جهة
معنى الأصالة عدمه من الخصائص المحسنة في الحكم لا من كونه خصوصية فيه
ولا بعد ذلك كونه دم من أن كونه دم كلب ككونه دم حن من مشخصات الفرد و خصوص
لأن لا يتم دم الكلب و غيره من يحس من حيث كونه من أجزاء يحس العين
فيرجع من هذه الجهة إلى عموم المنع

ولو سئل عن ذلك سئل كون يصوص في مقام من العفو عن الدم الأقل
من يدهم من جميع الجنبات حتى من جهة كونه جزء من يحس العين و كونه من
أجزاء ما لا يؤكل لحمه فمعنى المنع من سب

من مؤثر ١١) أن يكتم أن لعلوه في دم كذا شيء حرام كذا لعلوه في
وبره و شعره و جلده و بوله و روثه كذا شيء منه فسد لا يصل تلك الصلاة حتى يصل
في غيره مما أحل الله كونه النسبة بينهما من جهة حيث لا يأنه يمتثل بكون
بعموم فعدم

و دعوى عدم شمول الموتى للدم و العين عموم كذا شيء هي الأشبه التي
يكون لمنع من الصلاة فيها حيث من حرمة الأكل بحيث لو كان حلال الأكل
لكتب الصلاة فيه حادثة فمثل الدم و المني خارج مما يريد به العام
(مصدقة) و قد لو سلم هذا لظهر لدم الأقل من يدهم يكون من حمله تلك

الأشياء أدلوا كان الحدس محلل الأكر لكس الصلاة في سنة لاقول من الدرهم
حائره (فتحصر ان لا قوى الحق) من لغير دم لخص وصير يص لبحاق
دم المينة وغير الما كول به كما لا يحصى

المراد بالدرهم

لمسئله ثالثة في المراد به في محلل الكلام وهو على ما (عن) سرائر والقصد
في هداية "بمنفعة" الأنت في الخلاف "ع" في لوائى وعن بمصنف "في حمله
من كسبه" محقق هو لمعنى من كسب لحو به مذهب الأماميه "عن شرحه
من كسبه" الدرهم هو لمعنى من نعمات "لاحمد" عبد لاتحصه و يظهر اتحاد
المراد بالتفسيرين

"يشهد له مصدق الى به مقتضى مجمع من لاجمع انداء" اذ "في الخلاف
"من ما اذ" في كسب محقق وعدم به "من خلاف" في تفسير بصريح غير واحد
كالمحقق "الشهد وعرفهم" لاتحاد "اعلى هذا" لو حقيق حمل الدرهم المدكو
في لخصوص على لمعنى هو لاجمع المحكى عن حصاه

وعن المداك الاستشكال قد من لمعنى الذى "به ثمانية دوايق برك في
من عبد الملك حيث به بعد الد "الموسط من لمعنى والطبرى الذى هو
اربعة دوايق حمل وربه ستة دوايق واستقر من الاسلام عنه فشكل حمل ماورده
(ع) عليه من تحت حمده على المصنف "سابع" في "ب" ع) وهو الدرهم الاسلامى
بعد عدم امكان كونه من لمتطلبه الصالح لالاصق على القليل "لكثر لو وده
مورد التحديد

"احسب عنه (قوة) بانه لاجل كونه احكامهم متعلقة عن السى (ص) ويجب حمل
كلامهم على ما يوفق زمانه (ص) (واخرى) بان ترك استعماله في زمان الصادق (ع)
لا ينافى بعائه في يديهم

و فيها نظر اذ كونه احكامهم متعلقة عنه (ص) لا يوجب حوار التصير بغير

صلاحيه لهم وبغائنه في ايدي الناس بوسلم تحمعه مع براءه سمعته في مدونه من الرمن
لا يوجب حوز اطلاق الدرهم ودرهم مع كون يد هم الآخر معناه (والصحيح)
في الحوز ان اشهار التمسك به من علماء من الصد الاول لى رمانا يوجب القطع
بالمراد ويكون ذلك كشف فطعن عن موب فريته فطعية معصه

ثم انه بما ان الطاهر من تقدير الدرهم سعة لأورنه وسمهم في المقام معروفة
سعة الدرهم لعلى وفدا حلف كلمتهم في تحديدها (فمن اجتماعهم تحديدها باحص
براحه وعن المصالحه الاشهر وعن) لاسكافى تقدير الدرهم بعد لأهم الأعل
(وعن) بعض آخر تقديره بعد لوسطى

و قد استدلل الاول بشهادة ابن ارس حيث به بعدما قتي بالعمو عمادون
لدرهم الوافى بنى هو لمصروب من درهم وثلاث قن و بعضهم يقول دون بدرهم
لعلى وهو مسوب بنى عذيه قديمة يعادل لها بعض فريته من يدن سب و سب فريته
من فرسخ متصله ببلده الجامعين تحديدها الحقره و لعل لول درهم وسعة شهدت
درهما من ثلث دراهم وهذا الدرهم اوسع من الدرهم المصروب بمدية السلام المعتقد
يقرب سعة من سعة اخص براحه (وهو) انه لى في كلامه فده ما يدل على
انما شاهده من يد هم هو درهم لعلى لى هو الموموخ في بصوص يد مع انه
حيث لا يكون بمقداره من احساب فلا يكون حيزه لاثرة

والصحيح ان يقال ان اشبه لتحديد بذلك بين الاسس كشف فطعي عن
المراد اذا لا احتمال في حقهم سبهم في هذا لتحديد لى الأمور احسنه والاحتجادات
القابلة للحطاء .

ثم انه بونهم ما ذكره وخصص الامسار عند فلا كلام ولا ف بمعنى
الاقتصار على الأقل لى هو لمسن و يرجع فصار الى عموم عادل على
مادعية الدم

حكم الدم المتفرق

المشبه لى بعد كون الدم متدفا في لى الناس و قيمها و كى

لمجموع بعد الد. هم فهو عتق لا يحتكر ح. متى حب أو موصوع مستعلا للمحكم كما
عن جماعه من بعده، والمأخوذ من وعن كتب الناس بسبب المشهور. ويجب
رأيه كالمجموع كما عن حماد وأخريه من عن حماد إلى الشهرة أو بعض بين
صورة التفاحش فحب لأزالة وعنده فلا تحب كما عن الشيخ في النهاية المحقق
في المعشر، وحوه

قد بدل للأثر بكونه (ح) في صحيح من بني يعقوب 'بمقدم' لأن يكون
مقدرا، إنهم مجتمع في عبادة (بدون). مجتمع يكون حب. لا يكون بغير قوت
قد حلوا خالص مع. ر. د. (أجمع) يعني مد كما هو. لاهد منه فيكون طهره
عند امر من في عدم العفو لأجمع. كونه مقدرا. كونه

وقه انه لو سبم كون لظاهر من لأجمع في بعد. لذلك. لكنه من حبه
شأنه من بقط دم إلى كات في ثوب (د. هـ). ب. ق. في. ب. هو. في. ر. انه. لأجمع
تقدير. والأيلرم كون الاست. مستطاع. مع. ب. بجمع. عن. ب. هو. فيه في عبادة لا واسد
إدارة، لاتصال من الأجمع كما ترى (مع. ف. أ) إلى إحداث يكون في المجتمع. ح. ل. من
الصغير في يكون فيكون للمعنى لأن يكون الدم في حال الأجمع معقد. لدرهم. ف. بفتح
بعد كراهه أن الصحيح يدل على القول الثاني. ب. ب. في. على. عدم. مشهوره. فيما. ر. عنه. فلا
قل من جماله فراجع إلى عموم مدال على ما عده كد.

ومنه صرح عدم صحة لأسد لال بهذا القول من حمل بمقدم. به. ف. لا. ل. الناس
ب. يصلي الرجل في ثوب وفيه الدم. ف. ب. بفتح. د. ل. كان. قدر. ه. ت. ح. ف. ل. ب. ك.
فلان. ب. لم. يكن. مجتمع. قد. لدرهم. ب. هو. ب. بفتح. على. ثوب. الثاني. (و. د. س. ب. د.
بفتح. السد. كونه. س. ل. و. في. ع. ب. ف. أ. ح. ب. هو. ب. بفتح. (م. د. ف. ه. ب. ب. لا. بفتح. ر. س. ل. ل. ل. ل.
المر. ب. ح. م. ل. و. ل. ر. و. في. ع. ب. ح. د. ب. ب. ع. س. و. هو. كان. يخرج. من. ر. ه. م. من. كان
ب. ر. و. عن. الصعاء. ف. كتب. ب. ح. ش. ل. في. ح. د. ه. أ. ش. ع. ل. ص. ع. ب. لم. يكن. عبده. ف. ب. بفتح. قطعه
العلي صدقه

فد استشهد بعض المحققين^١ أنه بحبر (١) لحلي عن أبيه (ع) أنه قال: «من عثر على دم أو عثر على الثوب من يصعب ذلك من الصلوة قبل أن لا يكون كثير ولا من يصعب منه من يعرف يصحح ولا يصحح، يدعى «يدخل على الدم» إلى غير ذلك. كدم لم يثبت في عدم المصلحة إذا كان نسيباً يعني كونه شبه الصحيح. «ان قوله (ع) يصحح الحبر جمع إلى دم المر عث، وفيه ان الطاهر منه عدم صحته دم إلى غير في عث انما من كمال الله صاحب الحدائق اذ رجوع يصحح إلى دم المر عث خلاف الطاهر وهو خلاف الإجماع و الصوص (مع) انه مطلق قبل للمفسد فيعد بمادل على ما به الدم إذا كان بعد المدهم فدم»

وقد استدل بقول ثابت بن (٢) المحكي عن عام الأسلام عن سفيان (ع) وصادق (ع) بهما في الدم من الثوب «من كم يحس من دم أو خاف في الصباح أن يسهبه ومن سار الحساب من الدم عث واستهده ولا بد من حس عثر وفيه» وما إلى ما تقدم من سفيان «عدم جوب العمل وسهبه الدم وعثر من الحساب في الفرس» هو كما «ان انه مطلق ومن للمفسد فيعد بمادل على ما به الدم إذا كان بفرد المدهم»

الدم المشكوك فيه

بحسبه عدم كون الدم من الدم «من في دم من يثبت» ثم يسي على العقوبة كما عن اندوس والموحر وغيرهما «على عدمه» حيث قد استدل له في حقه لأول وهو يخص «المشكوك» كونه من محسوس ومن محرم الأكل وهو أصبه الحبر في لحم الحيوان الذي يكون هذا الدم من حرة «دع له» حيث «الأدل» عن المحقق لئلا يسي «من انما لا يجرى فيما كان الحيوان» «من يرد في حدهما معلوم الجرم» لأخر معلوم لحلي «انه يسي هذا»

١ - الوسائل - الباب ٢ - من أبواب الحساب حديث ٧

٢ - المستدرک الباب ١ - من أبواب الحسابات حديث ٢

١٠ يشك في حليته حرمه وما شك كونه في كونه "الدم من حرام" محرم الأكر أو
محرم الأكر (مؤيد) - كان هذا الحيوان معدوم بحدته "الأخر معلوم بحرمه من
الدم" فعلى في هذا شكوك الدم من "حرمه" حال "حرمه" لا ياب في
١١ صدق عليه هذا الحيوان هو حرمه حتى في "حرمه" من هذا الحيوان عنوان
من على أنه حرمه في "حرمه" لشيء من الحية لم يحدد سرور الحيوان الصلاة هي الحية
١٢ وقوله "لا يحد في حرمه" من الحية في معناه جعل تحكيم الظاهر لا للحل
الواقعة (مؤيد) ما يحدد في عديد من حكومه "الدم" لعمدة على "الدم" الو قعه حكومه
الظاهرة، فسر سبب "الدم" في حرمه "الدم" في حرمه "الدم" في حرمه "الدم" في حرمه

١٣ "الدم" في حرمه "الدم" في حرمه "الدم" في حرمه "الدم" في حرمه "الدم" في حرمه
الحية لم يحدد الحية "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه
الحية لو قعه (مؤيد) "الدم" في حرمه "الدم" في حرمه "الدم" في حرمه "الدم" في حرمه
الحية الظاهرة لا الواقعية .

١٤ "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه
موضوع الحية "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه
"الحية" في حرمه "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه
١٥ كذا (عن الصريح) "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه
وهو "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه
١٦ "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه
الدم في الموضوع على المعرفة "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه
الظاهر في "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه
الدم في "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه
مثلا في "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه
١٧ موضوع عدم الحيوان هو "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه
الشيء ما يدل على لغو عموم ما دل على العموم دون ليدهم دوع بشد
في كون "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه "الحية" في حرمه

المصد فيه (وهذا) ان لمحتسب في محله. عدم لرجوع الدم في لسبب المصد فيه
لثابت ان مستند من خصوص كون دم من الدم من مقتضى دفعه وانما
احد العودين الى السبب عند عدمه مع السبب في السبب على حقوق المتفشي
بالفتح وقد قدموا الى عدمه في عدة لمقتضى والمادة كما حرم في محله لا مورد له
في الاحكام الشريعة لعدم حرم في حق المتفشي

لرجوع الدم الى اليمين من دم المسكوك له
لعدم ان موضوع العقوبة في مقتضى جمع بين لانه دم لافل الذي ليس
بدم مثلاً فيدعى حرم في الأصل في الدم لا في يجرى في القصد كون هذا الدم
خص في مقتضى موضوع العقوبة كذا في تحرير الدم اول من اندرهم
واما لو شاق في ذلك الاصل عدم مقتضى مقدار الدرهم الذي عرف حكمه
من (مورد حرمه) على كون المخرج في لسبب المصد فيه لعموم يتعين الحكم
في هذا الموضع بعدم العقوبة في مقتضى العموم في عدمه لا الاول من الدرهم فمع
الثبات في كونه من دم من دم شاق في مقتضى العود

كما به على وجه مقتضى السبب في ان دمه الحكم لرجوع
وصد كذا في مقتضى حرمه وجود بدل لانه لا لانه لعموم على ان موضوع
الحكم آخر. انما الامور انما بخاصة عدم حرمه لا بد من بقاء على عدم
العفو.

ولكن بما ان شاق من مقتضى لا يكون دمه ولا قوى هو المصد على العقوبة
ما لاصابة الرأية عن مائة لمشكوك فيه في الاستصحاب بقاء عدم وجود الدم الاكثر من
بدرهم في الثوب، والبدن الثاني في وجود هذا الدم (فتمحصل) مما ذكرناه ان لا قوى
هو العفو في العود

الدم المتفشي الى الجانب الآخر

سادس - دافعي دم عن حد صرف في ثوب في الآخر فيه هو ١٠ ووجد كما

هو الاشهر او به شأن كما عن لشهداء بعض من ادفق فالاول : الضيق والثاني وجوه قويمة لاحية : فالمراد بالوحدة في كلامهم ليس هو : حدة السطح بل المعدل لئولهم كون الدم غير متمشي الى الجانب الآخر له سطح و حدة : فبوصفي يكون له سطحان بل المراد وحدة الوجود .

او عليه فصيح ان يقال به : كل ثوب سعة يكون الدم المتفشي الى الجانب الآخر سطر العرف ليس بخلافه : اكان فـ

ثم به لا فرق فيما ذكره من ان يكون وصول الدم الى اطراف الاخر : متمشي وبغيره (ودعوى) به بحكم على : لا تعد في له من الثاني مطلق من جهة ظهور النص في وجوب ملاحظة المجموع في مثله يصدق ان وجهه بقطر الدم بمدكو في صحيح من ان يعقور ، ممدوعة : بعد العوار : لا يصدق عليه : لا يحدث انقطاع : وبقوله : انما هو انهدام واحد كما لا يخفى

لشبهة الدم الاول : ان من عساه : هو سفي حكمة كم عن لبيده : المذكر و غيرهما ام لا وحيان .

قد استدل الاول بتصحيح العتو عنه : الثاني من وجوب : الدم : ووجهه : ان مقتضى محبة من عدم جري : لا تصح في احكام مطلق لكونه محكوما لا لصاحب عدم جعل ثابت في اول سرعة : به يجري : به عدم محمول في المقام ثبت في ثبوت العتو عند زلة العين مسبب عن التث في العتو : وهو يكون به بعد (وحيث) : لا عتو بعد زلة العين لم يكن في اول له : به فطعا محمولا لا وثبات في جعله مستصحب : له : العتو وثبت به عدم العتو

(ودعوى) : ان جعل لعموم معلوم اما الى لا بد : مدام وجود العين (و عليه) : وتصحيح عدم جعله الى لا بد يعارض اصحاب عدم جعله في خصوص به : وجود العين فمسقط في رجوع الى الاصل للمحكوم : هو : تصحبات بقاء العتو (ممدوعة) : عدم جرد : الاصل : ان لا يثبت العتو في ذلك الوقت معلوم على كل حال

وما ذكره بعض المحققين في مذهب الجواب عن الدليل بمرتب من به من
 لاستصحاب العلة في إقراره بالمتصاحب هو لغو عن الثوب المتحس بالدم لثابت
 له حال وجود الدم

(وعلى ذلك فإما جمع هو مجموع ما في المصع عن الصلاة في تحسب
 على ما حققناه في محله من أن الدم لا يتغير في زمانه يكون هو المخرج بعد ذلك
 الزمان مطلقاً لا ما زاد كل التحسين في الدليل كما في مذهب المذهب إلا أن يدعى ثوب
 القمو في المقام الأول به

دم الجروح والقروح

لثاني «وعلى» في الثوب «السد» عن «دم القروح والجروح» بالاحراق
 وقد في أحمله وإن خضعوا إليه في الأصل في التفتيد فنعصم به بقدر «قروح»
 لجروح شيء، وجماعة منهم قد ذهبوا عنه وادعاه أو أنه لا شيء لا في
 أو يشهد له لأخبار المستقيمة الأصل

وأما الكلام في الأشكال في غير القروح والدم - كرهها جماعة من القوم
 «مع السيلان وشمعة الأرائك» والدم لا يكون في الأكر «المسحور» غير القروح
 أو جرحها

وعر الصدوق وخلفه من المسحورين بل أكثرهم عدم اعتبار شيء منها وهو الأقوى
 لإطلاق جملة من النصوص .

كجس (١) لث امر دى قلت لا بعدة (ع) الرحن يكون به التمام
 لقروح جرحه و ثمة مملوءة دم وقطع فقال (ع) صلى في بيه ولا يغسل ولا شيء
 عليه فإن مقتضى حاله هو الصلاة في المصنف «لقروح» دم صدق أحد هذين
 أو اثنين وبعبارة أخرى ما لم يدر

«مصحح (۱)، اینی نصیر دحلل علی ایی جعفر «ع» وهو اصله فقال لی قندی اب
فی نوبه ده علم نصیر «ع» فلبس رقی قندی احمری بی بی و بی بی «ع» بی
ده علم و لبس اعین ثوبی حتی تم .
«موش (۲) علم کن اسمعنه «ع» - «ع» من بسم الله و بحول و قیصر
هو فی الصلاة قول «ع» «مصحح» «مصحح» و «ع» لا یقطع الصلاة .
چون هر دو در حد

وامتدل لاعتبار الفيدالاول

[illegible]

(و. ا. اثنی) والی نظر من بوصف الحرج بالسیلان بوسطه برتبه به
بدم الثوب الی هو موضوع الحکم علیه : قتله : ح : حتی یبرء و یقطع الدم هو
: اده لسیلان بالمعنی الی ذک : هو ما یفیه حرج علیه هذا لوصف سیل

١ - الوسائل الباب ٢٢ - من أبواب المحاسن حديث ١

٢ الوسائل الباب ٢٤ - من أبواب المحرمات حديث ٨٠

۳۔ الوسائل۔ الباب ۲۲۔ من ابواب النجاسات۔ حدیث ۴

٤ توسل الباب ٢٢ عن أبواب الجصاص حديث ٧

حجب الطوبخة وبرء

(ولعل) انقائا معتبر هذا لمبدأ اذ هذا المعنى 'دلو كل المراد منه استمرار الدم نحو لا يكون به فربه تسع لصلاته لم يصحح الى اعتبار منعة لار لقلان لمشعة حاصلة حزمها في العرقس .

(٩) بذلك يظهر امكان حمل الاوصاف المذكورة في كلمات الاعلام من الدامنة والسائكة وغيرهم على رده عدم حصول لغيره في جريان الدم (وعليه) فلا يفي هذا القول قول لمحب

و استدلل لاعتماد لعد الذي بموجب (١) سمعته سائكة عن الرجل به الفرحه الحرج ولا يستطيع ان يربطه ولا يعمل لانه قاله عه يصح ولا يعمل ثوبه كل يوم لأمره فانه لا يستطيع ان يعمل ثوبه كل ساعة

(وحرر) ٢٠ من مسلم ان صاحب الفرحه التي لا يستطيع ربطها ولا يحسن بها يصلي ولا يفصل ثوبه في اليوم اكثر من مرة .

ير على الاول ان سؤال فقه ليس عن حكم شخص معين خارج حتى يرد به هو عن الشكلى . حيث به الار في احكامه لانه من ربه شخص لا يستطيع عدم غسل ثوبه في كل وقت من وقت ادائه . حيث لا يستطيع عدمه في كل يومه . لو مره . حيث يستطيع عدمه في كل رة فلا يحصل عن ساء على كون ثوبه عه في به لا يستطيع الح من قس لحكمه لاعمالا للحكم به نحو حتى يرد بحكم مدد

وما ذكره بعض الاعاصم من سؤاله ولا يعمل به لاجل كونه معطوف على ربطة يافيه الامر بعض الثوب في كل يوم مره لا يصح ليكتفى بهر المستطاع فالابد من حملة على اربعة على استطاعه على غسل الدم في ثوبه المدة على نحو العموم المجموعي وهذا احسن عن غسل المشعة في كلامهم . هي المشعة كل وقت من

وقت لا يتلاءم الصلاة، فعبر سديدا) 'اد نصير في' لا يعمل بعد لا يرجع الى الثوب
 بل الى الفرح و الجرح فلا يوصف الامر بعد ثوب في كل يوم مرة
 (و ما شئني) فرد عليه ر لوصف لامتهوم له (مع 'ند) لو قيل شئت لمعهوم
 له بدل على عدم المعوم مع مكان رط الجرح و حسن دمه لا عدم المعوم مع عدم
 لمشفة .

م ر مقتضى صلاص الصوص عدم يعرف من كوالدم قليلا و كثيرا كما ان
 مقتضى اطلاقه عدم الفرق بين الجروح الجرثومة و غيرها

فروع

لأول دا كان الجرح في موضع يعرف منه قبل شدة ام لا ، قولان
 (اقويهما الثاني) لاطلاق الصوص

• استدلال الاول انه يعرف الصوص في المعروف و نـ، لمفسر منها
 صو ما شئت (و معهوم) حراس مسلم لمقدم (و نـ) لمفسر من التعليل في
 موثق سمعه المتقدم ان المعوم ما هو في فرض عدم الاستطاعة على الصلاة مع عدمه
 • في الجمع نظر (ما الاول) فلا لا يعرف الموحب لمفسر لاطلاق ممنوع
 • واما الثاني) فلانه يعرف الاقتصار على الفند لمفسر من موثق المعوم دالم يكن
 بصوص المعوم اطلاق ، وقد عرفت ثبوته لها .

(واما الثالث) فلما مر من ر لوصف لامتهوم له

(و اما الرابع) فمضافا الى ما مر من به من قيل لحكمة لا العلة يرد
 عليه انه بدل على عدم المعوم مع الاستطاعة على العمل لا مع الاستطاعة على الجمع
 عن السراية

الثاني يستحب لد حب القروح الجروح ر يعرف بونه كل يوم مرة كما هو المشهور
 من لم يبحث الخلاف الا عن صاحب الحقائق حيث قال في الوجوب و استدلال له
 بظاهر الامر به في موثق سمعه : حرس بن مسلم المتخصص

هو الاحرار من لظاهرهم كون المعتصم جعل الحكم لموصيه ابو يعى
والصحيح الاستدلال له بانه قد مات بعد ما خرج من الشرج وهو حي ووجه
لم يكن متصفا باحدهما .

واستدل للشئى باصل البرائة من اربعة دواعى : راجع له فى النيهت
المصادفة مع عدم صل > كم عليه

مالاً يتم فيه الصلاة

و نال شهادته على أنه (بحسب ما ألتزم الصلاة فيه بمجرد كالكفة و الحبوب

[illegible]

*۱۰۵ رسل (۳) حمہ بن عثمان عن عبداللہؓ - حدیث یصلی فی الحب لدی

قد صبه المذرع والذراع، ذاك سمعنا في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهو ما يوحى به
من كلامات حملة من العلماء كالإمامين والفقهاء وغيرهم من علماء مشيختهم
كلية المذكرة عندهم حيث أفردوا على الفلسفة واللاهوت والعلوم الدينية
(يعني به) إذ ظهر بمرأيتهم التمثيل لبعض ما مشيختهم في العلوم الدينية والتفصيل
الكمية في بعض ما مشيختهم في بعض من سائر العلوم الدينية التي هي من سائر العلوم الدينية
كلية المذكرة لا كلام فيها، أما الكلام في جواب

- ١- الوسائل الباب ٣١ من أبواب النجاسات حديث.

أولاً في إيهل لحكم محض بالعبادة أو عبادة الجاسات لا تتم فيه الصلوة
بمفصلات لمية أو غير ما كقول صاحب فتاوى عمره جد كبر مع آخرين هو الذي
«وإستدل له» بالخلاف قوله «دع» في الموثق «فلا بأس به» يكون عليه الشيء (وفيه)
بعبارة لمية وبحسب عين الذي هو من وراء غير ما كقول ليس باعتبار أن يتنزه إلى
للناس والبدن بل هما بنفسهما تكونان من الموضع وهذا خلاف للحاجة فإنها بعينها
بما تكون باعتبار تحس الثوب أو البدن بها «ظاهر الخبر» الموعود للباس الذي عليه
الشيء الذي يولاهد الخبر كان موضوعاً للمعنى لا للمعنى «الشيء» لو وقع على
اللباس فتدبر فانه دقيق .
بمعنى لو ريلت بفصله و بخصر بعبارة مع سجن للباس كان ذلك مشمولاً
للموثق .

إذا كان اللباس متخذاً من الجاسات

والثانية إذا كان اللباس متخذاً من أعين الجاسات كالفسوسه بمسوحهم
شعر الخريز والحب المتخذ من المنة فهل يكون معفو عنه لا وجه
«قد استدل للأول» بخبر (١) الحلي عن أبي عبد الله «دع» كل ما لا تحور الصلاة
ومعجده فلا بأس بالصلاة فمعنى لثقة الأبريسم والفسوسه «الحب» و بربا يكون في
لسر اويل ويصلى فيه
وموثق (٢) سمع من القس سائب ر عبد الله «دع» عن لباس الجنود و بحدف
وإستدل بالصلاة فيها لم تكن من من المصلين فتدل «دع» أما لبس الجفاف فلا بأس
بها. (وبإطلاق) المصوح المتعده
ولكن الخبر مطلق شامل للمتجسس وبمفهومه من من قصد بادل على المصغ
في الأخيرين

١. الوسائل الباب ١٤ من أبواب لباس المصلي الحديث ٢

٢. الوسائل الباب ٣٨ من أبواب لباس المصلي الحديث ٣

كصحيح (١) ان بي عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر في امته ول «ع»
لا اصل في شيء منه ولا شيع

۱. عوبی (۱۶) میں مکر لو' دئی عبد لم کوئل وصدی ر لعلوہ فی ویر کں
شیء حر ۱۲ کله فالصلوة فی ۱۱ وشرع ۱۱ حلدہ و بولہ و روئد ۱۱ الدبد و کل شیء
مہ فاسدہ لہ دتس لہس یکوں من افراد عبد لم کوئل و بولہ و بولہ و بولہ
(و لموثق) ۱۱ ان کان کالمریح فی بعلو عمہ اتحد عن المہ و متضی بجمع مہ
و من مدل علی بملع ہو حملہ علی لک ہد

ولكن الأعراس الأصح عنه من في لحداهم ثم يوحد وذر ، يعرف من قسم
العلة فيه وغيره في الميتة لا يعتمد عليه

و اما اتصال بعض مصادي في عدم سوية الاحساس هو ذه و بعض
فلا يشمل لبعض والحكم فيه عموم ما دل على منع من اتصال في الحس انه لو ثبت
يقيد بما دل على المنع في نفسه بحس المنع والاقوى هو القول ان في

الثالثة الصراط فما لا تتم فيه الصلاة عدم إمكان الشتر فالعلاج لأعدم بشرته
تفعل عليه ولا خصوص ما لا يمكن الشتر به حتى يعالج أو يذهب من الصد من أن مجموع
لعمري هو ثوب الذي لا تتم فيه الصلاة من حيث هو

(٤٠ عليه) فالعمامة الملقوفة التي تستر العورة إذا قلبت لا تكون من مصدقها
عفى عنه لأب من حيث هي ثوباً ولا لأن يشترط ونكوسه لا ثواب لتي يحوز الصلاة
فهي واحدة فتعبر جعل العمامة في الرمي (٣) أصاب قلنسوته أو عمامته أو شترته
أو الحجاب أو ثوب مني أو ثوب أو عذائط أو لباس أو صلاة فيه وذلك أن الصلاة
لا تسمى في شيء من هذه وحده على العمامة الصغيرة كما حكى عن أبو يدي وغيره
مع أنه لم ينسب حجته (٥٠) عن لدخيرة من الشك في صدق موضوع المصنف الذي

١٠. الوسائل. الباب ١ من أبواب ليس المصلحة بالحدث ٢

٢. الوصائل الباب ٢- عن أبواب لسان الصلي - الحديث ١

٣ - الصندوق الباب ٢٥ من أبواب الحساب - الحديث }

هو الثوب على لعمامة بهيمة واحدة تدعى حاء ' حواء الى الانس وهو يقتضى
الجوارى غير سنية ثوب. عرق كم صدى على تمسيد يمدى على الملقوف
والمطوى بضاً فمحض مما ركة صفة من صفة من عند عمامة في حمله
من معنى عنه وان الاقوى عدم لمدى سبب من سائر لثوب

المحمول المتحنس

ب رمة سائر الى انهم حنط من عتو من حنطه لاسم فيه الصلاة به
ان كان يدور من عن جماعة منهم حنطه كره في محبة او عن الشهد والمحمول
في حرمه بعد سدة حاء حاء كره عتو عتو حواء الى عن محمول مطلق
عن بعضهم الحنط من لاسم حنطه عتو عتو عتو عتو عتو

سائر الاقوى مع عتو عتو عتو عتو عتو عتو عتو عتو عتو عتو
المحمول لان من اعطى في عتو عتو عتو عتو عتو عتو عتو عتو عتو عتو
ادلا معنى يكون ثوب عتو عتو عتو عتو عتو عتو عتو عتو عتو عتو

وفيه من متع ذلك لثوب حنط لفظ الى عتو عتو عتو عتو عتو عتو عتو عتو عتو عتو
على لظاؤه من حنط شمال لسي عتو عتو عتو عتو عتو عتو عتو عتو عتو عتو
فيلت لصوص لاشهد المحمول محض من لثوب المسحى في حنط عتو عتو عتو عتو عتو
وبحوهما مما لا يكون مستملا على عتو عتو عتو عتو عتو عتو عتو عتو عتو عتو
البركة مع انه لو سلم لعموم فمحض من سائر عتو عتو عتو عتو عتو عتو عتو عتو عتو عتو
بنا اقب الى خصوص المدوس كمدى لاسم عتو عتو عتو عتو عتو عتو عتو عتو عتو عتو
العقوى في محمولة ايضا فلاحظ

ومما ذكره من الاقوى ثوب العتو في المحمول المسحى من غير فرق
بين كونه مما لا يتم فيه الصلاة وبين غيره .

واعلم المحمول لحنس فعن لموط وحمله من كتب المصنف غيره

ويشهد له صحيح (١) الحميري كستاليه يعني ايامحمد (ع) يجوز للرجل ان يغطي بعمدة في د ثوبه فكيف ع، لا يرد به اذا كان قد لما عرف في صاحب لمسه ان طهره عند كون د عمدة من اية ك ان طهره مفهومه ثوب المصع اذا كان تحت ورجاسه وان كان من جهة كونه عنه ولكن من تعليق بحكم مطلقا ومفهوما على الطهارة الحادثة يستعد ان يمام بموضوع للمصع هو الحاسة ثم انه يظهر صاحب من جماعة من اختصاصه بالمتد و به لا تشمل غير هذا من الحجاب

ولكن بعض حمده على الذكر به حمده سنة ورس خصوص بمو عمالا سم به لاداد بمشتمه على مثل قوله (ع) اعدت لسي و اعدت لظهرة و لصريحه في وجود عين الحاسة.

١ صاحب (٢) علم ان حمده عن حره بالمدن فيه لعمده فبب الريح تسمى سنة من لعمده فعدت ثوبه و به يغطي قد من ان يمسد و (ع) نعم بقصده ويغطي فالناس و حسي عن المدم طهروه في كونه في مدم بين مدم لروم بعض اذا صابه فندرس (مع) انه لو سلم فهو في المصع عن حمل التحس بحسن على الكراهة حمده بيه ورس خصوص العموم عمالاتهم به العمولة

فمحص ان لا قوي عمده لمع ا كان المحمول من لاعدن بحسه (نعم) ك ان من حراء الكد و الحرير لا يجوز اتصاله معه لكونهم من افراد ما لا يؤكل لحمه و سباني في محله ان يصح عن صلته معه سيء من اجرائه هو الاقوى

ثوب المريية

الرابع مما عني عنه ثوب المريية شر طهسته في كل يوم مرة بالاحلاف فيه في

١ . الوسائل الباب ٤١ من ابواب لدن المصلى الحديث ٢

٢ . الوسائل الباب ٢٦ من ابواب المحاسن الحديث ٢

المدن لكل صلاة بخلاف الثوب .

الرابع عن مصنفه الشهيدين حنفى المربى بالمرسنة بعده ، لأشراكه
بقطع بعدم الفرق ، لأشراكه في ملة وهي متعة امتنعه للعفو (ولكن) لقاعده
غير ثابتة في أمثال المقام مما يكون بخطاب موجه إلى الأثاث (والقطع) غير حاصل
في (عله) المدكورة لعدم كونه في النص بل هي على مستطلة (وعليه) يكون فياب

ولا أقوى ما أحده المحقق في كونه صحيحاً لعدم إلحاق

لحده من ملة النص له (عن) ' سيد الأئمة الحنفى العائذ بالبول (واستدل به
من له) بكى به عينا ، له حساباً به (عن) لم يستفصل في ثوب وسفاد عه لأصلاق
أوقبه) بجمع وجود الفرق بينهما في كثرة (بالأ) لول به حمله لمتعة لأحباب وعدم
المرسنة على إياه الكفاية من البول (أو حذوا الحنفى) ' صنفه الحنفى - من الحاسبات به
المدن لحنف لشهد في ذلك في المد من الملة أنه واحد منه (بالأ) اشتراك
في العلة وهي المشقة وزيادة عند صاحب حد في ذلك به حمل أن يكون أوله
استحاضة دخل في العفو فلا وجه بتعدى (أوقبه) أن حلاق النص يشمل المتعدد أيضاً ،
أن يكونوا كما يصدق على الواحد يصدق على المتعدد ، ولأحق قوى

السبع دالم يخصر ، به في ' أحده يكن صاحب إلى لسر جمع ، عنده
ولطه من الجمع في حكم ثوب الواحد كما عن - من النص مع به من لظهور من
بعض مؤ لا و حذوا في مقام من حكم به إلى من أن يمدل به ثوب بل بها
من امرته غالب تحتاج في صلات إلى أكثر من ثوب ، أحده لا يصح تخصص بحكم به
. كان به ثوب واحد

ه لو لم يكن ذلك ثوب ' أحده من يخصر به استحاضة استحاضة فهل
بعض عليه ذلك أم لا ، حسب أنه بهما ' من (أصلاق النص) دعوى (النص) أن لي صوة
عدم التمكن بمجموعة (سبعة) علة أمكن الاستحاضة به

لثامن مقضى حلاق النص لنحصر بين ساعت اليوم في العسل واحتاج بعض
لأعظم : حذوا إيقاع العسل في لها (عن) المعصم : لتذكره لروم انقاعه آخر

١٠ يتصلّى لطهرين: العنق مع اليد اليمنى مع اليد اليسرى مع حقة الحجاب عن اجتماع يديه بعدة عند الصبح

١١ سدل الامل من اليوم صافى في لبس ومحمّل من حملة عليه لكونه لابس منسج في وجوب الخروج عن الموعد العامة لمقصده لئلا يفسد (وقته) مضى الى ان اليوم يشمل في هذه الليل والصلاوة لعل على ما بعد سبع حمل في الصبح على ذلك الظاهر منه كونه دغ في مقام من يبيحه امرئه في جميع وقت صلواته ولا لو كان دغ في مقام من وجوب الصبح في لبس خاصة له من يوم غسل ثوبه في الليل لصلاته وهو كما ترى وعلى هذا فلا مورد للترغ في ان الامر من يوم في البحر هو يوم الصوم او يوم الاحير .

١٢ استدلال الثاني بدلوته صباه ربع على ثوب واحد (وقته) مضى الى ان الغسل حر لبس لا يستلزم دائمين ولا عدل صباه ربع كما لا يخفى من الامر بالصل في مقام لبس ثوب الى شربة الطهارة للصلاة ولذا لو تحس بعد غسل قبل لصلواته يحترى به من طاهر لمراد منه اعتد الغسل في هذه للصلوة بمعنى انه يوغسل ثوب في اليوم مرة بمعنى عن محاسبته في ذلك اليوم او عند الافراق من غسله عند الصبح او اخر لنهار .

١٣ منه ثوب صافى من غير جمع من غير كون غسل في وقت الصلاة بدعوى من الامر بغسل ثوبين في وقت واحد لا وجوب قبل الوقت لانه لا يكون الا شربة فيكون امرا غيريا .

١٤ استدلال للاحتر من مقتضى شربة غسل لمطلق لعدوات برده بعدة في ان يوم مقدمه لمطلق لصلوات الواو في ذات اليوم فيجب تقديمه على الجمع .

١٥ حجة عدم شربة بجمع لصلوات لاساقى حوزة شحيد يمكن ان يكون بالنسبة الى الصلوات المتقدمة على من قبل الشرط بتحريم (وقته) من الشرط لاحترازه على من معولته خلاف الظاهر لا يضر له الامع لمربية (لكن) لا على الاستدلال بالظاهر من احترازه لصلوات بجمع لصلوات

مستورعه من ذلالت البراء الى مثله من سوء الشئ شتمت القول بالحسن و دعوى ان هذا خلاف ظاهر هو. و قد نهى عن هذا. و انما قوله تسدغه ان الامور به ليس من مسووعه ليدوم حتى يصح ما ذكر من عدمه من مستحق في هذه قبلة بمقتضى خلاف الامر به قوله به به من شئ في راء و توسع هم بقى و ان الامور به هو بحسن شتمت الامور
و ان القول بالحسن من سوء هو لا يصح

[illegible]

الصلاة في النجس

(ويجب ازاله الحاسه مع علم موضوعها) كما بعدد (قلو جهل عمل جميع الثوب
الوصلى في غيره بالاحلاف ، اعلم لاحد في ك لعلم التفصيلي في محوره التكليف
ومشهد له مصافاً لم ذلك

صحیح (۲)۔ وہ کہہ گئے تھے کہ تم لوگ اس عورت کو دیکھو، جس نے اپنے آپ کو

١ الوسائط لعام ١٣ من اموال بـ افضل الوسوء الجديد ٨

٢- لتهدى ج ١ - ص ١١٩ والحد مشطوبين ذكره في الوسائل

الحديث

(وإنما اشتبه الموقوف بالمجلس بعد الصلاة في كل واحد منهما مائة ركعة) كما هو مروي
وهو عالم بطلان أحدهما وإن كان لا يثبت في ثوب الظاهر بكونه فعلاً ومحتج
بمقتضى قاعدة الاحتياط وغيره

ويستدل به من قال في الصحيح أن الصلاة في المجلس مائة ركعة
عن أبي حنيفة ومالك في الصلاة في المجلس مائة ركعة في الصلاة في المجلس
فوجب وليس عليه ما ذكره من صحة الصلاة في المجلس مائة ركعة

وبذلك يظهر ضعف ما عني به من صحة الصلاة في المجلس مائة ركعة
وما مر من المسطور في أنه يركعها ويصلي في الصلاة مائة ركعة
عنه ومعارضته مع الصحيح لا يعني به هذا إذ لم يكن عنده مع الثوب لم يثبت ثوب
ظاهر (والأول) وفيه قول ثالث لم يثبت في الصلاة في المجلس مائة ركعة
في الثوب الظاهر من ما لم يكن في الأول من الشيء

استدل المحقق في الشيء بعدم جواز أي عدم جواز الامتنان لأحكامه مع
يمكن من الامتنان التام في بعض الحالات وهو جواز الطاعة فيكون
لاستعانة عن احتمال عدم في قول الاستعانة عن بعض المولى ولا يخفى على الحركة
احتمال الأمر مع مكان الحركة عن بعض المولى لا بد منه لا يعتبر عند العمل
في حصول الطاعة سوى من المولى في جميع فوره مصداقاً للمولى فاعند
لروم الحركة عن تحريك المولى مما يدل عليه دليل وعني من حيث في اعتد
ذلك بما به شيء في التقيد لا يرد مرجع إلى أنه (في الجمع) به في غير من يكون التحرك
عن الحركة التحريمي للعلم بظاهرة أحد الثوب فيكون عدم يكون الصلاة في أحدهما
مأموراً به، (ونوه) عند التمسك به لعدم دليل عليه

استدل للقول بعدم فصل بين تكرار الصلاة مع عدم من عقلائي يكون لعموم
بما هو المولى (وفي مصداق) إلى أن البعض عني من سر به إلى الامتنان لا يبعد عنه بوجوده من

[illegible]

أحصار الذوب في البحر

[illegible]

اقول معكم اني قد انا من الامم التي قد تقسمت الى عدة
لشعوب الخاصة

المقام الأول وقع نسخ في خلافه بصلاته غير الاملاق فهي غير
الصادقة في الحاشية (١) فظهر عدم صحة مع خلافه غير السري (٢) احبب عدم
الرجوع الى السري فذكر في الظاهر (٣) حيث به غير ممكن منه فسقط وقوعه في ذلك
الذي لم يقدّر السري الظاهر من غير نظر (٤) عدم صحته به يكون في
الصلوة في عرض اعتبار لغيره في السري وهو سري (٥) غم (٦) فيما ان محله
كما حقه في معجزة لعله في جرة الرابع من هذا الحاشية لعلنا لمحقق
من المتأخرين ان مواده في سري يحكم في الصلوة من غير الرجوع الى السري
ان مر كر لسري اخلاق سري كل من لم يبين في امر كس (٧) به) نو كس
سريها عموم من وجه بسقط (٨) الاخلاق و يرجع الى الاصل فهي المقام يقع
- نعدم ان الاخير عدم التناظر بل الرجوع الى حاشية المرجع ولتخير منه

مبصدة بول وليس معد ثوب غيره قل: «نح» صلى الله عليه وسلم لانه صظم لانه حمل النجس على التخصيص ويرفع النجس ضيقا كان من الطائفتين في لوجوب لعنسي بقرينه
الآخري (مصدقة) بان الجمع الاول مبصدة اي انه يدعى بده قوله في صحيح علي
من جعفر وحضرت العلوة (هـ) كذا في اده فرضه لانه في صحيح بعد كور كون
الرجل غيره (مع ان) الاضطرار في حيز لجنتي لعله يريد منه لا يضطرار من جهة
الصلاة لانه من جهة لرد (والجمع) بناء على جمع ع ف اذ لم يفي و لاثبات في الطائفتين
و ردان على شيء واحد هو الصلوة مع بده مثل هذا المورد لا يمكن الجمع، لغير في سبها اذ
العرف لا يرى حديثه قريئة على الآخري من يرى سبها لتباينها ودا بتعين الرجوع
الى المرجحان: قد عرفت ان الترجيح لمصوب بغيره

و لو كان بوجه جدد (وليس) يمكن من برعه (بان خاف المرد) و نحوه
اصلي فيه، فولا و حدا انه لمصلاة لانه لا بد من اعادة في حال حملته من النجس
المتقدمة وهذا مما لا كلام فيه .

انه بخلاف هذا كرهه حضرت آية الله «لا اعادة» عنه بل هو
امشهور شهره عظيمة عن شيخنا ابن الحسد وغيرهما وجوب الاعادة
واستدل الاول بحلو لمصوب عن الامر بالاعادة (و ادناه) صلى الله عليه وسلم هو ان
فيستقط الفرص فلا اعادة عليه .

وهنا بطر د لمصوب ما تبدل على حوار الصلاة في ثوب لمجس اذا اضطر من
صلاة لما مورب فيه ويتوقف ذلك على عدم القدرة على الصلاة في ثوب الظاهر
في مجموع الوقت والافهم لغيره عنه في زمن كعدم القدرة عليها في مكان خاص
غير مشمول للمصوب ودا انكشف ثوب بعده في اثناء الوقت انكشف عدم سقوط
عنه الظهيرة من اول الامر (هـ) بذلك بطر ما في شيء ان يكونه امي بمصوب .
على حوار لندار لندى العند و هو بخلاف المحقق كما عرفت

بعم لو اسمر العجز الى حيز الوقت يكون ما، تي به مامور به فيسقط الفرص
مبصدة الى حله لمصوب الامرة و الصلوة فيه عن الامر بالاعادة مع انه امر فيها بالعس

بعد اسمكن

(افحص) ر (أقوى هو اتصال بين الممكن من التطهير والتدبير في بناء
الوقت فيجب (أ) ه ر ين ممكن منه في حرجه ولا يجب لفصاء (و) ما (ه) (أ) مؤثو عماد
عن المرفوع ح ع ر حرس من عنه الأثوب و حدو لا يحل لفصوة فيه وليس
يحدثه ، لعنه كتب سبع و ر فح ع سيم و يصلي قد صاب ماء عند و اعاد الصلاة
ولا يحل احمال ر يكون لأعدة لأحر السهم لأد من حمل الأمر بها على لأستصحاب
كما سيأتي في محله .

فروع

أول ذلك عدد بوس يعلم بحده ح ع ه ه لم يمكن لأمر صلوه ه حده
وهو يصلي في أحدهم (أ) ه ه و يحترسهما حوه و أقول لأريب في به ماء
على و حوب الصلاة في ثوب المجلس عند احصاء الثوب (أ) ه ه يعني في مقدم القول
بوحوب الصلاة في حدهم لأثوبه

و ما ه ه ر على حوب الثوب (أ) ه ه ح ع لأحصاء كما هو لأقول فيما ر
بصوة بلب مشته (أ) ه ه ر ح ع ه ه لأر لم يطوى ه ه ر مرسوم مما لأول فالأول
مورد بلب أسنونه ما ه ر ر ع ه ه (أ) ه ه ح ع ه ه شاذي و (أ) تقديم ما بعده
بمحسة بمتفة على ك ح ح سبر لألا (أ) ه ه تقدم ما بعده بمحمسه فالأند من رجوع
الى القول ع ه ه ع ه ه كره في بلك مشته من ما بصفة الدعة لا تحرى في
مقدم لعدم الأخطار بي محالة شيء من ما يصير في لملاء ع به الأمر لأ يحصل العلم
بألمثال

و لأتحقيق في المقام بقصى (أ) ه ه ر لمخالفة لقطعه لمادة محسة لأتحوز
قطعة د د لبا المادعة بقتضى حرجه و د لبا شريعة لتستر بالسنة الهب يكون
لا اقتضاء (أ) ه لا يقتضى ريد من احد لس ثوب واحد فلا محالة يقع الشافي
بين الموقف لقطعه لمادة لمحسة والموقفه لقطعه بترسة لتستر (وحيث)

لم يرد عن الشارع ما يعبر الكلب في عرس فرجع اليه بسنتين بعد اعتد وليس هو، لا التحريم.

ثاني، إذا كان كل من بدنه وبوته نجس، لم يكن له من الماء لأهـ بكنى جدهما، وهل نجس عليه تطهير البدن مع الصلاة في ثوب النجس كما حدثه بعض لأعلام أو مع الصلاة عاري كما هو المذهب. و سحرسة و من تطهير بدن و الصلاة في الثوب النجس، وجوه و أقوال.

أقول إن قلب بوجوب الصلاة عاري مع لأهـ بكنى و الحكم، صحيح و هو تعيين تطهير البدن، بصلاة عاري (أو أم) أن قد بوجوب الصلاة في النجس «والأقوى» هو القول بالتحريم إذا لم يجز إلا ما جعل موضوعاً للمصلحة نحو الطسعة السرية فكأن من نجسة البدن و نجسة ثوب فرد من المذموم بعد أن لم يكن رالم و مع عدم التمكن يتخير بينهما.

و أم ما ذكره بعض لأعلام في «حج عن تطهير بدن عبي عن رسول الله» نجاسة البدن مما يحمل و يوجب في المصلحة و قدو لأهـ بكنى بكنى «لأن» الأصل يقتضي له من هذا أن قد بالتحريم في «أهـ بكنى» من النجس و لتحريم إذا لشت في المقام يكون في السقوط بخلاف ما تقدم و إن شئت و في في ثوب إذا لشت في المقام يكون في سقوط ما بعده نجاسة بدن به بكنى بكنى بعد العلم بثوب.

فمدفع بأنه إن صح دعوى احتمال همة ما بعده نجاسة بدن فكأن صح دعوى احتمال همة ما بعده ثوب و إن كان الصحيح عدم صحة كل لدعوى «هذه» مصداقاً إلى احتمال الأهمية بوجوب تقديم ما يحمل فيه ثلث في مورد التراجع لا تعارض المقام من موارد الثاني لا الأول لما اشرنا له من أن هو رد اليه من الحكمين الصالحين من موارد الثاني لا من حكم فمع ذلك ما ذكره من الفرق بين هذا المورد من موارد «وإن الأمرين لبعض» بتحريم و سائر الموارد بأنه في المقام يكون لشت في السقوط لا في الثوب «وغيره» أدعى لمقام سوء كمال من موارد التعارض أو لمرحم يكون لشت في الثوب أيضاً اذ مع عدم مكان مثالبها يكون

رابع إذا سجد على موضوع للنجس جاز لا يسجد : د ه لا يجب عليه
 الإعادة إذا لم يمس بعد لصلاة : لا يسجد : ك السجدة الزاوية بعد رفع يديه من مسها لعموم
 حديث ١ « لا تعد سجدة » : هـ على ما هو صحيح من : بمر : من تطهر في
 المسكن تطهره لحدثه وإن تطهر : بـ يكون شرفاً بصلاة في حال السجود لأن
 شرف تعد السجود

إذا صلى في النجس

« ولو صلى في النجس مع العلم أعاد في الوقت و خارجه » إجماع
 ويشهد به : لصوص بدلة على روم : د السجدة عن ثوب : وليس المقدم
 بعض الأدباء على عدم تطهره يكون به في غير طه و يمامو به فيكون الصلاة
 (وحملة) من لصوص لخدمه
 كصحيح (٢) من سار عن الصادق (ع) أنه قال : « من صلى في نجس أو في غير نجس
 د قال (ع) أن كان علم أنه أصاب نجسه قبل أن يصلي ثم صلى فيه ولم يعمل
 عليه أن يعيد ما صلى و نحوه غيره .
 « ولو نسي في حال الصلاة أعاد في الوقت لا خارجه » كذا عن
 الشيخ في الاستبصار : المصنف : هـ في جملة من كتبه بل المشهور من المحررين
 وعن المشهور لروم الإعادة مطلق بل عن الفقه و شرح الحمل دعوى الإجماع
 عليه
 وعن الشيخ في بعض كتبه : « يجب المدة » و غيره : لقول : « لصحة » يعني الإعادة
 وعن المعتمد الميل اله
 : استدلل للمشهور بحملة من لصوص كحضر (١٣) أبي نصر عن يعقوب الله (ع)

١- الوسائل الباب ٢٩ - من أبواب القراءة - حديث ١

٢- الوسائل - الباب ٤٠ - من أبواب النجاسات حديث ٣

٣- الوسائل - الباب ٤٠ - من أبواب النجاسات حديث ٧

فی قوله (ع) بذلك الوضوء بعینه .

وفی الجمع نظر (أما الأول) فالن علی بن مهزيب عنه أنه قال : لم يكتبوا بغيره .
وما الثاني ، فإنه معناه أن من لم يهرق من مهبه . من إلقاء الأصبع وهو لا يروى عن غير
المعصوم الكلبي والصحیح وقد ذكر فی أول كفة أنه لا يروى عنه عن غير
المعصوم فی كتابه (وأما الثالث) فلما عرفت فی بحث تمحيص المسحح أنه لا اضطراب
فی من الحديث علی القول بعدم المسحح في جمع الجمع . واحتمل منه بعد الحديث لأبصر
بلاستدلال بديلة الصريح فی التخصيص بغيره .

١٠٠٠ (ع) أن يردد في كل سجدة في التخصيص أمداً أو لا أنه غير جازم .
لأنه قد دفعه عن من هو سؤال بعد أن لم يرد في الكفاية بعد كذا . وفي
معناه لا بد وأن تسميه لآله تصحح لا بد لآله

فإن قال من جملة خصوصيات في غير ذلك لا يحمل على الأعداد
فی الوقت لصحح حديثها في لزوم الأعداد حتى حدها .

(حسن) (١) محمد بن مسلم أبو زر في لده وفيه قال كتب عنه يته وهو أكثر
من مقدار الدرهم فصعب غسله وصليبه فيه صلوة كثيرة وعنده ملبس فيه .

(٢) صحيح (٢) علي بن حمزة في رجل جرحه فصاب ثوبه دم فلم يعلم به حتى
د كان من العذر أن كان راه فلم يغسله فلتخص جمع عنه علي قد رما كان
يغسل ولا ينقص منه شيء (قلت) : مطلق من حيث العائد لسي بن قوله (ع)
فی الحسن فصعب غسله يؤيد أنه لعائد لمعترض في العن أمالهما بصحيح
علي بن مهزيب (ع) أن الحسن عرفت في القضاء إذا الصلاة أكثره مطلقه من حيث
الفرصة والفاصلة .

(و استدلل) بالمقول بالصحة مطلقاً بأنه صلى صلوة مشروعة مأمور بها فسقط
الفرس بها حديث رفع السبيل حديث (٣) (لا بعد الصلاة) بحمله من

١ - الوسائل الباب ٢٠ من أبواب المجاسات الحديث ٦

٢ - الوسائل - الباب ٤٠ - من أبواب المجاسات الحديث ١٠

٣ - الوسائل - الباب ٢٩ من أبواب القرائة - الحديث ٥

النصوص بحدده

١) كصحيح ١١) لعلاء عن ابي عبد الله ع، سنده عن جابر بن عبد الله ع، قال: سمعت ابا عبد الله ع يقول: «من صلى ركعة من الصلوة لم يزل الله عز وجل يرفع له بها قدره حتى يلقى الله عز وجل في الجنة»
 لا بعد فتمسك الصلوة في كسب له وجود غيره المستقيمة اليه لا (عادة عن نبي الاستحباب
 كموثق (٢) عمار عن صادق ع، لو ان رجلا صلى ان يستحي من لعدو
 حتى يصلي لم يعد الصلوة و نحوه غيره (بعضه) حمل لاحد المتقدمه بقرينة هذه
 النصوص على الاستحباب.

وفي الجمع بطر ٢٠٠ (١) اول، وان مقتضى صلاى لرسوله لظهوره به لم
 يصل صلاة مأمورا بها فلا يسقط الفرض بها.

واما الثاني، فلما جعده في محله من عدم سمول الحديث لصلاة مأمور
 بكن سائر مسوعة للوجود اذ قد عده الله عز وجل هو ان لا يكون متعلقا للتكليف
 وهو متعلق بالتكليف هو اطمعى به بطر، عده سائر في عدم الكلام في ذلك
 مو كقول الي محله (و عديه) والحديث ايضا يدل على لقول المجتهد كما لا يخفى
 (واما الثالث) فلا بد ان على لصحة عدم لزوم الاعداء مطلقا لا انه لا بد
 من تقييده بالنصوص المتقدمه

(واما النصوص) فلان لجمع لمدكو من نصوص لاعادة و من لفظة له
 لا يكون جمعا عرفيا لان الروايات المتضمنة ذكر كس النبي و الاثبات فمهم
 واردين على شيء واحد بحيث ينفي احدهما ما شئت الآخر يكونان من المنعاصين
 ولا يمكن الجمع بينهما بالعرف لا يري. حديثهما قريبه على الآخر بل يرون بينهما
 لتفاوت و المنعاص من هذا لقول كما هو الظاهر في ذلك ان من رجوع الى مر حجاب
 المعارضة والترجح مع نصوص الاعداء لوجوده لا يخفى ومع ان صحيح على من

١- الوسائل - كتاب ٤٢ - من أبواب الحجج الحديث ٣

٢- الوسائل كتاب ١٠ - من أبواب احكام الحجة حديث ٣

غير ما كره بعد اطلاقصوص لإعادة بعد طلاق عدد صصوص (فحصل) ان الأقوى هو القول بلزوم إعادة في الوضوء لا حرجه

فرعان

الأول لو سئى النجس وذكره في ثبوت الصلاة فهل يجب الإعادة م لا وحيث
قد استدلل بالأول (بان) ذلك مما يقتضيه إطلاق الأدلة لا بد على ما يقتضيه النجاسة (و قد
لا بد على معذوريته بالنسبة الى ان الذكر

فيهم نظر حسب ١١ لان عدد الصلاة > كره على ذلك الا له (ان) التذكر
ساقى في الجاهل عدم اعتبار الطهارة فيه

و صحيح الاستدلال به صحيح (٢) من سئل في لزم وان كتب رأيه قبل
ان يصلي فلم يغسله لم رأيه بعد (١) في صلاته في نفسه اعد صلاتك
بحوجه صحيح على من جعل الواجب في سئى الاستحباب

ثاني سئى الحكم بكيفية (١) صفة هل هو كسئى الموضوع او كجاهل بحكم
م يجب عليه الإعادة (٢) الصفة وحده اقرب الاحتمال (لأن إطلاقه دل على لزوم الإعادة
على العالم بالنجاسة الذي سئى العمل المتعمد يعتمد في سئى الموضوع صحيح على من
غيره (٣) اللهم الا ان يقال ان صفة النجس ظاهر في سئى الموضوع ولا تشمل سئى
الحكم بكيفية او وصفا

(١) (لأن إطلاقه) دل على صفة لطم (٢) وهو المرجح بعد عرض علقه دل على لزوم
إعادة على العلم بالنجاسة كصحيح (٣) من سئل عن العمل بالنجس مع حدث
لأنه (لأنه) الشئ ان صفة كونه نجس فيها عمدة من جهة لعموم
صحيح لغير السئى (٤) عمدة الحديث لغير الطلب (٥)

ودعوى حكومه الحديث على ذلك الخبر فيه (٦) الشئ صفة ومنها الصحيح (مصدق)
بوحدة اللسان فيها (٧)

١. الوسائل الباب ٢٩ من أبواب القرائن الحديث ٥

٢. الوسائل الباب ٢٤ من أبواب النجاسات حديث ٣

الجاهل بالنجاسة

(ولولم يتقدم العلم حتى فرغ ولا إعادة) مطلقا وعن المشهور التفصيل بين
 جاهل بالنجاسة من حيث الحكم بأن لم يعلم أن الشيء القلاني كعرق الحب من نجس
 نجس، وعن جهل بشرطة الطهارة للصلوة فبعد في الوقت وخارجه وبين ما إذا كان
 جاهلا بالموضوع بأن لم يعلم أن ثوبه لا في الدم مثلا حتى فرغ من صلاته فلا يعد
 (والمحقق) القول في المقام يعنى الكلام في مقدم (لأول) في الجهل بالحكم
 (الثاني) في الجهل بالموضوع

أما المقام الأول فقد عرفنا أنه سبب لى المشهور القول بالطلاق (وعن) لمحقق
 الأردبيلي رحمه صاحب المدارك وبعض من تأخر عنهم القول بوجوب الإعادة في الوقت
 عدم وجوب القضاء عليه (و الأقوى) عدم وجوب الإعادة والقضاء إلا إذا كان جاهلا
 بسبب ومركب، لكنه كل مقصر غير معذور فبعد في الوقت ويعصى في خارجه،
 واستدل للأول بأن المشروط بعدم شرطه الصلاة المفاد للشرط باطله غير
 مطابق للمقام، به يجب تأني في الوقت، خارجه ما في الوقت فواضح وأما في خارجه
 فلا دلة وجوب القضاء على من فاتته المريضة

وبصحيح (١) ابن سنان سأل ابن عبد الله «ع» عن رجل أصاب ثوبه خبثه أو دم
 قل «ع» أن كان علم أنه أصاب ثوبه خبثه قبل أن يصلي ثم صلى فيه ولم يغسله فعليه أن يعد ما صلى
 وإن كان لم يعلم به فليس عليه إعادة وإن كان يرى به صابته شيء فمطر فلم ير شيئا آخر
 أن يصحبه به الماء فإنه بخلافه يشمل الجهل بالحكم بل لعل الجهل هو المنع
 (وبمضموم) ما دل على عدم وجوب الإعادة على الجهل بالموضوع

كصحيح (٢) عبد الرحمن سأل ابن عبد الله «ع» عن الرجل يصلي وفي ثوبه
 عذره من سنان وسببه أهكلم أي يد صلاته قال «ع» أن كان لم يعلم فلا يعدو بخلافه غيره.

وفي لجمع طر اما الاول فالان مقتضى له عدم الاداء لان كل واحد كراهه بدل على
عدم وجوب الاعاده حديث (١) (لا بعد الصلاة) وهو حاكم على ازالة لحرثيه والشرطيه
ساء على ما هو الحق من شموله للجاهل غير المتصور وان لم يضمن ان يظهر فيه الذي هو احد
ما استثنى لظاهرة من الحديث كما سنعرف في الجزء الخامس من هذا الشرح ان شاء الله
تعالى (ودعوى) معارضة صحيح من سائر السجده عموم مطلق سواء على شمول
الحديث للعالم وتقدم الصحيح عليه وعموم من: عدم شموله للعالم لشمول
الحديث لغيره لظاهرة من الحديث وعموم الصحيح للعالم بالحكم فتدبر حتى يثبت ان
الالة كله بما لا يلاو مسافطون في حالي له لتزعمه وقبرها تقتضي لزوم
لأعادة (مدفعه) باسمه عند من عدم شمول صحيح للجاهل بالحكم «واما الثاني»
لان لظاهر من الصحيح انه لا يسأل على ما يظهر من الجواب انه بيان حكم الصلاة
الواقعة في الثوب الذي اصابه خناقة لوزم من عدمه عدم سبها ما عداه لاجابة للصلاة
بأيده قوله «وعلم بمسئله فتدبر» به دليله في لهي بله ان كان يرى انه صا به شيء
فقط فلم ير شأ (وبالجملة) المتدبر في لهي بله بطمئ بن مورد لسؤال والجواب هو
العدم بالموضوع والحكم (وعليه) المتضمن منه ح هو العالم بالناسي فيطبق معاده مع
مع جملة من المصوص الواحدة في الناسي

«ومنه يظهر» اندفع ما ذكره صاحب الجواهر في نسخة بعض الاغنام من ان
الجاهل هو لمن ضمن اذمن المعداد كون لعالم عمومها المسؤال لوجوب وجوب الاعاده
عليه «واما الثالث» لان تلك المصوص بسبب عمومها في عدم بان حكم احقر غير
ما يقتضيه ادله شرعية يظهره بان يكون رشدا له فيقترن الحديث حاكم على ادبه
لشرطية «مع ان» لمستدخلا في عمومها في عدم محله لعدم كونها في مقام البيان من
هذه الجهة فتدبر

و استدلال الثاني بان تكلمه الجاهل بظهوره فيجب لكونه تكليفا بما لا يطاق
فاصلاته مع الظاهر في هذا الحال غير ما مورب (وعليه) فالجواب عالمي الوقت يجب

عليه إعادة كما لا يخفى «وإنما» راجع إلى بعد يوجب فحش ان القضاء في زمن
مسبب فنيته بخلاف ابي الدليل وفيه لا دليل على وجوب قضاء ما لم يفتي بوقته
فهو غير مكلف بالقضاء .

ويبدو من ظاهر يظهر بدفع ما ورد عليه بتحقيق لهدائي به ان عدم التكليف
بالشرط لا ينافي لشرعية دأبه اذا كان يبيع عدم التكليف بالشرط تكون
الشرعية محمولة فهو غير صحيح دعياً اسراع لشرعية هو الامر بالشرط وان كان
المشروط بغير الشرط غير مأمور به فهو لا يكون رد على ما ذكره من عدم وجوب القضاء
في بعض النسخ ولكن عليه ان لا يكون له حجة بعبارة عدم التكليف و
ما يصفى عن سحره «فإنما» ان القضاء بمقتضى الآية يجب في كل مورد صدق قول
المرئيه «لا يوجب ذلك على كونه» مأمور به بصدق القول فيما كان له ذلك
بالمرة ان لم يكن مأمور به وبما الكلام في محله «فخص» ما ذكره من الاقوى
عدم وجوب إعادة القضاء فيما دأبه يمكن لغيره معصية

الجاهل بالموضوع

وام المزمع لشيء ولم يجرى من الاصلح فيما سبق من المراجع من الاملاء
او لم يصب اصل الصلة العامة «لا يجب عليه الاعادة في بوقت ولا قضاء في خارجة»
(وعن) الخلاف في ذلك مطلق
وعن جماعة من الفقهاء ان المأخوذ من كل شيء في لفظه في زمانه
«ان زهره في العسل» لمحمول في جميع المقاصد وبمقتضى «في التواء» و«في»
«وجوب الاعادة في بوقت لا في خارجة»
(وعن) السيد في ذكره «صاحب الحدائق» بتفصيل من شك في حتمية في
المبحث عن الطهارة فلا يعيد غيره بعد

«ما استمر له» لم يرد في «الاقوى» (وتشديد) جملة من تصدق كصحيح (١)

عبدالرحمن - اے اللہ (ع) سے کہہ دیجئے کہ میں نے اپنے رب سے اس قسم کی دعا کی ہے کہ اگر وہ میری دعا قبول فرماتا ہے تو میں اس سے بہتر دعا نہیں کر سکتا۔

حجۃ ۲۱ علی بن حفصہ (ع) عن احمد (ع) عن ابی حنن حاتم وادع - ثوبہ
 "فمن یعلم انہ حی" (کون من اعد کتب یصح فیہ) (ع) ان کتبہ - فممن یعلم فیہ
 جمیع ما ید علیہ (ع) ان یصحی (لایستقصی عنہ) (ع) ان ۵ یوقدنی فیہ
 بتلك الصلاة ثم بغسله

حد ۳ یہ حد میں جہیز بھی ہو گا حد ۴ کھس سم علم فل "ع"
علمہ سم علمہ "ع" سم علمہ سم علمہ "ع" سم علمہ سم علمہ "ع"
صلاتہ ثم علم قال وعو مضت صلاتہ (۴)

[illegible][illegible]

الكتاب لا علم به فيه فخصي فيه ثم علم بعد قول الله تعالى لم يكن علم
وحسب في نفسه غنى عن كل شيء في قوله تعالى وحسب فضل
الله علم به اوله يعلم فلهذا لا بد له من العلم او علمه فان لم يقدم الحبر
في نفسه لغيره لشيء من العلم لا بد من الموضوع المتبعة على بقى القصة فلهذا
لقول شاذ انما دفعه الى مخصص الجمع منصوص من الحبرين على
الاستدراك (مع) به في رسم عدم ممكن الجمع يعني شرح الحبرين لاكثرية ذلك
موضوع في صاحب في رسمه الجمع بحسب موضوع بقى لأعادة على بقى القصة
وحمل الحبرين على الآية على لزوم جمع قوله تعالى لان الله به ينقسم حبرين ولا

١- الوسائل - الباب ٤١ من أبواب التجاسات حديث ٣ -

٢-٣ الوسائل لب ٤- من اموات الجناح حديث + ٢-١

٤-٥ لوسائله الباب ٤ - عن ابواب البعثات حديث ٩٠٦

٦ - الوسائط لبياب - ٤. من نواب المحاسن حدش ٧

يعدل على نفي القصد، ثم يفسد الحديث البعده بهما غير صحيح اذ لا دليل على نفي خصوص القصد، بل خصوص لشيء من ما يكون مطلقاً مما يكون تصديقي نفي لأحد في الوقت فراجع (مع ان أحد الجوز من الجمع والتعدد لا يكون جمع عرفاً ولا وجه بتعدد أحد المتعاضدين كما يكون أحص منه ثم ملاحظة التسلسل منه ومن معارضه كما حققه في محله (مع ان جملة من يروون نفي لأحد ائمة عن حمل على نفي القصد لاحظ صحيح الحديث في نفي صحيح ابن مسلم المنقذة فتعبر حمل الحديث على الاستصحاب (مع ان احتمال سقوط كلمة «لا» في صحيح وهو قوي اذ ذكر الشرح مع عدم ارادة المصنف كما في صحيح حديث الاعادة مع العلم وبني الاتفاق لقواعدها كما انه يحتمل قويا كون قوله «ع» في حديث ابن بدير علم به ولم يعلم تشييقاً بموضوع الحكم وقوله فعلية الاعادة باباً بالأحد لشقين بالمعنى الأول بالأحد بالمعنى الثاني عليه فيه في معارضه مع عدد لخصوص منقذة

«قد سدل القول جامع بمختلفة من النصوص»

حمر (١) سمون لصفه عن أبي عبدالله «ع» سئلته عن رجل صام حده، فغسل فاعتسل وصلى فلما أصبح نظر فوجد في ثوبه حده فقال «ع» الحمد لله الذي لم يدع شيئاً الا وقد جعل له حداً ان كان حراً ولم يترك شيئاً ولا عاده عليه وان كان حين قام لم ينظر فعلية الاعادة»

حس (٢) مسر قلت لأبي عبدالله «ع» امر الحارثية فتعصر ثوبى من لى ولا تدلع في غسله وصلى فيه واياهوا بناس قول «ع» عند ملائكة ما أتى لو كنت عسلت أنت لم يكن عليك شيء»

صحيح (٣) بن مسلم عن الصادق «ع» ان رب لى من وبعد تدخل في الصلاة فليكن الاعادة اعادة الصلاة وان بن بطر في ثوب فلم تصه ثم صليت

١- الوسائل الباب ٤١ من ابواب النجاسات حديث ٢

٢- الوسائل الباب ١٨ من ابواب النجاسات حديث ١

٣- الوسائل الباب ٤١ من ابواب النجاسات حديث ٢

ما لو علم حدث في الصلاة مع العلم بعدم سبب في ذلك، فجمع بينه وبين
في ذلك.

ما لو علم أنه في معنى الفاعل من كان صفة الصلاة، ولا جدلهم لظلال
إذا أحرقت سبعة بواقعة مع سبعة لا يكون رخصة لما يشهد له النصوص المتقدمة
الدالة على عدم ظلال الصلاة: فجمع مع سبعة + أنه بعد جمعها مع النصوص
بالإطلاق لشمول الموضوع بعض من الصلاة مع كونهما في نفس الموضوع في وسط
الصلاة، ما لأب المجدلة فمضوا في ذلك على أن معنى أعت الطهارة تحتها في
إذا التمس ما دل على عدم رخصته في الصلاة، هي سبب في ذلك على عدم رخصته في
الاعتناء وما دل على صحة الصلاة أو عدم رخصته في ذلك.

ولكن يدل على صحة الصلاة في الفرض صحيح (١) من مسلم عن الصادق (ع)
سألت النبي صلى الله عليه وسلم ما يدخل في الصلاة فقلت لأعده الله الصلاة
وحسن (٢) أبي سعيد وهو صلى الله عليه وسلم في وقت الصلاة كعسى به علم قوله ع: أنه
بمنه الصلاة.

وصحيح (٣) أنه قد ورد في رواية في الصلاة قوله ع: «مفسر
صلاة» وعدد الأشكال في موضوع الصلاة، وأنه يجوز عدم الصلاة، ولا يمكن لرفع
أو لتطهير أو لتعديل.

(واستدل له) أبو ثوبان (٤) عن ابن عمر عن ابن مسعود (ع) في الرجل يصلي فأبصر في
ثوبه ما قال دع، يتم.

وحسن (٥) عبد الله بن مسعود (ع) أن أبا عبد الله (ع) قال: «أبصر في ثوبه ما قال دع، يتم» لم تكن رايته قد
دللت قائم الصلاة، أبصر في غسله (يدعوى) أن يمنع بينهما من النصوص المتقدمة
بعضي حملها على ما لا يمكن رفع الثوب، تطهر، أو تبدله، فحمل بحسن.

١. الوسائل الباب ٤١ من أبواب المحاسن حديث ٢

٢. ٣٢٢-٥- الوسائل الباب ٤٤ من أبواب المحاسن حديث ١٠٤

عروته وسعة جملة ممن يحتر عنه من لطلان في القرص

• أم الصورة ثالثة فلا خلاف في الصحة فيها (ويشهد لها) بصوص الرعا
كصحيح (١) لحديث عن أبي عبد الله «ع» سئل عن رجل يصيبه لرعا وهو في صلاة
فقال (ع) إن قدر على ما عنده يصبر وشمالاً أو بين يديه وهو مسعس لفيلة فليسله عنه ثم لص
مدهي من صلاته وإن لم يمد على ماء حتى يصرف بوجهه أو مسكلم فقد قطع صلاته .
و نحوه غيره

(وصحيح) ٢ ر ١ هـ «ع» قد قد ن رأيت في نوبى وإن في الصلاة قول «ع»
نقص وبعد ١ شكك في موضع منه ثم سئل لم نشك ثم رأيت رداً قطع
الصلاة و غسله ثم سئل على الصلاة لأنك لا بد من لعله شيء أوقع عندك (و حسن)
من مسلم المتقدم و نحوه غيره

• عليه «ع» من مكن التطهر أو التدين بها بعده و لا يثبت صلاته ، إلا
دليل على سقوطه شبه الطهارة بالنسبة إلى الآخر ، بقية من يدل على الأمر
بتطهير الثوب في صحيح ١ هـ «ع» في لا يشاء إلى اعتد لطهارة فيها و
النصوص لو ادة في الرعا المتقدم بعضها .

مسئلة

لو غسل ثوبه لحسن وعلم بطلبه ثم صلى فيه بعد ذلك بين به ماء نجاسة
وشك فيها بعد لعلم بها بحوالث لمارى صلى في مكان ثوب ، أو أحسنه الوكيل بطلبه
أو شهد السة بطلبه ثم تسى الخلاف فهل يحكم بصحة الصلاة و بطلانها أو يفصل
بين لموار ١ و نحوه أقول (أقويب الآخر) فيقتضى لعادته و كان الصحة مطلقاً
ما لصديق كونه غير عالم ، بالحسن قبل الصلاة لدى هو الموضوع لوجوب لاعادة
و عدم صدق العالم بها قبل عليه أو لصديقها مع و ستولم دل على وجوب لاعادة

١ - نوسائن الباب ٢ من أبواب مواضع الصلاة حديث ٦

٢ - نوسائل - ل باب ٤٤ من أبواب النجاسات حديث ١

في الأول وما دل على عدم لوجوب في الثاني للتدريس سببها : الرجوع الى حديث (الاعادة للصلاة) (١) بناء على ما هو الحق من ان لم اذ من الطهور في المستنشق الطهارة الحديثية الا انه يدل على التعميل

حسن (٢) ميسر ، فلهذا لا يبي عبادة «ع» امر الجارية فتعسل ثوبى من المني فلا تدفع في غسله فاصلى فيه وهذا هو ما قال «ع» اعد صلاتك اما انك لو كنت غسلت لم يكن عليك شيء . فان مقتضى منطوق الجملة ثالثة ، الصحة في الغرض الاول ومقتضى مفهومها لغتها في الم من الثالثة والرابع كما ان الجملة الاولى تدل عليه في الغرض الثالث . (واما ثانياً) فهو خارج عن مورد لرواية دالطاهر كون موردته مالم يكن الامر بالغسل مخيراً من الصلاة

(او دعوى) ان الرواية واحدة للردع عن العمل بصلاته الصحية فليروم الاعادة يكون لذلك (مدفعه) من المورد دالم يكن مجزئاً لصلاة الصحة كالمقتضى السببي عن الدخول في الصلاة و الامر بالاعادة حتى مع كشف الحلاى

(فان قلت) ان الجملة الثانية موقوفة لسانه لا يكشف بخلاف مع غسله نفسه لاعادة لروم لاعادة مع اكثفه وعلى ذلك فمقتضى الجملة الاولى يروم الاعادة في جميع القروض .

(قلت) ان الطاهر منه لتعريض المورد في معروف من المؤن وهو كشف الحلاى ؟ (مع) انه لا تلامس من الغسل نفسه وعدم اكشاف الحلاى كى يصبح التعيير عن احدهما بالآخر .

(فتحصل) ان الاقوى هي لصحة في الغرض الامرين والظلال في الاخباريين

فصل في المطهرات

وهي مور الاول الماء وقد تقدم في قول هذا الكتاب ما يمكن ان يستدل به

١- الوسائل - الباب ٢٩ - من ابواب القراة حديث ٥

٢- الوسائل - الباب ٢٨ من ابواب النجاسات حديث ١

لمطهره ماء كما انه قد عرفت في صبحث المسألة كما يظهر غيره يظهر نفسه بقاء
مع الافتراح فراجع ما ذكره من شرط في التطهير به مجرد بعض شرط في كل من
عقل و لكنير و بعض بعض الاول و يجب حمله على اختصاصه به

شرائط التطهير

اما الاول فبعضه ان يعني بالخالص لا ملاءه لعين كذا توجب سجدة
حدود توجب ماء بمعنى ما ذكرنا سابقا يكون السجدة رقة (بعم) ماء لان
بمعنى اللون و طعام و حروم (ايضرا حرمه) حكمة جماعة من عن و الصبي و حرم
ارلة اللون من ارائحه و عن ربه لأحكام و حرم ازاله الرائحة و عدم
و حرم رائحة بدون ان كان حرم بره ل (عن) يتواعد و حرم ر ليه مع عدم
لغيره

اقول ببقاء من الماء في كنهه هؤلاء (الذين) بهم بعد لغو المصهور او
الدهر من ماء في كنهه و بعد حله و معنى رقة الارض ماء و قد عرفت
يحكم بالخاصة وهذا مما لا اشكال فيه

و كذا في الماء و غيره و قد عرفت في مسند من صومع لو رده في
لموارد الخاصة .

(مثل ١٥) في تطهير ثوب من ماء جف من لمر يصع ثوبه و قد حكي
يحتفظ كحجر (١) على من حرمه عن العبد الله بحر من ماء و ولد ليه فقل صاب
ثوبى من الحص ففسله فسم بذهب اثره فقال (٢) صعد يمشي حتى يحدو و
بحره غيره

وما ورد في الاستحذاء كحجر (٣) من المعيرة عن الحسن قال فله ان
بالاستحذاء حداقل و ع (٤) حتى يمشي ما ثمة قلب فيه يعني ما حله يمشي لرح وال و ع

١- الوسائل - الباب ٢٥ - من ابواب الحجامة حديث ٢

٢- الوسائل - الباب ١٣ - من ابواب حكم الخلوة حديث ١

الرياح لا يطرأ به

(وهو من) ١. مذهب سأل إذا دخل من أرض واحدة في أرض واحدة وفي أرض واحدة
ثم قال في الأرض واحدة في أرض واحدة ولا يترتب فيه شيء من ذلك ولا شيء من
الرياح أو لثقله بعد غسله

(أما في) ٢. دل على تطهير الظاهر في بدنه ليس في كعبه تطهير من مخصص
بل اعتمد على ما عليه في العرف في التطهير بعد الماء لصورته وبسببه (مستند به)
و استدلال بعدم حصول التطهير من الماء إلا بالترتيب يكون هو جواز الماء لا يستلزم استدلال
لغرض من جعله في محل واحد سلك به في الأمر من لغيره في مذهبهم في
عين النجس

وقد ان لمدا في الأحكام لم يرد في عدم دفعه اعتماد على ما هو في
والشبه في أنهم قد يرون في بعض مذهبهم في الأرض (وحيث) ٣. لا يترتب في بعض المذاهب
نجاسة ولا نجاسة ولا نجاسة في الأرض على ارتفاع النجاسة في الأرض
ومب حيازة له في الأرض (ويشهد له) ٤. الموضع لكثرة الوارد في الأرض
المفرقة من الوارد في الماء العذب المألف في النجس لمصنعه للأمر واقعه وعدم
استعماله و التطهير به فراجع

(و المصنعه) ٥. لعلاية الموضع الذي لا يكون معطاة

(وما) ٦. دل على أن المتنجس المانع يوجب نجاسة ملاقة هذا كله مصداقاً إلى
عدم شمول مخصص التطهير بالماء له مصداقاً إلى عدم الامتثال له من هذه الجهة تكون
مختصة بظهور تعريته لا بكار لعرفي

ومب الملاقة له في بعض المصنف لا يكون مطهر أو قد تقدم في ذلك المسحت
حكم ما لو صدر الماء مصفاً من العسل فلا يعد (وعن) ٧. جماعة عباد عدم تعذر الماء
بعض النجاسة في أحد الأوصاف الثلاثة بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه
واستدل له في الماء المصنوع نجس كما عرفت وحقق في محله و النجس لا يكون
مطهر ٨.

(وفيه) ان القاذح هو الحاسة قبل استعمال وإما الحاسة بعد لاستعمال الحاصلة به فلا تكون ماسة عن تطهير كما عرفت في مسح الماء (بعم) ماد كراه في وجه طهارة المتخلف منه بعد العسله الأخره في بحث الماء المستعمل لا يحترق في المقام والماء المتغير محكوم بالحاسة نفسه (و عليه) فوجب تحس المحل فلا يوجب سبأته

ولكن) بناء على ان لمطهر العسل بعد زوال العن اعتد هذا القيد في غير محله، ومع وجود عس الحاسة في المعقول لا يكون غسله مطهر له والعسله امر يلقح مطهرة ومع عدم وجودها لا تصح بغير الماء بوصافه عس الحاسة المتغير بغير وصفها لا يوجب للحاسة كما عرفت في مسح الماء المتغير

شرائط التطهير بالقليل

(وما القسم الثاني) فهو أمور الأول : والماء على المتحس على المشهود بل عن الجواهر لم يحد من حرم بخلافه (وعن) الشهد عدم اعتدائه بل عن المفاتيح دعوى الشهرة عليه (و الأقوى) ذلك ويشهد له مصداق لى عدم لدليل على اعتدائه فينعس الرجوع الى اصلاق الأمر بالعسل .

صحيح (١) بن مسلم سأل أعمدة (ع) عن الثوب يصبه البول قال (ع) غسله في المراكز مرتين فإن غسلته في ماء حار بمجرة واحدة (دعوى) حملته على كون المراكز كرا كما ترى كما ان دعوى حملته على الماء لو وضع الثوب في المراكز ولا ثم اورد الماء عليه (يدفعها) ان ذلك خلاف لما عرفت في العسل في المراكز ويأباه سياق دليله وبعد منهما حمل العسل فيه على ارادة التطهير لا التطهير

واستدل للمقول الأول (باصراف) بصوص التطهير الى المتعارف من العسل بحجج الورد (ومما) تضمن الأمر بالنصب الظاهر في الورد (ويبان) ادلة العسل بالماء القليل تدفق مع عادل على افعال الماء القليل بعد معروجه ان الحس لا يظهر وهي بين

مطلق شامل له وللكتيبه من من جنس به أمم الأدل والسبه منه من من دل على لأفعال عموم من واحد من قطار بعد التبع من و مرجع في استصحاب للحاسة (واما) الثاني وهو (اجتماع الضرورة فقصر فيه على المتعين وهو صورة البول و ي ورود الماء على المتحس فلا دليل على حصول التطهر في صورة كون الماء مورداً الأصل يقتضي عدمه

وفي الجميع نظر اما لأصناف فاما عرفت من رامن من السووع في التعريف (يوجب الأصناف الذي يعول عليه في رفع اليد عن الإطلاق) (واما) من ضمن الأمر بالنسب وليس به مفهوم يوجب تفيد المطلقات ومطلوفاً لا يوجب الإطلاق حتى يكون فريته على رفع اليد عنه «ولعله» يكون الأمر به لكنه به استدل في مودده هذه الحد كما لا يخفى أو لحفظ الفصله عن لأفعال وعبرهم

(واما) الثالث فمصدر في ما عرفت من أن سحبه أحد مثله من لأعمال لا تكون ما عرفت عن حصول التطهر (صحيح) أي مسلم يكون جنس من من لأفعال العلل وعدم مطهرية المتحس لأخصاصه كما عرفت بالمثل أو حيث لا يثبت في إطلاق الخاص بقدم على عموم العام وهو بإطلاقه يشمل صورته كون الماء مورود فتعبر الساء على تفيد إطلاق دليل إحدى سلك العدنيس (محتمل) مصدر كرامان الأقوى عدم اعتبار الورد .

تعدد الغسل في البول

الك في العدد في بعض لمشحبات كالمشحس بالبول وكالطرد في بعض الظروف المتحسبه فيأتي الكلام فيها عند تعرض المصنف له لها (واما) المتحس بالبول فالمشهور بين المناخرين بل عن المعسر بسنه الى علمائنا لروم غسله مرتين في تطهيره بالماء القليل وعدم لروم في تطهيره بالماء، لكثرة الكلام يقع في مقامين الأول في التطهير بالماء القليل وقد عرفت أن المشهور لروم الغسل مرتين (وعن)

المسوط والمسيب ليس وعده لا كنهه ولم ينعى عنه المدا لك والمعاله لا كنهه
 به في السؤل ولؤل قوى (ويستدلله) حمده من الصوص كصحيح ابن مسلم لمقدم
 وحسن (١) الحسين بن أبي العلاء باب اد عبد الله ع عن لؤل بصب الحسد
 قس وعه صب عليه الماء من سق وما هو ماء وساله عن ثوب بصبه السؤل قال وعه
 غسله مرتين

(صحيح (٢) لمرطبي سألته عن لؤل بصب الحسد وعه صب عليه ماء
 مرتين وبحوها غيرها

استدل لثنى بعلو ما تضمنه من العمل بصدقه سرته (وبالمرسل)
 وى به جرى ان يعمل بمثل من الماء اكبر على من لعشه وغيره وحسن
 لحسن المتقدم على ما في الذكرى بمرده قوله وعه لاولي بار له ولثبه
 للائنه

وفي لجميع نظر (ما لؤل) فبعض يقبده بادل على بروه غسله مرتين ومده
 يظهر مده في صالة الرثة د الاصل لا بروه لدليل والمرسل ضعف لا يعتمد عليه بريده
 امروية عن لذكرى عن ثابته وعن المعالم لم اليده لبرودة اثر في كتب الحديث
 الموجوده الآن بعد انصح بعد المسع ما لقول الأخير فدفعه صحيح المرتطبي و
 حسن الحسن لمتمنعان (وعوى) عدم حجتها كما ترى

ومقتضى حلاق لصوص عدم الدق من بول لادمي وعده (وعوى) بصر ف
 لاطلاق الى بول لادمي لعدم تعريف وصول غيره من اثباته من (ممنوعة) بصر
 مرارا من ان لتعارف لا بوح لا بصراف لذي يعول عليه في جمع يد عن الاخلاق
 (مع) ان وصول بعض جسمه ليس بذكر كقول أبيه مده يظهر ضعف لثبته
 بطلاق قوله وعه غسل ثوبك من بول ما لا يؤك بحمد تعين بصدقه بالصوص
 لمقدمة

ثم ان مورد بصوص و ن كل الثوب و لذل لا به لارب في لتعدى عهها الى

١- الوسائل - الباب ١ من ابواب التجسس - الحديث ٤

٢- الوسائل - الباب ١ من ابواب التجسس - الحديث ٦

غيرهما بقرينة الارتكاز العرفي

ثم انه من يكفى بالعللة المريلة - لانه لا يكون العلتان غير العلة
المريلة للعين وحبان بل قولان -

قد استدل للثاني (بإصراف) النصوص الى غيرها (ويقوله ع) حتى ثم اعليه
وفيها نظر اد لا يصراف ممنوع والأمر بالحب محمول على الاستصحاب او على
الأرشاد الى ان الحب قل العمل ارفق في التطهير لعدم وجوده قطعاً

- يشهد بقول الأول مصداق الى إطلاق النصوص فيه «ع» في حسن الحسن
المتقدم ص عليه السلام «ما تير قايما هو» - فيه بدل على كفاية المرئ مع وجود
عن البول ولا قوى كفاية العلة المريلة - حسب ما من محال بمظهرة فلا فرق بين
وجود العين وعدمه بل صار بول حاف في وجود العين -

- عن مصنف من عدم وجوده من في الثاني سدقة من إطلاق النصوص
(و دعوى) ان المصدر الى الدهن من الأمر بعد الماء من كون الأول للأرارة
بالاحتاج له في التطهير كما يشهد له لوجود المدكورة في الذكرى في دليل حسن الحسين
المتقدم -

(مددعة) بسع التقييد بمثل هذا ما يندرج في الحديث (مصداق) الى استلزامه
حمل النصوص على صوة وجود العين وهو خلاف الغالب (و حمل) الأمر بالصبي في
كلام لسان على لحكم العرفي وهو كما في «قد سوهما» كفاية للمرئ و ان
حققت الاراء بالاحراز بمسك من إطلاق النصوص (و قد مصداق) الى عدم بقاء البول
بعد العلة الأولى انه يؤسف ذلك بما لا يكون عن سحر بوجوده بعد العلة الأولى
فمقتضى إطلاق النصوص على ما لا يوافق من

بول الرضيع

عد كله في بول غير الرضيع اما بول الرضيع غير متعد ولا خلاف في احصائه
بحاسته عن حساسه بول غيره - ثوب الفاف من كتمه تطهير ملاقه - تطهير ملاقي

سائر الأيوال (كما يشهد له) جملة من النصوص

كمصحيح (١) الحلبي سأل ابن عبد الله «ع» عن بول لصبي قال «ع» تصب عنه ماء فإن كان قذا كل فاعسله بماء علاء العلام والحارية في ذلك شرع سواء (وحسن) الحسين بن أبي العلاء المتقدم وفيه وسألته عن الصبي يبول على ثوب قال (ع) تصب عليه الماء قليلا ثم بعصره وبحوهما غيرهما

بما الكلام في أن الفرق بينهما هل هو في اعتبار التعدد في غيره وعدم اعتباره به كما عن المحقق وجماعة من المتقدمين

وأما ما يكون في كفاية الرش والصب فيه ولزوم الغسل في غيره كما عن جماعة .

(أما) ما يكون في عدم لزوم عصر ثياب أو ما بعد فائدتها فيه ولزومه في غيره كما عن آخرين

أقول أما عدم اعتبار التعدد فيه فهو وإن كان قويا كما يشهد له الحسن وذكر العدد في بول غيره وعدم ذكره فيه ظاهر في عدم الاعتبار (وعليه) فالنصوص المتضمنة لذكر العدد غير الحسن أما لا تشمل بول الصبي أو أنه لأخصه الحسن عنها تقيد به (فما) عن كشف الغطاء من تعيين المرين فيه ثلث النصوص (ضعيف) وضعف منه التمسك باستصحاب النجاسة أو الأصل لاعتماد عليه مع وجود الدليل (لا أن) الظاهر من المصحيح المتضمن لاعتبار الغسل في غيره والصب فيه ثبوت الفرق بينهما من غير هذه الجهة أيضا .

والذي يظهر لي بعد لتدبر في النصوص ثبوت الفرق بينهما باعتبار لحرين ولا اتصال والعصر في الغسل وعدمه في الصب أو معنى الصلابة هو الارقة والسكب وعرف هو الأسلاء والعلنة وهذا بخلاف الغسل فإن لمساخود في مفهومه الاتصال ولحرين والعصر كما لا يخفى واعتبار الغسل في بول الرجل لا يوجب حمل الصب

في هذه المصوص على العسل من جهة تضمن حملة من لاجل الأمر بالصعب على مرتين لأن الصب اعم من غسل فاعباره في موه لا حلاذلة حر لاستلزام اعباره في جمع موارد اعتبار الصب

واما (١) موثق سماعة سألته عن بول الصبي يصيب الثوب فقال غسله قلبه وان لم احد مكانه قال «ع» اغسل الثوب كله (فمعين) تقييداً للاحقة بمصحح الحلبي، المتقدم فيحمل على المتعدي ويحمل الأمر بالغسل على رادة الارشاد لى النجاسة مريه مادل على كفاية الصب وعدم لزوم الفصل

وما السويان العايمان الظاهران في كفاية الصب فباء على كون الصب والصب مترادفين كما صرح بذلك جماعه منهم صاحب لحدائق لا كلام (واما) بناء على كونه عم من الصب كما عن المدارك النصريح به (مبحث) انهما صعبان سنداً والأصحاب عروا عيها ولم يعملوا بهما فلا يعتمد عليهما ويتضمن طر حهما

الاكتفاء بالمرة في عامة النجاسات

ثم ن هذا الحكم وهو لزوم التعمد هل يختص بالمتنحس بالبول كما هو المنسوب الى الأكثر، ويعم المتنحس سائر النجاسات عطلة كما عن الشهيد والمحقق وعرفهما وفي طهارة الشيخ الاعظم اذا كان له فواموثنى كالصبي كما عن المصنف في التحرير وحوه (اقويها لأول) لاطلاق الامر بالغسل في النجاسات كقوله «ع» في المعنى ان عرف مكانه فاعسله وفي الدم ان اجتمع قد حمصة فاعسله وحوهما ما ورد في سائر النجاسات (ودعوى) ان الأمر بالغسل في هذه المصوص بما سبق ليس اصل النجاسة ويكون ارشادها إليها فلا تدل هذه المصوص على كفاية مطلق الغسل في التطهير لعدم كونها مسوقة لبيان (مصدقة) ان الأمر بالغسل وان لم يكن نصيب استغلاً لياً ولكن الظاهر كونه تفسيرا شريفاً لارشاد يالى النجاسة (مع) ان ارشاديه

الى المجاسة على فرض تسليم كونه ارشادا اليها انه تستعد من دلالة على وجوب
الفعل لان المراد من قوله اعسله

انه يحس كي لا يدل على مطهرة الماء به لمجرد في حصول الطهارة كما
لا يحتمل (وعليه) فلا مانع من التمسك بالعلاقة (واضح) مبادعوى اهمال هذه النصوص
اذ لو سلمت في بعضها فلا سلم في جميعها (مع) ان لشك في كونه في مقام البيان يكفي
في لحكم بثبوت الاطلاق كما جعاه في محله

هذا في المتحس بالمجاسة التي يكون لدل الطهر منها طلاق (واما) فالس
لدلله انك كالمستحس بالمستحس بالنول فينبغي عدم لزوم لتعدد بعدم) لقول لا يعقل
(ووبطاني) ما ورد في التطهر عن مطلق المجاسات وهي لزوم يتان لمقتضيان في صحت
تجسس المستحس .

وهو ثق (١) عمار في لصك لا تعد لانص فيه حتى يعسله (الظاهر من تعليق حو-
الصلوة على عنوان العسل الذي هو من المفاهيم المسماة عند يعرف ارجوع اليهم
في كيفية التطهر ولا ريب في انهم يكفون بالماء في انهم يصدرون مطلقا
واستدلال للقول الثاني (بأنصحاح) المجاسة بعد المس مرة (ويعتوى) قوله في
حسن ابي العلاء لم تعدد وما هو ماء فيه يدل على ان لا كفاية له بل ان يكون
برقة انول فمره بخارج مصداق ابي العباس من ذلك وبعده اخرى يدل على
هو به مجاسة النوبة عن سائر مجاسات يكون ع-ه : الى ان بعد (ويعتله) بمعنى
اشد من النول في صحيح ابن مسلم

وفي الجمع بطر (اما الاول) فالزلة لامور للتمسك به مع وجود لاصلاق بمصداق الى
ما عرفت غير مره في هذا الشرح من عدم حرمان الاستصحاب في الاحكام لكونه
محكوم لاصالة عدم العمل لثابت في اول الشريعة لم يترتب عليه عدم المحمول (وم)
ذكره بعض الاعظم من الظاهر من النصوص كون المجاسة اثر عيب حقيقيا يحصل

من ملاقة الحسن و لمتمنحس (برد عليه) انه ل يد بذلك كونه من الامور الواقعة سي كشته . عي كترج فقد عرف في ول هذا الباب : الكفر جمع من . يد به عدم كونه مسرعه من الحكم بوجوب العمل بها من الاعتبارات الشرعية . يكون موضوع بوجوب العمل فهو : ان كل قضا لا به يحري فيها كراهه من محكومته . صاحب بها الاصحاب عد الجهر

و هذا الثاني : فالان مفهوم قوله به هو : ما ورد في مقام عدم وجوب الدنيا . عدم كونه الصافي في ر لحيات . ع ل ف ه م . نحن لعدم انه العمل به لا يدل على بروه التعدد في

واما الثالث : فالان لو لم ي شذ من لبول لا يلزم انه في مقام التطهير انه لا يرم تعين العمل ثلاث مرات مثلا في تطهيره كما لا يخفى . و ما ذكره من اظهر به . نقول الاخير .

كفاية الممر في الكفر والجاري

المقدم الثاني في غير لمتمنحس لبول في الكثير 'مسيور من الاصحاب على ما نسب بهم كفاية به . في عسقه في لكره الجاري بين الاخلاف في الثاني : يفتح القول في عدمه به لا يفتي لا كفاءه في لكره لصحيح ابن مسلم . مقدم . بورد في الثوب بصبه البول في غسله في ماء حار مرة واحدة . و ما في كراهه كال المسح غير لثوب مما لا يبعد فيه الماء فكذلك . بصوص التعدد على طائفتين .

(الاولى) هي الامر به صب لواء عليه مرتين وعدم شمول هذه الصوص بغسله في كره و صح (الثانية) هي المنصمة بالامر بغسله مرتين (وحيث) ان يورد هذه الصوص هو لثوب ويحتمل قوله حصص هذا الحكم بملاقاة بالثوب : نحوه مما يبعد فيه الحاجة ولا تشمل البدن . شبه فلا وحده للمعدي عن موره فاداً للمعتمد فيه هو علقه نص من الامر بملاقاة البول ولا يفتي به يقتضي الاكتفاء به مرة

كما عرف

واما ان كان المتحس به هو ثوب فممكن الاستدلال لكفتيه

صحيح (١) برسر حن ما تقول في ماء الحمام فقال (ع) هو مسرلة الجري فان مقصدي طلاق اشتريل ترتب جميع احكام الجري عليها الا كفة بالمرة فثبت ذلك في ماء الحمام يشب في غيره بما عرفت في مسحت ماء الحمام من به لاحصوصة لماء الحمام وان سبيله سيل ساير افراد الكرو.

وبؤيده (٢) لمرس المروفي عن ابي جعفر (ع) مشير الى عدير ماء ان هذا لا يصيب شيئا الا وظهره وان لسه به و بين نصوص التعلد وان كانت عموما من وجه الا انه بما ان دلالة على حكم لمود اما تكون بالعموم ودلالة تلك النصوص بالاطلاق فمقدم عليها

(واما) الاستدلال بصح ارتب له غير سديد (ودعوى) رصع مقدم وجور بالعمل (صحيحة) اذا لم يصح لا يجزى بمجرد موافقة العمل لمضمون الجبريل يتوقف على الاستدعاء غير المحذور في المقدم

وصح منه الاستدلال له (صحيح) ان مسلم المقدم بدعوى ان المساق الى لهن كون هذه الشريعة تصريحا بمفهوم لشرطة الاولى وهي غسل في المراكز مريين (وحيث) ان لظاهرها لزوم الغسل مريين عند العمل بالماء القليل فمفهومها كفاية المرة عند غسله غير النفل كركا كان م حاربا

(ادبر دعله) ان هذا الس ناوولي من العكس (وعليه) فاما ان يكون الصحيح ساكنة عن بيان حكم الكرو او يكون محملا (ودعوى) شمول الجاري للكرو ولو بعض افراده يدعي ما ذكر به في مسحت الماء الجاري من انه الدايغ السائل

واضع منه دعوى انصراف نصوص لتعلد عن الغسل في الكرو لانه كان يدر حين صدق هذه النصوص ادبر دعله مصدا الى ان عدم التعارض لا يوجب الانصراف انه لم يكن نادرا

١- الوسائل - الباب ٧- من ابواب الماء المطلق حديث -

٢- ذكره المصنف في المختلف

و من مذكراته ظهر ضعف ما عن المحقق و ظاهر الصدوق و صريح الرضا
من لزوم لعدم العمل في الكراهية (كما انه) ظهر وجه ما افتى به الاستاذ
من كفايته للمرء في لندن : منه : عدم الاكتفاء بها في الثوب و نحوه و
صفحة

عصر الثياب

الثالث المشهور بين الاصحاب على ما سألهم عنه : لعصر في تطهير مثل الثياب
مما ينفذ فيه الماء بل في الحدائق المعروفة من كلام الاصحاب من غير خلاف معروف و خوب
العصر في الثوب و نحوه .

واستدل له (بانه) لا يقتصر بخروج الحصة الابية ، و لا اجماع (و بدحواله) في
مفهوم غسل (و بان) العسالة حسنة فيجب اخراجها ، (و بالامر) به في الرصوى و حصر الدعائم
(و بقوله) في حسن الحسن المتقدم في بول الرصع ، ثم تعصره قليلا (و بان) العسالة
لا تزول الابية .

في الجميع بطرد بعد موافق الاطلاق لدل على عدم الدليل على اعتد
لعصر لا يثبت في عدم اعتداده و اجماع ليس بعديا ، دل على يكون مستندا الى احد
الوجهات المذكورة (مع) عدم ثبوته ، (و بدحواله) في مفهوم العمل ممنوع كما يظهر من
راجع العرف عند طلاقة في القدر العرفية (و حسنة) العسالة على فرض القول بها
لا توجب تحسن العمل (مع) انه يمكن انفصال العسالة بعين العصر (مع) ان لا يرد هذا الوجه
اعتداده بعد تمامية العسالة (مصافا) الى ان الرطوبة الباقية في المعسول ليست عسالة
بل هي تنفع العمل في الحكم كما عرف في محبحث العسالة (والرصوى ،
على فرض كونه رواية) صحت : كل من غسل الثعالب و قد عرف مرر ان موافقه
عمل الاصحاب مع مضمون الخبر لا تكون حجة لصحته (و الحسن) محتمل لذكره
في بول انصبي الذي لا يعتبر فيه العصر قطعا و عدم ذكره فيما قبله الذي هو محل
الكلام .

واما لآخر فقد وجه بعض عاصم المحققين بان حصول عمل الثوب واقف على الظاهر
 من فعله سبحانه في الماء وهو فيهما والم سقود الماء المستعمل عليه ما قبل الله والافان
 تعبر الماء لا يحصل عمل الثوب في منطقة الأبعد بخلص من تلك العدالة بالعصر وشبهه
 (وحيث) علمنا بعدد على بفعل الماء بفعل بملافة نحن به كالماء الواسع
 الذي كتب القعدة من ثوب في الماء بعد من اتف ثوب بالظرفة ولا يتحقق
 لعن ولا يحصل سقود في الأبعد آخر حد العصر بحوء لا تتحققه بالهوان بحوء وفيه
 ان لا م هذا لوحده أيضاً التخلص بعدد بملافة الأجرة (مع به سبي على القول
 بحدسه العدالة بان سقودا يعني من الماء في امحل بعد العمل (مصدق) الى ان دلش في
 الحدس بالغيرة اذ اوجب دور الماء والم في الحدس بالحكمة ولا يتم دلالة
 في كفة رالتا من الرجوع الى الشارع وقد فرضنا مقتضى اصلاقي ماورد
 من الشارع كذيه بحقق مفهوم العمل بالا احتياح الى شيء حر في رالتا فلا وجه
 للتوقف في عدم اعتباره .

فتحصل ان لا يكون عدم اعتد العدا من حشوه في التطهير بل يكفي محر
 بحقق العمل (بعم) بما انه يعبر في صدقه حر بان الماء على لمحل وخره حبه منه
 ففي مثل الثوب مما لا يخرج الماء عنه لا يكفي محرر الماء بخلاف المدين وبعده ولد
 يرى انه في النصوص في مثل لعن وبعده امر بصبر الماء عليه بخلاف الثوب
 فيه لا يوجد مورد حكم فيه (ع) بكفاهه لص (ع) عليه، فمعتبر خراج الماء عنه باي
 نحو كان بالعصر او لفرك او العصر بالكف وبعده ذلك او تحريكه في الماء حر كفة
 غنية او بايراد الماء عليه بنحو يوجب خروج العمل

واما حر (١) على بن حمزة عن ابيه (ع) سألته عن الفرائض يكون كثير
 لصوف فيصه البول كتيه بل قال (ع) بعض يظهر ثم يصيب عليه الماء في لمك
 سدى اصابه اسهل حتى يخرج من حدس الفرائض الاخر (ولا يفي) مسد كرهه
 يظهر ان مؤداه وهو الفرائض لمحشوش صوف مع الاستمرار عليه فيه و يخرج منه

من دون حجاج الى احدى المعالجات المتقدمة

ما ينفذ فيه الماء ولا يمكن عصره

بقي الكلام في الأشياء التي يرسب فيها الماء، ويبعد في أعناقها ولا يمكن عصرها (فمن) حملها من الأصحاب من ما جرى عند المعري كالنبوب والنعواكه والحبوب وغيرها لا يظهر إلا الماء الكثير إذا بعدت لحدسه فيه (وعن) جماعة آخرين منهم الشيخ الأعظم (و) سررد في قول هذه الأشياء لا تظهر حتى بالكثير (وعن) آخرين كالمنصف والشيخ وعرفهم حصول الطهر (ل) غلب الماء قليل ولا أكثر

وستدل للقول الأول (وه) يعسر في غسل الماء القليل حريان الماء على المحسن واتصاله عنه بحيث انهما لا يتحققان في العرس ولا وجه للحكم بمحصول تطهره (وه) لا دلل على قبول كل شيء للطهر (ل) الماء قليل وسواء غسله بمحسه بماءه عن تطهر

وفي الجمع يفر ما الأول فلان لاداه عدم شهرته لغسل بماء الكثير يصا اذا عثر فيه كالماء العسر صدى بمحسوم العمل المتوقف على حريان ماء على محسن وبغضاله عنه الممسعين في العرس

وهنا ما ذكره بعض الأعظم من المحققين (و) على نيجت الأعظم (وه) به يس لمدار في باب التطهير على صدق الماء المطلق على ما تقدم في عماف لمسحس بل المدار على صدق نفوذ الكرفه ووصول الماء الى باطنه وإصابة الماء الى الأجزاء وهذه العناوين صادقة في ما اذا غسلب هذه الأشياء بالماء الكثير (وه) ان ما ذكره قد يتم في لمطر لدى وزد فيه بماء صاب هذا شأن الأود شهره (وما) في غيره مما به يعسر في تطهر به الغسل كما عرفت فلا دليل على كفاية مجرد الاصابة بصفت مرس المحنفت لمعده محكم التطهير به حكم التطهير بالقليل

وأصعب من ذلك ما ذكره قد ردنا على المستدليس بهذا بوجه بان الحكم باعتبار هذه الأشياء في تحقق مفهوم العسر إنما هو لعرف وهم لا يحكمون باعتبارها

بالنسبة الى كل جزء من اجزاء المعسول الا ان يتعلق العسل ببعض الأجزاء على سبيل الاستقلال (اد) الطاهر من الأدلة ان كل جزء من اجزاء الخس ما لم يغسل يكون باق على نجاسته وحيث انه في الغرض لا يغسل الباطن فلا وجه للحكم بتطهرته بمس الطاهر (فتحصل) انه بناء على اعتبار العسل في التطهر كما هو كذا في غير ماء المطر بمعنى السعة هو عدم حصول الطهارة للبطن اذا يتعدى ليس هو الماء بل هو سبوبة محصة فلا يصلح للمطهرة (ولكن) ستعرف ان مقتضى الصوص لخاصة مطهرته

واما بوجه ثنى الذى سب الى الدجيرة (ومع) ما اورد عليه كل من ذكره عنه وبغرض لقوله ان تطهر كل من غسل ادا غسل بالماء قاعده كلية مستفادة من استقراء ما ورد لخاصة

١. ما الثالث فلان المسألة لثنى امرين احدهما ما يغسل لا ما يغلى فى المعسول (فتظهر) من مجموع ذلك انه ان الاقوى بحسب القواعد هو بقول ثانى اى القول بعدم قبول هذه الآراء بتطهير حتى بالكثير

والكى سبب (امكان تطهيره جملة من الصوص ومب) (١) ما ورد فى تطهيره لاوبى على اختلاف اقسامه فان بعضى ما لا يغسلها تب يغسل كالآباء هو الكود ولدن و اطرف كان لطرف من حرف وسجوه او من غيره

(ومب) ماورد فى نجاسة لو وقع فى قدر فيه لحم ومرف كحجر (٢) لسكونى عن امير المؤمنين (ع) مسئل عن قدر صحت واذا فى لعدورة فقال (ع) سرقها ويغسل اللحم ويؤكل ويجودحجر (٣) ذكرى (ومب) (٤) ماورد فى الجفاف تنفع فى البول حيث حكم فيه به ادا غسل بالماء

ولا بأس

١ - الوسائل الباب ٥١ و ٥٢ من ابواب النجاسات وغيرهما من الأبواب

٢ - الوسائل باب ٤٤ من ابواب الأطعمة المحرمة الحديث ١

٣ - الوسائل - الباب ٢٦ من ابواب الاشرية المحرمة الحديث ١

٤ - الوسائل باب ٧١ من ابواب النجاسات حديث ٢

و ورد عليها بـ (يرد) (الاول) صعب السد (وفي) انه لا يتم في جميعها لو تم في بعض . مصفاً الى عمل الاصحاب بـ في موزده (الثاني) عدم دلالتها على طهارة النجس (وفي) انه مستفاد منه من حكمه (ع) حواري كل اللحم و حواري العلاء في الحال فتعمل ومن عدم التنبيه على لزوم غسل بعض الاء اداشق (الثالث) بـ غير طهره في نجس باص ما في موزده (وفي) بها لو لم تكن محتصة به فلا اقل من الاطلاق .

(فتحصل) ان مقصود النصوص لخاصة بهارة النجس في هذه الاشياء بالنسبة لطهارة الطاهر . (وعليه) فكفي في لحكم بـ غسل طهره

فروع

الاول ما اعترده في العسل في ينحس بـ يربس فيه الماء ويمكن عصره من اخراج له ماء عنه بالعصر . وعصره لا ينحس بالعسل بالماء القليل بل يعتبر في العسل بالكر و بحدوا ايضاً . اذ يعتبر في حصول الطهارة بهما صدى عنوان العسل ولا يكفي مجرد الاصابة كما هو كذا في المطر . وقد عرفت من ان ذلك داخل في مفهوم العسل (ومنه) يظهر . انه لا ينحس اعتبار ذلك به بعد العسلات بل يعتبر غسل كل عسله فما يعتبر فيه التعدد .

الثاني قال المصنف في محكي التذكرة لو طرح لدن في ماء كثير و حر كه حتى تحلل الماء اجزاء الدن باسرها صهر

(وعن) لجواهر لا يرد عليه به يعتبر في حصول الطهارة وصول الماء الى جميع اجزاء النجس وهو في المفروض ممتنع

و يرد عليه مصفاً الى ذلك ولا اقل من اثبت في لوصول الموحب للنساء على النجاسة استصحابها (ان) ما تضمن من النصوص الامر بـ لقاء النجس والريث . و ما تم فيها لعادة (يند) على عدم امكان تطهيرهما و الاكبر لاء الى التنبيه عليه فتعمل (بعم) لو خلط مع الطحين وحمل حراً ثم غسل لا يعد دعوى وصول الماء الى

جمع حرته

ثالثاً لا يلحق بالصلى لصلة في كفاية الصلح على ما تنحس بوله كما هو المشهور بل بالاختلاف كما عن لحوه لاختصاص الموصوف به وقوله (١) في دليل حسن بحلى والعلام والحارية في ذلك شرع سواء لا يدل على مساوئهما في هذا حكم بل يعله بعريه التعبير عنهما بالعلام والحارية الدين لا بطلان عريه على الرصع لوضع الامع القريه يكون طاهراً في ردة مساويهما في حكم المجمعين في ديله وهو جواب لعل بعد الاكر

والجواب (٢) لسكوني عن جمع عن ايه ان على (ع) قول لس الحارية وبول يعس منه الثوب قبل ان تطعم اه .

مظهرية الشمس

(والثاني) تظهر الشمس ما يحتمل من المول وعمره على الارض والايمة والحصر والمواري على مشبه بل بالاختلاف في سائر اشخاص في ردة حكم الحصر في حتمه . م لا لا في موضع بالانه

الاول في ب سحر ه هي كالماء من مظهر ب كما هو المشهور او لا يؤثر لا في بقوه عن لشمم . السجود على موضع الذي حتم بالشمس كما هو المسود ابي لشمم . المحدث الكشاني . جمعه من لشمم و المتاحرين وحيان

ب سحر بالاول حتم من لشمم كصحيح (٣) رة سائر اشخاص (ع) عن لول يكون على لسطح اوفي المكان الذي يصلح فيه فقال (ع) اد حتمه الشمس فصل عليه فهو طاهر .

١ - ابواب - الباب ٣ - من ابواب التجاسات حديث ٢

٢ - الوسائل الباب ٣ - من ابواب التجاسات حديث ٤

٣ - الوسائل - الباب ٢٩ - من ابواب التجاسات حديث ١

وحس (١) ابي بكر الحنبل عن ابي جعفر (ع) بانماكر ما شرق على الشمس
فمطهر او كل ما شرق على الشمس فهو طاهر وهذا الخبر وان كان صحيح السند لان
الظاهر بقرينة ان الاصحاب اعترضوا في تطهير بالشمس جحد والمشعر بها واشرقها
عليه ولا دليل على اعتبار الثاني الا هذا الخبر اعتماد القوم عليه واستداهم ابيد فيكون
ذلك حارس الوهه مع ان للمع عن صف سنده محالا دلاوجه له سوى افعال عثمان
عدم توثيق ابي بكر ولكن بما يروى عن الاعظم كالمفيد ومحمد بن يحيى واحمد بن
محمد الذي اخرج الرقي عن قم لانه كثر الرواية عن الصفه في لشيخ وعتمد عنه
الاصحاب من المتأخرين كالمصنف المحقق يكون لغيره ثناء ومعتبر

وموثق (٢) عماد عن سعد الله (ع) عن الشمس هو يطهر الارض قل (ع) دا
كان الموضع قدر من البول او غير ذلك فاصابه شمس ثم يس لموضع وصلاة على
لموضع حائرة وان اصابه الشمس ولم يس لموضع العمد وكان ربه فلا يجوز
الصلاة حتى يس وان كس رحلك رطبه او جهنتك ربه وغير ذلك من هذا يصيب
ذلك الموضع الممد فلا يصل على ذلك لموضع حتى يس وان كان غير الشمس
صاه حتى يس فيه لا يجوز ذلك فان قوله (ع) وصلاة على الموضع حائرة في
مقام لحيوان عن السؤال عن الطهارة والحجاسة طاهر في ردة الطهارة عند (و كك)
حكمه (ع) بطهارة ملاقيه

واستدل للقول بعدم الطهارة (بالاصل) وبصحيح (٣) من ربيع ثلث عن الارض
او اسطح يصيبه البول وما شبهه تطهر بالشمس من غير ماء قال (ع) كيف يطهر من
غير ماء (ب موثق) عماد المتقدم يدعى ان الموحود في السعة لموثق بها بدل فوه
وان كان غير الشمس وان كان غير الشمس فتكون (ب) وصله - وقوله (ع) -
فيه انه تاكده لما قيل ان لا حوا ناله ويحمل الطهارة في الموصوف المتقدمة بقرينة
هذين الخبرين على اراده المعنى المعنى -

وفي الصحيح بطر (اما الاول) فلاله لامورد للاصل مع الدليل - (ويع) لثاني -

١ - الوسائل الباب ٢٩ - من ابواب المجامات حديث ٥

٢ - الوسائل الباب ٢٩ من ابواب الوضوء الحديث ٣

٣ - الوسائل الباب ٢٩ من ابواب المجامات الحديث ٧

فلا بد يدل على اعتباره وجود الماء في الموضع الذي يظهر بالشمس - و بعبارة اخرى
اعتبر لزموتية لضعفها - ولا يدل على عدم مطهرية الشمس كما لا يخفى
(واما الثالث) فلا بد لا يعتمد عليه في قول السج المتعارفة لاسم مع اعتماد الشيخ على
ذلك لئلا (مع) ان لمعبر ح هو تأنيث الصمر في صانه (مضافاً) الى معارضة
صدده مع ذيله على ذلك كما لا يخفى

ثاني المشهور بين الاصحاب عدم اختصاص الحكم بحسن النول و عمومته
لساير الحيات والمنجسات (وعن) لمتنبي والمصنف والحلافة المراسم وغيرها الاقتصار
على النول .

واستدل له بان مورد النصوص غير حصر عما هو خصوص لنول (ها) هو
ضعف السند لا يعتمد عليه (وصحيح) ابن مريخ المتقدم لوار - في لنول و ما شبه
لكون جوابه «ع» فيه مسوقا لبيان حكم اخر لا يستفاد منه المطهرية مطلقا (وقوله)
انه يكفي لنوت العموم الموثق فانه حجة على لصحيح لمحقق في محله بل الصحيح
ايضا كك لان عدم دعه «ع» عما تحده المثل من كون مطهرية الشمس شاملة لجميع
الحيات دليل على العموم - ويشهد - للعموم معاني الى ذلك حراي بكر الحصرمي
المتقدم فاداً لا يفي مورد للتريد في العموم

الثالث المشهور بين المتأخرين بل و بين المتقدمين على ما سبب اليهم
موضوع هذا الحكم ليس خصوص الارض بل كل ما لا يقل كالألابة و لخطا وما
يتصل بها .

وعن المهدوي لمختلفة المقعوسات و ابن ابيدي وصاحب لوسيلة الاختصاص
بالارض والحقوقها الحصر والنوازي

والاول اقوى للعموم حصر الحصرمي لمقدم (و دعوى) انه لعدم عمل الاصحاب
به لعدم القول بعمومه (مدفوعة) بانه لاحل الأدلة الاخر بقدر غير المعقول

ولا تظهر من المقولات شيئاً الا الحصر والنوازي كما هو المشهور شهرة عطيفة عن
جماعة الاستشكل في استثناء الحصر والنوازي (وعن) لشح في المسوط و بن سعيد طهارة

مأعمل من نبات الارض ب (وعن) الحجر عموم الحكم لما لا يعمل و من عرصه لغز كلياتات
المصصلة من الحشب

والكلام يقع في معاصر الاول في اصل الحكم الثاني ، في الاستثناء المربور
اما الاول فقد استدل لعدم الاختصاص (بعموم) حرايي مكر المتعذر (وبانه)
يستعذر من استثناء الحصر والوارى ثوب الحكم في كل ما يعمل من النبات (واورد على الاول)
بانه بعد الاجماع على عدم تمامة عموم الحجر يعين حملة على ما لا يفل (و قد)
بها ان المقصد هو الاجماع يتعين الافتصار على المتعذر و هو غير المذكورات في
كلمات الامام طس المتقدمة فادأ ما ذكره الشجرة من باب مأعمل من نبات الارض
ب هو الاقوى

ومنه طهر حكم الحصر والوارى (واما) الاستدلال له بصحيح (١) من جعفر
«ع» عن الوارى يصح البول هل تصلح الصلاة عليها اذا حلت من غير ان تغسل ، قال «ع»
نعم وبحوء صحيحه (٢) الاخر وموثق عند المتقدم (بدعوى) انه يقيد بالحاف فيها
بالحاف بالشمس للاجماع على عدم الطهارة بدو ب (غير شديد) ادعايه ما يدل عليه
هذه النصوص حوار الصلاة عليه و هو اعم من الطهارة (الذهب) الا ان يقال ان مقتضى
اطلاق حوار السجود عليه فهي صحيحة مدلل على عدم حوار السجود على المحسن تدل
على الطهارة .

ومنه يظهر ان ما اورد على الاستدلال بهذه النصوص ، من انه قد ورد في النسخ
عن الصلاة في الموضع المحسن

في صحيح (٣) اخر لعن جبه «ع» عن السيد الدار لا تصبهما الشمس ويصبهما البول
ويغتسل فبهما من الحاشية يصلى فيهما اذا حفا قال نعم فكلما يقال في توجيه هذا
الصحيح يقال في توجيه تلك النصوص (غير وارد) ادقروا بين الصلاة على مكل و الملو

١- الوسائل الباب ٢٩ - من ابواب النجاسات حديث ٣

٢- الوسائل - الباب ٣٠ - من ابواب النجاسات حديث ٢

٣- الوسائل - الباب ٣٠ - من ابواب النجاسات حديث ١

فيه ونصوص المقام و رده في مقام من حكم الآية في هذا الصحيح في مقام من
حكم الثانية يدل على أن المكان الذي فيه يقول أو غيره من لفادات إذا حصر
لا بأس بالصلوة فيه ولا تكون مكروهه

فروع

الاول المشهور بين الأصحاب أنها كما يظهر طهر لأرض كث تطهر بأحد المتصل
بظاهاها بأشراقه عند و حده بذلك من غير الحاجة إلى الإحصاء عند (وع)
المنتهى احتصاص الحكم بالظاهر

و يشهد للأول مضاف إلى مكان دعوى أن طهر بنصوص مؤ لا و حوا
سهره بمقام الموضع الحسن الذي حقه الشمس كما يشير له قوله (ع)

في صحيح (١) إيراد ما يشير إلى المكان الذي فيه القول فيه طهر أن الصلاة
على مكان لا سيما إذا كان دمه شا لا لم يلزم بدل إحرائه في غيره ما كان طاهرا
بأحد و بالعكس و لو لم يكن الحسن طهر المكان يحوز لصلاة

و استدلل الثاني (ب) لظاهر من حصر أبي بكر لعصر في عند شراق الشمس
على لموضع الحسن و حده بأشراقها في الظهيرة (و حث) أن الشمس لا تشرق على
الارض فلا يصير طاهرا (وفي) أنه لا حد لارض بشرق الشمس على الطهر بصدق
عرفا على مجموع ذلك المكان به حد بشرق الشمس

(نعم) لو كان الحسن محب دون الظاهر لا يطهر إلا من شرع الشمس عنه
لاعتبار لأشراق على الحسن كما أنه لو كان الحسن غير متصل بالظاهر من كان
بينهما فصل فهو و بمقدار طهر لا يطهر بأشراق الشمس على الظاهر لأن الحسن في
هذه الصور يكون بنظر العرف موضوعا مستقلا

لأنه يشترط في طهارة الشيء بالشمس أن يكون فيه رطوبة مسرية لتوقف
الحفاف المعلق عليه الحكم في صحيح زرارة على حده (أ) لصحيح ابن بريق

المتقدم كنف يظهر من عدمه .

و يعنى الحكم فى لمونى على سواه لانه فى ذلك ادلوسلم كقول الجند
عن الشمس مع به محرم مع مقصده الجمع من الاله اعلم ان مهم فى الحكم فغير
وجود الرطوبة البشرية ضرورة المحل يات بشرق الشمس عند

الثالث يعنى فى حصول الظل و به ضرورة لا من جوف بشرق الشمس علم

فلو كانت الحر . المسند له موجه للحدوف من روى اشر فب عليه لا تظلم

لحر (انحر) انحر فى المقدم . لعند الظاهر من مودق عمه . صحيح رر . والاخط

(كما انه) موجه بشرق . لكن بمعنى الرياح م تظلم

عن جمعة منهم صاحب المد لك . . . لمحقق لهدامى . الباء على الظاهر

فى هرصر

سئل عن باره . كنه لريح غير به عرف من بسند الجند انى

شمس

و بصحح (١١١) . . . حدد قلب لاني سدائه (٤) سطح بصفه اللون ا

سال عليه يصلى فى ذلك المكان ودر (٤) ب كان بصفه الشمس . لريخ و كان
جوف . فلا . س به الان سجد مالا . و به صهر فى كفه حصول الجند و و سريخ
على وجه بسند الباء التهام على . حد المش . كنه

فهم نظر (اما الاول) . لان الظاهر من الاله اعلم استند الجند انى

حصول اشمس والار المسند به . بى شىء اخر لا يكون . رال . حد . (و دعوى)

ان الظاهر من الاله كفه مثل حد الجند لكون . لى فب بصفه الشمس
رلث مموعة (و اما الثانى) فلا . به يكون موزون . عدم كنه الصلوة فى المكان
الذى يسال عنه اذ جف ما به سجد . لك المكان . لا يلاحظ . ببار . فكون احسن

عن المقدم

(وعن) . بسج حصول الظاهر . الجند الحاصل بالريخ (و سئل له) بصحح

دراده المتقدم بء على حمل الواو فى والريخ على معنى (و) كما هو الظاهر لكفاه

حصول الحذف بالشمس وحده بلا اشكال ولا خلاف . بخلاف ما سبق في عبارة صاحبنا
 من حفر مقدمه في الحصر والوارى
 . فبما ان الاول قبله و هو اعم من به معنى من حكم اخر . وما
 كفى فالله بقدره على عدم حصول الحذف بالشمس
 فتحصل ان الاقوى شرط نظرها من يكون . فبها على المعنى وحده
 . نعم . بريح الصنف الذي يكون دخله في حصول الحذف صعب بحيث لا يستدل الاثر
 عرف به ولو على سبيل المبدأ . كما لا يخفى
 براجع الاظهر عدم كفاية شراطه على المراء مع وقوع عكسه على الارض
 . لظاهر من الاثر وقوع الضوء نفسه على الارض . بخلافه حرى لا يستدل اشراق
 شيء على لآخر الامع . المعاملة بينهما . فتدبر
 . لعمري . ذلك الحذف حرى . فبما ان نظرها بالشمس كغيره . ولو
 جرمها . اجزاء .

١ . يشهد له (مضافاً الى ذلك) بعدم منع من شراط الشمس على المعنى
 . ولا . نظرها من لاله بغيره لا نكاره في به نظرها بعد . وال ليس
 . وعدمه . من راجح . فبما ان الحذف فلا كلام . لا فحظ عند الله بعد . ولو
 . فيحذف بالشمس . فبما ان عرفه من عدم . فبما ان هذا الحكم . فبما ان .
 . لدرع في . فبما ان يكون ملحقاً به . فبما ان .

مطهرية الارض

(والثالث من مطهرات الارض و هي تطهير باطن الحف و اسفل القدم)
 . بخلاف في مطهرتها في حمله من عن المعنى . صاحبنا . لمدركه . بدلائل وغيرهم
 دعوى لاجتماع عليها . (سجد لها) حمله من لصوص

كصحح (١) ر. د. قلب لابي جعفر «ع» حل «ما على عذره فاحسب رحله
في انقص ذلك صوته» من يجب عليه غسل فقال «ع» لا يغسل الا ان يعذرها لكنه
يمسحها حتى يذهب أثرها ويصلي

وحسن (٢) محمد الحلبي عن ابي عبد الله «ع» ان صريفي بن المسجد في
رقاق سال فيه فرما مررت فيه وليس على حذاء فلبس برحلي من مداوته فقال «ع»
انك تمشي بعد ذلك في ارض ربة قلب بنى قال «ع» فلا بأس ان الارض يظهر
بعضها بعضا

• صحيح ٣ الاحول عن بنى عبد الله «ع» في الرخس يطأ على موضع الذي
ليس يطأ ثم يطأ بعده مدة يطأ قال «ع» لا بأس ان كان خمسة عشر ذراعا او
بحو ذلك

• حسن (٤) لمعنى عبد «ع» سأل عن الحرير يخرج من الماء فمر على
طريق فسل منه الماء امر عليه حاف فقال «ع» ليس وانه شيء حاف قلب بنى
فقال «ع» لا بأس ان الارض يظهر بعضها بعضا

واما الكلام وقع في مو. د. الاول لا يفي كنهه بمطهره بشئ بعدم كما
شهد به صحيح دراره وحسن لمعنى لمعنى «ع» من يكون مطهره لاس
بعض والبعض لا وحيث اولها المشهور من الامتداد بل عن جامع بمفاد
دعوى الاجماع عليه

• اسدل له (٥) جرح حقن قلب لابي عبد الله «ع» بنى «شئ على عذره يحفى
ومسحه حتى لم فيه شئ ما يقول في الصلاة في لاس ر. د. به يدل على بى
لاس عن الصلوة في جرح لى لا يستر به الطهارة

(٦) ذكره بعض لاعظم ر. د. عن محط نظر لاس بحسب لظاهره السؤال
عنه من حيث حصول الطهارة بالمسح فالمراد بقوله لاس هو ضروره طهره وعدم
الحاجة الى غسله (غير ما) ادو كان محط نظر السائل صهره كان سئل عنها لاس

الصلاة فيه

(والملاق) بعلة المصوفة في حسن لمعلي وغيره من ان الارض تطهر بمسح
بعض وقريب الاستدلال بها انه لا يد بها احد بمعنى الاربعه الاول، ماد كره بعض
اعظم المحققين من ان يورد بالعض الثاني هو برجنه الحب و برامره لارض
بملاقه لمحاوره، لكن كفى لحكم (لثاني) ان يكون المراد به لاجراء
لارضه اني تكون مصاحبه مع برجنه الحب و عليه فسهل منها تطهرت
بشع، الثالث - المراد به الحصة بواصلة الى الرحمن والحب و سر التعبير عن
الارض تعينها بها في الاسم في مفرص لنبوص (الربيع) - لم يرد ان الارض تطهر
بعضها ما ينحس بملاقه بعض احرمها

رويه لا يتعين راده حده هذه المعنى منها من ولا يكون حده و فيها لاحتمال
رده بعض لمهم من لبعض الذي كره عن الواحد قتل على الارض تطهر بعض
الاشياء من حملها مورد لسؤال

و بالسويين (١) احدهما داوده حدكم الاذي يحفه فطوهما التراب
و لاجل و و حده احدهم معله لادى و لرب له طيور و و حده) به لصعقهما
لا يعتمد عليهما

و يطلق صحيح ١٢، حلي، حد على بر عبد الله (ع) فقال (ع) ان برلتم
فعلت بر ساقى، فلا فعل سكره و المصحح و و حده و و لرب له سويين بمسجد
روي و قدراً فقال (ع) لاس ان الارض تطهر بعد

و و حده انه مع من يحسه حده عن مسطوي و ساقى المصحح فيه لارجح
لان الطهر و حده بواقعه و لجمع سبه يعني ان فعل ان الحسن بين احتمال
الصحيح لكن يد على عموم الحكم فلا يصحح (حول) بمقدد داله حده كم يصفى

في القدم يصبى في الحفرة (أ) عذى (ب) الأعراس المسبو. عند لتقصمه عت
خمسه عشر ع لأمم عند اهدغة، بن المسبو، م عمت عى خلاق معومه
وهذا الابدح في حديد راسمة الي المبطوق. معوم في الحمله فتحصل ان الاوى
به لافرق من القدم. بعد من كن، بنس بالقدم مع يصبى الوطاء به

من ما ذكره في الألفاظ عدم إحقاق الكسوف بين الناس في من
مسي عنهم في كذا كتب عند الألفاظ الألفاظ في من
أخص الناس في عدم إحقاق الألفاظ في من
لوطاء ما جود موضوعه في المسي عنهم في من

الثاني هو يقتصر في المقام كونه بابا كهو باب مدينة شهره عظمه اميكفي
 مسح كبر جسمه وبلغ كبره عن ابن الحنفية احياه في المسجد و عن يمينه
 احماله وحيه

قد سئل بشيء مما في الامر فصحح ربه بالاول لمكان لطيفي
سبحان الاحد - ١٤٠١ هـ له من كنه معارف لي لا يعلمها غيري فونه
«ع» في صحيح الحديث : حبه من موسى بعد ان في من ربه عن الارض
في رافعه بعد ان لا يلاون له بو .

« عليه وآله » كمي سطحي لشدة « اعتدال » روح من الحسب لعدم صِدْقِهِ

لا يصح عليه، أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب

ثم به علي مسجدهم هو بقصر خبي لئلا يكف هؤلاء الشرايع وعن غيره

* نعم لعلنا نرجو * لعلنا نرجو * نعم لعلنا نرجو * نعم لعلنا نرجو *

لخصه في ٥ خطوات في الجدول الآتي

المستحقان للصحة والبركة من الله تعالى

فی الاصول من جریاتہ

الثالث هو جرح الحکم بالمشي * يعر المسح کہ هو مشهور * مکي

محرم الحرام من شهر محرم الحرام في سنة ١٢٨٠ هـ

صحيح زرارة المتقدمين لان ظاهر الاول اعتد المشي وهو الذي اعيا المسح
و لجمع سهم يقضى لساعته كفايه جدهم وعدم كفايه غيره (و استدلالا للاحترار
باصلاق بعده المصنوعة وهذا مع ما لي ما عرف من حمى في نفسه به لو سلم
ظهوره في حد المعنى المتعمد لاصلاق له من جهة لكفه كي يمسك به
فلا خطر نعم يمكن ان يقال ان ص المشي الى المسح بوجوب قطع بكفايه مطلق اسمه
د بقرينة الاركان العرفي لا يجر مدخله اسفل لئلا من محل الى محل اخر في
حصول الخطر فتقدر

ثم انه عني بمشهور من يكفى مسمى لمسح و المشي كما هو مشهور مشهور عظيم

٤ عشر بمشي خمسة عشر درهما كما عن ابن الجعد و جهم

قد استدلل للمشي بصحيح لاحول متعمد

و فيه انه يؤمن بظهوره في ذلك مع ان الجمع عنه مع انه مع العذر به
بقرينة قوله (ع) او نحو ذلك ان هذا بعد من المشي بوجوه ال عن الجعد نعر
حملة عني ذلك او الاستدلال لقوة ظهور صحيح زرارة في كفايه مسمى بصح لاحظ
قوله (ع) ويكنه بمسح حتى يذهب به (او عليه) و ان كان للجعد حر
بغير المسح ان المشي حتى يذهب لاي العن الا فكفى مجرد المسح بل
بمفاسد

لرابع لا قوى عدم كفايه مسح الاحترار الارضية او انقصت عم كما لو احذر
حجرا ومسح به حده (لان) ما عرفه (ع) في صحيح زرارة لكنه يمسحها اعتد
مسح لرحل الارض وعدم كفايه مسح الارض لرحل (ولان) ما عرفه (ع) في حسن
الحلبى لس المشي بعد ذلك في ص يسه اعتد حر بالمشي و كونه على الارض و
لاحول لادنه لاحتراصه عن صاهره بالنسبة الى القيد الاول و حيث لا يعرف عن ظهوره
بالسنة الى الذي فلا وجه ترفع ليدعاه اجماعا ظاهر كاش لقطاع غيره من كفايه
مسح الارض لرحل صفة

بجامع هل يجر جدي الارض لشيء مشي عليه كما عن ابن الجعد والمحمود

١٠ خصم عقمن من حربي الاصحاب ١٠ لاعتبر ذلك كم عن المصنفه في سببه ١٠ الشهيد في
الرخصة وعمرهم وعلى الذي فهم يعتبر ان لا تكون ذات صورة اخرى كم عن الرخص
١١ لا وعلى الذي فهم طبعه بلوغه من به المجر كم عن المصنفه ١٢ الاوتوه
و فوال

أقربها أن تأتي مستعمل على عبد الخفاف في يسوعه في حسي بمعنى : الخلق
مفهومه (أو معنى) هو : كون المرء الخفاف ما يقابل نفس هو يسوعه من جبرير
و يسوعه ما يقابل يسوعه الخلال (موضوعه) أو لا : حبه للأعنة بهذا لأحياء لأقربها من
سواءه لموضوعه هو : ما هو هذا أعنة يسوعه الخفاف فيعدهم لموضوع لأح
له قطعة : نعمه : أعنة : يعنى : يظهر من أعنة يسوعه الخفاف في لأح
يسوعه له : أعنة : يعنى : ما هو لأح : يعنى : الخفاف في حبه : يسوعه

اشتراط طهارة الارض

لقد من في سنة حادثة لا من مقتضى دعوى حجب قبول حجة فيها سبب
الاسكافي في لكر كى . سهم الشهد الثاني . روى عن بعض اصحابنا
الفتوى عدم الفرق بين الارض الطاهرة وغيرها .
وستدل ثلاث بدو لا اول اذ كرهنا حجب دعوى روى هو قوله دع العروى
بعده تروى في صحيح وغيره . جعلت لى لا من مسجده . فهو بدعى روى
الطهور . مع هو الطاهر لمطهر من الحدث . لحيث (هـ) به لا يدل لا على ندوب
هذين بحكمه له (و ع) كوى احدهما روى للاخر فهو حجب عن ماله (مع) ن
كوى الطهور بمعنى الطاهر لمطهر محض . مع جمع كى عرفت فى دل الكتاب
(ثاني) القاعدة لمقتضى علب لمعنى طاهر . وهى عند روى طهره فى مطهر
وفيه . دعوى لا تنفق على هذه القاعدة مع ذهب جماعة منهم لشهد الى

حالا فيها لاتسمع

ارث الث (قواعد لافد لاطبي بدعوى) بها يوجد دلالة على مظهر به شيء على
عند الأطباء ذوى المظهر كـ "يوجد لافد على" "سواء" "حسب" "ذلك" "استدل" "للقضاء" "على"
حداثة الأشياء "مما" "ل" "على" "سواء" "لا" "مما"

وهذه ان لا يجوز ان يترك احد من هذه الحكم بتعدد
المحس لدى الناس الى قيمة لا تكون حكمه ليس مع غيره منهم في غير
محله ونفس المقام يستلزم تحريم من هذا على تحريم الملاقي مع الفراق
وفي ذلك الباب ما يستلزم التحريم بواسطة علم من غير التحس لا التحس
مطلقا بل من سببه التحريم من الاعمال التحريم اي ما يلاقيه من الترتيب -
العرفية والرجوع اليهم في محله

رابع اصحح الاصل مقدم حيث - نظم - مدكو في لسو
 فقرة وعه لانس اد كان حمه ع - ع - من حبه خوع لصم في كان الى م
 فقرة سائن سيف منه اشراط لقد المربى اوفى - مجرد عود صم
 الى م فقرة السائل لا دل على ع - لخصوص - المدكو هي سؤال
 في الحكم

خدمت لاسٹر : ۱۰۰ فی جمع ہو ۔ سطر ، لاء وغیرہ عشرتہ ۱۰۰ لاء ہے ۔
(نوٹ) : دیکھ : کار یوحنا الطل : عشرہ فی لاء الا یہ (یوحنا سطر کی
بصیرت اعتماد علیہ

الاسم الصحيح بحسب ما جاء في كتابي على لسان لجنة اوقافه انه لا يرجع
اليه مع وجود الاسلاف المعتبرين اعداء الاعباد المعتبرين من مجموع ما ذكره ان
لا يقرى اعداء شتر اصلي

للسابع هل يقتصر في هذا بحكم على الحصة الخاصة بالمشي على الأرض
بحسب * فتعدى إلى ما حصل من خارج وحيث قوبها الأول لم " نصوص كل
في الحصة الخاصة من المشي وتعدى تحت أي دليل " هو مفقود قوله "ع

ففي صحيح (١) . حررت السنة في ثلث العطاء ثلاثة حجار . يمسح الحجر ولا
يعسله ويجوز . يمسح حليته لا يعسلها . وسلم . و . و . فما يحرقه مع ان للمسح
عنه لا . و . و . يحتمل انه مسح في حال الوضوء منه لا اتصال له من هذه الجهة
كي يتصل به

الذم لا يؤتى به إلا بالحق لا يصح الاعتقاد بغيره القدم بمعناها كل
 ما يكون وسمي له هذه التسمية كذا اشبهت بالحق لا بالاسم المعروف
 تدل على طهارتها بل مقصود

صحیح ۲۔ م۔ ر فو ارحل سی سنج فی لغتہ ص ۵۰۴ میں صحیح
الرحل لاصول الیٰ لغتہ ص ۵۰۷ در فی تہجہ الجمع دلت

الاستحالة

[illegible]

هذه هو ما لا يتصوره خصمه من صميمه "التحريض" والعدوة برا
حيث حكم محكمة الاستئناف في ١٠ تموز ١٩٤٠ في محكمة في لايبزغ في لايبزغ

٩- الوسائل - الباب ٣٢- من أبواب التماسات الحديث ١٠

٢- الوسائل الماد ٣٢ - من أبواب المحاسن - الحديث ٧

فلا تزول بتغير الصفات وأما في الثاني فيستعاد من قوله «ع» جعلت لي الأرض مسجداً وبراياً ظهور الموضوع للحصة عنوان لعدم وجود الخلاف من الأعلام ، يحصر في تعيين موضوع الحصة .

(الثاني) نسب إلى الأصول تعرف الاستحالة بسدل حقيقة الشيء ، وصورته نوعية في صورة أخرى ، ونسب إلى معنى ، تعبيرها ، تعبير الأجزاء ، أعلام من حل إلى حال وربما فسرت بتفسير آخر .

(وحيث) الاستحالة لم يؤخذ في دليل موضوع للحكم فلا وجه لأصله كالأمر في سبب حقيقة ، (ووقع) في معنى مع الأقسام المعدية أي وحصر ورب موضوع للحكم بعد عدم كون الأقسام حصة بعد (ويكفي) يعرفان مثال دليل على مطهرية هو ما ينطبق عليه ما عرفت لأصول

(الثالث) يظهر أنه لأخلاف في أن الاستحالة دليل رها ، وهذا ودس مطهره من عن السج في الحلال والمساو ، وحلي ، المحتق ، المصنف في حمله من كنهه عنهم عوى الأوجه ، على مطهره .

(والسبب) في سبب ، (أقسام) في صحيح ، من محبوب ، (الحسن) أع ، (الحسن) في فقهه ، بعد ، (مطلوع) موسى ، (مخصص) ، (مسجد) ، (سجدته) فكم له بطله أن ماء ، (لدر) ، (سيرة) ، (وإور) ، (المحقق) على الاستدلال به بأن الماء يندى خارج حصص هو ما يدل به ، (وذلك) لا يطير أخصاً ، (والدر) لم يصره ، (و)

(وفيه) ، (بطله) بعد كونه ، (أن) كان محمله لأن لاله أصبح على مهاده الم ، (والدخان) (أن) ، (الحسن) الذي يوقد عليه العذرة ، (وعظم) موسى لا يبعث من ربح خلف فيه شيء من لره ، (من) ريصه لدخان حار ، (أفهام) فلو لم يكن الرعد أو الدخان طهرين لم يصبه الحص بوصول الماء ، (لله) لحكم بطاريه دليل على مطهرية الاستحالة .

ويشهد بها مصداق في ذلك ، (له) على عبارة المسحاح له بعد عدم شموله

على نجاسة الأعيان نجاسة لاداءه بطريقه ما حكمه نجاسة و هو قد ابرهه و
هذا شيء اخر .

و على فرض حسن و سلم السب في شموله حكمه نجاسة به من جهة احتمال
كونه مبرور النجاسة هو و شمول المستحل الذي بعينه المبرور الى قاعده الطهارة
والاحتمال لحرمانه من نجاسة و جهتي (اول) بعدد الموضوع عرف (ثاني)
عدم حرمانه لاصحابه في الاحكام الشرعية لكنه به محكوم لاصحابه عدم جعله كما
اشرنا اليه في هذا الشرح غير مرة .

و كما ذكرناه طبر ان الاستحالة موجهة لاجل الطهارة ولو كانت بغير لاداء (فما)
عن المصنف به و يمحقق وغيرهما من نجاسة لحرمانه من نجاسة بوقوعه في المصلحة
(ضعيف) دلالة له سوى لاصحابه الذي عرفه حقه (وطهارة) في ضعف ما عن
المسود من نجاسة العدة اذا صادت تراها

استحالة المتنجس

المرجع سب الى جماعة من محدثين به فحصل بهي لافضل من
استحالة نجس لغيره المتنجس فحكموا بطهارة لاول و بعد نجاسة لثاني
و سئلوا به من موضوع لندسة في المتنجس هو الملاقي للنجس و هو الجسم
الداخل للصور لوعه فيه و بعد الاستحالة يكون الموضوع قد بقي بغيره يندرج
به لم يستحل الموضوع و بما لم يستحل هو ملا يكون دخلا في الموضوع و
باستصحاب النجاسة

و قد اجاب عن الاول بنسخ الاعظم به و لا شتيه في بقاوى ان كل جسم
لاقي نجس مع رجونه جدهما به نجس لان لظهور ان التعبير بالجسم انما يكون
سائر شمول الحكم لجميع الاحكام الملاقيه لالسن مبرور النجاسة و لا يعلم ان
النجاسة في مستحالة محمولة على الصورة النجاسة (مع) به لو لم يبرر بعد الاجماع
في تقوم النجاسة بالجسم .

العجين المعجون بالماء الحس

الرابع العجين المعجون بالماء الحس، لماء الحس نوحه لا يطهر، كما هو المشهور، شبهه عظمه
بل يمكن دعوى الأخرى عليه، لأنه من لحاف الأعين السخ في بيده الاستعداد
عن طاهر الفقيه والمفتي.

(١) الهدية السمر الكبد، لمعه للفتوى، نا هي مؤرخ حار (مع) المعجني
عن طعمها الحار، بعد حور، كحل الحار المعجون، لماء سحر، ولا يتم قول وفرد
رحمة حوار، كذا، وذلك أن الماء قد صهر به، ولا حور، قد صهر به، في الاستعداد، وقد
حتمل هو فقه، حيث صرح لك، المعجون، به، من المسح، لا للماء، مع، لا حور، من
بما ذلك، ليس فيها الأحوار، كحل الحار، مع، عجن، من، ماء، قد صهر به، من، لدون
فما تب، قد أدعوى، لاجتماع، على، تحته، في، محل.

ويشهد بها مصافاً، لي، ذلك، صحيح (١) من أبي عمر، عن بعض، بعد، به، بل، قول، م
احسنه، لاجتماع، من، الحار، عن، بصر، في، في، المعجون، معجون، من، ماء، الحس، كيف
بصع، به، بل، في، مع، من، سحر، المص، (١) في، م، سله، (٢) لأخر، مع، في، به، بل، في
ولا يباع

حور (٣) - كحل، يفت، لأبي الحس، مع، حور، به، بل، في، عجن، أودم، فعل
فقد (والمناقشة) في سنده، في، غير، محل، لاجتماع، المرسل، - كان، المرسل، من، مثل
من، أبي عمر، لاجتماع، سله، كحل، به، بل، هو، على، ما، من، حور، لاجتماع، على، تصحيح
ما، يصح، عنه، به، لا، من، الأعين، (١) صعب، مع، المناقشة، في، دلالة، (٢) مصافاً، إلى، أن
إظهار، منها، إده، السع، بعد، حور، به، بل، كحل، به، بل، في، عجن، (٣) بل، ذلك، (مع)

بغير، صبي

حرية من مؤثر الشك في المعنى والشك في الرفع

بمعنى على ما هو الحق من عدم حرمان الاستصحاب في الاحكام الشرعية لكونه
محكوما بالاستصحاب عدم العمل لا حرمان في المقام يستحب له دفعه لثبوت في مقام
يعبر الرجوع الى قاعدة الطهارة

وما ذكره المحقق لحرمانه من ان الظاهر بعينه وما يصدق من
الامور التي اداه حجب بسبب الاشك في بقاء الامر قبل الشك في لرفع الامر قبل
شك في مقدار تأثيره فلا اصل لاحاله عدم جعل لملاقاة سبب لاحتجابه بضرورة
لظن حر مثلاً (عبر به) لاحتجابه لظن عدم الاحكام به كونه كونه
في هذه البقعة كونه ما مره عدله عود به بغير جعل بضرورة بعد ضرورة
الظن حرراً ولا محالة يكون مرجع اصابه عدم العمل او بقاءه حرراً بوقا
احتجابه من الامور الواقعة التي كشف عنها لسبب كان ما ذكره فده وجب ولكن
بما من الامور الاعتدالية ولا محالة تكون مستتباً في مقام سببه لاحتكام الى
موضوع لاسفة لاثرائه المؤثر حتى يكون مؤثراً في بقاءه بضرورة (فيكون
شك في بقاء الاحتجابه عن شك في كونه العمل وجب) العمل يحو
يكون دقيقاً بضرورة به حرراً مسوقاً لعدم جري استصحاب عدم جعله يترتب
عليه عدم الحاجة .

(ورق) ان هذا كمر متين فما اذا كان الشك في بقاء الاحتجابه مسبباً عن الشك
في كونه العمل؟ ما اذا كان العمل معلوماً والمواد لحرمان بقاءه عدم وانما كذا
المعلوم من لشرعية ان كل جسم لا في حجب يحس وبه لا يظهر الا يظهر او لا
موضوع الاحتجابه (قلت) ان عدم الشك في الحكم في المقام لعدم شك في الموضوع
لامر بجهة مفهوم ولا من بجهة لأمور الخارجية (وعلى ذلك) والشك في بقاء
الاحتجابه لو كان لأمراً لا سوى عدم معلومة كونه العمل فتدبر وبه دقيق (فتحصل)
ان لا أقوى هو القول بالطهارة

السبب اذا شك في الاستحالة يحكم بالطلب به بقا عدتها لعدم حرمان الاستصحاب

(في الحكم الثالث في هذا الموضوع) لا في موضوع ي نفس لمعبر الذي نسأله
 الحكم مثل كنهه كنهه عليه في من لا سجد له يكون ما حصل له في ما حصل له
 في ما كان معصية بعد المعصية في ما هو الثاني في ما بعد ما في المزمع للاحق
 هو الاول (والمحملة) احتمال تحقق الاستحالة لموحدة لتدبر الموضوع في مع عن
 حريص الاستصحاب (نعم) استصحاب هذا في كذا معان محو معاد كالقمة يتجزأ
 دائم تب عليه لاثم لكنه لا يشهد تصادف الموحدة في حيز

الانقلاب

والثاني لا يعلل فاد اقبل احمد حالا ولا خلاف في عدمه قد في حمله بل عن
المصنف بسنة القول في عدمه الاما لا يشهد له احتمله من لم يوص
كمصنف (١) عند التعريف من المحدثين كسب الي ر د ه ع جعت وقد في العصور
بصر حمرا اقبل عليه الحسن وسيء بعد ه حتى بصر حالا قال د ه لا بأس
بموثق (٢) عندنا ر ه في ر ح ر د ه ع جعت فحسبه لسلطان حتى ب
حمرا او حمله ب حله حالا فعلا اذ تحول عن اسم الحمرا فلا بأس
بمصنف (٣) اذ ر ه عن سي عبد الله د ه ع جعت عن احمد العسيرة تحول حالا قال د ه لا بأس
و يحولها غيرها

وأيضا أسكازم يقع في موضع (القول) في هذا الجملتين بنفسهما في مثل لجم
 حالانفسه، بعماد كان ذلك علاج، حيث ذهبوا المشهور من الأصحاب دل على المنسبي
 بسببه إلى علماء (شبهه) في صلات حملة من 'الصوت' كموت في عسيرة مصحح
 زارة المتقدمين. (مصحح) من المهدى المتقدم
 مع (ع) مستطرف الأسر في حاتم البرقي عن أبي نصر عن أبي عبد الله (ع)
 عن حمزة يعالج بالملح وعبء لتحويل حال قول (ع) لا بأس به وجهه غيرهما

١٩-٤ الوسائل الباب ٣٩- من أبواب الإشرقة المحرمة حديث ٨-١٩

٣.٢- الوسائل - الباب ٣٩- من أبواب الاشربة المحرمة حديث ١

نعم هذا احسن بدل على المع كجهر (١٦) في نص عن ابي عبدالله عليه السلام عن احمد
يحصل فيها التحول فعدل «ع» لا الا حذفت من غير بقية

• خبره (٢) الأحرار عنه ع عن الحم بن محمد بن حلاف ع لا بأس بالمرء حتى يباع يعلب
• ما (٣) عن النضر بن علي ع كلوا من الحرام ما يغسل لسانكم كلوا مما أفسدتموه أنتم
ولكن يضمن حملها على الك - أحد خمسة - من مده بعدة - هو صريح

في الحوار

الثاني سبب لحي يمشي وعدم لغزو في العلاج من ان يكون ما يستهلك في الحمار قبل التحميل ٩٠ يوما يعني بعدد اوسى المجموع ٩٠ لكفاهه سنة الصنع من الغل ولطاهر المر دمه من ١٠٠٠ (١٠٠) بعدد الارز منلى والمحمق يسروى وشاح الروسة التردد فيه

و استدلال بوضع قاع معده بحسب راجحه ۱۰۶۰ بن علی میوه نه لا مغلات
لاخصاص لادليل لاجله بقسط ۱۰۶۱ بن علی مغلات لخصوص البداهه علی
نظره راجحه لا مغلات و کما علاج هو بقطره حقیقه و اما از هم بیهوشی

(والمتصل) س ما اد كان له قى بعد الانقلاب من لحوامد و س ما اد كان من لم يفت و لعل بطه ه في الاول و عظم في ثاني كما احتاره بعض اعظم لمحقق مسد لان الذي اذا كان من لحوامد يكون نظير العرف بحسبه تابعه لحاشتها والابرون بغير حاشا ه كان من المذهب ه ه بعد الاتصال بالحش كعش الحش مستعلا بالايه والحكم بسعه لا يتدوعن اشكل في غير محله لان بعضي طلاق لموصول لاسم ح س ي بعد منه ه هو اعظم ه في ثلثي ابع (ودعوى) انصر فب الي ما د سبب المعايير ه كم ترى

الثالث دالقي الحمر بحاسه ح جده قس حم عده مم م بالانفلا (وعن)
حريص صا تها بد ه مسي هذا الحكم على ع عن لمسي قول اسجاسة للمصاعفه

٢٩١- الوسائل - المائد ٣١ من أبواب الأشربة والبحر في حديث ٧ ٤

٣- عيون الحبار (٥) الباب ٣١ الحدث ١٢٧

وعدده على لاهل تمن يقول بعدم لاهل على ريع الحصة بحاله بالانقلاب
لاحتصاص لموص بالحصه الحمريه و قد قدم بفتح الميم في مبحث بحسن
لمنحصر فراجع

لر مع اد بحسن العصر بملاوه الحمير ثم يعلب حمرا ثم يعلب حلالا فقد
تشكل الشيخ لاظمه في ظهره بدعوى انه لا مانع من فام التحسن بحسن بحمر
من حيث هو جسم و لحيه بل نوع من حيث به نوع (وقه) بما ان الحياه كسائر
الاحكام الشرعيه يكون مذهب الاقوال المدرجه لا يطعمه من حيث هي و قد تطبق
عليه الطبعه لحيه و يطعمه النوعه في المذهب هو مذهب و قد و شيء فارد و لم
من ذلك اجتماع حكمين متباينين في محل واحد

والصحيح ان يعلل بالاقوى هو الحكم بالطلب و ذلك لان مدعي على ظهره لحيه
بالانقلاب بدل بملاوه على س حصه لحيه به ريع بمن غير و قد بين لمرصيه و
لذلك (مع) يدعوى صوره مريضه بصره بصره حمير قريه حاد اذ لا سبل الي
القول به حسن ماض حمير لم يحسن لحيه قبله بملاوه الحمير و لا الي لقول شكر
لحيه به بلو سحر ل كذا الحاصه الواحده بالصب لانقل التكرار فيتعين
بقول بالمدن فتدبر

لحيه و عني بحمره و حب بملاوه لحيه لحيه بالانقلاب
ولم تصر حلالا فهو نظير ما لا محذور شهد الاول ملاه

حمر ١١ من جمع عن حاد اع لحيه يكون و لحيه به بصر حلالا
«ج» و اذهب شكره فلا ريب في ملاه و قد اذ اع افسى مومني عند المتمد اد
بحول عن سم لحيه فلا ريب في الكس و بان بوحب لتفوق في لاهه عدم فضاء
لا طر بذلك

سادس اوقع شي من الحمير في لحيه سهل كفه اذ صار لحيه حلالا
يظهر التجمع كذا عن الشيخ في لحيه ام لا كذا عن الحلبي دعوى لاجتماع عليه و حبان

القول انه في صورة الاستهلاك فلا وجه لظهور ذلك لاجل بعد وقوع الحرق وقصا
 حرقه لا يدل على الظاهر بعد ذلك فيكون عيب عادل على ظهوره الحرق
 بالانقلاب وعلامة صوره حاله في عدم الجرحه الباقية بعد سقوطه
 في الحال حالا (في دفعه) انه على فرض الاستهلاك لا يكون الحرق باقيا حتى يصح ان
 يقال انها ظهرت بصورته حالا في سبب سبب الحرق

واما في صورة عدم الاستهلاك فلا يلزم القول بان ظهوره اذ الحرق
 يظهر بانقلابها حالا والحال المتعذر حكمه حكمه معالج به الذي عرف به بظهر
 سبع طبا في الحرق في عرفه في كونه من جهة من الجانب (اللهم الان
 يقال ان على سببها المعالج به ايضا انه من علمه وان عد ذلك من توقيع
 مستعمل لاقى من المقام (وعليه) ولا يفي عدم الظاهر مطلق

ثابت ذهب لثلاثين في العقد العيني (ويكون) في ذلك المبحث
 ان العيب العيني لم يدل بعد لا يثبت انه على سببه يحس بانظير ذهب لثلاثين
 في ما يحصر مظهره بالانقلاب في اجمع ما ذكره

الانتقال

لم يقع (الانتقال) كما يقال في الاستهلاك في عرفه انه ليس في خوفه بالانقراض
 به بالانقلاب في مظهره في الحمله او في عرفه في الحرق عيبا (في صريح)
 قول فيه انه في الاستهلاك يحس به في سببه المعين عنه قال في مظهره
 له تقدم في الاستهلاك لا كما له بعد ان يتم الاستهلاك في خوفه من
 ان تحسبه عيبه اليه حيث في الاستهلاك له في الاستهلاك اليه المعين عنه
 واخرى، بوجوب ذلك

على الاول في ان عادل على تحسبه في الاستهلاك اطلاق يكون هو المرجع
 من عرفه في صحة صفة لي لم يسل له في عرفه
 في عرفه انما صاحب صفة لي المتعلق له يقع التعارض بين اطلاق عادل على

بجاسة دم الانسان او غيره

مطهرية الاسلام

الحائض لاسلام وهو مطهر لحد لکافر بلا خلاف بل جماعه كما عن بعضهم
و يذكرى وغيره من عن لمسه لحو هو عود الصبر و على مطهر يدعى الجمدة
بما الكلام يقع في مواضع

الاول هل يطهر به موبدة لمصبه به من بقاءه قد قد من لاصوب
لكثة على يده كم هو المشهور في صفة شجرة لاظمه و شكل
في الحكم المذكور (الاحسن) فويهما (ال) لم يبعد و هو حبيب لاسلام بل ان
الامور عن يده من اسلم مع به لا يخلو يده عنها بل لمع به عنه امع به
حل الكفر كمن من حبه كواب حراء للکفر بعد لا الامور بل الموضوع
سئل صافتها ايضا و بصر من حراء لمسم و محكم بظن به قد من نعم لم به
سجدة و لمسحه به لاظم به

الثاني عن الحرير و الذي في المذهب و روضه و اعلامه لحد صافي و لمع
بعض و غيرهم مطهرية سلام امر به لقطري ص (ع) عن احمد بن المشهور بعد
(واستدل له) بالخصوص بل له على عدم قبول بوضعه به يفتن و لا سب

كصحيح (١) ابن مسلم قال رجع عن (ع) عن له بد قول (ع) من رعد
عن الاسلام و كفر به برر على محمد (ص) بعد اسلامه و لا بوبه له و قد حث و قد
و بان منه امراته و يسمه و تذك على ولده المحتس به به يده و قد على قبول بوبه
المرتد العلى

كصحيح (٢) على بن جعفر عن حبه (ع) ما عن مسلم تاجر قال (ع) بصر
و لا يستتاب قلب مصر ابي اسلم ثم اراد قال (ع) يستتاب و من جع و الاوتر
و حبر (٣) الحسن بن سعيد قرأت بخط حل الى بن يحيى الص (ع)

حاشیہ: علیؑ کہ: "شاید" خارج عن لایہ "ہر" ہے۔ "بقتل" لایستند
وکتب "ع" یقتل

ما أحسن الاستدلال به على حجة الله عليه وسلم على من كفر به
عنده من الناس من جهة قوله عليه السلام في قوله تعالى
وهم لا يؤمنون (الاول) في قوله تعالى في قوله تعالى
فصلح بقرية الموحدين معكم على الجدة التي
ظهر لآل (عليه السلام) على من كفر به من جهة قوله عليه السلام
منه والاسلام كان فكيف به فكيف به لا يظن

۱۰ فی مجموع نظر (مائلوں ، قلائ کوں شیء) ورنہ صرف طہو لآخر
نما بکوں فیما د کان الطہور من فیہ لعلہ کان بیہما کما احاطہ کہ
فی المقام (اما ثانی مجموع کو ہاں مجموع الاموریۃ لا یوجب لاصف
لموجب سجدۃ الاصلی و ۱۰ اثبات والی وجہ سے کہ کہ ممکن ان تکون لطمہ
بدنہ ممکن ان تکون لسقوط شرطیہ الطہارۃ

فما دكرناه ان الاقوى قبول اسلامه وصحة دينه

کما ان الاقوی قلوب نوبته بحسب ما یسیر به عوخته و دخول بحسب ما یر

عمومات قبول لمونه (و شہدائے) مصافحہ علی دست

حیرا در ازمنه عن لسان شیخ و من کتب مؤلفه مجمع فی جوامع فی نه بدیه اص مدق
نه بدیه فقه و کفر نه بدیه قایل شیخ بحسب نه کن عصر نه حج فی نامه ۱۶
بیضال علیه شریع .

هم یجب قتله و تمس به حیه و بعد بعهده نوبه در سمر بود لموجوده حال
از ندادنی و البته لاسطی می باشد که هم می پور سه عطمه بن هم سمر
الخلاص الاعن بن احمد

نہد لہجہ میں حضور کو یہ "ع" سے دیکھ کر "ع" سے "ع" سے
 مسلم بن الحنفیہ نے اس کی "ع" سے "ع" سے "ع" سے "ع" سے
 فان دہمہ صرح لہم صرح دلت علیہ ہر ایک روایت سے "ع" سے "ع" سے
 واثبتہ ہر ایک روایت سے "ع" سے "ع" سے "ع" سے "ع" سے
 بخلاف ہر ایک

ثم قد هرب من حيث كان في بعد موته من قبله ولا يسفر شيء منه وجهه
من قولان ذهب إلى كل واحد منهما من مجموع قدمه لأن من عني انتقل
عنه شيء منه من قبل عبده ثم كان ملكا في قبل لا بد من أن يكون عبده فيما يملكه
بعد الارتداد كما قد لا بد من عني عدمه وليس مملوك لأن انتقاله من عبده اعم من ذلك
فيرجع إلى عموم ليس السب مملوك في عني من عدمه جوده إلى استصحابه به
القابلة الثابتة قبل الارتداد.

ومن ما ذكره من حكمه في حوج إلى راحته بعد حديد في أقوى صحة
(١٠٠٠) لاله للصوم المتمسك للسيرة على لحيته لا بد من دفعه ربنا
على ارتفاع العلاقة الزوجية الموحدة

الثالث هو يظهر دليلاً كافياً عن اجراءات ربحية سيئة لى عمود ٣ لا

١ - الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب مقدمات المبادئ حديث ١

٢- الوسائل - الباب ١ - من أبواب احكام المرقء حديث ٣

٦ فصل بن كيون تلك سجده شد و اثني و بن غيره في الاول موجود اقربها الاخير
لما يقدم في صحت من غير صحت من رالحس ، المحس لاسمح لنا لامع
كون الصفة الثامنة شد

و. عون، انقصى ما في حديث (١٦) الحديث به من مطلق لانه لا يحصى
 نافع اعتد كماله سد لا ١٦ ع، به لونه وجوب هذه الصلوة والعموم عليه
 (مبدعة) باحتصاصه بحسب ظاهره بما سبغ عدم العمل بوطيقته الفعيلة من الفعل
 او الترك كقصص الصلوة والعموم والكفا لا يلاحظ في ش. عدم وجود

و اما نظيره كوجوب الصدقه على من سقم في وسط الوقت - فانه على احد من
عده لكونه حرام - وانه بطريق دره كونه مالا في الجحيم - بخلافه فلهذا يثبت على
مربوط به كما لا يخفى على المحدثين - و ان احد من القريب لم يستدل به في
المسائل الاخرى لعدم الوجوب (لغيره) الا يستدل به عدمه معهوده امره
بتطهيره منها كما عن الجواهر وغيرها

من مذكرات السيد الفقيه العبد المذنب
المرحوم من غير فرق بين ما كان على يده وما لا
بعد عنه في مبحث بحار الكاظمين السلام رضي الله عنه

روال النحاسه

لسدس سوال عن حدیثہ : المسجد من عند الجنوب ہی وجہ کار ؟
عن بواطن الانسان

أما الأول فهو مسلمة في خصصه من أن من اجتمع له دعوى الأحكام عليه وعن حملة من المداخيل لحدوث كل حق من غير أن يثبت له به الأحكام خصص له الحكم بالظن في هذه المسألة لعدم صحة حمل من دعوى لمظير عليه (وعن الموضح الحكم في المسألة حتى يعلم من دعوى لمظير عليه اعتماد على الاستصحاب) وعن

المرتضى و جماعة عدم تحس بدن الحيوان

قول ما القول ثالث فدفعه السرمد لقطعه على عدم تحس عنه لافى
مع تحس ب مغموم بنوب بالحسة كذا الولاده و الول و معنى الحد حين ميا
الموضع نفسه عند لوم عيب و غير ذلك من المور و لى هى كثيره و لا يعلم دل
لا يمتثل و روى المطهر عليها .

١١ موضوع ١١ لداله على صا و سؤ ليه و لوحش و السبع و غيره مع

بنوب بالحسة

وصحيح ٢١ من جعفر بن و ه و فعب لى حب دهن و احرج حب و لى ان
موت ايسعه من مسم و ل و ع و مع يد من منه و نه يدل على صا و موسع القول
(و بذلك) كله طهر صعب القول الثانى .

اعلم انصح لاسدلال بهذه الادله على احد لغواش لاول و سابع .
على ان المسحس الحما لا يحس فليسكن هذه الاله فمحمدا يدل على محس كى
حسم بملاقه بالحسة و نه بالحسة لى و ر حسم مطهر من حمله ما يدل عنه
الذبح لاسدلال عدم الحما القطعه على اتحاد الحد الحيوان صوفه ثو للمعنى
مع عدم عليهما

فدع الامر بين نقول لافى و ر بع و لافوى هو الاول مغموم يدل على محس
كل جسم بملاقه كموثق عمار امتقدم فى محس محس لم تحس او منه بظ
صعب و ذلك و فى محس اسول و العاظم من عدم الدليل على هذه لكنه
و نظم شعره بين القوله فيما لو شئت فى رذل لعين و نه على العجب
ولا فى بدنه مع شى و كان فيه صوته مرس به بحكم بالحسة للاستصحاب لى استصحاب
نه بالحسة و من ان بالحسة ملاقه و ه لى القول بعدم الحس فلا يحكم به
المشاك فى ملاقه للحس و رجع الى صعبه الطيه .

١- الوسائل الباب ٩ من ابواب الامتار .

٢- الوسائل الباب ٩ من ابواب الامتار حديث ١

منه ركنه في معناه وفي مسئلة ملاقة العاط في الباطن طهر حكم ملاقه
الحججه لوائح الاساس

غية الانسان

البيع عنه الاساس بالاحلاف في مطهرتها في الحملة و ن كل التعمير
كوم مطهره مسجحه وبها اعاده للطهره و من سرق اثباته عبدالشث في
(وكيف كان) فسيهد لمطهره بهذا المعنى استعير ليع والقطعية على ترس اثار الطهره
دما من احد لا في مدة قليلة من لزمان نمشي الى الحما و يتجس جمع يده
و نفس به لحدته فيجس حرمها ولا يحصل العلم ولا الامتنان بورد المطهر
عليه فلو لا بحكم يكون الغية من المطهر لكان للارام ترس اثار الحما في
هذه عزمه به كنه بالاحلاف سورة الممتن في الضرورة (و يؤيده فهو)
حال الحما في س من الحما و ربه) بحج لولايه س ا الطهره (وما) ل
بني كنه سؤ لحد ص الحما و ربه سؤ س كاسعافوه في حال الحكم
بما الاسمي لوجه و

(وما) عن الازديلي و سيد المدارك من الترد في (صعب)

ثم ان الظاهر عموم الحكم لبدته ولبانه و فرشه و ظرفه و غير ذلك مما في يده
لعموم لسيه (وما) عن الموحود المسند من الاحصاص دلتين صعب

اما الكلام فيما كره حمل على القعب من اعمشروط بشروط (الاول) ان يكون
علم بملاقه فيعلق به من يده و غيره للمحسن (الثاني) علمه يكون ذلك الشيء
بحس (الثالث) ستعمه لذلك الشيء فما يشرط فيه الطهره (الرابع) علمه
بشرط لطهارة في الاستعمال المعروف (الخامس) احمل يظهره لذلك الشيء
(السادس) سكلب (البيع) حصول لظن الحاصل من شهادة حاله و مقاله بروال

المعدية : الطاهر لا خلاف بينهم في سراطه شرطه من ماءه وقد اختلف
 كيف منهم فيه عدي الاحكام فمن عامه لظنه في كاشته بعد عدم اعتباره من
 تلك الامور وهو لا يوقى بعدوه لسره كونه من المصنوعه وغيره
 ثم ان الكلام في سراطه كبر من ماءه في عدم بطلان شمس مراح المعدن
 بمصنوعه ووقوع الحرجات المخصوصه في سراطه الاستبراء والحرجات بعد المول
 والمول بعد حرج لمسه من غير في سراطه الحرج وحجر الاستبراء وحرج
 الدم من اللسجه والمعدن مع ما فيهم من بدلائل الاعمال عند المعدن
 وسراطه يحوان للحلال والتبعية (هو كونه) في محله بعد تقدم الكلام في حمله
 منها وسياق في غيرها .

فصل في احكام الاوابي

(و) فيه مسائل اربع : الاولى اناء وجب غسله كغيره من المستحبات
 فمعه من ولوغ الكلب ثلثا حذاء احكامه من عقيم لسره في لابسها والشح
 في الخلاف والمصنف في مسهبه في سراطه من سراطه غسله
 عن حاجب المصنف في شححه الاربعين بقوله لا يكتفى غسله وحده
 بعد لغفر لولا الاجتماع على اعتد المصنف في سراطه في امداده بالملاق الامر
 بالفضل .

في صحيح (١) في سراطه حتى يذهب الى الكلب فقال وعه رحى حسن
 لوصفا به صفة من سراطه الماء في غسله ثم في اول مره ثم بالماء ثم قال كذا
 وحده في سراطه من سراطه لا يكتفى كذا اشح في موضع من
 الخلاف في علامه في حرجه لا يكتفى في غسله في امسره سراطه بطل
 لم من بعد قوله ثم سراطه في سراطه من سراطه لا يكتفى في سراطه ذلك

عن فلم اسـ

(واحد) غم، اس استدلال لمحقق دعوہ نہ مع زیادہ مع جمع من جمعا
سہو القم (مع) ان المحقق فی محله اند عندہ ان الامریں لریڈہ والقصہ لقاعدہ
تعضی لہ، علی کون لاحتلال فی صرف لقصہ

وهم بطور (ع لائل) فلاں سدلالة فده به لا بدل على كونه كك بعد كونه
مرويا في كك لحدث مع بعضه لامن حبه ككون الروايه كك في صل معبر
لم يصل اليها و هو لا بدل عند لصوره احمد له لانه لو كان كك كان عليه اسسه على
ذلك كما لا يجرى

١٠ هـ (ثاني) قال ان القعدة في سنة ١٠ هـ كانت بعد الايام في المقام من جهة
الشمس انما يكون في اقل كسب الحديث و لم يده في حمله من الكسب الاسدلاية
لاتم القعدة ١٠ لا يوجب ان يكون الشمس بل معروفه الفتوى بذلك في جميع الاعصار
الموجبه لاسيما في سنة ١٠ هـ في بعض الايام موجبه للحج بل على الفهم مع عدم
الاثبات .

١٠ لكن من عني ما في دقي صمد ١١ ما بعد بعد امل الله لو كان الى الله ١٢
البيان من هذه الجهة مع انه محل تعامل

نموذج ۱) عم عمر بن عبد الله دفع من سكره لانه يكون قد كت
يعمل: كم مرة من ال دفع بعشر لاله يصب فيه الماء فيجرا فيه ثم يفرغ
منه احد بيت بل يمكن ان يدا الصالح في يكون في مع ما بها عشر في عسلاب
المعصرة بالموت فيدل على به عشر بل يكون ايسر والراب

واللهما) رفع لدعوه هو موثق (٢١) عمار عن أبي عبد الله (ع) في الاستبصار
فهو سيد قل تعدد سبع مرات كذا الكلام نحوه السوى لعامي في الوجوب و
يحتمل أن على الاستصحاب .

١. لو سئل: الباب ٥٣ من جواب المجتهد حديث ١

٢. البعث مثل - الباب ٣٥ - من أبواب الأثرية المحرمة الحديث ٢

ومنه يظهر صحتها حتى من الحد فتحصل) مما ذكرناه ان الاقوى وجوب
العسل ثلاث (ولكن) منه بعض حمل الموثق على الاستصحاب (دعاه) فيقول بوجوب
الثلاث لا مدرك له سوى الاجماع

ثم انه لا بد من الخلاف في لزوم كون احدى العسلات بالتراب كما يشهد له
بخصوص اسباب المنع من بعضها . فمن يعتبر ان يكون عليه ليراب اولس كما هو المشهور
من وسطه كما عن المعد في المعتمد . ان لا يعتبر سوى كون احدى بهن بالتراب كما
عن صاهر الخلاف . الاستصحاب . وجود اقوى الاول . يشهد به صحيح . مع
المعتمد

وما الاخر فلا يستند به بحسب ظاهر سوى . من (١) في الكلب في
ماء او شرب منه هريق لماء . عن الارب ثلاث . راب مرة . ماء . مريين بالماء
ثم يصفى . ولكنه لعدم حجه لرصوى في نفسه لا لعدم عتق . عنى فربس بحجه
بعد ما لا فقه . بصحيح المعتمد (واما) قول للمعد فلم يعرف معسده كما صرح به حصة
على ما حكى . فاما في المس من قوله (اولم يهين بالتراب) صبر

تنبيهات

الاول الظاهر من الامر بالعلم بالتراب استعمال تراب . لا ثم راته بالماء
بظهور عمل براس الاستدلاله لازم لاحد يظهر بعض . الثاني
واما ما احساره المصنف في لمس ي و اجلى و اراو يدى من . الامر . به مخرج
التراب بالماء ثم استعماله . تحفظ على صوابه . لمس في اخر المايح في راعه (اولا)
بانه يستلزم صرف التراب عن طهره . (٢) ثانياً . ان المرح لا يوجب صدق
العسل لانه عذره عن استعمال لماء المطلق دون مطلق المايح كالوحن . لمس
و نحوه .

كما ان ما نسب الى المشهور من عدم عتق المرح . كفته . منع من التراب

من جهة أنه وفيه لا يمكن إلا أحد قطعه ليس لأحد أن يقع عليه شيء من
 فتمسكه أحد على ذلك شيء واحد من جهة به غيره العمل بعد إمكان
 الواحد قطعه هم وذا يتعين حين قوله (ع) عليه أنه سخطي في الأعمال المراد
 مع لمرح بهما وبدوته في الدوامه المظني في لاختوط التعفير بالتراب و
 استعمال المصريح ثم لأزله بالمد في على ذلك فيعتبر العمل بهما بعد التعفير ثلاث
 مرات .

الثاني المشبه شبهه بظلمة أنه لا يمكن من سبب بعينه كالزهر و وجود
 (و) من أجل لحدس أبي عباس كونه مقطوعه و من لم يحدث في لقوائه لا كثرى لا كفاء
 به في حال بصره و سئل له رحمه الله عن سبب في ولعه بالحسنه لولم
 يكن أولى منه .

(وفيه) مضافاً إلى أن لا مزاب هو لا كفاء مقطوعه كما في من أجل لحدس
 و استدلال به ذلك بقاعدة معلومة لمط لا بد من هذه الآية به قطعه ولا يعتمد
 عليها .

لروم التعفير في الغسل بالكثير

لثالث بناء على المختار في جهة وجوب الغسل في من لأعم على الإجماع
 لا يس على وجوبه بل لا في غير التقيد لأخص منه في كتب به على لأعم على موثق
 غيره قبل يجب في غيره بغير لاعتناء صحيح ليقضي في سبب من انظروا
 به المطر ولا يعبر من لظهور غيره كما في ذلك في غير وجود

قد استدلل بعض اعظام المحققين في الأول ، بأن ما دل على اعتبار التعفير
 كقول (ع) عليه من مراتب من له قوة فهو في الآية لا في حيث لا يعا منه
 عموم كمن نى في جهة لمط فعدمه بل له في حكمه من في جهة بعمه مط يعرف حيث
 بروه بصرة الأمر بإزالة العن

(وفيه) من دعوى لحكمه بعمه في حد كما لا يخفى في أمه في قوة لظهور فقد

ذكرنا في محله من العلمين من جهة اد كانت دلالة جوعه لعدم دلالة لاجر
بالاطلاق يقدم الاول .

(وعليه) فيتميز في لعدم تقديم عموم كل شيء براد ليج على اطلاق قوله ع .
اعلمه بالتراب اول مرة فالاقوى عدم اعتبار التعفير في التطهير بقاء لمطر
واما لو طهر الاناء بالحدري والكر ، فمما به يعتبر في حصول بقاء ماء لمطر
ولا يجرى مجرى الاصابة كما عرفت في اول هذا المبحث فبعبارة التعفير لا يسل التعفير
بما يدل على اعتبار شيء ، رايدى غسل فلاته من سماء بل على غير التعفير ومما
على كفاية الغسل فلو وجد به ماء كما لا يخفى

بعم لو تم سندها في المبحث ذكر بعض علماء الشيعة انه كان بالمدينة حل
يبدل على ابي جعفر محمد بن علي (ع) كان في يوم ربه ، قد دله لجهه ذكر
بما العلامة ان جعل كور من ماء يغسل به راحته اذ حجه .

(قال) فبصرني يوماً ابو جعفر (ع) فقال ان هذا لا يصح شئ لاصح ولا
تفعله منه عسلا ما كان حكم الكبر حكم ماء لمطر في عدمه حوب الماء لكن قد عرفت
انه لا رساله لا يعتمد عليه .

لرابع سأل الى المشهور ان يكون لتراب قبل الاستعمال طاهر بل لم يبحث
الخلافاً الا عن جماعة من متأجري المتأخرين

واستدل له (بالقاعدة) ان ذكره لما قد لا يعطى به ، بصره المص به
(ووصاله) بقاء الحاسة

وفي الجميع بطل (اما الاول) فلا مطهرية التراب تعديه محضه ولا يكون
للعرف تركه في التطهير به فالامور لأعمال مرتكراتهم قد
(واما الثاني) فقد عرفت مرارا انه لا يعتمد على مثل هذا الاصراف ولا يوجب
ذلك تقييد المطلقات .

(واما) استصحاب بقاء الحاسة الا انه فهو محكوم بالاستصحاب بقاء مطهرية التراب
الثبوت له قبل عروض الحاسة (دعوى) كونه من الاستصحاب لتعليمي كما يرى (مع)

إليه لا وجه المرجوع إليه مع إطلاق النص

وهذا كله مسمى على اعتدال عدم المرح والماء في اعتدال من صباه
شباب لأنه مع بحسه بحس الماء المبرح به مع أنه لا شبهة في اعتداله
بماء أوجده يصعب به ليس للعرف أن يكثر في لظهور بالماء بمزج بالتراب
حتى يرجع إلى مكراتهم فيه (محصل) أن الأقوى عدم اعتداله

احتصاص الحكم بالولوع

لحامس مشهور من الامجاد احصى من انكسار بالولوع ١٠ في معصية ١٠ هو
يلطع بذي الاعداء شئ مما يوحده الى الخ من باب للبحر ١٠ عدد ١٠ شموه لمانش ١٠
١٠ في عصفه

(وعن) الصدوق (المصداق) الحكيم بعدكم في مطلق مدش دع عن المصنف
في النهاية انه اقرب .

وَسَمَّاهُ (عَلَّاق) قَوْلُهُ ١٤ حَسْبُ فِي الصَّحِيحِ، يَدْعُو صَبَدَةً لَهَا لِحَصْوَمِهَا
لِلْمَوْلُوتِ (وَيَان) فَمَهْ اسْطَفَ مِنْ غَيْرِهِ

• لکن قولہ (ع) جس جس لایہور لہ فی کو یہ موضوع عام کر بعدہ من جمیع الاحکام و الاکل التبعی الی غیرہ من اسباب تفتد بحمل علی کو یہ موضوع خصوص قولہ (ع) (شخصاً بتصدہ والاخط او بطلہ) فہم غیر دستہ علی انہ بر دغلیہ ماوردہ ہو و فہم محاکمی مسمی بہ تکلف غیر معقول فہم علی اصص (و علی دلت فیہ ان لہم کو فی سبب بعض والاوجہ التبعی

• منه يظهر • أنه عدم اختصاص الحكم بالبيع في شموله للمطلع • بخلاف
مع (ا) ان احتمال اختصاص الحكم بما ادعى من الحاجة الى الاصل بواسطة الماء
كما ترى • بذاته في حمله من عدمه لمحض ادعاء الحزم بلا لويه وهي
محلها

ثم ان مورد لصر و كان هو بدء الان التعدي الى بيده المايعة في محله
للمقطع بعدم الفرق كما عن الحواهر وغيرها .

السادس هل يحرى حكم سقير في غير الاء مما تحرى بولوع الكلب و
لعله لا و جهن بل قولان اقويهما الاول لعدم اختصاص الدليل بالطروف لان
موضوع الحكم الماحود في النص فصل كلب يصادق في غيرها ايضا فلا و احد
بالتخصيص

السابع عن المسبي و يذكره سقير و جماعته يدلو حيث قصد للمجن
سعمال تراستعد اثبت دفع

و استدله بضر ف (بنصوصه) ان لا يرد عدم سقوط بطل
الاء

و فيها نظر (اذر) على الاء مصداق في بعض شوب لمسحس يدلي لا يكون
فان لا ينعسل فيه لم يوهم حد حصول اللطه له بدت وعدم لزوم لفعل (ن) الامر
باعتبار ارشاد الى مطهرينه و عساه في حصول لظهوره و لا يكون تكليفه برباعه كي
يمنتع شموله لصورة العجر .

و على الثاني ان لزوم المعطى لا يكون مشد لئذيه الماء عن اثره (وحيث)
الشرط لا يشجع بعد شربه و لا في ماء السجده منه انظر حكمه ما يوم يمكن
جعل التراب في الاء لو امكر البولوع في الموء

وهاذا امكن بك و لم يمكن مسحه بصره فمده فيمكن جعل التراب
فيه و تحريكه الى ان يصر في جمعه ب قد املا و جهن بل قولان اقويهما الاول
اذ لا دليل على لزوم المسح

ولوع الخنزير

(و) بحث بعد (عن) ولوع الخنزير ترسعا على المشهور بين المتأخرين على

ما نسب اليهم وهو احتياز المصنف في جملة من كتبوعن كناية انه لمشهور (و عن)
سبح في الجاف في المسحط الحرفه بالكل

والا في الصحيح ١١ على بن جعفر عن حماد موسى «ع» قال سئل
عن جبرير شرب من ماء كيف يصعب به قال «ع» يعمل سبع مرات

عن المحقق حماد على الاستحباب لا عراس اكثر القدماء عن طهره (و قد)
في الطهر المحققين عدم عليهم به من عراس يكون من حبة ماء كره بعضهم
من ان هذا يحكم بعد ذلك لئلا يكون هو انجنس من كل جنس لا يجب غسل
بالافيه من ثلث عمالات فكيف يجب الغسل سبع في جبرير (و معلوم) انجنس
ان لا يه ح في في طهر انجنس ما لم يوجب الاصحاب بزيادة خلاف طهره
في لا فوى هو لا ح طهره وهو لو حبوب

سئل لئلا يسميه جبرير كذا به فسميه بصوص الكلب وبه اولان
سميه بفتح فلا يحسن لفظ عليه لم ينال عليه ونية (و ثانيا) به بوسم شموله
لا يسم به في لفظ الكلب عند ذلك طهر عند لزمه بغير وعدمه

المتنجنس بالخمر

في عهد من الخمر في الموثق عم ٢١ عن الصادق «ع» عن فذح او انا
سب في عهد في عهد بسمرات وسئل انجنس ماء قل (ع) الانجنس
حيث لا كسبه به به بسمرات (و قد سئل عن جنس الامر بسمرات عن المحقق
في العهد و جنس في حملة من كسبه به به من لا كسبه به به (و قد سئل عن رفع
ليد عن مهور مادل على وجوب العمل سفا

أحمد ١٢ عم ١٢ في عهد في العهد في العهد بسمرات في العهد بسمرات

١- الوسائل - الباب ١٣ من ابواب التجاسات حديث ١

٢- لؤي عن الباب ١١ من باب المحبات حديث ١

٣- الوسائل الباب ٣ من ابواب الاثربة المحرقة حديث ٢

سبع مرات (ودعوى) في الجمع بينهم. يمكن تفسيره لأول والثاني لأن ظهوره مشددا
إلى مفهوم بعد مدفعه به أقدم سبع لأعظم. ومن أن لآله ايمان يكون مبطو
لتجديد (فما) عن لمجد في الشج في الجمع: الشهيد = لمحقق من = حوب السبع
صغير (فمحصل) = الأقوى = ج = محدد = في المقام = لمحقق في الشرع = لشج
في الخلاف من = حوب النكث

ثم ان الاطلاق عدم التدليس ليس لعدم التدليس في كل شيء بل في كل شيء لا يتعلق
باعتباره ان السبب فيه من اطلاق مضمونه اليه عدمه من وجه فالمراد بالتدليس
تسوية بالمعاداة عند فساد افعاله عدمه من ان لا يصح في الاحكام لكونه
محكوما لا يصح عدمه افعاله من وجه في وجوده في عدمه من وجه فعدمه من وجه
في خصوص لكنه غير ان لا يلائم من وجه فعدمه من وجه فعدمه من وجه
من وجه فعدمه من وجه فعدمه من وجه فعدمه من وجه فعدمه من وجه
فالامر من اطلاق خصوص بعضه من وجه فعدمه من وجه فعدمه من وجه
لا يلائم لكونه بوضوح بالاعتقاد لوضوح كونه من وجه فعدمه من وجه فعدمه من وجه
على اطلاق النصوص لان دلالاته بالعموم

الاناء الملاقى للجزر

(و) بعض الأدعيه من أن حرمة بيع من الغايه كما عن بعض الصحاح
من الحظ من الفرق منه من أنه كالذي من جهة من بعض سحبي والعرب
وعن المجتمع انه الذي من بعض من البيع كذا في بعضه
على المشهوره (ثالثا) السع افضل كما في بعض من بعض القواعد وغيره
استدل له بموثق عند لاني في منطق الجواب (العهده لم اذ من ما حكى
عن بعض ر عليه (واقفه) انه يعني عنه (بموثقه) (الاخر عن الصادق (ع) عن
الباء الذي يصفه لحرمة بيعه (فحصل) ان لزوم السع هو الاقوى .

الو سائر - باب ٥٣ - من أبواب الحمامة يتحد به

(و) قد يعسر لآباء (من غير ذلك) أن يذكر من الحالات الخاصة (مهره
والثلاث أفصل (١٠ عن) لحلى، يعزى الإجماع عليه (١٠ عن) جماعه منهم الشيخ في
لحلاله، من يحد في محله، والشهيد في الذكرى والمحقق الثاني في جامع المقاصد
وحوب الثلاث (١٠ عن) الألفه واللمعة عباد المرسل

وشهد للقول الثاني ما ثبوت (١) عباد عن الصادق (ع) سئل عن لكون أو الآباء
يكون قد اكف بعمله كم، بعد قال (ع) يعمل ثلاثين يصب فيه الماء فيحرك
فيه ثم يفرغ منه (و) يستعمله في غير محله لما جمعه في محلهم حجه الموثق (عدم)
عمل جماعه من الأصحاب به لا يكون عراضه موحداً لوجهه (وعله) والرجوع إلى
أصله أسيرته وملاو، يدل على كفاية مطلق العسر في إزالة الحجاب وإساءة على كفاية
أمره في غير محله (و) محله على الاستصحاب بعبارة المرسل في المسوط وقد روى
عنه واحدة (ولعله) مدرك فتوى المصنف في المقام (ع ١٠) لعدم حجية

لهم لأن يدل من إثناء الأساس بكفاية الأمر مع وجود هذا الموثق وكونه
بمرئي ومسمع منهم لأوجه لهوى الاعتماد على المرسل فيصعب منه جهور بعمل الأصحاب
ولا قوي ما حذر الماتن ولشع في كنهه غير اختلاف بل قد عرفناه له مشهور
على ما سبب عنهم من كفاية الأمر (بعم) ذلك في عدم جواز التحليل ولا فلو تنحس
به (و) عساه، قلل فأنقطع به على فرض حوب العمل في غيره، من حيث ذلك
فيه لا يكتفى بالمره

ثم أنه على فرض عدم الاعتماد على المرسل به (إن) بموثق مختص بحسب
صهره بالطلوع فيه حج في الكثير إلى اختلاف الآية لوثب الألفي وعده بطلانه
بعد العمل به مرة واحدة به على عدم خبره من الأصحاب في الأحكام كما هو
الحق

فدوشك في مسح به من الظروف (و) يعزى عدم تربت حكم لآباء
عنه لأصحاب عدم كونه من الظروف لأن كل ما يحتمل فيه ذلك لأصله لم يكن

من اول وجوده كلك بل كان غير طرف من ماء على حيا من اسصحاب بوم الا هي كك
هو الاظهر بحري هذا الاصل حتى مع احتمال كونه من اول تحفقه كك

حرمة استعمال اواني الذهب والفضة

(و) لمثله كونه (بحرم استعمال أو أكل الذهب والفضة في الأكل والشرب وغيرهما) بالإختلاف بين جماعة كرهه وعمره واحد حكايته (وعن أهلهم من الأصحاب لم يصرح بأحد المسلمين على حرمة الأكل والشرب فيه (أو عن) المؤثر فيها إجماعاً) عن كل من يحفظ عنه العلم عدل - ووجرم لشرب حصة محضاً ومقبولاً مستعذباً إن لم يكن منواتراً أو كلاماً شحيحاً - في بخلاف نكروه استعمالاً وبني لذهب والفضة وإن كان منواتراً في نفسه في إباحة الكراهة المصطلحة لأئمة بعض حصة على وجه الإجماع التصريح به في كونه الاختلاف على المحكي

و کیت کان مشہد الحرمہ الاسلامیہ مطلق صحیح (۱) معتمد بن سیدہ عن سیدہ فاطمہ بنت
سیدہ عن سیدہ زینبہ بنت جحش عن سیدہ صفیہ بنت ابی ہاشم عن سیدہ ام کلثوم بنت ابی ولید

(موقوفہ) موسیٰ بن کبیر عن نبی الحسن (ع) سے لکھتے ہوئے خطبہ شامیہ نمبر ۲

و بحرفه لا، حاء حملة، ناصب، كصحيح ۱۴، ن، مستقيم عن بي
حضر (ع)، لا، كرفي، ده، ده، لا، فاء، بحرف ع، ۹۱، ناصب، المصنوع للفظ
نكره

كصحيح (١٤) ابن تيمية سبب الحسن 'رب' (ع) عن منه لذهب و بقصة
فكرهما و نحوه غيره نعت حمل على الحرير لعدم ظهور الكثرة ثم كذا

- ۱۔ ابواب فی الیام ۶۵ میں ابواب النجاسات حدیث ۳
۲۔ الوسائل - الجلد ۶۵ میں ابواب النجاسات حدیث ۴
۳۔ الوسائل - الیام ۶۵ - میں ابواب النجاسات حدیث ۷
۴۔ الوسائل - الجلد ۶۵ میں ابواب النجاسات حدیث ۱

المصطلحة والنهي ظاهر في التحريم

عم ١٠ موقوف بصفة عن بر عبدالله (ع) لا يسعى سرب في به لذهب
 الفضة طاهر في لكانه او في الذبح فهو مشكل بكونه اعماد لصحاب علة
 بعين صرحه فصل بحكمه لا شك فيه ولا كره

• وما كذا في بيع في حرم (١) اولى من المباح هو خصوص استعمال والايجز
 • استعمال على الاوجه (٢) من ماله علة لا يباح به في حرمه فوهم الذم
 لظهور انصوص به في حذف جعفر في عصبه • فيه لا يباح به (٣) علة (٤) علة
 • لو لم يكن على عدم حرمه لا يباح به في المصروف من ماله لا يباح به في حرمه
 الا في غير م

لأنه المشهور بان لا يباح حرمه فثم ان عن المصنف في المحقق
 حمله من تاحر عنه . العدم

• وما للمصنف ان لا يباح به في المصروف من ماله لا يباح به في حرمه
 • يكون له في عدم لانه كما في حرمه في المصروف من ماله لا يباح به
 • سلوم حرمه بغيره لا يباح به في المصروف من ماله لا يباح به في حرمه
 • من يكره حرمه بغيره لا يباح به في المصروف من ماله لا يباح به في حرمه
 • لا يباح به في المصروف من ماله لا يباح به في حرمه

• وفي الجمع نظر (١) لا يباح به في المصروف من ماله لا يباح به في حرمه
 • يكون له في عدم لانه لا يباح به في المصروف من ماله لا يباح به في حرمه
 • هيئة الاستعمال محرم مباح • حرمه لا يباح به في المصروف من ماله لا يباح به في حرمه
 • لم يباح به في المصروف من ماله لا يباح به في حرمه
 • حتى عرفه من ماله لا يباح به في المصروف من ماله لا يباح به في حرمه

• (٢) علة • لم يباح به في المصروف من ماله لا يباح به في حرمه
 • انه ما شمل انه في ذلك في المصروف من ماله لا يباح به في حرمه

لا يخفى

و ما ذكره بعض الأصحاب من أن لمجدد لو كان - لا بد له من سبق من غير
حرمة الاستعمال سوى (أجمع) فغير جديد) لأنه يوجد - نعم - لمجدد
لبداء الأبناء (فتحصل) أن الأقوى عدم حرمة فعله

التناول من الأناء

لأنه يستلزم لي حمله من لأصحاب من منسوب - لا بد من ذلك -
لا مجرد تناول من الأناء من غير أن من شأنه يتم الأثناء - لا بد من
وصفها في العلم

وسفتح القول في المقام - الخصوص لو - في المقام - لا بد -
على تحريم مطلق الاستعمال - هو - يصح - من - لا بد -
لا كحل والشرب - مضمي لطيفة الأجر يحرم الأكل - لا بد من -
- أن لم يصدق عليها استعمال الأثناء من منتهيها - مضمي لطيفة الأثناء -
كل ما يكون سعة لا بها كان في لا كحل - الشرب - في حله - لا كحل -
منها - فلو تناول طعام من به لذهب - كنه - مضمي في كل من تناول ولا كحل
(وعلى ذلك) فلو تناول ماء من به لذهب - لذهب - مضمي - لا كحل -
مضمي - تناول - أن يوصو - مضمي - لا كحل - لا بد من - لا كحل -
منها مضمي من حيث هو فلا يجد المقام به - المقام -

فما عني المقام من جملة موصو - من به لذهب - لذهب - لا كحل -
عليهم بانه بناء على حرمة الأكل - الشرب لا يوجد بالحكم بوجه الوضوء -
لغرض منهما - من غيرهما عن بواع لا سعة - كنه - لا كحل - في غير مضمي -
عرفت من الفرق

نعم لو صوء منها - لا بد من - لا كحل - لا كحل - لا كحل -
بالاستعمال المحريم - فها - عن كاشف اللثام من الصريح بوجه الوضوء في صورته - لا كحل -

ايضاً (عربى جديد).

المراد من الاواني

في هذه تختلف كلمة لعوء في معنى مفهوم الآء فمن حملة من كتب اللغة كالصحيح والمويس وجميع البحار وعرها انه معروف (د) انه لا استعمال له في عرف الآء فلا يقد لك (و عن) المصاح يفسر بالوء (١٠٠) انه لو لم يكن يفسر بـ من حيث ان خلاف الوعاء بما يكون بالصفة في موضع فيه فعلاً ، و اما الآء بما يطلق بلحاظ نظري في حد ذاته فلا يسعى لتعريف كونه يفسر بالآء لعدم صدق لآء على الصدوق و قومي العطر ويحويها و صدق الوعاء على

ومنه (ظهور صفت في عن معررات لآء من تضمه به بوصف فيه الشيء و ما عن غير واحد من يفسره بالوء في يؤيد ذلك مصحح على بن جعفر عن حمد (ع) سئلته عن اسعوى على الجاشس فقال نعم اذا كان في حمد وقصة او قصة حديث

(١) الطاهر ، انه عـ من مباح لآء الذي يستعمل في الأكل والشرب و مدموماته كالسمو و نحوه و مؤخراتهم كالأبريق نحوه

و ما صحيح ١ بن ربيع المشتمل على ما عـ الآء (ع) في تربيته بعد بن الحسن (ع) عن امه كـ لمره المنسبة لقصه المعهم لأعنة الآء من ذلك ولا يمتري به لعدم فهو جوابه (ع) فيها كما لا يخفى

الآء المفضض

(و) لخدمته (بكره) الأكره لآء (في الآء النقص) بن مطلق يستعمله

لوسائل الدار ٦٥ - عن ابواب الحساب الحديث

١٠ احدى حلاق الامم حكى عن لحلاق حيث يقول : من الذهب و الفضة

١٠ سئل له (١) صحيح الحلبي لم يروى عن المحسن عن أبي عبد الله (ع) به
كره أبيه للذهب ولعصه والآلة المعصية ومجوه موثق (٢) بريد عبد (ع)

صحیح ۱۳ لعلی عن م. عبد اللہ ر.ع. لار کر فی ایتہ من وصفہ ولای فی ایہ

المجلة

٤٩٠ - وهو هذه المصوص في المصعد - كان لا يكره الا انه يعرض صرفا
عن طاهر بن محمد بن علي بكرهه لا الصحيح معونه (٢) مثل ان عبد الله (ع) عن الشرب
في القدح قد صه من قصة قال لا يس الا ان يكره النصه وسرعها اظاهر
ان نصه هي الجعده لا ريب في عدم صدق المصوص على لا ب الذي يكون حلقته
من قصة

من أمه جمع (٥) من سـ ر عن مصـ و ع لانس ن بشر لرحل في مدح
بمهـ صـ و ع لانس ن بشر لرحل في مدح

ثم ان به هـ ر س ج ا لا - به الكرهه في بعضها ايضا واستدل به بن لذهب
الايرل عن جـه لقصه او فيه - حكمه بالكراهه مع عدم الدليل ومما في بعضه
غير معلوم حتى ينعدي عني

ثم انه لا ينبغي التوقف في عدم شمول المعصص لمعطى ماء القصة والظاهر
منه هو ان كاتب القصة قد حرم عرف الانبياء عن المعصص ماء وكشف عطاء
شموله له صعب (كما ان الظاهر عدم شموله ام فيه حلقه من قصة كما تقدم و عدمه
شموله للمخرج من القصة مع عدم استبعاد احدهم يكون من مضيق الآخر عرف
والا فهو مغشوش بالمعصص

- ١- الوسائل - الباب ٤٥ - من أبواب النجاسات الحديث ١.
- ٢- الوسائل - الباب ٤٦ - من أبواب النجاسات حديث ٢.
- ٣- الوسائل - الباب ٤٦ - من أبواب النجاسات حديث ١.
- ٤- ٥- الوسائل - الباب ٤٦ - من أبواب النجاسات حديث ٢.

لاكل في اية اهل الكتاب فسنعبر حملة على صفة العلم بما شرعهم له مع الرصوة
كما تقدم في بحث حجة الكافر

الباب الثاني في الوضوء.

وفيه فصول الفصل الاول في موحدة الوصية (التي يجب) الوصية وهو الاول
 الثاني (حقوق المول والعائط) الاحكام من جهة كد عن جماعة كثيرة حكاه
 بل الظاهر ان عليه اجماع المسلمين
 • سجد له (١٦) الشريعة • جاء حد منكم من العائط • مخصوص
 لمتواترة

كلمة ٢١. كومان. مشتق من لغة عن لهجة بعض لوصة في اللغة
 به بعض الوصية من اللغة العظيمة في اللغة
 وجميع (٢) رواه عن لهجة في لغة لهجة لهجة لهجة لهجة لهجة
 تسمع صوتها أو قوة تحذيرها وحوها غيرهما
 في حروفها شدة على نفس الآخر الحروف من اللغة الأصيلة
 أعني. وهذا قسم من القسم من قسم من هذه اللغة

والثاني وهو قوله مع عدد الاعيان عن جماعه منهم الفصلا و المرافى
عن الاحمد على ان القصة في هذا القسم وشهد له صلاى بخصوص الآية او دعوى
الاصراف اى هو والآء من دفعه الى الاصراف - شى عن يده و هو ان يصلح لرفع اليد
عن الاماكن نعم - اعلم لاعيان يحصى في غير حجر - لاصلى نفس له المستند لاصلاف
ويحصر عدد كه ح بالاجماع

الذي لا يخرج من تحت يدي الا ما اريد

١ سورة البقرة الآية ٢٥

٦- الوسائل الساب ٣ من أبواب بواقص الموصىء احدث ٦

٣- الوسائل الباب ١ من أبواب مواضع المصروع حديث ٢

النفس وعن المنهى والمدرَك الإجماع عليه وهو مع عدمه والمشهور من لأصحاب
التفصيل فيما يدرج بين نوعه لا اعتبار ببعض وعنده فلا (وعن) شارح الدرر مع
لنفس مطلقا وقوله صاحب لربيعه إنما التزم بالنفس في صورة الاستدلال للإجماع (وعن)
لحلي القول بالنفس مطلقا وصححه الشيخ والقاضي موقفة حيث استدلوا في مع
لنفس بما يخرج مما قوى بمعدة بعدم تسميته غائظ

ولعله الأقوى وشهد به إجماع الأصول المتعددة بعضها بنوقش في (أولا) بما
مصرفه في المعتدلة لعل هذا هو مدرَك المشهور في التفصيل (وثالث) سعيه في
بالصوم لكثرة الحاجة له للصوم وما يخرج من الطرفين
كما صحح (١) ربه قلب لاني حجة إني عند الله عليهما السلام ما بعض الموضوعات
ما يخرج من طرفك لاستدلال من ذكره لدير من الغائظ والنول ومبنى وريحه النول
حتى يذهب العقل .

وصحح (٢) ابن مريخ عن الرضا (ع) قال بوجوه (ع) لا بعض الموضوعات
ما يخرج من طرفيها ليس حجة الله تعالى في الدين نعم الله بهما عليهما وحوهما غيرهم
و يظهر ان شارح لديره من سئل في هذه النقطة فما حله
يمكن ادعى الآية عرفت من ان لا يعرف الدين من عليه وحوه فرد
وبداه حر لا صلاح لرفع الدعي لأمالي وعلي الثاني رحمه تلك الموضوعات
كان حصص الحكم به يخرج من مجموع الأصلي (ادعوى) صدى بطرفي الأسفلين
على الحدتين (صعقه) لأن يظهر منهما المذكور لدير كما صرح بذلك في صحيح زرارة
(كما ان دعوى) بعض طريق النول لا ينعط في سلسلة عامة يمنع من صوب الموضوع
في إرادته تنحصر عن لاحتش على تعدد حرجهما من غير الموضوع الأصلي (موقعة) اد
لاوجه له سوى دعوى الأصرف التي غرضها في إيرادها (يظهرها) ادعوى ان الأثر
باراده لا حجة من فيها مستندة لتخصيص لاكثر فلا بد من حمل على رده ان لشيء
الذي صفة به يخرج من السلسلة بحسب العادة فمن ادعى يخرج من سلسلين غير

الاحتشيش اقل منهما كما لا يخفى، وبحملته اصول الصد من المتقدمة في الاحتصاص
عند لا يسعي الكا.

لا به لابد من رفع اليد عنه لاجل ما يدل على عموم الحكم
كحبر (١) لفصل من شأن عن لوصوع، ولانها حب لوصوع، مما خرج
من نظرين خاصة ومن اليوم دون سير الاشياء لان الطرفين هم مرقى خاصة وليس
للايمان مرقى نفسه لخاصة من بعد الامم، فمروا عندما يحيط تلك الخاصة
من انفسهم

حبر (٢) من سار عن الريح، وبعد سعة في لور، العائد لانه كثر
وادوم من خاصة فرضى فيه بالوصوع لكثرة مشقة ومحنة نفس ربه منهم الخ
د صهر هم، وحبوب الوصوع مما شرب على بول والعائد من حيث هم، وان
يتخصص بما يخرج من السيلين بما هو لاجل كونهما سيلين بمعنى لعدة (فانحصر)
مما ذكره ان الاقوى هي الناقصة مطلقا

ناقضة الريح

(١) ثالث (الريح) بالاختلاف في نقيضها في حملته لاجزاء كما عن غير واحد
حكايته وشهد له حملته من الوصوع، صحح ربه حبر ذكر المتقدمه ان الكلام
يقع في خمس

الاولى في احتصاص الحكم بما اذا خرج من المعيار اي تدبر ولمشهور من
لأصحاب هو ذلك (عن المعتبر والتدكرة وشرح المؤخر ان الريح الخارجة من قبل
له ثمة تنقص و) عن بعض نفس الريح الخارجة عن ذكر الريح

اقول لاشكال في ان مطلق الهواء الخارج من عند لا يكون نقصا وسلم تسميته
ريح بل لظاهر من الوصوع الاحتصاص بما يخرج من تدبر اذا كان من لمعدة كما
يشهد له مضافا الى الفهم العرفي

صحح (١) : لا يجب له الاحتفاظ به في السرير لئلا يسمع صوتاً
 فهو يتجنب ذلك من غير معدة ، والد لا يسمي صوته وفصوله (عليه)
 فما حرج من عدم حرج الاحتفاظ به خارج عن رقبته لم يتركه من معدته
 على أن يسمع الصرير منقذ إلى الجوف فيمكن خروج الريح من معدته الباردة
 (يكون رفقاً به) ، فإن ما حرج من حرج الاحتفاظ به في السرير يكون رفقاً
 لصدق الضربة أو الفسوة عليه

الثانية الظاهر من صحح (٢) أن العبرة هي الريح سماع الصوت واستشمام
 الريح (ولكن) سمن حمده على أنه كما به سريره ، ليعلم سحبه ما هو موضوع
 بحكم وهو الريح التي خرجت من المعدة لامتد حسيه في الجوف
 خبر (٣) : متى من حرقته من حمه (٤) من حر يكون في اتصاله فعمد به
 قد حرج ولا يحد بحج ، لا يسمع صوت في «ج» بعد الوضوء ، اتصاله لا بعد
 شيء مما يسمى علم ذلك بعد «مع» المدبر في حمه من الفصول بمصممه
 لها يقطع بها من في لعم يفتح موضع لحكم لا بها اتصال في الموضوع
 لاحظ .

خبر (٣) : من يسمع الله أنه قال بصادق «ج» أحد الريح في بطنه حتى يطرأ
 وقد حرجت فقال ليس عليك وضوء حتى يسمع لصوت «ج» ثم قال إن ليس
 يجلس بين لسي إلى حل فيحدث شككه ، وضوءه .

ناقضة النوم

(٤) : أربع من لوص (النوم) عطفه بغيره في كلام مصنفه ، بالعالم على
 السمع والمصر (المراد به تقسمه في قسمين : القسم الأول عليها لا يكون نوماً
 حقيقة كما شهد له حملة من بوضو الدال على أنه نوم الموضوع هو النوم
 من حيث هو .

١ - الوسائل الباب ١ من أبواب بوضو الوضوء الحديث ٢-٣

٢ - الوسائل الباب ١ من أبواب بوضو الوضوء الحديث ٥

كصحيح (١) عندنا حين من التوحيد من بعد التوحيد في سائر ما بعد التوحيد
من الحقة والحقيقة قول (٢) ما يرى من الحقة الحقة في الله وما يرى من الآيات
على ما يصفه في الله قول (٣) كان يقول من (٤) حدهم لئلا يفتروا عليه
الوصوء ويحذره بل الظاهر في ذكره في كلامه من ما يصفه لئلا يفتروا عليه
يكون من المبالغة والزيادة في المبالغة في المبالغة في المبالغة
فيه في صحيح زرارة يوم القس والآن في نفسه في صحيح زرارة في العن
في مؤلف ابن بكير بعد ما في مؤلف ابن بكير في مؤلف ابن بكير في مؤلف ابن بكير
في مؤلف ابن بكير بعد ما في مؤلف ابن بكير في مؤلف ابن بكير في مؤلف ابن بكير

[illegible]

هـ سئل لما نسب إلى الصدوق ع في (١٣) نسخة عن موسى بن جعفر ع
سئل عن الرجل يزوج وهو غافل عليه صوء هل «ع» لاوصوء عنه دام فعدا
اذ لم يفرح وبجوه حشر المحصر في (١٩) له لأخر من الأصحاب عيبه مع منهم
بما هو أقوى مما ينبغي من طر حرم

و قد كانت ايامها في حجاز (اعين) ، فخرجت الى دمشق عند ما خرجت يقولون
من ميموه حالي لا تبعذ اليه ولا يوصو عليه

٥٠ خبر (٥) ان سبب عن الصادق (ع) في لرحل من سبب و صوته اذا ما وهو

- ١- الوسائل - الباب ٣ - عن أبواب مواضع الصوم حديث ١٦
٢- الوسائل - الباب ٣ - عن أبواب مواضع الصوم الحديث ٣
٣- الوسائل - الباب ٣ - عن أبواب مواضع الصوم حديث ١٤
٤- الوسائل - الباب ٣ - عن أبواب مواضع الصوم حديث ١٦

جالس قال وع اذا كان في المسجد يوم جمعه فلا يصح له ان يركب في حال الضرورة
فانه لم ينقل العمل بهما عن احد

(ثم انه) هل يكون اسوم بعد من لو قص م يدور حريف مبي تحقق انقص
ويظهر الثمرة وما لو علم انه في حال اسوم لم يخرج منه شيء فانه على الثاني لا يجب
عليه الوضوء بخلافه على الاول وجوب اقويهما لأول (يشهد له) ظاهر جملة من
لصوص وسريخ مصحح ابن الصلاح لمستخدم

واستدل للثاني بخبر (١) اي تصحيح لكسي من بي عبدالله وعه شئته عن
برحق يحق هو في الصلاة قبل وعه ان كان لا يحتفظ حد مبه ان كان فعلية
الوضوء و عدة لصلوه م كان مسبق به م يحدث فليس عليه وضوء
ولا عده لصلاة

هو بناء على دليل حصر العلة (٢) و اما سوم في التيم دا عيب عليه اليوم يصح
كل شيء منه واسترحى فكان عيب لأشء عليه وما يخرج منه الربح فوجب عليه
بوضوء لهذه العلة

ولكن الاول انه يدل على ان الرجل في اعرص الذي لا يعلم انه قد نام
كان حاله بحيث لو خرج لحدث لا يلتفت بعب عليه بوضوء لان ذلك امارة
حصول النوم لدى يسوح تعطر الحواس الا فلا فهو حسي عما استدل
به عليه «وما الذي» فهو انما يدل على ان حكمه جعل لنفسه بنوم هي ذلك
فلا حظ وندير

ثم انه لاختلاف في انه يلحق بسوم في لنافسة عما في معناه مثل لاعف و
لسكر والجنون وعن لحداد كثر الاصحاب بعلوا لاجماع عليه وعن لحصل انه من
دين الاممية وعن التهذيب عنه جماع المسلمين «واستدل له»

صحيح (٣) معمر بن حنبل قال م الحسن وعه عن رحن به عله لا بعدد على

١- الوسائل- الباب ٣- من ابواب تواقف الوضوء ٦

٢- الوسائل- الباب ٣- من ابواب تواقف الوضوء حديث ١٢

٣- الوسائل- الباب ٣- من ابواب تواقف الوضوء حديث ١

لاصطخاع والاصطوخاء يستعملان في هذه فاعلة مستندة اليها - تدغم من اعني وهو قد عُد علي
بذلك لاجل فاعلة "ع" تنوينا فاعلة له - فاعلة مستندة لاجل علتها فاعلة "ع" وادخلى
عليه تصوب فقد دلت عليه لوضوح - يتخوذ من الظاهر منه كون تمام الموضوع هو
جاء التصوب فاعل - الاعضاء - كان عه بمعنى لئول الال الظاهر ان المراد منه في
لعمري هو الاعضاء لانه لم يرد للموضوع مستند فاعل علي فاعلة الاعضاء

ويزيد على ما ذكره العلامة يدل على ان قصة اليوم قد تكون في صورة
 حقاء الصور الذي هو امره حصوله لان يوم الموضوع هو احداء وعلى ما ذكرنا
 مما قاله انما احص من المدعى ان يوم الجمعة في المقام بمقتضى قوله الحقيقة هو اليوم
 «الخاصة المذكورة غير يومه انما هو يومه» لا يكون الاصطلاح غير اعله مثل على
 حكم حصول يوم في حال وقوعه قد مر

١٠ لما في حمله ١٩ من الصور لـ من يعقوب دقصة يوم على ذهب، لعل
 فيه بسفاد من ذلك يوم بموضع هور عرب لعل (وقد) ما تقدم من ان ما ذكر
 في الصور من ذهب يعقوب عليه على لسمع واسم: بحورها، ايه وقع على حبه
 التقدير لنوم الناقص

وهذا (٢) عن دعائه (الشيخ) عن محمد بن محمد عن أبيه (ع) أن لو صوّه لأبى
لأبى حدث أن أبا عبد الله (عليه السلام) سئل عن رجل لم يجد ماء فمضمض بالماء
بجوارحه أو بغيره، ويكره منه ما يجب منه غسل الوضوء (وهو) أنه حصر من المندني
فأدأ العدة في هذا الحكم هو الإجماع

الاستحاضة القليلة

السادس من الأحداث ايموجيه للصوماء (الاستحاضة القلبية الدم) كما هو المشهور.
وعن بعض اصحاب الامم ابن ابي عمير فلم يوجب وصوم ولا غسل ابن الحنفية
ووجب بها غسل واحد في اليوم والليله وفي الجواهر مثله غيره في عدم فعل الخلاف

١- الوسائل - الباب ٣- من أبواب نواقض الوضوء

٢ المقصدك الباب ٢ من أبواب مواقف الوصول حديث ٤

عن غيرها ، قلند ، نقل من بعض عبارات القدماء كالمقدم : لم يجمع المحصر لواقص الوضوء في غيرها لم يجمعوا منه الخلاف

« يستدل بما أحاط به العباد من الأدلة « لأجل « (١١) بحصره موحيات الوضوء في غيرها ولكن لأجل ما يرجع اليه مع الدليل وهو قول الصادق «ع» في خبر (٢) معوية « ان كان الدم لا يشتب الكرى فتوضأت ودخلت المسجد وصلت كل صلوة بوضوء وضوء غيره من النصوص لأنه في محله « ثم بعد اتصال النصوص المحصره موحيات الوضوء في غيرها

« استدلال بما أحاط به من لحد « اتصال نصوص الأمر « لعل ان لم يحرم الدم الكرى « فإنه « في محله ان ذلك لعدم اختصاصه بامتوسطة (فتحصل ان لا قوى كونه من الاحداث الموحية للوضوء

مالا يكون ناقضاً

اولاً يجب الوضوء بغير ذلك ، كما هو المشهور من عظمه وشهده الاحاديث الحاضرة وغيرها .

ثانياً يستحب الوضوء عند المدي لأنه مقتضى تجميع بين نصوص الأمر به عند خروجه مطلقاً او اذا كان عن شهوة

كما صحح (٣) من مقتضى « ان « من « ع » عن الرجل يمدي وهو في صلاة من شهوة او من غير شهوة « قل « ع » المدي منه يؤيد »

« خبر (٤) اني مضى فلبت لاني عند الله « ع » لمدي جرح من « رجل قال « ع » حدثك فيه حد « قل « نعم جعلت في « فعل « ع » ان جرح منك على شهوة فتوضأ « جرح منك على غير ذلك فليس عليك وضوء « في النصوص لديه له

١- الوائز الباب ٣ من ابواب بواقص الوضوء

٢- الوسائل الباب ١ من ابواب الاستحاضة الحديث ١

٣- الوائز للباب ١٢ من ابواب بواقص الوضوء حديث ١٤

٤- الوسائل الباب ١٤ من ابواب بواقص الوضوء حديث ١٠

كَمَصْحُوح (١) رَوَاهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ «ع» سَمَاءٌ مِنْ كُرْدِشِيٍّ مِنْ مَدْيِ أَوْدَى
 فِي الصَّوْمِ فَلَا يَسْتَعِدُّ وَلَا يَنْقُصُ لَهُ الصَّلَاةُ لَا تَنْقُصُ بِهِ الْوُضُوءُ وَ بَلَعُ عَقِيْقَةٍ
 وَبَعْدَ ذَلِكَ بَمَرِّهِ الْحَمَامَةُ (١٠ مَرْسَلٌ) أَنَّ أَبِي عَمْرٍاءَ لَسِيَ فِي بَعْدِي مِنَ الشُّبُهَةِ وَالْأَمْنِ
 لِنَاصٍ وَالْأَمْنُ لَهُ وَالْأَمْنُ مِنَ الْفَرَحِ وَالْأَمْنُ لِمَصْحُوحَةٍ وَوُضُوءٍ وَشَهِدَ لِهَذَا الْجَمْعِ مَصَافٍ
 إِلَى أَنَّهُ جَمْعٌ عَرَفِيٌّ

صَحِيح (٢) مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ «ع» سَأَلَهُ عَنْ لَمَدِي قَامِرِيٍّ
 بِالْوُضُوءِ مِنْهُ ثُمَّ أَغْدَبَ عَلَيْهِ سَبْعَ أُخْرَى قَامِرِيٍّ بِالْوُضُوءِ مِنْهُ وَ قَالَ إِنَّ عَلِيًّا «ع»
 مِنَ الْمُعَدَّدِ بَ يَسْئَلُ سَوَّلَ اللَّهِ «س» «اسْتَحْيَى» أَنْ سَأَلَهُ فَقَالَ «نَس» فِيهِ «وُضُوءٌ قُلْتُ
 «بَلْ لَمْ أَتَوَضَّأْ فَلَا يَس»

وَيَسْتَحْبُ أَنْ يَتَعَفَّفَ يُوَدَّى بِصَحِيح (٣) أَنَّ سَمَاءً مِنَ الصَّدُوقِ «ع» ثَلَاثَ مَرَّجٍ
 مِنَ الْأَحْلِسِ وَهُوَ لَعْنِيٌّ فِيهِ نَعْلٌ وَالْهَدْيُ فِيهِ الْوُضُوءُ لِأَنَّهُ مَرَّجٌ مِنْ يَرِيهِ الْمَوْلُ الْج
 مَحْمُولُ عَلَى الْأَسْحَابِ جَمْعًا سَمَاءً مِنْ صَحِيحٍ رَوَاهُ الْمُعَدَّدُ

وَعَدَالِيٌّ وَالرَّعَافُ صَحِيح (٤) الْحَدَّثُ عَنْ الصَّدُوقِ «ع» الرِّعَافُ وَ بَقِيَّةٌ
 اسْتَحْيَلُ سَمَلٌ لَدَمْ إِذَا سَكَتَ سَبْعُ نَعْفٍ الْوُضُوءُ وَ بَلَمْ تَسْكُرْهُ لَمْ تَنْفُسِ الْوُضُوءُ
 الْمَحْمُولُ عَلَى الْأَسْحَابِ بِقَرِيْبَةٍ

حَر ٥١، أَبِي هَالَلٍ سَأَلَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ «س» نَفْسٍ لِرَعَافٍ «الْقِيَّة» نَعْفُ الْأَبْط
 بَوْضُوءٍ فَقَالَ وَمَا نَصَحَ بِهَذَا قَوْلُ لَمَعْرَةٍ مِنْ سَعْدٍ لَعْنُ اللَّهِ الْمَعْرَةَ بِحَرْيَتٍ مِنَ الرِّعَافِ
 وَالْقِيَّةُ أَنْ تَعْسَلَهُ وَلَا تَعْبُدَ الْوُضُوءُ

حَر (٦) بَنِي بَصِيرٍ سَأَلَهُ عَنْ لِرَعَافٍ «اسْتَحْيَاهُ» كُلُّ مَسْأَلٍ فَقَالَ «ع»

- ١ - الْوَسَائِلُ الْمَاب ١٢ - مِنْ أَبْوَابِ بَوَاقِصِ الْوُضُوءِ حَدِيثٌ ٢
- ٢ - الْوَسَائِلُ - الْمَاب ١٢ - عَنْ أَبْوَابِ بَوَاقِصِ الْوُضُوءِ حَدِيثٌ ٢
- ٣ - الْوَسَائِلُ - الْمَاب ١٢ - مِنْ أَبْوَابِ بَوَاقِصِ الْوُضُوءِ حَدِيثٌ ١٤
- ٤ - الْوَسَائِلُ - الْمَاب ٤ - مِنْ أَبْوَابِ بَوَاقِصِ الْوُضُوءِ حَدِيثٌ ١٢
- ٥ - الْوَسَائِلُ الْمَاب ٧ - مِنْ أَبْوَابِ بَوَاقِصِ الْوُضُوءِ الْحَدِيثُ ٨
- ٦ - الْوَسَائِلُ الْمَاب ٧ - مِنْ أَبْوَابِ بَوَاقِصِ الْوُضُوءِ حَدِيثٌ ٨

ليس في هذا وضوء . بما الوضوء من سره

(و بذلك) ظهر استحبابه بعد التحليل اذا ادعى

و كذا يسحب الوضوء عقب الفصل شهوة من العرج لصحيح (١) بي نص

دا قبل برح من امرئة من شهوة او من فرجها اعاد الوضوء المحمول على الاستحباب

عربية

حبر (٢) عبد الرحمن بن ابي عبد الله «دع» سئل عن رجل من فرج امرئته

قال ليس عليه شيء وان شاء غسل يده والعلقة لا يوضأ منها ويحرم غيره

ومن من الدبر : الا تحليل على المشهور شهوة عظيمة وفي الوجه هر كدت يكون

احكاما بل هي اجماع

وعن الصدوق لنفس من لرجل من دبره او من احليله وفتح احليله

واستدل له بموثق (٣) عمار بن الصديق «دع» عن الرجل يوضأ ثم يمس دبره

ول «دع» نفس وضوئه وان من دبر احليله فعليه بعد الوضوء وان كان في الصلاة

قطع الصلاة ويتوضأ ويصلي الصلاة

(وفيه) انه لا عزم الاصحاب عنه ومعارضته بما لا على حبر لواقص الوارد في

منه من عدم ناقصة ما شهر بن العفة ناقصة

«حبر» ٢٠ اصابعه عن الصدوق «دع» عن الرجل يمس ذكره او فرجه وسئل عن ذلك

وهو قائم بعلى بعد «صوته» فقال لا بأس بذلك اما هو من حسنه فان مقتضى

العلقة المتوضوء عدم العرق به طهره و «دع» لا يعمل) يطهره و يحمل على

لاستحباب

و كذا يستحب مع مسائل الاستحباب صحيح (٥) سلم بن خالد في رجل

١- الوسائل - الباب ٩ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ٩

٢ - الوسائل - الباب ٩ - من ابواب نواقض الوضوء الحديث ٦

٣ - الوسائل - الباب ٩ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ١٠

٤- الوسائل - الباب ٩ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ٨

٥- الوسائل الباب ١٨ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ٩

نُؤْصاً فَمَسَى عَرْدَ كَسْرٍ قَالَ «ع» يَعْسُرُ كَرِهَ بَعْدَ الْوُضُوءِ الْمَحْمُولُ عَلَى
الِاسْتِحْبَابِ

صحيح (١١) من ينقص في الرحى يقول فمسي عسر كَرِهَ بَعْدَ الْوُضُوءِ
لِلصَّلَاةِ قَالَ «ع» يَعْسُرُ كَرِهَ وَلَا يَعْدُ وَصَوْنُهُ يَسْتَحِبُّ بَعْضُ فِي مَوَاضِعٍ أُخْرَى الَّتِي لِكثَرِهَا
وَعَدَمِ لِحَافٍ فِيهَا اعْتَصَبَ عَنْ كَرِهَ

آداب الخلوة

(الفصل الثاني في آداب الخلوة و يجب ستر العورة على طالب الحديث)

بَلْ عَلَى غَيْرِهِ عَنِ الْأَمْرِ الْمَحْرُومِ أَحَدٌ كَمَا فِي لُجُوهٍ وَغَيْرِهَا مِنْ فِيهَا دَعْوَى
الضَّرُورَةِ عَلَيْهِ .

وَشَهِدَ لَهُ (١٢) مَرْسَلٌ يَصْدُقُ عَنِ الصَّادِقِ «ع» يَمُتُّلُ عَنْ قَوْلٍ لِلْعَرَفِ حُلَّ (٣)
فَلِلْمُؤْمِنِ لَا يَهْدِيهِ قَالَ «ع» كَمَا كَانَ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنْ حَقِّ الْقُرْآنِ وَهُوَ مِنْ أَرْبَعٍ الْأَوَّلَى
هَذَا الْمَوْضِعُ فَإِنَّهُ لِلْحَقِّ مَنْ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهِ .

«ع» عَنِ (١٤) يَعْصِرُ بَعْضُ مَا فِي عَنِ «ع» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ الْإِنْفَاءُ
لَا يَنْظُرُ حَتَّى تَكُونُوا فِي رُوحِ أَحَدِهِمْ لَمْ يُؤْمِنِ أَنْ يُمْكِنَهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رُوحِهِ

وَمَا (١٥) فِي حَدِيثٍ لَمْ يَهْدِي عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ «ع» عَنْ رُتْبَةَ عَنْ «السِّي» أَنَّ
قَالَ إِذَا اغْتَسَلَ أَحَدُكُمْ فِي مَاءٍ مِنْ لَأَسْ فَلْيَحْجِزْ عَلَى عَوْرَتِهِ

وَمَا (١٦) عَنْ نَحْوِ الْعَوْنِ عَنِ «السِّي» عَنْ عَلِيٍّ «ع» أَنَّكَ إِذَا خَوَّلَ لِحْجَمًا بَعْدَ مَغْتَسَلٍ
مَلْعُونٌ إِذَا طَرَفَ لَمْ يَطُورْ لَهُ وَبُحُورُهَا غَيْرُهَا

وَلَا يَهْدِي بِهَا مَوْثِقُ (١٧) عَنْ أَبِي بَكْرٍ «ع» أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ «ع» سَجَدَ الرَّجُلَ عِنْدَ

١- الوسائل الباب ١٨ من أبواب مواضع الوضوء حديث

٢- الوسائل الباب ٩- من أبواب أحكام الخلوة حديث ٣

٣- التوبة لأنه ٣

٤- الوسائل الباب ١- من أبواب أحكام الخلوة حديث

٥- الوسائل الباب ١- من أبواب أحكام الخلوة حديث ٢

٦- الوسائل الباب ٣ من أبواب آداب الحمام حديث ٥

٧- الوسائل الباب ٣ من أبواب آداب الحمام حديث ٢

صلى لواء بي عورته أو نصب عليه الماء فيرى هو عورة وليس قول «ع» كان بي بكره
 ذلك لعدم ظهور الكراهة في كراهة لمصطلحه بل الظاهر أن لواء بها المعوضة
 لها بعدم

ثم إنه كما يجب بي عورة ذلك بحرم النظر بي عورة بغير الإحلاف
 «شهد له ما عن بغيره» بي «أنه» أي عن بعد القول باعتقاده
 «صحيح» ١١، حريه عن أبي عبد الله «لا يظن الرجل إلى عورة أخيه» في
 حديث (٢) المدهي «بي من أن يظن له رجل إلى عورة أخيه لمسلم» قال
 عن رجل عورة أخيه لمسلم معه سبعون ألف دينار «بي المأثرة» نظر إلى عورة
 المرأة، ونحوها غيرها

ولا يدرى ما ورد في تفسير عورة المؤمن على المؤمن حر ممن والمراد أن عورة
 كره في صحيح ابن سنان (٣) عن الصادق «ع» قال سئلته عن عورة المؤمن على المؤمن
 حرام قال «ع» نعم ولا أعني سجدته ولا حرمته بل هو عورة سره
 نحوه حر حرمته ذهب ما يدل على أن المراد هذه حرمته هو ذلك ولا دلالة
 على عدم حرمة سطره وعدم حرمة سمنه على لفظ كراهة أيضا لا في ذلك فما
 عن بعض الأصحاب من أنه لم يكن معه خلاف لأجماع لا يمكن عورة كراهة النظر
 دون الحرمة ضعيف عاينه

فروع

الأول مقتضى إطلاق حملة من الموصوفين والفتاوى عدم الفرق في الحرمة بين
 عورة المسلم والكافر

وعن الظاهر حدود «ع» لا «ع» في حد حرم النظر إلى عورة غيره
 لمسلم بغير شهوة

١- الوسائل- الباب ٣- من أبواب آداب الحمام الحديث ١

٢- الوسائل- الباب ١- من أبواب أحكام الخلو الحديث ٢

٣- الوسائل- الباب ١- من أبواب آداب الحمام الحديث ٢

و سئل له ١١١ هـ : واه في لعن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : من كذب على علي بن أبي طالب لم يمت حتى يلقى الله ميتة سخط الله عليه .
 و تصحيح (٢) أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعن من كذب عن علي بن أبي طالب . و دلائل ذلك :
 منصوص الصريح من جهة التصديق : لمؤمن من المؤمنين . لا حرج عليه . و لمؤمن
 مما يدين من علي لعنه من المؤمنين . موثق ابن أبي عمير المتقدم بقيد
 الحبرين .

۱۔ لکڑی غار سے لاشوں کا کھنڈا ۴ فوٹ پر ۲ سونے کی تختی سے جو تختی لاشوں میں سے
لشجہ (وہ میں) ہذا کی تختی کی ہے و لکڑی

۱۔ محفوظ لغو ہ میں "ل" نظر لکافر سہ و لطاف بہ لاحقاً فی حق وہ "سہ
لد مبالغہ التعمیم لغویں "بدلت بطہ" جو "الحفظ عن کبر" سے عدد بعضی کے
حصر "میں سمجھی میں "جو" = "کر" ہے + بحوالہ

[illegible]

ثالث لو شك في وجوده لم يضر وكونه محترماً بحسب الشك في وجوده وجوبه
بما يدل على لزومه المحاطة بالمحذور مقتضى برهانه. لئلا مع الشك في وجود
المحذور المحترماً دفعه لولم يسر لا يصدق به حفظ لغوه
(٢٠) نرى من هذا، نعم، في الإلهية لثبوت محطته أنه لو وضع لأمس بهما

١. لوسائل الباب ٤ من اقسام ادب لخصاص الحديث ٢

٢- الوسائل - الباب ٦ - عن يونس واداب الجرم الحديث ١

لتشريعات ثاب (وعلى الرابع) - صالة الاحتياط في نفوح لسبب الاستقلال
عن الاستصحاب "على فرض تسليم كوابب اصلا - سبب فيها هي دلالة الى الوفاء
للا نظر فتدبر .

والصحيح - يقال به مع حرر حده ان بعد يجرى لاستصحاب ولو كانت
هي عدم كوابب وحده "مملة كنه ي- يحكم بعدم حوا" ليطرء لو كانت هي كوابب
كك ومقصي لاستصحاب حوا .

ولم يعلم حده ان ثقة اما لكوابب عني من ممدو كوابب من دل و حوده
كك ساء على عدم حرر في الاصل في عدم الارلى : ما في موا" توارد لعائن
مع الجن بعد حدهم على الاخرى و به ح لا محل لحرر - الاستصحاب والمحكم ح
اصالة البرثة المفصلة المحتوار

الحشى

حده من الاشكال في حريمه نظر كن من حرر و لاشي الى - سر الحشى
لكونه عه - قطعا (١٠ - فلهذا) فلا يجوز الجمع من ليطرء لعدم الاخيه سى كوابب
هما عورة

١٠ - لالحشى فلا يجوز به نظر الى ما يمتثل عو - نه للعلم بحرمته بفصلا
لكونه عورة - ولانه حرر من بدل الحشى واما لظرف الاخر لحد لف لغو - ته (فحدث)
به به يحرر به عو - ولا كونه حرر من بدل لالحشى فثبت في حوار الطير انه -
حرمته - نه العلم لالحشى يكون حدهم عه - سجن دلعلم بحرمته ليطرء تفصلا
الى ما يمتثل عه به و ح - صالة انه كنه فيه بالجمع عه هي بمقصي لحوار

النه من المشهور من اصحاب ال"مو" في - حرر لعن البصان و لدر
وفي امرئ القيس و لدر - عه لدر - عوى الاجتماع عه

وشهد له (١١) - سئل سى يحيى الباطنى عن ابى الحسن (ج) عو - عو كان

لعل و لدر الدبر مسو بالالين فدا شرب الغصيب و لستين فدا شرب العورة
ومرسل (١) الكلبي فاما الدر فقد سدا لالين واما الغل فسر سدك
وفي حصر (٢) المثنى عن محمد بن حكيم قل لا تعلمه لاقال رب الله
«ع» او من رآه محررا وعلى غوره ثوب و قل ان العبد ليس من العوره و يحوه
عمرها و قد تعرض لهنه لمسته في كتب لصلاه مفعلا من ا. ا. و لمراجع

الاستقبال و الاستدبار في حال التغلبي

(و يحرم عليه اي عني ذلك لحدث استقبال القبلة و استدبارها) على المشهور
شهر عظمه بل عن الشرح في الخلاف من زهره عوى الاحصاع عليه
و يشهد به نصوص مسندته (٣) كحديث نه هي و نه د' رحلم العائط و حصر
القبلة .

ومرفوع (٤) عند محمد بن الحسن بن علي «ع» ف حد العائط و لا تستقبل
القبلة و لا استدبرها و لا تستقبل الريح و لا استدبرها

من (٥) كذا في «البيان» عنه «نه» سالا عن بي الحسن «ع»

و (٦) فعه لعمى خرج به حصة من سد بي عبد الله «ع» و هو الحسن موسى
«ع» قائم وهو علام فقال له بو حصة بعلام بن يعقوب يعرف بلسد كم فقال «ع»
احتب اقية الما حد و شطوط لادب «مما فظ ثم «مما دل البرن و لا تستقبل القبلة
عائط و لا بول و رفع ثوبك جمع حششك بحوه عمرها (ه) لم فقه) و نه بعد حصر سدك
يعمل لاصحاب يصعب لسند في عمر محظ (كه) ن الا بر د علي بان مس و هامس في الادب
وهو يسمع من عهودها في الوحوب (عمر فم) انصه بي انك في نفسه لا يصح قرينة
لصرف الظهور ان لسمع عن الاستدبار عند سد لكون لحكم ادب كما لا يحتمل
(واشتمال) بعضها على بعض المكروهات مالم يدبر به احد لا بوح (رفع سد عن)

١- الوسائل الباب ٤- من ابواب ادب الحمام الحديث ٣

٢- الوسائل الباب ٤- من ابواب آداب الحمام الحديث ١

٣- ٤- ٥- ٦- الوسائل الباب ٢- من ابواب احكام الخط و حديث ٣- ٤- ٥- ٦- ١

ما لا محدود في الاحاطة به (وما عني المدرك من تعويده لقول بالكرامه (ضعيف)

ثم بظاهر هذه النصوص حرمة الاستقبال والاسدبار في حال التحلي بمعددين بدنه وان امل عورته الى غيرها اذا لم يمسح عنه استقبال التحلي واستداره وهذا لعنوان صدق حتى مع اماله العود (وما عني بعض من بلمحرم استقبال القبله سؤل وعائظ انه لو بحرف يعوده عن القبلة حتى لول لم يصح الاستقبال سائر بدنه (ضعيف)

ثم انه لو لم يستقبل التحلي القبلة ولا سديرها قبل دخول الاستقبال والاستدبار بطرف عورته فقط او لا يجوز ان يفصل بين الاول فلا يجوز ان يمشي وجوه اقوي لاخير ويشهد لعدم جواز الاول مرفوع القمي المتقدم

وما في حديث (١) لم يمسح بهي . سؤل الله (ص) عن استقبال القبلة سؤل او عائظ (وامساح) ذلك عده . مسحه الى لعائظ في الحدس الدد هو العال (ايوجح) حمل الاستقبال به . لول عني الاستقبال في حال لول . لعائظ ادشمال الدلس عني بان حكم ودد . لا محذور . مسحه . حمل المطلق على ايراد الدد والجواز الذي الاصل بعد عدم دليل على حرمة

ويسمى في هذا الحكم (الصحاري والسمان) وفي الجوهري كما هو خير لمسوط والاختلاف السرير والمعتد ولرفع المسح والارشاد . لعواعد وجامع المقصود غيرها بل هو المشهور . فعلا ونحصيله في الخلاف وعن العبد . عوى الاجماع عليه . عن ابن الحبيد والمعد . سائر القول بعدم . لحرمة في الثاني والاول قوى لاصلاق الالة . سئل للشي

صحيح (٢) محمد بن سماعيل . حاد على بي الحسن لرب . د . في صر به كيف يستقبل لقبله . سمعته يقول من قال حذاء القبلة ثم ذكر . بحرف عي حلالا

١ - الوسائل - الباب ٢ - من ابواب احكام الخلوة حديث ٤

٢ - الوسائل - الباب ٢ - من ابواب احكام الخلوة الحديث ٧

للقبله وتعظم له لم يعم من مفعله ذلك حتى يعبر له (وفيه) ان عاينه ما يدل عليه
الحجر عدم وجوب تعبر ما يبي مفعله لا يدل على حوز الاستقبال في حال
التحلى بل ذيله يدل على عدم الحوار .

تنبيهات

الاول المشهور بين الاصحاب عدم وجوب الشريق او العرب وانما يكفي ما
يتحقق به ترك الاستقبال والاسد . هو المنع الى احد الطرفين
واما خبر (١) عسى الي شمي عن امه عن حده عن علي «ع» قال سبي «ص»
دحب المخرج فلا يستقبل القبلة ولا تستديره ولكن شرفوا او عروهم فمما في
صعب سنده في نفسه وعدم عمل الاصحاب به يمكن ان يدل انه تعريه بعدده
ريد به الميل الى جهتهما

الثاني المشهور بين الاصحاب اختصاص الحجاب بعد له البول والاعتكاف .
بدلائل يتحد به قوله «لا يستجيب» له بعلامه لا يدرك في .
واستدل له

بموثق (٢) عمار عن أبي عبد الله «ع» قدر له ان خرج يريد ان يستسبح كيف
يفعل قال «ع» يقعد كما يقعد له خط او يلاقى لسوى المقعد اذا دخل المخرج
فلا يستقبل القبلة ولا تستديرها .

وفيهما نظر ما لا دلالات يظهر منه في سؤال الاحوال في عدم بيان كيفية
خلوس من حيث هو والاستقبال والاسد . من كيفية لخلوس وحالاته دل
من الامور الخارجة لصفه به (وهي) عن بعض متحول من ورود الموثق في اعلى بعمه
حيث يقعون للاستسبح نحو احراز يداه «التفريح» وادخال الامله (هو القوي
ويؤيده ما في دله وانما عليه ان يعمل حيزه في ان عمده ان يقبل بصفه .

١- لومائل - الباب ٢ من أبواب احكام الخلو حديث ٥

٢- لومائل - الباب ٣٧ - رواه بحكم الخلو حديث ٣.

شأنه فمتصرف بي صفة سده عدم معلومه لعدم نه ن طلاقه غير مرد قطع من
لظاهر ده خصوص حالة لبول : لعاشق و من ولا قوى عدم شمول الحكم لحال
الاستحاء كما يقتضيه الأصل .

واما حالة الاستبراء (فمن) لدلائل والدخول يصأشمول الحكم له (واستدل له)
بملاقى النبوى المتقدم وقد عرفت مذهب (والجرح) ن يقال به مع العلم بخروج
البول لاسمى التوقف فى شمول لمع له لأملاق مائل على حرمة الاستبراء والاستبراء .
فى حال لبول الشاهر للقليل والكثير : أما مع الشك فيه وعدم بخره ح لمل امكن
القول بشمول لمع فبأن مقتضى م ن على لزوم الاحتياط عنه به يحكم عنه
لبوله فثبت به م ينور من الحكم ن شك فيه ايضا فالأقوى هو عدم لاصالة
البراءة لمقتضى للجور .

اشتهاء القلبة

الثالث ولو اشتبهت القلبة (فتارة) تتردد من جهات معينة (واخرى) بين الحيات
مطلق (وثالثه) بطلان كونه فى حداه (اور بعه) تتردد بين جهتين متباعدتين
أما فى الصورة الأولى فلا إشكال فى عدم حوار المحنى ومملا لجهة من تلك الجهات
من يجب الميل عى الى الجهات بوجه عن اصراف الشبهة والعلم الاحتمالى كالعلم
التفصيلى فى منجزه للتكليف .

وما الكثرة فقد يقال كما عن بعض كبار المحققين به كونه من الشبهة غير
المحصورة التى لا يجب الاحتياط فيها و عليه فلا يجب ان يحصى عن القلبة عند اراده
مخلى ويرجع الى عموم قوله (ع) كل (١) شىء هو لك حلال حتى تعلم انه حرام
بعينه فتدبر

وفيه ما احتضاء فى محله و شرهائه فى هذا الشرح غير مرد من ان لشبهة غير

١- الوسائل الباب ٤- من ابواب عابك به حدث ٤ من كتاب النجاة
و بمضمونه احيا اجم فى ذلك الباب وغيره

المحصو. من حيث هي لسب من مواقع سحر التكليف به في مد العلم لاحتمالي
ولوكايت صرف لشبه كنهه اذ يمكن من المجامعة لمواقفه العظمى يكون
العلم الاحتمالي مدح التكليف في المقام به انه يمكن من عدم التحلي لى شوء
من لحيات . من التحلي لى جميع لحيات من مدو بنوه الى جميع الاصرف
فلا محاله يكون العلم مسحر فلا يجوز التحلي الى شىء من الاصرف وهذا فيما لم يصطر
لنه من امكن الانظار الى ان يحصل له العلم بالعلم

والافان صطر اليه فانه يكون الاصطر به التحلي لى حبة معس و اخرى يكون
الى احد الاطراف لا بعينه .

اما الاولى فان كان ذلك بعد حدوث التكليف بعدم التحلي مسبقا ومستندرا
وحب الاحتياط بعدم التحلي الى غير تلك لحيه لان (صطر به حادث بعد العلم
بالتكليف لا يوجب رفع اثر العلم به فيه الى انه لا يكون مضطر اليه (وه ان كان)
الاصطر قبل حدوث التكليف وقبل العلم به حذر التحلي الى غير تلك لحيه
ايضا (د) العلم بالحادث بعد الاصطر لا تنعكس لاسول في صر فله فلا يكون
مسحورا

واما الذمة فالاقوى لزوم الافاض على خصوص ما يقع به الاصطرار لما حقه
في الاصول من ان الاصطرار الى ارتكاب بعض غير معين من الاطر ف كما اذا علم بحمريه
ما في احد الاناث واسطر الى شر ما في احدهما لا يوجب رفع التكليف بمعلوم لعدم تعلق
الاصطر بعمل الحر (ه) عليه فليس بشارع الحر حيص في ارتكابه ما لمالكونه تر حيصا في
المخالفة القطعة فلا محاله يكون لمر حيص وهو شر ما في حد الاناثين الذي يدبر رفع
الاصطرار و اما هـ في الاناء لآخر فحب الاحتياط به بمقضى العلم الاحتمالي
في المقام ايضا يتعين لاقتضاء على ما يقع به الاصطرار ولا يجوز له التحلي الى
غيره للعلم الاحتمالي

واما الصورة (ثالثة افمن) جماعة ليعمل لظن (ه) استدلاله باستصحاب بقاء

للكلف المفتحي لمياء الظن عدم العلم = لا روم الكلف به لا يدق (أو باصلاق) بعض
الصومس لشغل للمقدم كالملاة

كصحيح (١) . ر . = حري الحري بدأ . ام يعلم اين = حدة القيلة

ويكن بر = على لاول ارماء = لى كلف لا يستلزم قيام الظن مقام العلم حتى في
صورة الاضطرار لانه في لم من بمع الاصط = من حكم العقل بل روم العلم بمشال
التكليف

= على لثني الظاهر من لاجد بالاحرى = لاعمال التي يعتبر فيها
الاحد ابي القيلة ولا يشتمل الاعمال لتي يعرفها لم من عن القيلة كما لا يحق فاد
الاقوى كون حكم الطرف لمطهر حكم = لا يعرف ومما ذكرناه ظهر حكم الصوم =
لر معة = هو بعض خبر = يحسن الاح = لم يعلم من له حد اليها لس استعمال
القيلة والاستدبارها .

واما الصورة لخدمة فهو يكون حكمها حكم لصورة الثانية = ينبغي في صورة
الاضطرار = خبير لحيث لثني في معاد تلك لحيث (وحيث) اقويهما الثاني ماء
على ما هو الاقوى من انه اد راحم لاستعمال = لاستدبار هذه الاسددر لالان الاستدبار
عظم قبحا وشد في يوهي لعله لانه يرد عليه عدم العلم بكون الصايط هو تعظيم القيلة
بل لاحتمال اهمية الاستعمال من الاسددر = مالدث اولئك لاجد الد = على حرمة
من دون احتمال همة الاستدبار منه

لانه في المتراحمين الدس يحتمل اهمه حدهم ويقدم بذلك لا يعرف بين ان
يكون كل = احد منهما معلوما بعصبي = احصا مثلا لو اضطر لمكلف الى الشرب
ام من احد الاثنين لمعلوم حمرية في احد هما = من حد الاناس المعلوم
بحاسة مفي حدهما لا شفي = العقل يحكم بغير احصا لشرب من ما علم بحاسته
جمالا

لرابع عند اشتباه القيلة من مع لحيث = لاضطرار لى استعمال حقه

لا يرب في عدم جواز الرد بوجه "لا" و كما تقدم فهل يجوز احتساب
 حبه في كل ما دعه بحبه التي حبه في عدمه "أي" لا يحتسب نعم يستقبل القبله
 لا يجوز "حظر"

أقويهم الثاني لما حقه في الأصول من بحر العلم لاحتمالي في التدرجات
 حتى فيه كان لحكم المعلوم قطعاً على تقدير "و" تقدير "ولم يكن ملاك الأمر
 لم يحظر تمام من "و" حيث المولى في ارتكاب الطرف المسلي به فعلاً وترخصه
 في ارتكاب الطرف الآخر في برفه رخص في "و" الملاك المبرم وهو فسخ و
 تمام الكلام في صحته

الخامس لأبحرهم فقد يتغير بتخلى على وجه يكون مقبلاً ومصدر اللام
 بعد عدم شمول الموضوع له لظهوره في إرادة الاستقبال بعده

مصدر لعدم (بأن) المتخلى في هذين الحالتين معوض من (أو) أحدهما
 ومصدر "أما" لم يذهب إليه فإلغى إلى بعض ما مع من سلكه فاستدرك بعض
 معوض إلى له مع فسخ فعلاً وحراً "شأنه" بعد (أو) أخرى) في الأعداد حسب حصول
 معوض المولى وهو قبيح بلا كلام.

(وقد) به لأسيرك إلى كشف المصده "المعوضه" "و" سبى ومع عدمه
 لا يكشف عن وجوده (أو) حيث) لا يكون لصبي مكلف فتحله مسعلاً أو مستدر لم يتعلق
 به الله فلا مثبت لكونه ميقوضاً.

وبما ذكره طه أنه لا يجب مع الصبي والمجنون أو سبيلاً أو سبيلاً
 عند التخلي بل لو لم يذكر "و" حب لحرمة الأفعال لا يجب مع عدم حرمانه فيه
 كما لا يخفى

مسونات الخلود

(و) هي مسونات مكرهة (أو) الأولى (فستحب له تقديم الرجل اليسرى
 عند دخول الحمام والمشي عند الخروج) كما هو المشهور عن العسة دعوى

لأجماع عليه (٩ عن) لمحقق في المعنى لم يجد لهذا وجه غير أن ما ذكره الشيخ و
جماعه من الأصحاب حسن . كفى به مسند . علي تسامح في ذلك ليس
أو تعظيعة الرأس بالاحلاف بل اتفاقا كما عن المعنى . لذكرى وعندهما
عمر (١١) بنى در عن لى (ص) .

وعن المعنى يعطى أنه كان مكتوباً لمن بدلت من عت الشيطان ومن
سوى تراجعه الحسنة إلى دماغه : هوسه (٢) من سن النبى (ص) .

(والمنصبة) عبد الدحول المرسل (٣) ابن اسطكان أبو عبد الله (ع) . إذ دخل
يكشف يجمع رأسه ويقول : ائى بعد . سم الله والله ليح
وعد كفت العورة للمرسل (٤) عن الصادق (ع) . إذ انكشف حدكم لبول
لمر ذلك فلعن سم الله فان الشيطان بعض نصره حتى يفرح

عبد الجروح (٥) يصحح معونه بن عمار سمع أبا عبد الله (ع) يقول إذ دخلت
المخرج فقل سم الله والله اللهم ائى اعورث من لحشت المحدث المرحى الحسن
الشيطان المرحم وأد حرج فقل سم الله . بالله الحمد لله الذى عافى من الحشت
لمحدث وأماط عني الأذى .

(والاستمراء) من البول على المشهور (وعن) العبة والموسم طاهر الأسير .

الوحيث

استدل له صحيح من مسلم : حصص الأئمة المشتمل على الأمر بالسبر
(٩) . مصاف أى عدم طهوهما فيء خونه له : دهم في مقام سال ما يبرئ عليه من
طهره ما يخرج من ببل بعد الاستبراء (١٠) لمسلم ظهورهما فيه بعض صرقة وحملهما

١- الوسائل - الباب ٣- من أبواب أحكام الخلوۃ حديث ٣

٢- الوسائل - الباب ٣- من أبواب أحكام الخلوۃ حديث ٦ .

٣- الوسائل - الباب ٣- من أبواب أحكام الخلوۃ حديث ٢

٤- الوسائل - الباب ٥- من أبواب أحكام الخلوۃ حديث ٩

٥- الوسائل - الباب ٥- من أبواب أحكام الخلوۃ حديث ١٠

على الاستبراء به صحيح (١) حميد بن أبي عبد الله (ع) قال قطع به يقول
فصل له

كيفية الاستبراء

وفي كيفية الاستبراء خلاف فمن جماعته من الأساطين منهم الشيخ في المصنوع
• المحقق في الشرايع • لشهد في الحديث أنه مسح من المقعدة إلى أصل أنصبت
الأثر ومنه أن من لم يمسح ثلاثاً يسره ثلاثاً والشيخ علي بن المهدي حدث به حقوة
• قوله وعن يترك • لم يذكر في حديثه عن عبد الله المدكورة هو بمشهور
من الأصحاب

• عن (١) نفسه ولو سجد • لمسه والبراءة والنهاية وغيرها الاكتفاء بالمسح
من مقعده إلى الأضراس ثلاث مرات ثم يسره كره ثلاثاً وعن علم الهدى وابن أحمد
لاكتفاء سركه من أصله إلى طرفه ثلاثاً وعن غيرهم عند ذلك
• إذا انصوب الوحدة في المقعد فهي ثلاثة لأول

صحيح (٢) حميد بن حماد عن أبي عبد الله (ع) في الرجل يقول قال (ع)
يسره ثلاثاً ثم إن كان حتى يسمع الحق فلا يمسح به وإن لم يسمع الحق فليست له
• من يمسح مدحون في العمل في مسحه يرجع إلى يده

(٣) • أنه لم يذكر يده فله كي • جمع به من لظاهر رجوعه إلى لبول
معهده ح عند • له ثلاثاً في كل ما يكون • حيلة في • روح البول ولا يمسح في
مدحه مسح من عند المقعدة إلى أصل الذكر ومنه أي • به في ذلك كما يشهد له
بحر الأنوار • الصحيح يدل على اعتدال الثلث في كل ذلك

أبي ١٣ • صحيح عند لميث بن عمر عن أبي عبد الله (ع) في الرجل يقول ثم

١ - لو سئل الباب ٣١ - من أبواب أحكام الخلوة الحديث ١

٢ - لو سئل الباب ١٣ - من أبواب بواقص الوضوء حديث ٢

يسمى ثم بعد ذلك بالـ (ع) . ابل فخره من المعقدة والاشيش ثلاث
من وعمره . سجد ثم اسحق في الحى يلع الاى فلا يالى (وحيث) والصغير
فيها بينهما جمع بحسب ظاهر بي لاشيش والامر من ما بينهما هو لذكر فذل
عدا بحر على مدخله عمر يذكرو في الاسير وجره ح سول يد على اعتبار الحرف
من عند المعقدة اى صالذكر في اعلم اليه البحر لمتقدم يكون لنتيجة اعتبار
لثلاث في عمر يص

ثالث حسن (١) محمد بن مسلم وفي لابي جعفر (ع) رجل من ولم يكن معه ماء
في يوم يعمر صرد كرم في مرفقه ثلاث عذبات وبيت مرفقه من جرح بعد ذلك شي
قد من اسون ولكنه من الحداث وحسب ان يظهر منه كون العذبة عذبة للعصر فهو
من على عذبة تصح من من الاذ لى مة ثلاثا وعذبة مة لبحر الاول يدل على
عذبة كون ذلك ايضا بالاراء جمع من هذه السموس مسمى لحكم باعتبار سبع مسحات
وهو ار يد على ريت بحسب بعض الروايات من لم يحسب بعضها مع بعض وانما كل
مسحة من الاخرى ولما لا يسميها غيرها من لموا والادليل على مسمى الاصل
والاطلافا عدم عذبة شي مة

١٠ ام لسوى (٢) المروى عن يوار بن وندى عن الحكم (ع) فيصع اصغه
لوسطى في من لعذبة م السوى ثلاث لدهر في عذبة ومع الوسطى حصة
فصغته لا يعتمد على اسم السوى كانه لى ذلك امكن في الاسير
فريه

فروع

اول من قطع حشمة في كد يصع م د ك في مسمى الظاهر من الحوص
وسيلة عذبة لحكم هو موع والصر يحيد في ان هذا لحكم ليس بعذبة محص

الوسائل الباب ١١ من ابواب احكام فصول الحديث ٢

٢ المسدك الباب ١٠ من ابواب احكام المخلو الحديث ٣

وأيضا هو ليس بمحرم ومعه يطهر حكمه لو علم بعدمه شيء في سجدة أو علم بعدمه من
المعدة لا شيء

الثاني فائدة الأساس ، لحكم يطهر به حوته لمشتبه بعدمه فقصص تفاديه
عن كشف تلك النصوص الواضحة في المقام على نحو الأولى مدلل على الطهارة و
عدم الحاجة لمطهر كصحيح (١١) من أبي بصير عن حماد بن عثمان ثم قال في الصلوة
ثم وجد بئلا (ع) لا يتوضأ الثانية ثم قال على كيفية

كصحيح (١٢) من مسلم عن عيسى بن عيسى وهو حبش قال سئل عن رجل لم يجد ماء فغسل
بغسله وان كان ذلك ثم غسسه ثم وجد ماء فغسل به فغسله ولكن عليه وضوء لأن
القول لم يردع شيئا وبمضمونه خبر سماعة (٣)

(الثالثة) النصوص المقدمة بدالة على نقص بين ما لو سبره أو لم يسره
ولحكم يطهر به وعدم الحاجة في الأول والاحتمال في الثاني (والجمع) من
نصوص يقضي بعدم الحاجة الأولى دلالة (الدلالة) يحملها عن محمد بن عيسى
كأنه روى عن رجل لم يجد ماء فغسل به ثم وجد ماء فغسل به فغسله فكتب نعم على
الاستبراء .

الثبات ليس على أنه سبر ، لاحتصاص النصوص به خبر فليس له جرح
من مشبه بحكمه فخطبه لا يثبت فيه عن مسلم بن أبي حمزة لم يثره سوء
صحة

الرابع دال على أنه يسره ثم جرحه مدعى بغيره من بين القول والحق بحكم
عليه من نصوص (الصلوة) (الوضوء) عدم شؤبه لعدم الاستبراء (المدعى)
بحكمه عليه بول لا الاستبراء بحكمه من حديثه بعد الاستبراء (المدعى)
بعد تعرض النصوص لهذه الملامة .

في جرحه بعد الاستبراء من حيث لا يرقى معروفاً على غير البعد في
بعض في سؤال عدمه في بعض فقد ذكر في محقق الحساب (١٥) من حيث

لرؤى لوصوء * عندئذ * يخرج منه قبل لتوصوء جري بعده - ففي الصورة الأولى
يجري استصحابه * لحدث (أ) * عدم حدوث حدث (أ) * * * * *
بمعنى حدث لوصوء

١٠ - يكون خبر من استصحاب كنى حدث لمعقوبه لا حال خروج بدل
مستند به * * * * * (أ) * لكونه من قبل قسم الثاني من قسم استصحاب
الكلى له * حدث مقدم (أ) * * * * * * * * * *
* * * * * وهو يصح عن الحكم بتجديده * * * * * * * * * *
* * * * * استصحابه لا كفى في عدم خبر * * * * * * * * * *
* * * * * في محله * * * * * * * * * * * * * * * *
* * * * * كنى به خبر * * * * * * * * * * * * * * * *
مع الأصل الجديد في الآخر * * * * * * * * * * * * * * * *
من (أ) *
في خبره *
في محله وفي مقدم به * * * * * * * * * * * * * * * *
*
* *

وهي الصورة الثانية * * * * * * * * * * * * * * * *
* *

(و) *
* * * * * * * * * * * * * * * * * * * *

ففي (١) *
* *

- (و) لدعاء باله ثواب عند الاستسجاء) ثم روى عنه دار حمير بن كثر في حكاية وضوء (١) أمير المؤمنين (ع) قال ثم استسجى فقال اللهم حصن فرجى وأعمدة وستر عورتى وحرمى على النار .
- عند الفرع من الاستسجاء ، روى (٢) أبو بصير عن حماد بن عمار (ع) قال فرع من الحمد لله الذي أعانني من صلاة في طريقي لأبى جعفر (ع) .
- الحمد لله على ما أخرج من الأذى في يسر وسهولة .
- (والجمع بين الإحجار والماء) في الاستسجاء من يوطئ أمه أو غيرها .
- نصرح به بن عن الجلال والمسمى بسقط الأحمع عنه .
- يشهد له (٤) المرسل عن الصادق (ع) حرر بالسجدة في الاستسجاء شاة حتى يكاف ويضع بالماء .
- ما روى الحمزة عن علي (ع) لكم كسب من
- تنويعه ، لاجل .

مكروهات الخلوة

- (ويكره) للمحلى الخلوس في الشوارع . وهو جمع سارح . هو نظم . والاحتكام . عن حملة من اللعوبين .
- (والمشارع) وهو جمع مشرع وهو موضع ماء (و مواضع العنق و تحت الاشجار المثمرة) .
- اصحح (٥) عاصم بن حمدة عن عبد الله (ع) في حرر لعلي بن الحسين (ع) .

١- الوسائل الباب ١٦ . من أبواب الوضوء حديث ١

٢- الوسائل الباب ٥ من أبواب حكم الخلوة الحديث ٢

٣- الوسائل الباب ٥ من أبواب أحكام الخلوة الحديث ١

٤- الوسائل الباب ٣٠ من أبواب أحكام الخلوة الحديث ٤

٥- الوسائل الباب ٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث

این يتوصاً اعراء قل يعنى شطوط الانهار والظى لفدة بحر لاشج اشجاء
مواضع اللعن قيل له . بين مواضع اللعن قل «ع» انوار البهر . لعن قوله «ع» . باب
الذبح من باب لمثل . بحوم غيره

[illegible]

(و) يكره به استقبال الشمس و القمر اجمعين بعده صده في بيادته
القول بالحرمه.

و استبدل له بظهر حملہ من سبب من اجماع (۲۱) لکھو یہ بھی سوئے لکھو (۲۱)

سنتقيس الي رجل الشعب والمعلم بفرجه وهو يسول

وحد (۳) بکھلی عن صادق (ع) قال رسول الله (ص) لا یبولس فی شئ و یوحی

۱۲ بهمن ۱۳۵۷ هـ * نجوم و احرام (۱) ام هی : مارس (۵) ک فی

وفيه من كرم هذا الحكم والهدى من جليل الصلوات لاحد (سنة ١٠٠٠)

عن جده لعائط . احب دوع ، لانتم من لعله ولا يسدده . لم يذ : نفسي : لعمري :
مرفوع لعمري وارفع ثوبك : مع حيث شئت : من : لعمري : عن : لعمري :
بها نعم لا باس يجعلها سند الكراهة

(و) يكره (القول في الارض الصلبة) (ج) من مكث كاليدسوف للهص.

شد توقف عن البول كان اذا البول يعمد لي مكعب ربيع من لاسه بي مكان
من الامكنه فيه التراب الكثير كراهيه ر نصبح عليه لبول في بعض (١٠) اصوص من

٦- الوسائل الباب ١٥ من أبواب أحكام الجلاء - حد منه ٢

٢ المصائل العاشر ٢٠٠٢. م. باب احكام لخلوة حديث ١

٣. ٤-٥- الوسائط الملبأ ٢٥ - من اموال احكام اخذوة بحديث ٢ ٤ ٥

٩. الوسائل الباب ٢٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث ٢

۷. لو سائل الباب ۷۲ - عن ابواب احكام الخلع حديث ۱

فقوالرجل ان يرتاد موضعاً لميوله

و في مواطن الهواء لما ذكرنا عن السيّد صاحب البيت في
الحجر

(وفي الماء) حري كان ووافقت وسيدله في الاول مرسل (٢) مع به ص
بيت رسول الرجل في الماء الحار لا من صر ص و في دفعه ان للماء اهلا
ومرسل (٣) حكم قلب له سول الى حل في الماء ول (٤) نعم ولكن يتحوو
عليه من الشيطان

و صحيح (٤) لجلس لآند في ماء بيع فيه من فعدت وصده شيء
واليلو من الاعمه وبعده عره ويدل على الكراهه في الشيء شديده كراهه من الكراهه
في الماء الحار حمله من لصوص

كصحيح (٥) الفصل لاس من رسول الرجل في الماء الحار و كره رسول
في براكد وبعده غيره فان الجمع من لصوص يعنى حمل على لاس في هذه خصوص
على خفة الكراهه

(و) يكره (الاكل و الشرب) احدل رحى كراهه من حمله وفي سب الخلاء كما
عن احرين

واسند له (٦) بالحرين المشهورين من أعضاء بحسن بن علي ومحمد بن علي
لقد رعلهم السلام اللغه انجبه بعدد من اعديهم حتى يدخلا لخلاء لمعظ لهم
لمستعد منهم ثوب لكرهه في سب الخلاء مظنه

١- من البيهقي ج ١ ص ٩٩

٢- الوسائل الباب ٢٤ من ابواب احكام الحيوة الحديث ٢

٣- الوسائل الباب ٢٤ من ابواب احكام الخلو حديث ٢

٤- الوسائل الباب ٢٤ من ابواب احكام الخلو حديث ٢

٥- الوسائل الباب ٢٤ من ابواب الماء لمطلق حديث ١

٦- الوسائل الباب ٢٩ من ابواب احكام الخلو حديث ٢

(والمواك) الله سر ١١١ عن لكانم دعه لواء على الحلاء يورث سحر
(و) مكره (الكلام) لحر ٢١ صفر عن الرضا دعه مبي . سول الله اص س حيب
الرجل احمر وهو على القائط او يكلمه حتى يترغ

د حمر (٣١) بي نفس لاسكلم على الحلاء وقد من يكلم على حلاء لم يقص به
حاجه ودهورهما في الك هه لاسعى اكا هه افه تن طاهر لقصه من الفول بالجمع
سميت في اقوى كره هه مظلم

(الاندكر الله تعالى) لصحيح ١٤ بي حمير عن لافه دعه مكتوب في لتوا ه
التي لم تنعبر موسي - ل نه قد ال الهى انه دى على محلى اعرك و حدثان دكر ث
كف قد ال دى . موسي دى كرى حسن على كل حال

د حمر نه لادان لصحيح ٥١ س مسلم لاندعن دكر لله على كل حال و يوسمه
لعمى دى سدى دلدن هه لاء على الحلاء وقد كره الله عر حمر و فن كره يقول مؤيد
اه به الكرى سى ا حمر ١٦١ عمر بن برة نه لى دعه لله دعه عن لاسيح في لمخرج
دور نه عر س ول دعه سيم رجس في لكسب في اكثر من ايه الكرى سى هه الحمد لله و
نه الحمد لله بالمر

(او الضرورة) حمر س على نقى الحرج و الضر لعد كم على عموم ساشنه
للتكاليف .

(و) مكره (الاستسقاء بالبميين) حمر ١٧ السكوني ان الاستسقاء بالمص من

١- الوسائل - الباب ٢١ - من ابواب احكام الخلو حديث ١ .

٢- الوسائل - الباب ٦ - من ابواب احكام الخلو حديث ١ .

٣- الوسائل الباب ٦ - من ابواب احكام الخلو حديث ٣ .

٤- وسائل الباب ٦ من ابواب احكام الخلو حديث

٥- الوسائل - الباب ١ - من ابواب احكام الخلو حديث ١ .

٦- الوسائل - الباب ٧ - من ابواب احكام الخلو حديث ٧ .

٧- الوسائل - الباب ٢ - من ابواب احكام الخلو حديث ٢ .

لجده، وفيه من سل موسى (١) عن أبي عبد الله (ع) في سؤاله (ع) أن يستحي الرجل بجمته

(وباللباس وفيها خاتم فيه اسم الله تعالى) كما عن المسوط: المحدث و
لوسله و سكرية و لقواعد و بدو من الناس و غيره (ويشهد له) حمله من
لصوص

كبحر ١٢ أبي بصير عن الصادق (ع) في امر المؤمن (ع) من يمشي على
حافته سم الله فليحوله عن الد التي يستحي بها في الموصى و نحوه غيره

ولا يحد بها (٣) حد و هو عن الصادق (ع) كان يقش حاتم أبي (ع) العروة الله
حماة كان في بيته يستحي بها و كان يقش حاتم امر المؤمن الملك لله و كان
في بيته السري يستحي بها و كان يحد بغيره على من السري عليهم السلام
و ما و يظهر (٤) من حمله من لصوص من كراهة أصحابه عند التحلي ولا

يمكن العمل به لمعارضته هذه النصوص مع

ما شمس ١٥ عن أبي عبد الله (ع) في سؤاله (ع) يستحي حاتم في بيته و كان يقش
غير مؤمنه كان يقش حاتم سأل الله محمد سأل الله لأسما ٤٩ بعدل من
أو ثلث كره يستحيون في بيته السري و سم يستحيون في بيته السري

(ودعوى) أنه لا تقاض بينهما لا يمكن كونه من يخصص و كونه حكمه
سكره خوف الموت سبوا خطأ و ما محقة هي غير مقصود لمكره في حكمهم
(مبدقة) بعدم حصول كونه من الخصص أدل كونه كان (ع) يعلن بذلك
لا بهم كونه يستحيون في البيه السري و انهم يستحيون في البيه السري و كونه حكمهم

١ - الواسط ١٢ - من ابواب احكام الخلوة حديث ١

٢ - الواسط ١٧ - من ابواب احكام الخلوة، الحديث ٤

٣ - بوسائل - الباب ١٧ من ابواب احكام الخلوة حديث ٨

٤ - الواسط - الباب ١٧ - من ابواب احكام الخلوة

٥ - الواسط ١٧ - من ابواب احكام الخلوة حديث ٩

ما ذكره عن معلوم دل معلوم الدم (أن لجسم إذا كثر شيء حتى إذا اجتمع
لا يحتمل فيه ذلك ، مع) أن الحكم لا بد من مداً وجوه بحكمته وعدم كونه
لا يحتمل

(و) في المس عن المصنوع والمسوط و جهته لم يسه الوعد و لتجر و
مذكورة و يذكر في الدرس و ليس و فصل الجبل و اسماء السماء
والألمة عليهم السلام اسمه تعالى و عن حماد مع الأمة و ر و سم و سمعة ١٦ ،
باس به المناسبة التظلم ، ولا ينافيه

حسن (١) معوية بن عمار عن الصادق (ع) قال له " حين دبر و دلاء " عنه
حاتم فيه اسم الله تعالى فقال (ع) لا أحب ذلك قل فيكون سم معناه أن قال
لا بأس لأن حمله على ما حملته عليه لشخصه من أراه من ليس من استنجاءه
من غير أن يستحي

في الاستنجاء

و يجب عليه أي عني متحلي (الاستنجاء) أو جوف خد و يخدمه م و
يجتنبه عني الطهارة الحنث كالمسوة و جوه و هو غسل مخرج البول بالماء خاصة
مع لقدرة أحماض محصلا ومفعولا كما في الجواهر (و يشهد له) ع و كثيره من بعده من
منها الأخبار المصرحة بأنه لا يجري غيره .

كثير (٢) يزيد بن معوية عن أبي حمزة (ع) يجرى من الماء لمسح بالرجل
لا يجرى من البول إلا الماء .

صحيح (٣) أنه عن أبي حمزة (ع) أنه لا يطبو . و ر و من لا مسح

١- الوسائل - الباب ١٧ من أبواب أحكام الخلو حديث ٦

٢- الوسائل لم يرد - من أبواب أحكام الخلو الحديث ٧

٣- الوسائل - لم يرد - من أبواب حكمه لخلوة حديث ٢

ثلاثة أحجار بذلك حرب لسه من سول الله اس، واما لبول فلان من عله و
قريب منها غيرهما .

ولا يعرصب (١) حرام بكره لاني عد الله (ع) لرحس يول ولا يكون عنده
الماء فمسح ذكره . لاحتظ قل (ع) كل شيء سدي كي لما يقدم من ان يظهر من
الجواب ارادة عدم سراه الحاسة مع اليوسة .

كما . به (يعرصب موثق (٢) حرام سمع حلائي ا بعد الله (ع) فقال اني ربما
سب ولا فدر على الماء يشددت على فقال (ع) ادنسه بمسح و مسح كرك و بك
ول و حدث سنا فقال هذ من ذك

حرم (٣) ساعه فلب لاني احسن موسى (ع) بي بول سم المسح للاح
فيحي من لبال ما بعد سراه ليلي قال ليس به سنا قدم في مسحت بحسن لمسح
انها من حمله لادله اذ انه علي س لمسح لا يحسن وراجع

سم س لمسح من حله كالمحقق المسح اشهد س عرهم به مع عدم
لقدرة سب رله من سح س س عني لا ير حفته المسح

سدل له بقاعده لمسح حصة من حرم سب س معرفة و سحر
بكر المسح

سحر (٤) رره و سحر من سحر من سحر (٥) سئله من سحر لعرته
في سحر سحر كسب لا سحر س سحر و الماء بها ان سحر سحر
هل له رخصة ان يوصا من سحر و سحر سحر سحر (ع) نعم سحر
حل سحر او حره

في لجمع سحر (٦) لعدده فلما ذكرناه مرارا من ان مورها ما اذا كان
معقبات كسب له افراده بعده لجمع سحر لا لمر كب من احراء محتفقه

١ - لوسائل - الباب ٣١ من بواب احكام لخلوة حديث ١

٢ - لوسائل الباب ١٣ من ابواب بوقصر الوسوء حديث ٧

٣ - لوسائل - الباب ١٣ من ابواب بواقصر الوسوء حديث ٤

٤ - لوسائل الباب ٢٩ من ابواب احكام الخلوة حديث ٣

المجموعة قد تعد بعضها فصلا عن مثل المقدم مما ليس للمصوم به اجزاء بل يكون
لله مراتب بغير العرف لا سطح الذي هو شرط في الصلاة ليس له اجزاء كما
لا يحق

و ما حذر من حكمه فلهذا عرف انه و ما حذر من رزاه فلا بد من على لروم
تشقق لظن والدمع لا يجد علة في حذر الاحياء فصلا عن حل الضرورة
فالمصحيح ان يستدل له من يظهر عن انه مباحة بحسبها بحسبها بحسبها
انطبعة البنية فكم من يد من من وحو لبحسبها يكون مباحة مستقلا فلو امكن فع
سحق من مباحة يظهر من حذر لروم العسل مباحة لروم لبحسبها يمكن و لعله يبي
ما ذكرناه يرجع استدلال بعضها من لروم لبحسبها لروم لبحسبها لروم لبحسبها
لا سقط شيء

ثم بعد ذلك نلاحظ انما لا يحسب في قوله حذر من لروم في يظهر من حذر
سول افع الصدوق والكبرى و شهادين و عوهم لروم عسلهم تنوع عن اصناف جماعة
و يظهر اخرين كالسدين والشيخ في عذر و لبحسبها والخصى و لبحسبها و من حذر
و المصنف في المسبي والمحدث كعبد لروم العربلة و عن المسوط و سبابة و
الشرايع و غيره الاكفاء بمنزلة الدار ان لم يكن عسلا عرو
وسمح لقول في مقدمه به بدل على لروم العسل من بين اصناف مدلل على اعتد
التعدد في البول المتقدم في مطهرة الماء .

و دعوى انصرافه في غير المقام لاشتمال تلك المصنوع على لفظ لروم
المصرفه في صفة البول لكثرة في غير الحسد للحسد ولا تشمل البول بخارج
من الحسد

(مندفعة) و ما العرف بين حافة لذكر و غيره من موضع لبحسبها كى يصح
دعوى ان تلك المصنوع يخص بها اذا صاب البول غيرها ولا تشمل ما اذا صاب
(نعم) لو صح دعوى عدم ثبوت لاطلاق تلك المصنوع لربما يفي وجه لذلك
دلاسل الى دعوى لروم العسل من تنوع لاصحاب بعد الحصة بعد العمل مرة لروم

٢ رد عنه دة ع ٢٠ لا يستحب في الأحكام لكونه محكوماً لاستصحاب
عدم الحمل

٣ ح ١١ شئت من صاح من ابعد الله (ع) سانه كم بحري من الماء
في الاستسقاء من البول في (ع) مثلاً على الحشفة من الليل الذي استدله حه عه
مهم لمحقق و لشهد بدعوى ان يمر بالعسل كل علة بمثل (فمحتمل) لا يصح
الاستدلال به بل لا بعد دعوى بعبوره في كفاية العسل مرة واحدة بمثل على الحشفة
الأكبر للأمر ليسد بالعمل مرتين (مع) لعل على الحشفة سواء أريد به الليل
بكره على حده و لعله امتحنه في بعض الأقوال لا يحصل معه لعله على
حده أي بدني لعل

و قد ذكره في ص ٢٠ من حه عه من لا كفاء بمثل على الحشفة و س به
صدق عنه لعل من و لو يده القدر المتخلفه فالده صدق العسل : أئها ولو
بده لعل الكائن على الحشفة فم أنه لا يحصل بمثل الاستسقاء فلا يحري قطعه و
يعين صرحه و لكن بده القدر القدير (فتحصن) العده في اعتبار التعدد
الاطلاق مادل على اعتباره في البول .

ولكن يعرف نفسه بحبر شط المتقدم و موب (٢) و س من يعقوب و لب
لا بعد الله (ع) بونه الذي و صه لله تعالى من حه من يعقوب أو قال (ع) معس
٤ دة دة لعل بة بوضاً و س من حه كونه في معس من
بده دة على بوضاً المبرو : بريد الوضوء بالمرس : عده ذكره
في بوضوء مكره في لانه على كونه مسمى العسل اظهر من احلاق تلك المومس في
عب لعل

٥ ح ٣١ من لعل عه عن بي لعل (ع) من الاستسقاء حد قول (ع)
لا حتى يبقى : ثمه لعل استدلال به بعض الأعاصم لهذا القول فبه صرحه . لكونه مديلاً

١ أبواب في الدين ٢٤ من أبواب أحكام الخلوة الحديث ٥

٢ أبواب في الدين ٢٤ من أبواب أحكام الخلوة الحديث ٥

٣ أبواب في الدين ١٣ من أبواب أحكام الخلوة الحديث ١

مقوله قلب و نه بمعنى نمة ويعني لريح قل «ع» الريح لا يطر لها صدق إلى صبور الاستحشاء في نفسه في الاستحشاء من العائط

و كك لا يصح الاستدلال بصحيح (١) حين عن لصديق «ع» د يقطع دمه
القول فص عليه لما يكونه «ارد في معام من عدم وجوب الصبر إلى ن يخرج
جميع ما في المخرج والصحيح والاسراء لافي معام من عدد لعس
ثم انه قد اورد على الاستدلال بغير شرط يبر ادين الاول ان في مربعة مرونك
عند وهو محمول الحال ، لثبي ، معرصة

بحره ٢ لاخر عن ابي عبد الله «ع» يجرى من سوا ن بعده بمش
«فيما نظر اما الاول» «اعلم اصحاب عليه حتى يتم بقوله نمية في قدسهم
وهو يوجب انفجاره .

مع) انه نقل عن المصنف في اختلافه عن الكشي عن محمد بن همام عن
علي بن محسن «ع» عن مرونك من عبيد بن سالم بن ابي حفصه «ع» قال «ع» ثمة شيخ
صدوق .

(واما الثاني) فمما في رسل المعارض واعر من لاصحاب عنه وما بعدم من
عدم تحقق مفهوم العس بالمثل لعدم تحقق الاستثناء بذلك عن صهر المراد اذ كما
يمكن ان يكون المراد للمماثلة المماثلة في لكم يمكن ان يكون المماثلة من
جهاث اخر ككون العمل بالماء المراد من لاختراء به ح عدم لزوم بذلك ومثله
كما يشير الى ذلك بعض النصوص الاخر كقوله «ع» نه ماء فلا يزيل لادلاء «
يؤيد هذا لاحتمال عدم جصاص لم يرسل مخرج البول وعمومه لكل ما اصابه البول
فتحصل مما حفصه ن الاقوى كفاية العمل مرة وان كان لا حوط لعمل مرس
والا فص ثلاث مرات لصحيح زرارة (٣) كان يستحجي من البول ثلث مرات ومن لعائط

١ - الوسائل الباب ٣١ من ابواب احكام الخلوة الحديث ١

٢ - الوسائل الباب ٢٦ من ابواب احكام الخلوة الحديث ٧

بالمند والحرق

ثم به هل يخص هذا الحكم بالحل ؟ نعم لأنني قد بينت قولاً
قد سئل للثاني (يعوم) أسئلة الخبث في الموضع ؟ بقاعدة الاشتراك
؟ منه) معني الأصل بعد عدم شمول المصنف للموضع . على عدم حرج الاستصحاب
في الأحكام

وفي لجمع طر (اعا الأول) فالان مورد السؤال و الجواب في خبر مشط .
عوثي موسى الدين هم مستند لقول بكه به ثمرة عو لدك واجتهده
(واما) قاعدة الاشتراك فالان محتر بها ما ثبت لحكم بموضوع وكان لمخصص
به ال حل وبه بعدى بواسطة الى الاشياء ليس شأبه . الحكم من موضوع
الى موضوع حرج به ان موضوع الحكم هو الذكر . الحسنه والاوجه بعدى و ثبت
الحكم لقلل الاثنى

واما الاخير فقد عرفنا بصحح شمول المصنف المخرج سؤل وداً لا قوي
حيث مر هذا بحكم بالذكور في الاثنى جمع به بقاعدة المقتضى و منه يظهر
عدم ثبوت الحكم لغير المخرج الطبيعي .

الاستنجا من العائط

(و) يجب (غسل مخرج العائط مع المعدي) عنه عند جماعه كثره من ادعى عنه
اجماع في محكي معسره بذكره والذكرى
اقول (تارة) يتعدى عن المحل المعتاد ويصل الى الاخر مثلاً و جرى بعدى
عن المخرج ولا يتجاوز محل العادة

ما في العمدة الاولى والاخرى ما ذكر من وجوب الماء . انه اجزاء المسح
بالاحجار و غير قسرية عن لشمول لم اعدم من الاستنجا في غير ذلك لا يماثل
مع الماء يستعمل به ح مفعلة ماء لا يستعمله لا يلعبه حكمه (و يؤيده

عمره (١) الحمو على عيني ، كشي اردكم ، لا به حب . اد لم تنحو
محل العادة .

ثم ما في الصورة شبهة فلا يصح دفعها بماء الاقتصار في انه حراء يفسح
بالاحجار وغيرها من السموات والارض (لا حوائج عليه) بعض من المخرج (ممنوعة)
بمعارضة هذه الدعوى مع محكي عن حاء لم يخرج من القربان ما جمع من حوائج
الاستحسان من لفظه عن صاحب الاماكن بعض من المخرج بمقتضى ما في الباب ثم
التصريح بان بعض الدعوى في حاء غير حائفة في ذلك من حوائج القربان بعض من
حوائج الدبر

(و يندوه) أي يندوس بمعنى (بحري) من ماء ثلثة أحجار طاهرة أو ثلث حروف
بإخلاف في ذلك في الجملة . كندوه الإحمر كندوه من ماء كندوه
الحرق حملة من

قلمی مجموعہ ۱۶۔ "سماعت و حقیقت" (۱۸) نقوش کی "مجلسیں میں علمی" (۱۹)
مجموعہ میں اضافہ دیکھو۔ "مجلسیں" (۲۰) (۲۱) (۲۲) (۲۳) (۲۴) (۲۵) (۲۶) (۲۷) (۲۸) (۲۹) (۳۰) (۳۱) (۳۲) (۳۳) (۳۴) (۳۵) (۳۶) (۳۷) (۳۸) (۳۹) (۴۰) (۴۱) (۴۲) (۴۳) (۴۴) (۴۵) (۴۶) (۴۷) (۴۸) (۴۹) (۵۰) (۵۱) (۵۲) (۵۳) (۵۴) (۵۵) (۵۶) (۵۷) (۵۸) (۵۹) (۶۰) (۶۱) (۶۲) (۶۳) (۶۴) (۶۵) (۶۶) (۶۷) (۶۸) (۶۹) (۷۰) (۷۱) (۷۲) (۷۳) (۷۴) (۷۵) (۷۶) (۷۷) (۷۸) (۷۹) (۸۰) (۸۱) (۸۲) (۸۳) (۸۴) (۸۵) (۸۶) (۸۷) (۸۸) (۸۹) (۹۰) (۹۱) (۹۲) (۹۳) (۹۴) (۹۵) (۹۶) (۹۷) (۹۸) (۹۹) (۱۰۰) (۱۰۱) (۱۰۲) (۱۰۳) (۱۰۴) (۱۰۵) (۱۰۶) (۱۰۷) (۱۰۸) (۱۰۹) (۱۱۰) (۱۱۱) (۱۱۲) (۱۱۳) (۱۱۴) (۱۱۵) (۱۱۶) (۱۱۷) (۱۱۸) (۱۱۹) (۱۲۰) (۱۲۱) (۱۲۲) (۱۲۳) (۱۲۴) (۱۲۵) (۱۲۶) (۱۲۷) (۱۲۸) (۱۲۹) (۱۳۰) (۱۳۱) (۱۳۲) (۱۳۳) (۱۳۴) (۱۳۵) (۱۳۶) (۱۳۷) (۱۳۸) (۱۳۹) (۱۴۰) (۱۴۱) (۱۴۲) (۱۴۳) (۱۴۴) (۱۴۵) (۱۴۶) (۱۴۷) (۱۴۸) (۱۴۹) (۱۵۰) (۱۵۱) (۱۵۲) (۱۵۳) (۱۵۴) (۱۵۵) (۱۵۶) (۱۵۷) (۱۵۸) (۱۵۹) (۱۶۰) (۱۶۱) (۱۶۲) (۱۶۳) (۱۶۴) (۱۶۵) (۱۶۶) (۱۶۷) (۱۶۸) (۱۶۹) (۱۷۰) (۱۷۱) (۱۷۲) (۱۷۳) (۱۷۴) (۱۷۵) (۱۷۶) (۱۷۷) (۱۷۸) (۱۷۹) (۱۸۰) (۱۸۱) (۱۸۲) (۱۸۳) (۱۸۴) (۱۸۵) (۱۸۶) (۱۸۷) (۱۸۸) (۱۸۹) (۱۹۰) (۱۹۱) (۱۹۲) (۱۹۳) (۱۹۴) (۱۹۵) (۱۹۶) (۱۹۷) (۱۹۸) (۱۹۹) (۲۰۰) (۲۰۱) (۲۰۲) (۲۰۳) (۲۰۴) (۲۰۵) (۲۰۶) (۲۰۷) (۲۰۸) (۲۰۹) (۲۱۰) (۲۱۱) (۲۱۲) (۲۱۳) (۲۱۴) (۲۱۵) (۲۱۶) (۲۱۷) (۲۱۸) (۲۱۹) (۲۲۰) (۲۲۱) (۲۲۲) (۲۲۳) (۲۲۴) (۲۲۵) (۲۲۶) (۲۲۷) (۲۲۸) (۲۲۹) (۲۳۰) (۲۳۱) (۲۳۲) (۲۳۳) (۲۳۴) (۲۳۵) (۲۳۶) (۲۳۷) (۲۳۸) (۲۳۹) (۲۴۰) (۲۴۱) (۲۴۲) (۲۴۳) (۲۴۴) (۲۴۵) (۲۴۶) (۲۴۷) (۲۴۸) (۲۴۹) (۲۵۰) (۲۵۱) (۲۵۲) (۲۵۳) (۲۵۴) (۲۵۵) (۲۵۶) (۲۵۷) (۲۵۸) (۲۵۹) (۲۶۰) (۲۶۱) (۲۶۲) (۲۶۳) (۲۶۴) (۲۶۵) (۲۶۶) (۲۶۷) (۲۶۸) (۲۶۹) (۲۷۰) (۲۷۱) (۲۷۲) (۲۷۳) (۲۷۴) (۲۷۵) (۲۷۶) (۲۷۷) (۲۷۸) (۲۷۹) (۲۸۰) (۲۸۱) (۲۸۲) (۲۸۳) (۲۸۴) (۲۸۵) (۲۸۶) (۲۸۷) (۲۸۸) (۲۸۹) (۲۹۰) (۲۹۱) (۲۹۲) (۲۹۳) (۲۹۴) (۲۹۵) (۲۹۶) (۲۹۷) (۲۹۸) (۲۹۹) (۳۰۰) (۳۰۱) (۳۰۲) (۳۰۳) (۳۰۴) (۳۰۵) (۳۰۶) (۳۰۷) (۳۰۸) (۳۰۹) (۳۱۰) (۳۱۱) (۳۱۲) (۳۱۳) (۳۱۴) (۳۱۵) (۳۱۶) (۳۱۷) (۳۱۸) (۳۱۹) (۳۲۰) (۳۲۱) (۳۲۲) (۳۲۳) (۳۲۴) (۳۲۵) (۳۲۶) (۳۲۷) (۳۲۸) (۳۲۹) (۳۳۰) (۳۳۱) (۳۳۲) (۳۳۳) (۳۳۴) (۳۳۵) (۳۳۶) (۳۳۷) (۳۳۸) (۳۳۹) (۳۴۰) (۳۴۱) (۳۴۲) (۳۴۳) (۳۴۴) (۳۴۵) (۳۴۶) (۳۴۷) (۳۴۸) (۳۴۹) (۳۵۰) (۳۵۱) (۳۵۲) (۳۵۳) (۳۵۴) (۳۵۵) (۳۵۶) (۳۵۷) (۳۵۸) (۳۵۹) (۳۶۰) (۳۶۱) (۳۶۲) (۳۶۳) (۳۶۴) (۳۶۵) (۳۶۶) (۳۶۷) (۳۶۸) (۳۶۹) (۳۷۰) (۳۷۱) (۳۷۲) (۳۷۳) (۳۷۴) (۳۷۵) (۳۷۶) (۳۷۷) (۳۷۸) (۳۷۹) (۳۸۰) (۳۸۱) (۳۸۲) (۳۸۳) (۳۸۴) (۳۸۵) (۳۸۶) (۳۸۷) (۳۸۸) (۳۸۹) (۳۹۰) (۳۹۱) (۳۹۲) (۳۹۳) (۳۹۴) (۳۹۵) (۳۹۶) (۳۹۷) (۳۹۸) (۳۹۹) (۴۰۰) (۴۰۱) (۴۰۲) (۴۰۳) (۴۰۴) (۴۰۵) (۴۰۶) (۴۰۷) (۴۰۸) (۴۰۹) (۴۱۰) (۴۱۱) (۴۱۲) (۴۱۳) (۴۱۴) (۴۱۵) (۴۱۶) (۴۱۷) (۴۱۸) (۴۱۹) (۴۲۰) (۴۲۱) (۴۲۲) (۴۲۳) (۴۲۴) (۴۲۵) (۴۲۶) (۴۲۷) (۴۲۸) (۴۲۹) (۴۳۰) (۴۳۱) (۴۳۲) (۴۳۳) (۴۳۴) (۴۳۵) (۴۳۶) (۴۳۷) (۴۳۸) (۴۳۹) (۴۴۰) (۴۴۱) (۴۴۲) (۴۴۳) (۴۴۴) (۴۴۵) (۴۴۶) (۴۴۷) (۴۴۸) (۴۴۹) (۴۵۰) (۴۵۱) (۴۵۲) (۴۵۳) (۴۵۴) (۴۵۵) (۴۵۶) (۴۵۷) (۴۵۸) (۴۵۹) (۴۶۰) (۴۶۱) (۴۶۲) (۴۶۳) (۴۶۴) (۴۶۵) (۴۶۶) (۴۶۷) (۴۶۸) (۴۶۹) (۴۷۰) (۴۷۱) (۴۷۲) (۴۷۳) (۴۷۴) (۴۷۵) (۴۷۶) (۴۷۷) (۴۷۸) (۴۷۹) (۴۸۰) (۴۸۱) (۴۸۲) (۴۸۳) (۴۸۴) (۴۸۵) (۴۸۶) (۴۸۷) (۴۸۸) (۴۸۹) (۴۹۰) (۴۹۱) (۴۹۲) (۴۹۳) (۴۹۴) (۴۹۵) (۴۹۶) (۴۹۷) (۴۹۸) (۴۹۹) (۵۰۰) (۵۰۱) (۵۰۲) (۵۰۳) (۵۰۴) (۵۰۵) (۵۰۶) (۵۰۷) (۵۰۸) (۵۰۹) (۵۱۰) (۵۱۱) (۵۱۲) (۵۱۳) (۵۱۴) (۵۱۵) (۵۱۶) (۵۱۷) (۵۱۸) (۵۱۹) (۵۲۰) (۵۲۱) (۵۲۲) (۵۲۳) (۵۲۴) (۵۲۵) (۵۲۶) (۵۲۷) (۵۲۸) (۵۲۹) (۵۳۰) (۵۳۱) (۵۳۲) (۵۳۳) (۵۳۴) (۵۳۵) (۵۳۶) (۵۳۷) (۵۳۸) (۵۳۹) (۵۴۰) (۵۴۱) (۵۴۲) (۵۴۳) (

تنبيهات

الأول المشهور بين الأصحاب في كميته أن فيه تسعة عشر عدداً من استثنائات
 عن إخراجها من العينة الأولى من ذلك ما هو من بين هؤلاء التسعة عشر عدداً
 بغيره كونه من العينة من حيث هو من بين التسعة عشر عدداً من استثنائات
 ما يجب على العتوض المميز

بحسن (٣) ابن المعبود عن أبي الحسن (ع) هر بالاسجد خد قال (ع) لاحسن
سعي هاتمه (و- غوى) عدم كونه في معاد الله عن عدة جهده لانه به موقوف على حد
الاستعناء باللسان ما يستحق به (المسجد) بالاحسن في بيعة بهي الامم ومنتصبي خلافة

١- دواء في محكي الممشير اسد لاحت انه في عن الاسمحاء في دار الخطوة من ٣٣

٢. الوسائل - الباب ٣٥ - عن ابواب حكم دخول جديده ٢

٣. الوسائل. الباب ١٣ من المجلد ١٤ من كتاب حاشية المحققين.

الحوار مع عدم المسع من جميع الجهات

وذكر الأسد لآلهة الصمد (١) في سد : جرو : آله : سد : هو
بحروف من المسند فيها الآله ، بملاحظة شجرة : حبرين المتعديين يذكر هذه
الآله في النصوص من لاجل عتبه بالخصوص (فحص) أو لأقرب الآخر :
بكر قاله ولهم الأصابع

ثم في الأربعين في عرس بعد بل حدة بعد، والاحلاف (في نسخة له) هو اي بوس
 * حسن من المعيرة بمقدما (في) في السبع والامس ثلاث * رخصت له في راقص
 في اليرخص ثلاث والي بعد، كما هو المطلوب في مذهب

وتمت هذه الثلاث صحاح ١٢ ' و لا بد له من تقوية حجر شمس (سجدة
 بلاه حجة بدار حرم الله من على الله وصلى عليه و سلم و قد
 بمحرم كونه من الاحياء يصح من الاسلام بداهة من السنة في
 الحجة من حجة الله على من لا يؤمن بالله و لا باليوم الآخر و قد
 في عالم من حجة الله على من لا يؤمن بالله و لا باليوم الآخر و قد
 عليه و سلم و قد في حجة الله على من لا يؤمن بالله و لا باليوم الآخر و قد
 حجة الله على من لا يؤمن بالله و لا باليوم الآخر و قد
 و قد في حجة الله على من لا يؤمن بالله و لا باليوم الآخر و قد
 الاخير

مؤثق (٣١) راجع من دفتر دفع، سجد على مصحح راجع دوله ع. كان
الحسن بن علي ر. ع. مصحح شالونه احمر دوله ستاينه لامه مع فعل حده ع. في
جواب السائل عن انصح راجع مذهب في دوحوب

١ - الوسائل - الباب ٢٥ - من أبواب أحكام الخلوة

۲۔ الوصائل لسان ۴ من ابواب احکام الیخلاء حدیث ۶

۳۔ ابوسائلہ . اسباب ۳۰ میں یوں حکم لکھوۃ حدیث ۱

تلك الأجزاء لا يمكن عدده لأجل لمصلحة الكثير والجدد عن منع وفهمه
إطلاق أدلته عدم اعتبار آثارها

وبذلك ظهر الفرق بين بعض العلماء وبعضهم كما قد يفسر من لاهي بعض
الآثار في عدم اعتبارها الصلة التي لا يروى عنها ولا يبيح عدم ذكرها في الأحكام
التي فيها ذلك كما لا يخفى

الجدد من جهة عمل ما يبرهن من مخرج لاعتقاد حدوثه في جهة ولا
عمل الناس بالأحوال في بدل عدمه في أي مقدم من عدم العمل على سواها
صحيح ١١ أمرهم عن الرضا في الاستدلال على ما يبرهن من على السطح
ولا بد من الإضافة وفي خبر ٢٢ عدمه في عمل من غير جهة ليس عدده في بعض
منه

و قد لا بد من العمل في ذلك في الاستدلال على ما يبرهن من على السطح
أو على ما يبرهن من في المسمى له حيث في حديث له في الآثار والأمر في بعض ما يبرهن
في ما في موقوف في عدمه في خبر من له في من جهة في عدمه في جهة لاعتقاد حدث
للاستدلال حيث أنه يستدل بهما في قوله الاستدلال به يكون في هذا الموضع
المستدل من المطلوب فيصعب له من الاستدلال في الحكم في جهة في عدمه في جهة
السبب من جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
عن المقام في أنه هو أم يجوز بوجه الأحكام الثلاثة على جهة الموضوع كما
سبب إلى الأكثر منهم في الشرح والفتاوى في الشرح في جهة

فيما يستدل في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
على جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
ثلاثة أحكام في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
على الموضوع

في يؤيده صحيح في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
يبيح العمل في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
٢- أو مسائل الباب ٢ من أبواب أحكام الخلوة الحديث ٢-١

الاستنجاء بالعظم والروث

الشيخ لا يجوز الاستنجاء بالمحترق لانه قد يوحى به وهو احقرهما
 و المعروف ان كل استنجاء به مضاف لاحد من حد واحد ولا يستجف
 نعم الله فدينه في استنجاء به (اولا ليس على عدم حد الاستنجاء به
 لئلا يترك من به حد ١ من الاستنجاء به حد واحد لانه من الاستنجاء
 به حد واحد لا يترك من به حد واحد من الاستنجاء به حد واحد
 جمع عدم

١ و قد يحوي لبي ٢ من عصم ١ من الاستنجاء به حد واحد
 لا يجوز الاستنجاء بالعظم من الروث لانه حد واحد من الروث
 والروث وغيرهما

٣ من الاستنجاء به حد واحد من الاستنجاء به حد واحد
 من الاستنجاء به حد واحد من الاستنجاء به حد واحد من الاستنجاء به حد واحد
 من الاستنجاء به حد واحد من الاستنجاء به حد واحد من الاستنجاء به حد واحد

٤ من الاستنجاء به حد واحد من الاستنجاء به حد واحد من الاستنجاء به حد واحد
 من الاستنجاء به حد واحد من الاستنجاء به حد واحد من الاستنجاء به حد واحد
 من الاستنجاء به حد واحد من الاستنجاء به حد واحد من الاستنجاء به حد واحد
 من الاستنجاء به حد واحد من الاستنجاء به حد واحد من الاستنجاء به حد واحد

٥ من الاستنجاء به حد واحد من الاستنجاء به حد واحد من الاستنجاء به حد واحد
 من الاستنجاء به حد واحد من الاستنجاء به حد واحد من الاستنجاء به حد واحد
 من الاستنجاء به حد واحد من الاستنجاء به حد واحد من الاستنجاء به حد واحد

١ - المستند ٢٦ - من يوجب احكام بحلوله حديث ١

٢ - ٣ - ٤ - لو لم يكن ٣ - من ايجاب احكام بحلوله حديث ١

في المقام الثاني من هذه السلسلة من المقامات

١- تمسح بتون في الماء دافئ ٢- يابس بعدد ٣- لأمه المصنوعة في عمره

هو لاجمہ کیل زوی ہو عہدہ کی ملکیت۔ المسمد ہی لاجمہ

و عليه بعد روعة اصبه به 'الاول' (الاولى لادله) عدم دلاله لشي في مثل

امام علی (ع) کا یہ فرمان ہے کہ "معاذ اللہ" کہہ کر ہر چیز سے بچ سکتے ہیں۔

لا بد من الاستعدادات العقلية والوجدانية

[illegible]

عمی بقصد سو کز ویا من ساد ا ج

ج ح ف د و فی محلہ الا ان لہی عم

في سنة ١٠٠٠ هـ في لاس فيغاس

م. ثانی، فالان قبله ۱۶ قند (اصحیح) بعد من فی عدم برکت لایزال و الاشد

وعمدته في بعض النسخة من الاستحسان به وسمي حرم ذلك

الأحرار يطبق عليهم محرمة الله واللعن م بعد حطير به في لاول و لمطهر به في

ثاني: هو الأقوى

• لورڈ فی کوں سی، ہم راہو! اسجد باد و صبح ہو لتصل ہیں •

روش فی کوه - لاسیج ، ه که π فحده ، لامبه لحل و سها لوشک

في كونه مع لاجرو اللاجئين، لا يمكن أن نستبعد في الحقيقة

(رقم) ١٠٠٠ عني - ص - مسجد - روم لا لي نحو لاصحوب عدم اتصافه

بانت عيون المسكونة عند مدخلها على بعض ملامح من الأضواء وقدر من الأبعاد

عقوى حركية الاسترخاء العضلي، كونه، كثافة، عظم، أو مثلاً، حادث، أو

هذه المراجعة هي كاتكاري، منصوب ديصو = دعة احيى فيسبحه علم اتصاف.

و يجمعون بين

لوشك في الاستتجاء.

لَا تُصَلِّ عَلَى رَجُلٍ مَاتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا عَلَى الَّذِينَ يَدْعُونَ عَلَى رَأْسِهِ بِاتِّخَاذِهِ آلِهَةً غَيْرَ اللَّهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ

بي على عدمه مطلقاً لما قل من أنه لا عموم لأجله قاعدة الفراغ كى تشمل المقام لما
ستعرف من صفة

(بل) لما حققنا في محله وبناى في الجزء الخامس من هذا الشرح من أنه في
موارد شك في الوضوء - فمير في جرد القاعدة لتجاوز عن المحل الشرعى
لا يكفي لتجاوز عن المحل لعدم شخوصه كالمادة م بوعه

بحث في كل من الموردین أم يتجاوز المحل لثبوتى فلا تحرى القاعدة
ون قلت في المورد الثانى تحرى لقاعدة لأن محل الاستحاضاء شرعاً قبل صدوه
وبالدخول فيه يصدق التجاوز عر محله

قلت أن الصدوة مشروطة بالظهور - لاستحاضة المحصل لها ليس من شرطها
بما هو محقق لم هو لشرط فصل الصدوة معمله العنقلى لا شرعى : تمام الكلام
في محله

السبع لا يجب ذلك بل قد في مجرح البول ما لم يثبت في خروج لمدى لأن
بول ماء كما هو المصرح به في الصور ون ثبت في خروجها ولا يظهر لزوم ذلك
مع عدمه ثبت في وصول الماء الى لشراء لاحتمال خلوصه لمدى لا تحرى
استصحاب عدم الحاجة وعدم العسل

و استصحاب عدم وجود لمدى لا يحرى لانه لا يثبت وصول الماء الى سره
لاعلى البول بالأصل المنسب (ودعوى) لسره على عدم الدلك وهي حجة على ذلك
ممنوعة) دلو كل هذا لاحتمال بوعه على كان لهذه بدعوى وجه وسكنى به ليس
كك فلا وجه لها

كيفية الوضوء

الفصل الثالث في كيفية الوضوء (و يجب فيه سبعة أشياء
ولم يعد منها المباشرة وغيرها من لشرائط لانه ليس لها وجود متعادي في الخارج و
لا تكون معتبرة في الوضوء لمز كسهر عند افعال من حيث هي وعدا لمرتب والمولاد

منه ما هو لأجل أن يراه كرهه خذ عنهم بوجوب بعده وضوءه و عدمه اصف
تلك الافعال بوضوئه فممن

و كيف كان و لعل من فعل الوضوء المنة ان خلافه في وجوبه هو حملا
مما لا كلام فيه ولكن تحجب المؤمن في بعده بغنى الحكم في بعده

الوضوء مستحب نفسي

لأن هل الوضوء مستحب نفسي كونه كذا من لا خلاف
فيه بل عنه الإجماع كما عن العلامة الطحطاوي .
يشهد له قوله تعالى (١) ويحب المتطهرين .

وحرر لسكوني ١٢ الوضوء شرط لأمر
له في (٣١) ر س أكثر من أطبو في دعوى في عدمه
ان يكون ذلك في دعوى في عدمه
سريدا

ومرس (٢) لعنه الوضوء عني عني
والمسوى (٥) من أحدث لم يوضأ فقد خف
و عن بواب عني
و بواب وضوء أو يسمو محقق من يد كبر لهذا في لحنه مما لا يسعى لمدحه
وه

(١) البقرة الآية ٢٢٣

٢ - الوسائل - الباب ١ من أبواب الوضوء حديث ١

٣ - الوسائل - الباب ١١ من أبواب الوضوء حديث ٣

٤ - الوسائل - الباب ٨ من أبواب الوضوء حديث ٨

٥ - الوسائل - الباب ١١ من أبواب الوضوء حديث ٢

هذا الكلام في تفسيره في حد الوضوء المسح به الوضوء. للكلام على
الطهارة الذي هو من الأفعال التي لا يندرج في مدح أو يسجد لعرض من الأفعال
الاجتهادية للمصنف (أو من الجماعة) من حيث هو واجب أو اقوال
من غير هذه التوضيحات عن جهة الأمر بالوضوء. أنه قد عني بقوله: أو عند عني أنه قد هو
مطلوب منه في نفسه

[illegible]

اعلموا انهم قد رعدوا لا يات في رعد - و نظره من لامة و رعد
 لانه لو كان مذكورا من مجموع الكتب لكان لثمة و شئ كما لا يخفى
 والكتب القائمة بالحق - لم يكن من لعمو العلم من الاعمال الصالحة
 والعبد - ولم يكن من مدد في صدور الثمن لاجل - في كفا في لعمو بعين - كقول
 من الاحلاق العاصية والربيه

١٠ من أجل ذلك تم بحصول الجمعية في عتيم سنة ١٢٩٤ هـ لا يمكن لأكثر من نصف
عوسهم لأكثر من ١٠ سنة وأن لا أكثر من نصفهم كونه من أموي بقعة بل هم من
الأهول الاعتبارية

١٠ عتبه فكما ان نث في سب سى امود من نث لافى به ١ ٢ ٣ ٤ ٥
فى نث كذا ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١

اعتبارها

ثم إن الكلام في معنى كون لظاهرة بعد المعنى نور هو كقول بي محله كما أن
الكلام في أن لظاهرة و الحدث اعتبار وجوديين أو احدهما وجودي و الآخر عدمي
خارج عما هو محط النظر في هذا الشرح .

وحدث أن ظهر جملة من الصوف استحب نفس الوضوء وظهر حمته خرى
منها كون هذه الأفعال بنفسها بظاهرة التي أمرنا بإيجادها و لكون عليا لاحظا متصفا
بأنه لو لم يغيره من الأحداث تبين الوضوء حيث به سدا النقص إلى نفس الوضوء .
ما تضمنه الوضوء على وضوء هو على نور حدث أنه حين نور به على نفس هذه الأفعال
وغيرهما من الصوف والأفعال لظهوره فمعين الأثر في الثاني (أو يؤيده) بمعنى
عن الوضوء و لعدول و ليجم في كلمات لفظة و قدس الله أسرارهم و الله ربنا وظهر أن
ثالث و ما في الكتاب من الأمر بظهوره و ما جرى

و ما جملة المتنوع في الصوف و الأيات لا يكاد يرد في الوضوء بنفسه
مستحب وليس معنى يكون على لظهوره إلا لكون على الوضوء وأنه بسبب نظامه لا
هو مقتصر مما ذكرناه لكون على لظهوره من غير أن يكون الوضوء بل بظهوره من
لغزيب لم يظف به ولا قوى به مستحب بقاء

عَايَاتُ الْوُضُوءِ

المعنى الثاني في بيان عديت الوضوء أبو حنيفة لو حب أم العباد الوضوء
الو حب فهي أمور منها الصلاة الواحدة أو إقامتها اجتماعا بل عن غير واحد دعوى
لضرورة عليه .

ويشهد له الصوف المصنعة لنفي حقيقة بصلوة مع عدم لظهوره

كصحيح (١) زرارة لأصلوه الا يطهروا ووجود غيره

١ - الوسائل - الباب ١٠ من أبواب الوضوء حديث ١

حدث (١) (لاتعاد الصلوة) وما بمضمونه كصحيح (٢) على من مهر بار وفيه
 وإن كان حب أو صلى على غير وصوء فعليه عدة الصلوات المكتوبات اللواتي فاتته
 ليعيد ذلك من الصلوات المبرورة الواردة في الآيات المتفارقة
 وبيان الصلوة ليست شأ آخر ورء حرائث من هي عيب فهد الصلوات تدل
 على بؤم الوصوء واعتباره في كل حر من حرائث (وعليه) فيجب الوصوء لأحرائث
 لمسه لأن يذهب من الدنيا - يؤني بعد الصلوة من حرائث بدل مكانة ولد
 بولم ياب بعد الصلوة بطلب

ما في حديثي ليهو ولا يس عني عيب لظاهرة وبسبب من حرء الصلوة
 ولا قوى عدل لروم الوصوء أو إعادته لهما (وعن) غير واحد لروم و استدلاله بغير ف
 لهما إلى ذلك (و ب) حارة لم يغير فيه الظاهرة و بغير هذا من الوجوه التي
 معها بغير
 ما الطواف الواجب فلا خلاف بل حمدنا حكمة جماعه و يشهد به
 بصوص كثيرة .

كصحيح (٣) على من جعفر (ع) عن ابيه (ع) سألته عن رجل صاف باللبس وهو
 حب فكزه هو في الطواف فقال (ع) يقطع طوافه ولا يعتد بشيء مما طاف و
 سأله عن رجل صاف ثم ذكر انه على غير وصوء قال يقطع صوفه ولا يعتد به و
 نحوه غيره

من كتابة القرآن

ومن من كتبه القرآن أن يحب كما لو وقع في موضع يحب إحراجه منه و
 بوجه الآخر أح على المس أو كان متحسناً وقف بظهره على من كتبه (اد) المس بنون

- ١ - البواب - الباب ٣ - من أبواب الوصوء حديث ٨
- ٢ - الوسائل - الباب ٣ - من أبواب الوصوء ، الحديث ٤
- ٣ - الوسائل - الباب ٣٨ - من أبواب الطواف - الحديث ٤

الوصوء حرمة هو المشهور.

ويشهد به خبر ١٠ ر. هم من عند محمد بن أبي الحسن (ج) صاحب الأئمة على غير
 سهر ولا حديث ولا من حطه لا تعينه الله تعالى بقوله لا تلمظوا ولا تلمظوا ولا تلمظوا
 بظنه في قوله بعض ذكر في البحر لا يصلح قريبه لفظة قوله (ع) لا تلمظوا حطه عن
 ظاهره وحمله على الكراهة

كما أنه لا يعمى الاستدلال به أشبهه على البعض بالأية الشريفة بدعوى ر.
 من قوله لستم مني لأنهم لا يرون المظاهر فيهم لا يرجع إلى ما من
 بدو من من لي لكتاب المكسور فمعه الله العلم به لا يشك لكتاب المكسور إلا
 قد ورد في شأهم أنه بظنه بعض بعد سهر بالمدح المحظوظ به كونه عاقله والإيكون
 لتعليل به بكونه بحكم المدكوفين عند ذلك لا بد من حجة يمكن أن يكون
 لمراد الاستدلال على تعظيم الله للقرآن

ويروى (٢) خبره كان سمعت من أبي عبد الله (ع) عند قوله (ع) لا تلمظوا ر. في
 المصاحف فقال من يلمظ على صفة من دفعه لا من لكتابته من يورق وأقر
 (٣) من يلمظ عن أبي عبد الله (ع) عن ر. في المصاحف فقال من يلمظ
 على وصوء من دفعه لا من ولا من لكتابته أقره مقدس لا ينبغي من عدم بعض
 صحيح صريح عن مكاتبه ولا من لأصحابه فيه احتج
 فلو وجب لمن لا محالة يجب الوصوء

« ما ذكره بعض المعاصرين بقوله لا جعل من عده الوصوء لا يخلو من
 شكل لأن المتن قد عني الوصوء حوالا المص لا عني المص فلا يكون الأمر بالوصوء
 غير ما بل يكون عقد من ذلك له من جمع من عرسي الشارح إذا وجب المص باليد
 أو غيره لم يكن ذلك الوجوب كاف في شريع الوصوء لعدم كونه مقدمة بل هو

١- الوسائل - الباب ١٢ - من أبواب الوصوء الحديث ٣

٢- الوسائل - الباب ٢ - من أبواب الوصوء الحديث ٢

٣- الوسائل - الباب ٩٢ - من أبواب الوصوء الحديث ٩

مقدمة لجدوا ٥ : لحوال ليس من فعل المكلف = الوجدب العري اما متعلق بما هو
مقدمة لفعل المكلف اذا وحب

عند سديد المطلق وجوده نفساً لم يتوقف على وجوده لأن وجوده ليس
لدى الوجوده فيه لا يعقوبه يكون وجوده على مكان في ذاته ليس
عنه من وجوده لكن يتوقف على الوجوده فيكون احدي عباد كل في الميم

مروغ

(أولاً) لا حرج من هذه المسألة بل هي
 الأخيرة التي لا حرج من هذه المسألة بل هي
 السبع الأعمام السبع في سنة ١٢١٠ هـ
 في سنة ١٢١٠ هـ في سنة ١٢١٠ هـ

الذي لا يفي شي حرمه نفس نوران يكون لمكونه عليه له لأعداء الجدا
أو من لا من لألا لا خصوص + تقديس + عدم كس على بدد ايه من لفران
لايحو + بدل نوران + من لمحو فمواظ على لمحو + الى لمحو لا بدده مما من له
والأفريق بمعنى متلافى نفس من نفس بدد = سدمه

ثبت المسألة حتى لنحفظ حرمه * بحقه بعد لمس المحرم وفي حواشي كتابه
المحدث، صمعه على الأصل * حرم قويمه لحرمة الوجود العربي و أن كان
معتقاً للمس * ما حرمه الكندي حر طبعي لأنه يبقى في جسمه وجود نقوار و بحقه يكون
المس موجوداً فيكون حرمه

وما يكتف على يد المحدث من كتاب المكتوب على يده مكلفا ملتصقا لا يجوز
لكون ذلك علة على لاثم والسبب في الصورة الثانية وان كان عاقلا فحرمة تنوق
على ما ذكره من ان حرمة السبب الى وجود معصية لشارع في الخارج راجع
ما ذكره في بحث بيع الماء المحس (وعبد) فحرمة الكتب في المقام لكونه سبب

لي من لمحدث بقرآن المعصوم و ان كان غير مكنت فيجوز ان معصية بديهه
لا تكون محرمة ولا معصية فالنسب اليه حائز للاصل و الاحتمال كون المراد
من المعصوم نعم من نفس بيت الله كما بينا نعم اعني فرض دلالة الآية الشريفة
على ذلك يكون المراد هو الأعم ولكن عرف ان معصية احبب عن المقام (بمافاته)
للمعصية لا بوجوه حرمة بعدم الدليل على لزوم المعصية ولم يشك كون علقه الحكم
هو شطهيم كي يفتي عن مورد النص بعموم لعله و بذلك يظهر عدم لزوم منع غير
لمكنت كالاتصال و يحاط به عن النص مضاف الي و السيرة على النحو

لرابع لا فرق بين كون المعصوم حرمة معصية الي سائر احراء القرآن ثم
بين عدمه كما لو وجدت ية من القرآن و ان من في كعد لان القرآن سم بلطفه
بصادقه على العدل و لكثير نعم يشترط ان يكون ذلك مقفدا يكون مقفدا للمعنى
ولا فالأقوى حوا : منه حتى وما كان منه كانه على ان يضم الى لك ما يحصيه
بقراسة لعدم صدق القرآن عليه ولد يرى ان المقفد يعبرون فيما يقرأ من القرآن
في الصلوة ان يكون مقفدا للمعنى مع ان الدليل على حوا : في القرآن في الصلوة
وليس لوحده في الاعدام صدق القرآن على غير المعصية فمع ذلك لو مع قصد
لأصنام حائز فصلا عما : ان من لكانت عن قصد الحزم به ما يجر حزمه بالإحالة
لحرثية للقرآن

فما فوه بعض الاعاصم من المعصية من الحرمة في الصورة الأولى كاتر -
في الصورة الثانية (في غير محله) لا فرق فيما ذكره من ان يكون الاتصال ابتدائي
كما لو كتبه في كعد : بين ان يكون مصلا ثم انقص
ثم به لا فرق فيما حرمة منه وهو صدق عليه انه قرآن من حصه او كلمة
منه و الحرف و ان كان يكتب و لا يقرأ كالآلاف في ميا : كل ما يصحح عما يراد الله
بعالى على به ولو كان معصية عن هشة كالآلاف و لم يمد و نحوهما لصدق من القرآن
على جميع ذلك

وجوب الوضوء بالنذر

يجب الوضوء بعد النداء بعد الممسح به حونه بالنداء اما يكون على قسمين الاول ان يندى بعد الممسح به حونه كالمسح باليمين والاكمل باليسار في كونه له كف يده اليه في كل مرة الذي يندى ان يتوضأ كلما احدث وضوءاً في كل سنة مثلاً في يوم يكن محذوراً ودليل وجوبه في القسمين ما دل على وجوب الوضوء بالنداء وهو ان لا يقرأ القرآن مثلاً الا مع الوضوء لا يبعد عند النداء وجوبه ان يندى بعد الممسح به حونه وهو يدلى لترك الرجوع لان الممسح به حونه الوضوء حادثة فلو كان يندى بعد الممسح به حونه في كل مرة من وجوبه اذا اراد ان يقرأ القرآن (ضعيف)

فيكون ان يندى بعد الممسح به حونه بعد الحدث ولا يكون محذوراً في بعض المساجد وفي بعض الاحوال يندى بعد الممسح به حونه يكون قبل الصلوة محدثاً في حركته يكون موقوفاً على الثاني فلو كان يندى بعد الممسح به حونه لكون محذوراً محدثاً لمعصية في حال لا يكون كذا ففي الرجوع الاول يصح لنداء لان المندى فيها صحيح بدنه ووضعه في الاحل لا يصح لان المندى فيه وان كان محذوراً لانه لم يندى بعد الممسح به حونه فلو كان يندى بعد الممسح به حونه في كل مرة من وجوبه اذا اراد ان يقرأ القرآن (ضعيف)

الوضوءات المستحبة

اما الوضوءات المستحبة فهي على قسمين الاول ما امر به في حال الحدث لاصحها غاياته فسمان الاول ما يوقف عليه وهو ما روي في الاول الصلوة المستحبة ويشهد له ما تقدم من النصوص الثاني من كونه غير واجب في موارد عدم وجوبه المستحبة به على ما عرفت

من حرمة من الكتاب من دون طهارة .

ثبت أنها بطلوه في أول وقتها كما عن جماعة كثيرة منهم لشح في سببه
والعسر ولشبهه يشهد به المرسل الآخر عن يد كرى ما في أصلوه من حرمة
بطله له حتى لا يحسنه أو يصح لحرمة يحسنه لا يصح عليه (منهم)
لا أن يكون قد أتى بالاستحباب مسبقاً على التمتع في دية السر وعنده لحرمة
ولم يكن معسر إلا أنه مكفى في لحكم بالاستحباب دلالة

وما عن لشح في ليلته من الاستدلال له بتبادل على محبوسه الأتيين
بالصلوة في أول وقتها ولما كان مكاتب من المصوص والتدل على استحباب لمصدره
التي فعل لحرمة في أول وقتها والتدل على استحباب إيداع الصلوة في أول وقتها لا يطر
به إلى الوضوء كفيه حصول الطهارة (وما به) يمكن للمكلف بوضوء قبل
الوقت لكونه مستحباً واجباً وأحد عادته الآخر ويدخل معه في الصلوة
فتلك بصوص لا تدل على مصدره الوضوء للتمها من حيث هو وعنده يظهر ما في الاستدلال
ببصوص المسارعة .

الرابع لأقامة الصلاة على عدم وجوب كتاب في وقتها في محلها شرعية لوضوء المستحب
نفسه ثم ما ينووه في الصلاة على لوضوء وهو في مورد (الأول) الطواف المستحب
يستدل له بأطلاقي حرمة (١) أن الفصل الرابع من رحل بسببه وهو على غير وضوء
ولا يعد بذلك بطله وهو كمن يهبطه وفيه) به بعض نفسه بتدل على عدم اعتباره
في المستحب

كصحيح (٢) تحرير عن أبي عبد الله (ع) في حديثه في طوافه صلى : كعتس وهو على
غير وضوء فقال (ع) يعدل كعتس ولا يعد لطواف
وآخر (٣) رواية عن الصادق (ع) قلنا أي طواف صواف الفقه ودعني غير

١ - الوسائل الباب ٣٨ - من أبواب الطواف حديث ١١ .

٢ - وسائل الباب ٣٨ من أبواب الطواف حديث ٧ .

٣ - مسالك الباب ٣٨ من أبواب الطواف حديث ٩ .

١٠ ص ١٠ فصل ١٠ ص ١٠ كسب و معمد = ذا العدد في استحباب لوصوء له الاجتماع
مدعى في المعاد

شأنی حول المساجد و - حدیث (۱) حملہ میں مخصوص کمپنی (۱) جس حکم
میں تشریف لے گئے، اس کے بعد وہ ایک سو تیس سال کی عمر میں انتقال فرمایا۔
پھر اللہ تعالیٰ سے دعا ہے کہ وہ جہنم میں داخل ہو۔

رئیس شمس‌آباد اجماع تصحیح ۲۱ مه ۱۳۰۳
 (العلوی و رئیس شمس‌آباد و رئیس)

١٠ اربع سنه لأموات حبر ١٣ عدد حمد لله (بني الحسن) دع له خذاه يخرج بها
١١ عدد علي وحواء ودهب توحه فتشى بصدده بحريه بصلبي و بصلبي عرو وحواء
قال دع تكون علي ظهر احب الي

الوضوء لقراءة القرآن

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

وفي حديث (٥) الأربعة لا يقرأ العدد القرآن إذا كان على غير طهر حتى يتطهر .
 (٦) محمد بن يعقوب عن أبي الحسن عليه السلام في المصحف بمحدثي المول
 وقوم وبنو سجي . قال بنو سجي في المصحف هو أبو عبد الله عليه السلام لا حتى تنصأ
 المصنوع .

- ١- الوسائل - الباب ١٠ من أبواب الوضوء حديث ٢
- ٢- الوسائل - الباب ٣٨ من أبواب الطواف حديث ١
- ٣- الوسائل - الباب ٢١ - من أبواب سجدة التحية حديث ٢
- ٤- الوسائل - باب ١٣ من أبواب إقامة الفجر حديث ٣
- ٥- الوسائل - الباب ٣ من أبواب إقامة الفجر حديث ٢
- ٦- الوسائل - الباب ١٣ من أبواب قراءة القرآن حديث ١

وأورد على الاستدلال بالأول أنهما إنما يدلان على كراهة الفرائض على غير صهر (وعليه) فشكل الاتيين بالوصوء تصد ثمرته الكاملة وعلى الآخر أنه يدل على أنه سواً للصلوة للقراءة فهو على خلاف المطلوب، ولكن يمكن دفع الأول بأن كراهة ثمرته في القرص كراهة في العبادة، وهي بمعنى اكتملة لفرد الآخر، فله ثواب هذا الفرد منه فالمراد الأكمل هو القراءة على وصوء، ومع أنه يمكن جعل لغيره التي لا تكون مكروهة عدية للوصوء، يدفع الثاني بأن عدمه لا يقدح الحرص على المطلوب لا بوجوب عدم صحة الميث بالأول، فتدبر

السادس لأدرك كما سمي الكلام فيه في محله

السابع ريبه هل العلم المؤمن كما عن جماعة وقد مر ح خصامه معهم بوزود الحرص

الثامن ردة، لا تمة عليهم لسلام و الصوص لو رده في سجدت الوصوء له كثيره ويظهر لمن راجع الكتب المؤلفة في ذلك

التاسع الدعاء و طلب الحاجة من الله تعالى (ويشهد له) صحيح (١) بن سنان عن الصادق «ع» من طلب حاجة - هو على غيره - صو، فلم نقص فلا يلو عن الأنفس الطاهر في إرادة الحدث عليه

العاشر سجدة الشكر ويشهد له حد بن (٢) للحجاج من سجد سجدة الشكر لعمه وهو متوصاً كتب الله له بها عشر صلوات ومعنى عنه عشر خطبات عظام

الحادي عشر وزود المسافر على هذه لم عن الصادق «ع» من قدم من سفر فدخل على أهله وهو على غير وصوء و رأى ما يكره فلا يلو من الأنفس

الثامن عشر دخول كل من الروح و لروحة على الآخر ليله الرفاف صحيح (٣)

١- الوسائل - الباب ٦ - من أبواب الوصوء حديث ١

٢- الوسائل الباب ١ - من أبواب سجدة الشكر حديث ١

٣- الوسائل الباب ٥٥ - من أبواب مفاتيح النكاح وإدائه حديث ١

في بغير سمعت رجلاً يقول لأبي جعفر «ع» أبي قد انسى وقد تروى عن أبيه أنه سكر
معه ولم يأت حتى دنا مني حتى أدخل على فراشي أن يكرهني بغيري وكري
فقال أبو جعفر «ع» دخلت فمرهم فمران بصل اليك - تكون منه صفة سم من
لاتصل إليها حتى تتوصلاً وصل ركعتي -

لذلك عشر يوم لما عن الصادق (ع) من يظهر من في لي فرائضه
فرائضه كسجده

لرابع عشر مرة - في الحديث لما عن العليل (ع) في سنة وصلة لعل (ع) أحمد
مرات فلا تجد مع الأواب على وضوء له

الوضوء للتجديد

بسم الذي من فاء الوضوءات المسححة ما أمر به في حال تطهره وهو
الوضوء للتجديد سبحانه لذلك مما لا خلاف فيه ولا ين
و شهادته بوضوء - حله حديثه في كبحر (٣) "المقصود عن أبي عبد الله «ع»
من حذره صوته له - حدث حدث لله توبته من غير استعد

وحد (٤) من مسلم عن الصادق «ع» الوضوء بعد التطهر عشر حساب

وفي (٥) - بعد - يظهر بعد التطهر عشر حساب وضوءه غير

من أن معنى - لا في حو - التجديد ثالث - رابع - في عدد (عدم) يعبر بفصل
من الوضوءات فله وضوءاً فله من شرع فيه - فله كذلك يصح أن منه - التي - ذلك

١- الوسائل الباب ٩ من أبواب الوضوء حديث ١

٢- الوضوء - الباب ١٣ من أبواب الوضوء حديث ١

٣- الوسائل - الباب ٨ - من أبواب الوضوء حديث ٧

٤- الوسائل - الباب ٨ - من أبواب الوضوء الحديث ١٠

٥- الوسائل الباب ٨ - من أبواب الوضوء الحديث ٣

مخالف لما علم من مذاق الشرح لا يخلو من عدم صدق سجدي في القصر
ثم ان المصنف الى من هو عدم سجدي . نعم بعد ذلك . يجب ان لا يثبت .
بعده ولكن مقتضى خلاف الامر من سجدي كما . مقتضى خلافه . مسدود
سجدي الثاني

[illegible]

ففي حشر من (١١) أسبوعاً * يحشم من ثم في قنطرة من حشر * حشر * حشر
(الثاني) ليوم الحشر

وشهد له صحيح ١٢ الحسن بن علي بن فضال بن عبد الله بن داود بن كرجس يعني به سنة
وهو حيث فقال دع بكرة انت حتى سمعنا المحمدين على بكره فسمع ص.
في الحرمة مع ان لم يسمع عنهما لانه . منه حد ٣ سنة ١٥ هـ ٥٠ م سنة
ولم يقتل فليس عليه شيء

دشانت لاکه د ش به صحیح به عبد رحمن بن عبد ی "ع" قدوسی
عبدالله "ع" یا کل حبیب قس به شایر "ع" ، ایکس "ک" حسن د
والوصوء افضل

صحیح (۱۵) مجلسی نمبر ۲۰، جلد ۱۵، صفحہ ۷۳۳

- ١- الوسائل - الباب ٥٣ - من أبواب الدعاء الحديث - ١
٢- الوسائل الباب ٢٥ - من أبواب الجواب حديث ١-٦
٣- الوسائل باب ٢٠ - من أبواب الدعاء حديث ١
٤- الوسائل باب ٢٠ - من أبواب الدعاء حديث ١
٥- الوسائل الباب ٢٠ - من أبواب الدعاء حديث ١

لربيع لجماعته ففي خبر الروث (١) عن أبي الحسن الثاني عليه السلام كان في عهد الله يوم
 اد جمع في يوم واحد وصاء للصلاة وصلاة للصلاة

باح بكل وصوء جميع العبادات

بعضه في ذلك في مثل (الام) عن صاحب كل وصوء جمعة مع الله
 به ثم لا يصح من الافعال الثلاثة لمصلحة واحدة فيكون في كل واحد من هذه
 يقتضي التكلم في مقامات

الاول في الوصوء لو كان في المسح على اليد في كل واحد من هذه جميع
 العبادات بها موضع وفي ظاهر واحدة مع ذكره في المعنى الثاني هو القسم لادن
 من المسحوب ونسبه واحدة جميع العبادات في كل واحد من هذه من
 مذهب الأصحاب

فوليد على المختار من بطلان هذا من جهة لا سيما بعض
 منه فلا يسعى بنوع في لاكتفاء في رواية في العبادات الثلاث لا في حق الوصوء
 الصحيح لدى البعض الا ما حدث بتحقيق هو بطلان في جمعة مع الله فلا هو وحده
 للتكرار

ما رواه عن مالك المنصور من ان القم في سرسعة الوصوء في وقت واحد
 خرج في اليوم بان الشرح في محله كما هو هو لظهوره فكذلك في الحسن لظهوره
 قالوا في الاجابة من يكون مبررات الظاهر في يكون في وقت واحد في وصوء
 في الوصوء وفي جميع المبررات (ما هو بطلان) لتحقيق لثبوتها في كل وقت يكون علم
 في الوصوء في الوصوء في الظاهر

في وقت واحد في كل وقت في الظاهر في صحة في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 في الوصوء في الوصوء في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت

فهرس الجزء الاول من كتاب فقه الصادق

| صفحة | عنوان | صفحة | عنوان |
|------|------------------------------|------|-----------------------------------|
| ٢ | مقدمة | ٢٢ | حكم م. حظر اجتماع |
| ٣ | الاهداء | ٢٤ | لا يعسر التعدد والعسر فيه |
| ٤ | المادة ١٠٠ | | يظهر بالمطر |
| ٦ | حقيقة الماء | ٢٤ | الماء النجس يظهر برؤيه بالمطر |
| ٦ | يجوز لأحد من | ٢٧ | لا يعسر التمسك في سبيله |
| ٨ | التي في دمنه | | لمسحس بوبوع الكلب اذا اصابه المطر |
| | كوبه كراوغيره | ٢٨ | حكم م. يحكم م. اذا كان له |
| ٩ | سأ في وجوه | | مده حكم احادي |
| ١٠ | اعتبار الدوام في المادة وعدم | ٢٩ | يعسر كرية مجموع م. في |
| | اعتباره في السع | | لحراره م. في الحباس لصع |
| ١٠ | الماء المتغير ينجس | ٣٠ | يعوي السافل لعلالي |
| ١٢ | يعسر كره لغير | ٣٣ | حد الكره بحسب لور |
| | والمادة | ٣٤ | مادة لكر |
| ١٣ | يعسر بعدد | ٣٩ | المشكوك كرتجمع عدم العلم |
| ١٦ | حكم سعة | | يحالته السابقة |
| | شأنه | ٤٠ | مشكوك الكرية مع سبق القلة |
| ١٧ | لا يظهر المصور براه | ٤٢ | حدوث الكرية والملاقاة في |
| | تفاله لكر | | آن واحد |
| ١٨ | يعسر بعدمه من | ٤٢ | لوعلم احمالا بكره حد مائين |
| ١٩ | روى لغير | | فوقعت المحاسه في احدهم |
| ٢٠ | م. يظهر حال براه | | |

| صفحة | عنوان | صفحة | عنوان |
|------|------------------------------------|---------|--------------------------------|
| ٧٧ | ذكر السب في الشهادة | ٤٤ | الممم كم اطاع و نجس |
| ٧٨ | اذا شهد الساحة واحتلف | | نجس |
| | مستفهما | ٤٧ | اعتذار الامتراح في طهارة الماء |
| ٧٩ | اختلاف الشاهدين | | نجس |
| ٨٠ | شهادتهما بحصة شيء | ٤٩ | لا يعسر عنه المص |
| | فعلاء لآخر بحصة | ٥٠ | بغير دفعة |
| ٨١ | سحب ما و من لسه على | ٥١ | الماء القليل ينحس بملافة |
| | حبة | | لحاسة |
| ٨٣ | لمشكوك بحصة ماهر | ٥٦ | لا فرق في نجس القليل بس |
| ٨٣ | المشكوك بحصة صرح | | كوبه وادامه |
| ٨٥ | العلم الاجمالي بالبحاسة او | ٥٨ | ماء شر |
| | بالعصة | ٥٩ | لا فرق في ماء لث س ث |
| ٨٥ | حكم لماء بمسه بمصاف | | كر الوعيره |
| ٨٧ | لوعلم احمالا بانه اما نجس او | ٦٠ | عدم نجس ماء شر |
| | مضاف او علم بانه اما مصاف او مقصوب | ٦٣ | مقدار النرج |
| ٨٧ | لو اريق احد المشتبهين لا يكتفى | ٦٦ | لاست |
| | بالتوصى بالآخر | ٦٧ | سؤر طاهر العين طاهر |
| ٨٨ | الملاقى لطرف الشبهة | ٦٩ | يكراه سؤر حرام اللحم وسؤر |
| ٨٩ | احضار الماء في المشتبهين | | الحائض المسمه |
| ٩٢ | لوعلم بعد التوضأ باحد مائين | ٧١ | معه شب لحاسة |
| | حاسة احدهما | ٧٣ و ٧٤ | حكم حر الواحد و احبار |
| ٩٣ | اذا استعمل احد المشتبهين | | دى اليد |
| | بالعصة | ٧٦ | نه من السس |

| صفحة | عنوان | صفحة | عنوان |
|------|-----------------------------|------|-----------------------------|
| ١٣٠ | حكم اسبوعه يطعم من خلال لحم | ٩٣ | لماء العصارف يحسن بالملاءه |
| ١٣٢ | حكم بول ما لا يقبله | ٩٤ | رفع الحدث به |
| ١٣٣ | ملاقاة العائط في الماطين | ٩٥ | عدم مطهريته من الحدث |
| | لا يوجب نجاسة | ٩٨ | حكم مشكوك الاصابة والاطلاق |
| ١٣٥ | حكم مسح بول العائقة | ٩٩ | اذا حصل الاستهلاك والاصابة |
| | الانتفاع بهما | | فيه |
| ١٣٦ | الشك في سدكه | | يحد . . . في قصه |
| ١٣٨ | الشك في كونه مما له دم | | مخلوط بالطين |
| | سائل | ١ | ما يمسح به في رفع الحدث |
| ١٣٨ | نجاسة بول | ١٠٥ | حكم لمستعمل في الاستبراء |
| ١٤١ | نجاسة المسه | ١٠٧ | حكم المستعمل في رفع |
| ١٤٢ | الاحمر المدا من بول | | لحدث |
| | نجاسة لانه لا يتحد الحية | | لعدله نجاسة في جميع العصارف |
| ١٤٦ | الابنية طاهرة | ١١٠ | لغسالة كالمحل قبل العمل |
| ١٤٨ | حكم اللبن والسم | ١١٣ | لاشكل في القطرات التي |
| ١٤٨ | حكم الاحمر المدا من | | رفع في الماء عند العمل |
| | الحية | ١١٤ | ما لا يقبله . . . لا نجاسة |
| ١٥ | في الماء | ١١٧ | عدله الحية |
| ١٥٣ | ميتة ما لا يقبله | ١١٩ | حكم الماء نجاسة |
| ١٥٣ | لشك في النجاسة | ١٢١ | مسح الماء نجاسة |
| ١٥٦ | نجاسة في سوق المسلم | ١٢٢ | حقنة نجاسة |
| ١٥٨ | حكم ما في يد المستحل | ١٢٤ | نجاسة ما عداه . . . |
| | لحمه | ١٢٦ | حكم بول الطير |
| | | ١٢٨ | حكم بول الحية |

| صفحة | عنوان | صفحة | عنوان |
|------|---------------------------------|------|----------------------------------|
| ١٦٠ | حكم لسقطه عرج | ١٩٣ | نحاسة الحمر |
| ١٦٢ | ملافة المة ملافة | ١٩٧ | العصير العني نحس اذا كان مسكرا |
| ١٦٢ | لا نوح الحسة | ٢٠٢ | لعصر العسي حر |
| ١٦٢ | دع المة | ٢٠٥ | لا يعرم العصير بالنشيش |
| ١٦٤ | الانتفاع بالميتة | ٢٠٧ | عصير التمر |
| ١٦٥ | نحاسة الدم | ٢١٠ | لعصر لرسي |
| ١٦٦ | حكم دم ما له نفس و الدم المتخلف | ٢١٣ | القناع |
| ١٦٧ | العلقة المستحيلة | ٢١٤ | عرق لحب من لحرام |
| ١٦٨ | الدم المشكوك فيه | ٢١٨ | عرق لابر لحلالة |
| ١٧٠ | لدم المراق في الامراق | ٢٢٠ | المسوخات |
| ١٧١ | الكذب بحر | ٢٢٢ | كيفية تنجس المنجسات |
| ١٧٣ | المولد ميب | ٢٢٤ | المنجس لا ينجس ثانيا الا |
| ١٧٥ | نحاسة الكافر | | نحاسة اشد |
| ١٧٦ | دلة نحاسة الكفر | ٢٢٦ | لو علم تنجس شيء بالاشد او الاصعب |
| ١٧٨ | ادلة طهارة اهل الكتاب | ٢٢٧ | المنجس منجس |
| ١٨٣ | منكر الصرودي | ٢٣٧ | طهارة في الصلوة |
| ١٨٤ | نحاسة ولد الكو | ٢٣٩ | رأه الحسة عن المسجد |
| ١٨٧ | طهارة ولد الرنا | ٢٤٢ | حكم ادخل اسدة في المسجد |
| ١٨٨ | العلاة و الحوارح والمواصب | ٢٤٤ | و حوب لار به فوري كفائي |
| ١٩٠ | لمحسمه و لمجرة | ٢٤٣ | ترك الارالة و صلي |
| ١٩١ | طهارة المحالين | ٢٤٤ | و حوب قطع صلوة للار له |
| ١٩٢ | من شك في اسلامه و كفره | ٢٤٥ | بعض فروع تطهير المسجد |
| | بحكم دة كفر | | |

| صفحة | عنوان | صفحة | عنوان |
|------|---|------|--|
| ٢٤٧ | تغسل المسجد الحرات و
تطهره | ٢٧٥ | التحجير بين ساعات اليوم في
العسل |
| ٢٤٩ | وحوب التيمم لمكث الحنب | ٢٧٧ | الصلاة في التجس |
| | في مسجد للاراة | ٢٧٩ | نحو ثوب في الحس |
| ٢٥٠ | نحو امشاهد | ٢٨٢ | اذا علم بحاسة احدا الثوبين و
ن سمكن لامن صلوة واحده |
| ٢٥١ | لدم الاقل من الدرهم | ٢٨٣ | كان كبر من مدته و نوبه
ن ولم يكن له من الماء |
| ٢٥٤ | في المستنات | | الا ما يكفي احدهما |
| ٢٥٥ | نحو نحو لعن | ٢٨٤ | لود الامس رفع يحدث اه
الحدث |
| ٢٥٧ | المراء بالدرهم | ٢٨٥ | لو سجد على النحو حمالا و
سبانا |
| ٢٥٨ | حكم لدم لمعرو | ٢٨٧ | الصلاة في الحس سبانا |
| ٢٦٠ | الدم المشكوك فيه | ٢٨٩ | لوصي لحدسه و ذكره في
ثناء الصلوة |
| ٢٦٢ | الدم المنعش الى الحدب الاحر | ٢٨٩ | لوصي في الحس حمالا
ن حكم |
| ٢٦٤ | دم الحروح والمروح | ٢٩٢ | لجاهل لموصوع |
| ٢٦٧ | لاحد شد الحرح | ٢٩٥ | الالاعات في اثناء الصلاة |
| ٢٦٨ | المشكوك كونه من الجروح | ٢٩٨ | لوصي في الحس وكان معتقدا
طهارته |
| | او القروح | ٢٩٩ | في المطهرات |
| ٢٦٩ | مالا اتم فيه الصلوة | ٣٠٠ | شراطة التطهر بالماء |
| ٢٧٠ | اذا كان اللباس متحذا من
الحاسات | | |
| ٢٧٢ | المحمول المتنفس | | |
| ٢٧٢ | لحمول الحس | | |
| ٢٧٣ | يعني عن ثوب المريبة اذا غسل
في يوم مرة | | |

| صفحة | عنوان | صفحة | عنوان |
|------|----------------------------|------|----------------------------|
| ٣٣١ | استحالة المتنجس | ٣٠٢ | شرائط لتطهير بالقليل |
| ٣٣٣ | مجنس معجون | ٣٠٣ | بعد العصر في المولى |
| | نحو | ٣٠٥ | بول الرصع |
| ٣٣٤ | صيرورة الطين احرا | ٣٠٧ | الاكتفاء بالمرة في عمامة |
| ٣٣٦ | لاعال | | الحجاب |
| ٣٣٦ | فروع لا سلا | ٣٠٩ | كيفية المرة في الكر و |
| ٣٣٩ | الانتقال | | نحو |
| ٣٤١ | مطهرة الاسلام | ٣١١ | عند شب |
| ٣٤١ | فروع مطهرة الاسلام | ٣١٣ | ما يتقد فيه الماء ولا يمكن |
| ٣٤٤ | بول الحصة | | نحو |
| ٣٤٦ | عنه لاسان | ٣١٦ | مطهرة الشمس |
| ٣٤٧ | في حاد لاوسى | ٣١٨ | لا يختص مطهرة الشمس بالبول |
| ٣٥٠ | لزوم التعفير في غسل الكثير | ٣١٨ | لا تختص هذا بحكم محصص |
| ٣٥٢ | حصص بحكم لاوسى | | الارض |
| ٣٥٣ | ولو غ الحزير | ٣٢٠ | الشمس تطهر باطل الارض |
| ٣٥٤ | المتنجس لبحر | ٣٢٠ | شرائط تطهير |
| ٣٥٥ | الاناء الملاقى للحرر | ٣٢٢ | مطهرة الارض |
| ٣٥٧ | يحرم استعمال اوانى الذهب | ٣٢٣ | الارض تطهر باطن الحطب و |
| | والفضة | | العل |
| ٣٥٩ | التناول من الاناء | ٣٢٥ | لا يختص الحكم بالمشى |
| ٣٦٠ | المر دم الادابى | ٣٢٧ | اشرائط طهارة الارض وحماها |
| ٣٦٠ | الاباء لمقصص | ٣٢٨ | لا يشتر الحكم ما احص |
| ٣٦٢ | اوانى المشركين | | الحاسة من غير الارض |
| ٣٦٣ | في الموضوع | ٣٢٩ | الاستحالة |

| صفحة | عنوان | صفحة | عنوان |
|------|---------------------------|------|-----------------------|
| ٣٦٣ | دفعه البول و لعنظ | ٣٩٠ | مكروهات الحلوة |
| ٣٦٥ | ناقصة الريح | ٣٩٥ | في الاستنحاء من البول |
| ٣٦٦ | ناقصة النوم | ٤٠٠ | لاستحاج من لعنظ |
| ٣٦٩ | الاستحاضة القليلة | ٤٠٢ | لايعسر في بعض |
| ٣٧٠ | ما يستحب عقيد بوضوء | ٤٠٥ | عدم احرازه الا بالبر |
| ٣٧٣ | يجب سر العورة | ٤٠٧ | لاستحاج لعظمه ثروت |
| ٣٧٤ | بحر الطريبي عود | ٤٠٨ | لوشغلي الاستحاج |
| ٣٧٦ | ما شئت في حرمه سطر | ٤٠٩ | كسبه الدية |
| ٣٧٧ | الحشنى | ٤١٠ | الوجوه مستحب نفس |
| ٣٧٨ | يجرم على المتحلى استعمال | ٤١١ | عذب بوجه |
| | لقلة واستدياره | ٤١٢ | من كسبه لقران |
| ٣٨٠ | فروع الاستفاد و الاستديار | ٤١٧ | حوت الوجوه دله |
| ٣٨١ | شته الفله | ٤١٦ | بوضوء اب مستحب |
| ٣٨٤ | مستحبات الحلوة | ٤١٩ | الوضوء لقراءة القران |
| ٣٨٦ | كيفية الاستبراء | ٤٢١ | الوضوء بتحديد |
| ٣٨٧ | فروع الاسراء | ٤٢٣ | بشكل وضوء جميع العياب |
| ٣٨٨ | حكم اللبس المردد بين لبس | | |
| | والمنى | | |

تنبيه

فدوقب اعلاط حر لا يصح تصحيحه لكونه مضمعه حد وراى لاولي الاعمال

عن يانها .

حدود الخطاء والصواب

| ص | س | الخطاء | الصواب |
|-----|-------|--------------|---------------|
| ٢ | ٦ | عليهم السلام | سجدوا لسلام |
| ١٣ | ٢٣ | لنقر يدي | لنقديري |
| ١٤ | ١٤ | احمرا | احمر |
| ١٠٨ | ١ | هـ نجاسة | ما لحكم نجاسة |
| ١٣١ | ٥ | حمد هـ | حمد هـ |
| ١٣٨ | ١٦ | سـ | نحس |
| ١٤١ | 'لعون | لنجاسة | نجاسة |
| ١٤٤ | لعون | نجاسة | نجاسة |
| ١٧٠ | ١ | لغنى | غنى |
| ٢٠٩ | ١ | موتقة | موتقة |
| ٢٨٨ | ١٠ | لصلاة | لصلاة |
| ٣١١ | ٩ | لنقتين | لنقتين |
| ٣٣٠ | ٢٠ | او | او |
| ٣٤٩ | ١٣ | اه ليهين | وليهين |
| ٣٦٨ | ٢٤ | ٦ | حديث ٦ |
| ٣٨١ | 'لعون | القلبة | لعنه |
| ٣٨١ | ٥ | ي لصحيح | يا لصحيح |



MAR 19 1980

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU17882443